

طراز الحماة في الغار المسائل

مع قتيلا لا يجد غير جنوبه والاكفان مسجونا في اضيئ
 رهينا على ما سلف منه مد الازمان فريذا لا يجد مؤشرا
 عليه والاخوان خاليا عن الحلائل والولادات وحينئذ المولود
 يذات اما نتعظ من سلف ايها الاناس ابادهم والله
 دمر المذات ونازل الايام وسقا هم كأس الحيم واُسكنوا
 في الارض الى يوم القيام جعلني الله واياكم من الفائزين الامين
 يعني واياكم موارد الظالمين ان احسن الكلام كلام الملك الاعلام
 الله يقول وقوله الحق المبين واذا قرئ القرآن فاستمعوا له
 وانصتوا لعلكم ترحمون اعود بالله من الشيطان الرجيم
 كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام
 فبأي الآء ربكما تكذبان يسأله من في السموات والارض
 كل يوم هو في شأن فبأي الآء ربكما تكذبان بارك الله لي
 ولكم في القرآن العظيم ونفعني واياكم منه بالآيات والذكر
 الحكيم واجارني واياكم من عذابه الاليم وثبني واياكم على
 الصراط المستقيم اقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي
 ولكم ولجميع المسلمين انه هو العفو الرحيم فاستغفروا

المحفوظات في وقت الذي المعليه والاعلام
 والعاشر في شهر ربيع الثاني
 في وقت يوم السبت

قال

قد استحيضت في زمان المصطفى ه تسع تساقدا في الزاوية
 بنات حجبين سودا والفاصله ه زنبيل اسماء الله وبارك
 انتم من زهر الرباح احاشية على شمس
 الشايع

ويعلى جامع شهاده
جامع ولايتا القيسم

٢٥٤
٢٥٤

وَدَاغَةَ الْعَدَدِ الْقَطْرِ لِلَّهِ تَعَالَى
عَبْدُ عَلِيٍّ بِسُوءِ لَانَوَارِ رُوحِي
اَوْصَاءُ تَعَالِيهِ وَتَحَدُّهُ

في هذا التاريخ
المعتمد
سنة ١٢٠٤

كَاتِبُ طُرُقِ الْمُخَافَةِ فِي

الْفَائِرِ الْمَسَائِلِ تَصْنِيفُ الشَّيْخِ

جَمَالِ الدِّينِ السَّائِي نَعْمَهُ

اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَةِ وَسُكْنَى

فَسَبِّحْ جَنَّةَ عَلِيٍّ مَدْحُوبِ

الْإِمَامِ السَّائِي رَحْمَةً

اللَّهُ تَعَالَى وَتَحَدُّهُ



في هذا التاريخ
المعتمد
سنة ١٢٠٤

في هذا التاريخ
المعتمد
سنة ١٢٠٤

وَعَلَى اللَّهِ عَلَى نَسَبِ مُحَمَّدٍ

سَلَامٌ أَمَّا الْيَوْمُ الْيَوْمِ



Handwritten notes and signatures at the bottom of the page.

Handwritten text in the right margin, partially visible from the adjacent page.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه توكلني
الحمد لله العليم بالغزوة اللفاظ الخيرة بما ترمزه الالفاظ
الحفيظا يحجز عن حفظه الحفاظ واشهد ان لا اله الا الله
ووجه لا شريك له اعتقاد الخجزة المسسرون الالفاظ
واشهد ان محمد عبده ورسوله لقرا فالحجز من ملايكه
غلاظ صلى الله عليه وعلى اله وسلم تسليما كثيرا
وبعد فان النقط من السائل بالمزامن والتعبد
في المسائل بالزاد من ماسد النفوس وحرك الواعث
وسعت الخلوس على استحضار لبحار الحوادث ومنع خلوق
الحاملين علما وسب لاقدام المشهور من قدما وقد
سلك النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى وعاطاه مع اصحابه
تتمة لما بعث به من محاسن الشيم وجوامع الكرام وتكفل
النفوس والباس الجلوس ومنه ما رواه البخاري
ومسلم في صحيحهما من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم
جدا ثوبى ما هي فوق الناس في شجر البوادي قال
عبد الله في تعني نفسي انها النخلة فاستجيبتم قالوا
جدا ثوبى رسول الله قال هي النخلة فزرايت لاجهايا
لذي الله عنهم في هذا المعنى تصانيف ووفق لهم

على تواليف **منها** ما هو موضوع لهذا الفن خصوصا
ومنها ما هو موضوع له ولغوه ايضا كالفروق والحل
والاسوله ذات الاجوبة القويصة وحوذ لك
ما يستعمل عند ازاده الامتحان ويطرح به في امثال
هذه المطان فمن ذلك كتاب المطارحات لابي عبد الله
القطان وهو تصنيف لطيف غريب طريف الرافعي ونقل
عنه في كتاب الغصب من شرحه الكبير وليس هو لابي
الحسين القطان المشهور فاعلم **ومنها** المسكت بالسين
المهمل والناس الممشاء في لغوه وخصيصا بالمسكت بالسين
المعجم واللام وهو الامام ابي عبد الله الزيري وهو مجلد
قليل الوجود **ومنها** الحيل لابي حاتم القزويني شيخ
الشيخ ابي اسحاق الشيرازي وهو تصنيف لطيف
وهو ايضا قليل الوجود ولكنه ايسر مما قبله **ومنها**
المعاينة لابي العباس الجرجاني **ومنها** الاعجاز في
الانوار للحلي وهو مجلد ذوون التنبيه قليل ايضا **ومنها**
تحف السائل في طرف المسائل للشيخ نوح السمرقندي
في الانوار خاصه **ومنها** سمط الفوائد وغرر الفوائد
للشيخ محمد الدين الطبري فاقني بكه المشرف كان رحمه الله تعالى
الا ان كثيرا من مسائل هذا التصنيف الاخيرة انما هو



علي وجهه خفيف فاستخف الله تعالى وجعت في هذا النوع
خاصه وهو الالفاز تايليا كبر الشدر ربيع المقدار لانساع
جميع ناني الكتب السابقة منه المعشايه ايداع الغريب
واختراع واستقصاء على المعارضين له وامتناع نظرك لما
فيه روس الروس وسحلي بلاليه اغناق الروس وبكحل
بمعانيه ماص الطروس واكثر سبله من المسائل التي هي
في انفسها مهمه مفقوده هدامع ما وقع فيها بطريق التبغ
من القوائد الغريبه والروايد العجيبه والحفايا العدمه
المشارك والروايا الغوصيه المسالك كما ستره سببا ان شا
الله تعالى ولا اطلق فيه نقلا الا اذا كان مذكورا في شرح
الرافعي او في الروضه للنووي رضي الله عنهما **واعلم**
ان الالفاز متما ما لا يدرك الا بالتوقيف عليه ولا يدرك
بالتأمل والفكر وهذا الدليل العلميه ولا الجهل عايش
بالكلية فلانها هو ابتاع للانس وضياع الارضه
ومنها ما يدرك غالبا بقران العلم واذا منه العمل وكثره
الاستحصار واصابه الفكر وجوده الفرجه لقولنا
يضمن كله ولا يضمن حروقه وما لا يضمن حروقه ولا يضمن كله
ويضمن ألف ملك نفسه وحجب عليه عن يد له
لعينه وشخص ألف مال غيره بسبب هو محطى فيه ولا يلزمه
غرامه

غرامه ويخوذ ذلك وهذا القسم هو المبر الفوائد والمبرز المنها
فذلك انقشرت في كتابي هذا غالبا عليه وسميته طراز الجاهل
في الفاز المسائل والله تعالى يتبع به مولفه وكاتبه وقاربه
والناظر فيه وجميع المسلمين منه وكرمه **فصل**
في الكلام على لفظ الغر قال الجوهر في
الغر بعم اللام وفتح العين والجمع الغار كمرطب وارطاب
ويقال فيه ايضا الغر بفتح السين مشدده مفتوحه بعد هاء ياسا كنه
تبر زاي مفتوحه ثم ألف مقصوره يقول منه اللغه
في كلامه قال واصل للخر جحر اليربوع منفرع من محده
الاصلي وذلك انه يخفر جحره منفردان وهو المسمى
بالفاصغار النافعا ثم يولد من ذلك الجحر جحر الغرينا او شيا
لا يخفى به مكانه هذا كلامه وذكر غيره فيه ست لغات اخري
فصيرت ثمانية لغات ثنتان مع فتح اللام اهداها سكوت العين
على وزن الغريب والثانيه فتحها كالاسد وثلاثه مع ضم اللام
وتبنيه على جاله وهو سكوت العين كسل وسما كمرطب
وصها كحق وثلاثه مع ضم اللام ايضا لكن مع زياد الياء وهي
لغير تشديد العين والثانيه كذلك بزاد الف مقصوره
ولغوا بحيف العين والمدود جمع ابن خلكان في تاريخهم
هذه اللغات في ترجمه جي لرحل الجاح رحمهم الله وابانا المعين

كتاب الطهارة

باب المياه **مسألة** اختلفوا في جد الماء المطلق
فقال ما يطلق عليه اسم الماء بلا قيد وقيل الياء على اوصاف
خلقه والمسخ والتفسير الاول لذاعلت ذلك يقال
ما يجوز الوضوء به مع انه ليس باقيا على وصف خلقه
ولا ينطلق عليه اسم الماء الا مقيدا **وصورة** **قوله**
فما اذا وقع في الماء خلية لا يستغنى عنه كورق الشجر
لذا تعفن وتفتت فتغير به تغيرا كثيرا بحيث يزول
عنه الاسم ولما اشكل هذا على المشاهير حاولت فيه
ضعف فقال وقد يقول القائل ان الصور جورث
اطلاق الاسم وهو عجيب فان مد لولات الالفاظ
لا تخلف بالصور وعدمها وهذا القول القائل ان
الصور لا كل الميتة ما نعه من اطلاق اسم الميتة **مسألة**
ما مطلق يصدق عليه التفسير ان المتقدمان ومع ذلك
لا يجوز استعماله **وصورة** **قوله** في حرم الجاسد العينية
فانه يجب التباعد عنها في الحديث بقدر قلبي وان كان
ذلك المقدار طاهرا على الوجه في الروضة والتدبير
هو الذي عليه الفتوى كما قاله الراعي انه لا يجب وراية
في شرح النخيص وشرح الترمذ كلاهما اعني الشرحين

الشيخ

الشيخ ابو علي الشنقي ان الشافعي نص في اختلاف الحديث
على عدم الوجوب ايضا وجيئد تكون الفتوى على الجريد
الموافق للتدبير **وصورة** **قوله** **اخرى** وهو الماء المستعمل
فان المجزوم به في شرح الراعي الكبر والصغير والمجرد
والروضه انه مطلق ولكن منع استعماله تعبد او رايته
في شرح التنبيه للمسي بحقه التنبيه للنووي ومن
خطه نقلت انه لا يصح عند الاكثر من صح في التحقيق
والفناوي وشرح المذهب انه ليس بمطلق **مسألة**
شخص يجب عليه تحصيل بول ليتطهر به عن وضوءه وعسله
وازاله نجاسته **وصورة** **قوله** في جماعه معهم قلنا ان فصاعدا
من الماء وذلك لا يكتفي بهم لطهارتهم ولو كملوه بيول
وقد روي محالنا لما في اشد الصفات لم يغيره فانه يجب
عليهم الخلط على الصحيح ولستعملون جميعه وقيل يقولون
قلنا المانع وقد اوضح الراعي المسألة في اوائل كتابه **مسألة**
ما يمنع الوضوء بكل مما منفرد او لا يصح الوضوء بها تحتلظن
وصورة **قوله** في المتغير بالخالط الذي لا يستغنى المانع
كالجلب المتغير والنورة وغيرهما في مقر الماء ومرة
فانه يجوز استعماله لعدم إمكان الاختراز فاذا اضرب على ماء
لا تغير فيه بالكلية تغير به فمن لانه متغير بما يمكن الاختراجه

وهو الخلط كذا أتيت هذه المسئلة في كتاب التنبيه لابن أبي
المصنف البجلي وهي مسئلة عن يده والذي ذكره فيها منجبه **وصورة**
ثانيه لكنها في الجواز لا في الصحة وهي ما اذا كان عنده رجلان
لكل منهما ماء واباح له كل منهما ان يتوضأ بما به فان الماء لم يخرج عن
ملكهما بذلك فاذا خلطهما فقد تعدى فيما لانه تصرف
فيما بغير الجبهه المادون فيها وقد بعث للمالك الرجوع بعد
ذلك اما قبل الوضوء او في اثاينه ولان الباقي من وضوئه
لم يردن المال كان في استعماله ولنا خلاف مذكور في العقبه
ان الخلط هل ينقل الملك عن المعصوب منه الى الغائب
وليصير الحق في الدمي ام لا بل بقي الشيء مشتركا اما بين
الغائب والمعصوب منه او بين الشخصين المعصوبين
منهما فان قلنا بالاول وهو الصحيح فيمنع على الخلط
التصرف بهما لان المال كان لم يرضأ به منه في عوضه
لكونه من غير رضا هابل لو كان رضاهما لا يمنع عليه
ذلك ايضا لكونه تصرفا في البيع قبل وفا التمن الخ
وان قلنا بالثاني فالمنع ايضا للتعدك ويبعد
ان يكون الشيء مضموما لثالث دون الاول
مسئله المستعمل في فرض الطهارة غير مظهر على
الصحيح سوى استعمال في حدث او حبت والمستعمل
في نقلها

في نقلها مظهر على الصحيح والمرايا الفرض ما لا بد منه ليدخل وضو
الصبي وبالثلث ما يجوز تركه كالاعتسالي السنونه والكره
الثانيه والثالثه في طهارة الحدث والخب اذا علمت ذلك
ينقل ما يستعمل في فعل الطهارة ومع ذلك يحكم عليه بعدم
جواز الاستعمال **وصورة** في ما اذا غسل به نجاسة لاجب
غسلها به بل يستحب كالدم القليل ودم البواقي فان
غسلها به غير طهور بلا شك وهو متفق كلامهم وليس نظير
الاعتسالي السنونه ويحدد الوضوء والكره الثاني والثالثه
فان هذه الاشياء لم ترفع حدا ولا جنيئا والنجاسة بها قدر الـ
فلعلم ذلك **مسئله** ما توضأ به متوضي حكما باستعماله مع ان
المتوضي لم يرضأ بالكل **وصورة** اذا كان المتوضي جنيئا
فان اخرج الاوجه انما ماء مستعمل وقيل لا وقيل ان نوى
ضاروا لا فلا **مسئله** ناجيه فيها مياه متعدده في اماكن
منفردة كرم استعمال الماء من بعض اماكنها دون بعض مع
استوا مياه الجمع في عدم التغير او في التغير الذي لا يضر
وصورة في اتيار الحجر اي كسر الحجر حتى يصح الخاري
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن استعمال اتيار الحجر وهي
ديار تودة الاكبر النافه وامرهم ان يرضعوا ما استقوا منها
وان يطبخوا الحجين **وفي** روايه ايضا وان يغسلوا الاكل

العين فيكون استعمال هذه المياه في الطهارة وغيرها جازاً أو مكروهاً
كما قاله في شرح المذهب وغيره وعبر في التحقيق بقوله منع من
لستعماله في الفتاوى بقوله منهي عنه **مسألة** قال الرافعي
لتأما هو الف قلتم لم يتغير بالنجاسة ومع ذلك هو نجس
وَصُورَتُهُ في الماء الجاري إذا كان يمر على النجاسة وكلاهما
منه ذوات الثلثين فإن الجميع نجس على القول الجديد
لأن كل جريه كالمنقصة عن غيرها لاختلافها عنه عن سابقها حاله
لما بعدهما وقيل إذا ابتعد عن النجاسة بقدر ثلثين وأغترف
جاء ولو كان جري الماء أقوى من جري النجاسة نكاح النجاسة
الوانع أيضاً كذا رأيت في عقود المختصر وسأوه المختصر
للغزالي والمزاد بالمختصر مختصر المزني وبالمختصر بالعين المهملة
هو مختصر المختصر المذكور بتصنيف الشيخ أبي محمد الجويني
مسألة الماء لا يحكم عليه بالاستعمال مادام متزديداً على
العضو فإن انفصل حكم عليه بالاستعمال سواء انفصل إلى
عضو آخر أو لا وسواء كان في الوضوء أو الغسل كما صححه
التتوي في التحقيق ولم يخالفه في غيره وقيل لا يضر الاشتغال
في الغسل من عضو إلى عضو لأن البدن متساو الخلقه
إذا علمت ذلك يشرع عليه الغار **أحدها** ما انفصل من
بعض أعضائه المتوفى لبعض بحيث خرق الهوى ومع ذلك
لا يضر

لا يضر **وَصُورَتُهُ** في الماء الذي يغلب فيه الاشتغال بالحاصل
عند نقله من الكعب إلى الساعد ورد من الساعد إلى الكعب
وعود ذلك فإنه لا يضر كما جزم به الرافعي في أوامر الباب الثاني
من أبواب التيمم وهي مسله حسنة وحكمها بوجه **الثاني**
تالم يستقل من محل الطهارة ومع ذلك يحكم عليه بالاستعمال
حتى لا يحل به غسل باقي العضو **وَصُورَتُهُ** ما ذكره الشيخ
أبو محمد الجويني في كتاب البيضة وهو أنه إذا غسل وجهه ثم
نوى مع لذهال يد رفع الحدث ثم أخذ عرقه فغسل بها ساعده
فإنه لا يضر لأنه قد صار مستحلاً وقد استند بما قاله أن
انفصال العضو مع الماء ينشئ الحكم على الماء بالاستعمال وأن
كان الماء متصلاً بالعضو انتهى وذكره التتوي في شرح المذهب
ما يؤيده أيضاً **الثالث** ما انفصل من محل الطهارة إلى محل آخر
ومع ذلك لا يحكم عليه بالاستعمال **وَصُورَتُهُ** ما إذا كان على
موضعين متفرقين من بدنه نجاسة فصب الماء على أحدهما
فمر عليه ثم أخذ إلى الأسفل فأنها يطهران جميعاً لأن الماء دائر
بين أن يصل إلى موضع طاهر أو إلى محل النجاسة فكلاهما لا يضر
كلما رأيت في فتاوى البغوي والحكم الذي قاله مسلم والأولى
تعليله بكون النجاسة كثيراً ما يقع في البدن متفرقة وتزشت
البدن بها وفي تكليف كل موضع من تلك النجاسات ماء جديد

جرح شديد ومشتد شديد وقريب من هذه المسئلة ما لو كان على ظهر
 الجنب مثلاً نجاسة فصب الماء على رأسه ونزل منه إلى النجاسة نكلاً
 وقتلنا أن المستعمل في المذبح لاستعمل في الحديث قبل طهها المجل عن
 النجاسة نظراً إلى أن الماء لا يضر مستعمل إلا بالانتقال أو لا نظراً
 إلى أن هذا النوع آخر فيه وجهاً كما هو النور في باب الغسل
 من شرح المذهب **مسألة** ما قليل لا في نجاسة غير ما لا يذكره
 الطهارة وما لا تنس النجاسة به ومع ذلك لم يحكم بتنجيسه **وصورة**
 في الصلوة إذا أكلت فانه تم غابت بحيث يحمل طهارة فيها فان فيها
 يكون باقياً على نجاسته ولا يحكم بنجاسته ما ولغت فيه على الإجماع
 لأن أصل طهارة الماء ونجاسته فيها وقد اعتقد أحد الأصوليين
 وهو طهارة الماء باجتماع الوضوء في العبد من حنيفة وقياسه على
 الماء الحار أيضاً بالماء فيما ذكرناه **وصورة ثالثة** وهي إفواه العبد
 فان حكمها حكم الفم وبما قلناه لأن العلة في الفم وهي مشقة الإخراج
 موجوده فيها كل قال ابن الصلاح في ثناويه وهو طاهر ولهذا قال
 الغزالي أن هذا الخلاف لا يجري في حيوان لا يبعث لخطأه بالناس
 وحالة الموتى في حكمها فيها إذا أكل السبع حينه ثم غاب
وصورة ثالثة وهو القليل من ذوات النجاسة فانه يعفي
 عننا كاجزءه الراجعي في آخر صلاة الخوف لكنه لم ينص على الماء
 خصوصه وإنما أطلق العفو **وصورة رابعة** وهو البسائر

من

من الشعر الذي حكمنا بنجاسته كما صح به في باب الأول من زوائد
 الروضة ونقله عن الإجماع ناك ولا يخص الاستئناس بشعر
 الأدي على الإجماع قال السير يعرف بالعرف وقال الكماز لعله
 الذي يغلب استئناسه مع اعتدال الحال **وصورة خامسة**
 وهو الحيوان إذا كان على مسند نجاسة ثم وقع في الماء فانه لا نجاسة
 على أصح الوجهين كما قال الراجعي في باب شروط الصلاة للشفقة
 في صوته ولهذا لو كان مسنداً لنجاسته كاجزءه الراجعي وادعا
 في شرح المذهب أنه لا خلاف فيه وحكي في الحقيقة وجهاً
 خلافاً **وصورة سادسة** وهي غسالة النجاسة إذا انفصلت
 وقطعت الجمل فان الجريد منها طاهر غير مظهر **باب**
الأنثى مسألة
 لما نوه ترك فيها الأصل من غير معارض له من طهارة وغيره
 وذلك إذا جاز من قدام الامام وأقدي به وشك هل يقدم عليه
 أم لا فان الصحيح المنصوص الذي قطع به المحققون أنه يصح كل
 ماله النور في شرح المذهب وغيره ونقل عن القاضي أنه لا يصح
 عملاً الأصل الخالي عن المعارض **قال** في الكفاية وهو الوجه
 أي المتوجه **مسألة** الصبي الذي لم يحرم عليه كيت هل يسئل
 خبره وجهاً أصحها عند الأصوليين والمحدثين والفتها أنه
 لا يسئل إلا ما احتفت به قرينه كالأذن في دخول الدار

ويجل الصد به على الصبح اذا علمت ذلك فاعلم ان لنا شيئا يقبل فيه
 خبره في غير ما ذكر بحيث يترتب على احبانه وحوب فعل **ن**
وصورته في كل ما طرقت منه المشاهدة دون الاخبار وعلى هذا يقبل
 في رواية النجاسة ودلالة الاعي على القبله وخلق الموضع عن الماء طلع
 النجوا الشمس وغروبها خلاف ما طرقت به الاجتهاد كالاتنا والخبار
 عما يتعلق بالصعب ورواية الاجاكيت ورواية النجس عن غيره كذا
 ذكره النووي في باب الاداب من شرح المذهب في الكلام على ادان
 الصبي ناقل عن الجمهور والذي ذكره سببه اليه المتولي قلده فيه
وصورة اخرى وهي ما اذا اخبره بطلب صاحب الدعوه له فان
 المدعو لم يمه الاجابة كما قاله الماوردي والرواي في البحر كلاهما في
 كتاب الوليد الا ان الرواي يشرط ان يسمع في قلبه صدق الصبي
مسئله لنا من يتوجه فيها البحث عن الشيء فاذا اخبر الناسق
 عنها رجع اليه ان اخبره بالتي دون الاثبات **وصورته** نعم اذا ائند
 المساقف انما فاجبه فاسق عن حال مكان معين يجب الطلب منه
 فينظر ان اخبره بان المأينه لم يعتمد وان اخبره بان لا مأينه اعتهن كذا
 الماوردي في الماوي وسببه ان عدم المأه هو الاصل معوي في
 الناسق فلذلك اعتهن الميتم خلاف وجود المأه **مسئله**
 لنا طاهر من غير الفقدن لا يجوز استعماله في شي اصله لنا نحن
 بجوز الشرب منه والوضوء وغيرها **وصورة الاول** في المجد

من

من اخبر الاذي كجلك وشعره فان لا يجوز استعماله كرامه له ومقتضى
 اطلاقم انه لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر بما كان او
 غيره لكن قولهم انه لا يجوز اعرا الكلاب على حيفه الخزي والمزبد
 والمزبد منا في ذلك **وصورة الثاني** في الحسا اذا كانت تسع
 من قلين فان الماء الكثير لا ينجس الا بالغير **وله صورة اخرى**
 وهو ما اذا وقع كلب في ما قليل تركوتر الماء حتى بلغ قلين فان الماء
 طهور واما الانافياق على نجاسته على الصبح وقيل يظهر
 كالموكان الماء الكثير فيه ابتداء **مسئله** ما ان احدهما
 نجس ينجس اشبهه عليه الطاهر منهما ومع ذلك لا يجب
 عليه الاجتهاد بل يجوز له ان يستعملها **وصورته**
 في التعارض فاذا قال عدك ولعم كلب وقت الزوال
 من يومك اذ في هذا الاتحاد دون ذلك وقال الاخر بل
 ولعم في ذلك الوقت في ذلك دون هذا اقلك بعضهم يجب
 عليه الاجتهاد لان المخبرين قد اتفقا على نجاسته اجمعا
 وقال الاكثر وتبينني على قولي تعارض البيتين اجمعا
 ساقطان والثاني يستعملان وفي الاستعمال ثلاثه
 اقوال اجمعا بالقرعة والثاني بالنسبة والثالث
 بالوقت الى الاصطلاح فان قلنا بالنساقط فيساقط
 خبرها ويبقى الماء على اصل الطهاره فتوضا بهما فالاولان كذا

بهما

اصعب خذها وان قلنا بالاستعمال لم يأت قول
القسمة قطعا ولا قول القسمة على الصبح واتي قول الله
على الصبح حتى تيمم ويصلي ويعيد واختار ابن الصلاح انه لم يمتد
على جميع الاقوال لانها قد اتفقت على محاسنه اجمعا والاجتهاد
طريق التميز في هذا الباب بخلاف التبيين ثم قال
الامام وهذا كله اذا استوي الخبران فان ترجح احدهما او
زاد العدد عمل به وذكر نحوه صاحب البحر وقال في البيان
انه لا فرق والصحيح بل الصواب كما قاله في شرح المذهب
ما قاله الامام والرواية في ثالث وجاصل ما سبق وجوه
ارجحها عند الاكثرين ان الحكم بطهران الانابين والثاني
تحكم بمجاسه اجمعا ويجب الاجتهاد والثالث نفع وهو
ضعيف والرابع يوقف حتى يتبين ويصلي بالتيمة
وعمل هذه الواجهة اذا استوي الخبران فان ترجح اجمعه
عمل به على المذهب كذا ذكره في شرح المذهب وذكر المسئلة
في الروض مختصرة **باب**
شخص ليس بضايم ويكره له السواك بعد الزوال
لا قبله **وسئل** في ما اذا اصبح ممسكا في ثيابه
لفقد اليه او غير ذلك من الاسباب فان المجهه الجاف
بالصائم في الكراهه المذكوره فان المعنى الذي ذكره

وهو اثر العباده موجود في الميت لان الاستسالك واجب
ولهذا ذهب بعضهم كما حكاه في الكايبه الى انه مومن شرعي
باب **صمد** **الوضوء** **في عبادته**
يدنيه يجوز فيها تعليق الميتة على خاصره واهرى على مستقبل
حتى يغتسل عند وجود الشرط ولا يعتد عند عدمه **وقصود الامام**
في الصلاة على الجنائز في ما اذا اخلط موني المسلمين بموني الكفار
ولم يمتدوا فان تعجب غسل جميعهم وتكفينهم والصلاة عليهم والافضل
ان يصلي عليهم دفعة واحدة وينقل المسلمين منهم ويجوز ان يصلي
على كل واحد على انفراد وهو يوي الصلاة عليه ان كان مسلما ويتوكل
الامر اعتد لا ان كان مسلما واختلفا الشهيد ابغىهم كاختلاف الكفار
وصورة الثانية وهو ان يتوكل من يريد الاحرام بالجماع ان كان يريد
جمعا فمقتدا به ثم فان كان يريد محرما كان المعلق ايضا محرما والا فلا
ولو علق احرامه مستقبل كطلوع الشمس او مجي راس الشهر او احرام
زيد فوجاه وقباس يجوز تعليق اصل الاحرام باحرام الغير يجوز
هذا ايضا لان التعليق موجود في الجاهل لان هذا تعليق مستقبل
وداكر تعليق محاصر وماتيل التعليق من المعقود سلبا او جمعا
كما قاله الرافعي رحمه الله **باب** **عبادة** **الانبياء** **مندرا** **فعلها**
بالوقت بل لا يتبدل الا بالانفعل تقع بينهما مع تبديل الفعل يوم
او ليس **مخبر** ذلك فيقول بوقت النبي للابن يوما او بوقت

مثلا ونحو ذلك **وسورة** في نه الحج والعمر كما شله النوى في الحج
من زوايد مثال قال الروياني قال اصحابنا لو قال احرمت
يوثا او يوبين انقعد مطلقا كالطلاق ولو قال احرمت بغير
نسك انقعد بنسك كالطلاق وفيما شله نظر هذا كلام
مسألة عبادته تعجيبتها بغيره بعضا **وسورة** قد علم
ما نقلنا في الروياني في المسئلة السابقة **مسألة** عبادته
يجب فيها النية ولما اسر استشرت به شرعا وعرفا ولا يكفي
في نيتها ان ياتي باسمها وحده ولا مع تقسده بالقرض
في الميتم اذ انوي الميتم فانه لا يصح على الصحيح **مسألة**
وضويع به النقل دون القرض وان شئت قلت وضويع
نيته استباحة النقل دون القرض **وسورة** **دلالة**
في الجنب اذ ايتم بعد الماء وصل في بصره ثم احدث
ووجد ما يكتنه للوضوء خاصة فان قلنا الواحد لبعض
ما يكتنه يلزمه استعماله بطل يمينه فيسحل الجنبه ويستم
لباقى بدنه ولا كلام على هذا او ان قلنا لا يلزمه ذلك وهو الذي
يأتي فيه الالفاظ المذكورة فانه ان توصاه فيستبيح به الغار
دون القرض لان الميتم الذي ناب عن غسل الجنابة انا
فراضه الوقت وما شأ من التوائن فلما احدث حرم التوائن
فاذا

فاذا انوصا رتب تحزما التوائن ولا يستبيح القرض لان هذا الوضوء
لم ينع الجنبه فان لم توصاه ويستم للرضيه والتافله جميعا
فان يتم للتافله وحدها قبل سببها كما يستبيحها اذ انوي القرض
بقا والامح انه لا يستبيحها لانه يقد على الوضوء لفا فلا يستبيحها
باليتم بخلاف اليتم للرضيه فانه ينوب عن الغسل للجنبه
هكذا اذكر المسئلة في باب اليتم من شرح المذهب وقال انه
يحصل من ذلك ثلاثة الغار فالاول والثاني ما تقدم والثالث
يحدث من القرض والنقل جميعا لاجل جده ومع ذلك ان ينجم
القرض مع له والنقل وان يتم للنقل لم يصح لواحد منهما ويتلخص
ايضا من اصل المسئلة ان يقول جيت بخوفه القعود في المسجد
وفراه القرائن دون من الصحف والصلاة وكل الجنب العادم
للكاء اذ ايتم واحدت **مسألة** اذ انوصا المسلم او يتمم ازيد
والعيا بالله تعالى بطل اليتم دون الوضوء في اصح الاوجه
وفرق الزائغ وغيره بصعفت اليتم لانه لا يؤدي به الا
قرض واحد ولا يرفع الحدث وايضا لان اليتم للاستباحة
ولا باجماع الرده اذ اعلمت ذلك مع ان يقول لنا وضو بطل
بالرد **وسورة** في وضوء دأيم الحدث لمن به سلس البول
او الاستحاضه فان التعليل المذكور مقصود فيه فان الصحه انه
لا يرفع الحدث ولا يؤدي ايضا الا قرض واحد وهذه الصورة

فإن استسماها **مسألة** الوضوء على شئ من أجزائها وضوء المصروع وهو وضوء
من دام جده كسلس البول والاستسما فيه فينوي استسما ج
الصلاة دون الرفع في أجمع الأوجه لأن جده لا يرفع وإنما في
وضوء الرفاهية كوضوء السليم فينوي استسما من الرفع والأي
إذا علمت ذلك فاعلم أن لنا وضوءاً لا يرفع فيه الرفع والاستسما
وذلك في الوضوء المحدث إذا ليس فيه رفع حدث ولا استسما ج
بل يقتصر عليه فيه الطهارة والوضوء والتجديد ونحو ذلك وما
ذكرته هو الماشي على القواعد ولم أر فيه نقلاً من أحكام
ويحتمل أن يقال يمتنع بها في الإلناط ويكون كالصلاة المأثورة
أدلتنا بنوي منها الفرض إلا أن هذا كمع ضعفه في نفسه
في المنقول كما بينته في المهمات فإنه خارج عن القواعد
فلا يقاس عليه ولا يجعل أصلاً ويتركه في الأمور المقررة
في بداية القول **مسألة** إذا نوي قبل غسل شئ من
أعضاء الوضوء عن غير نية قبل مقارنته بشئ من السنة
ليرفع وجهه في الشرح الصغير وجهاً أنه لا يرفع وقال
أنه غير نية وإن قرئت شئ من السنين لم يكف أيضاً بالدين
أقرباً بفصل مفروض لأن السنن تنابع والمقصود من
العبادات واحكامها وتبيل كل في لأن السنن من الوضوء وتبيل
إن قرئت بالمضمضة والاستنشاق كمن قرئت بغرضها
كالسواك

كالسواك والستمية وغسل الكفين فلا إذا علمت ذلك فيتنصور
أن يرفع الوضوء بنية لم تقارن بشئ من الغسل المفروض بل مقدمه
على جميع الاعتياد المفروضه **وصورة** تعلم من رفع ذكره في الرد
من زوائد فثبات هذا المذكور في المضمضة والاستنشاق
أي عدم الاكتفاء بمقارنتها بماء إذا لم يغسل معها شئ من الأجزاء
فإن توفراً من الشئ يرفع ويحويه فإن أن الغسل نظر أن كان بنية
الوجه أجزاء ولا يضر العرب بعده وإن لم ينوي بالمغسل
الوجه أجزاء أيضاً على الصحيح وقول الجمهور لكن يحتاج إلى
إعادة غسل ذلك الجزء مع الوجه على الإجماع انتهى ما قاله وفيه
تصوير ما ذكرناه غير أن الذي ذكره مردود كما بينته في المهمات
مسألة يتصور صحة الوضوء والغسل وعلى يديه شئ لا وضوءه
يمنع من وصول الماء إليه بقدر أن الله ولا يجب عليه الاتخاذ
وصورة في الوسخ الذي ينشأ من بدنه وهو العرق
الذي يتجدد فإنه لا يضر بخلاف الذي ينشأ من أفعال كذا ذكره
البغوي في تنابره وهو متجه وقريب من القسم الثاني ما ذكره
في الروضة أن الوسخ المجمع تحت الأظفار المانع من وصول
الماء لا يرفع معه الوضوء على الإجماع **مسألة** شرعية واجبة
بسخن منها التثنية فلا خلاف وإن شئت قلت لا يستحب
بما ذكره **وصورة** في غسل الميت فإن التثنية فيه

يستحب للابن سدا الكفن كذا اعله الرانعي **ومورده الثاني**
غسل البدن من الجاسه فان المجده انه لا يستحب فيه تركه
التشفيف لانهم غلوه هناك يكونه اترعباده وهو مشد
فما بدليل عدم احباب النيه وعلوه ايضا بان الحديث
ورد لخروج خطايه مع الماء ولم يرد ايضا هنا **مسئله** لايم
تجديد الغسل ولا التيمر على الصحيح ويستحب تجديد
الوضوء اذا صلى به صلاه ماعلى الاتح وقيل اذا صلى به مرة
وقيل اذا فعل به ما قصد له وقيل يستحب مطلقا اذا دار
بينهما تقريبا كثيرا وقيل ان صلى بالاول او سجد للاول
او شكر او قرأ القرآن في مصحف استحب والا فلا وهما
والذي قبلهما حكاهما النووي في شرح المذهب والمراد بالآخر
ما يتوقف عليه الوضوء واشاء في كتاب التدرس الرد
لبعض هذا الخلاف اذا علمت ذلك فقل شخص تومنا
يود وضوء عباده يستحب لانه يتومنا تانيا مع صوته
باقا على ذلك الوضوء **ومورده** فيما اذا اجبت ولم
يجد كمن نام قاعدا او عوه فانه يستحب له قبل
الغسل ان يتومنا ويؤي بذلك الوضوء سنة الغسل
كما اوضحه في الردضه واعلم ان المتوخي اذا اجتمع اذ
اقتصد فانه يستحب له تجديد الوضوء ليخرج من خلاف

او جنبه قال القاضي الحسين في باب صلاه المسافر من
تعليقه الا اذا لم يكن قد صلى بذلك الوضوء شيئا فانه يكره
التجديد وهذه المسئلة يلغزها الا ان فيما ذكره نظر **مسئله**
صوره لا يجوز فيها تجديد الوضوء مع اجتماع الشرط السابقه
ودال في من تومنا وليس الخف ولم يحدث
فان الاحباب لما ذكروا ان ابتداء المدة المدرة في المسح
من حين الحديث لان حين المسح ولاح حين اللبس
استدل عليه الرانعي وغيره بقوله لان وقت جواز
المسح يدخل بالحديث ولا يعني لوقت العباده سوى
الزمان الذي تجوز فعلها فيه كوقت الصلاه وغيره
هذه عبارتهم وهي صحيحة في ما ذكرناه وتوقف ابن النعمان
في ذلك فقال في الكايد عفت التقليل المذكور ثم هذا
الدليل يدل على امتناع تجديد الوضوء والمنتمل على مسح
الحف ولا شك في انه مكروه هذه عبارته ومقتضاها
الامتناع في ما قبل الحديث وبعد لكن الاستدلال
الذي استنبط ذلك منه انما دل على المنع فيما قبل الحديث
دون ما بعده وقد خالف النووي ذلك كله بخبره في شرح
المذهب باستحباب التجديد قبل الحديث وذكر نحوه في شرح
الوسيط المسمى بالشيخ وصح فيه بان المدة لا تجنس عليه

حتى عدت هدايع ذلك ثم التعليل السابق المصحح **مسألة**
 طهارة الجذب الامع يستحب التحريك في بعض اعضاءها دون بعض
وصوه ذلك في الوضوء المكمل باليتم لجراحه ونحوها فانه يستحب
 له تحريك الغسل خاصة كائنه في الكتابة عن الرجاء فلا غش
 الغسل وذلك للمراعاة ما اسلفناه من عدم استحباب
 تحريك اليتم قال في الكفاية وفيه نظر لان بعض الطهارة
 لا يستحب عديدة وقد حث بان لما بقدر استعمال الماء
 واليتم في ذلك العضو صار كالعدم وكذا لو وجد ما يغسل
 اعضاء الوضوء **مسألة** شخص مسلم محدث غسل جميع
 اعضاء الوضوء لم يحسب له غسل رجليه وان غسلهما على
 الولاة المشروعة ذكر الموضوء بل لا يصح غسلهما وان اعاد
 ذلك مرات كثيرة **مسألة** ما اذا كان لاسن خفيف
 بشرابطه فتوضا ومسح على الخف ثم غسل رجليه وهما في الخف
 فانه لا يصح غسلهما عن الوضوء حتى لو انقضت المدة او نزع
 الخف لزمه اعاده غسلهما لانه لم يغسل الرجلين على اعتداله
 الفرض فان الفرض قد سقط بالمسح كما قاله الفقهاء في
 فتاويه قال فيحمل خلافه لانه ترك الرخصة وانما لا
 لا يقال فيه انه لم يرد الفرض **مسألة** اعضاءها
 فيها حصل في تلك الاعضاء مانع من الاثبات بذلك الفعل
 ان

ان يستوعب المانع تلك الاعضاء بل قد رغبه على القيام ببعض
 الفعل الواجب وجب عليه اربعة اشياء وان استوعبها لم
 يتدر على الاثبات شيء من ذلك الفعل بالكلية وجب عليه شيء
 واحد **مسألة** في اعضاء الوضوء اذا حصل بها جرح او غيره
 يمنع من استعمال الماء فاقبل الى اليتم فانه يغسل الصحيح ويتم
 عن الجرح وقت غسله فاذا كانت الجراحه بوجهه فقط يتم
 بيها واحد قبل غسل اليدين وان كانت ايضا يديه فيغسل
 الصحيح من وجهه ويتم للعول ويقدر ما شانهما لان
 اجزا العضو الواحد لا ترتب بيها يغسل الصحيح من يديه
 ويتم للعول منها كما سبق ثم مسح راسه ثم يغسل رجليه
 ولو كان بكل عضو من اعضائه جرح واحد وباقي العضو صحيح
 فلا بد من يمين ثالث لاجل الرجلين ولا يحتاج الى يمين للرأس
 لان مسح الصحيح منها يكفي فلو عتبتا الى احدى الراس فانه
 يحتاج الى يمين رابع عنها ولو عتبت الجراحه الاعضاء الاربعه
 فانه يكفي يمين واحد عن الجميع كائنه في الروضه عن الاحباب
 ولقائل ان يقول لم لا يكتبه عن بقية طهارة الوجه وبقية طهارة
 اليدين يمين واحد اذا غسل الصحيح من الوجه ولاناه لا يجب
 تحليل غسل بين اليدين في هذه الحالة وكذلك عن الرأس
 اذا عتبتا الجراحه مع بقية طهارة الرجلين فان قيل لو جاز ذلك

لا دى الى ان يستط الغرض عن جزء من الوجه واليد في حال
واحد وذلك مبطل للترتيب قلنا يلزمكم في مثل هذا
بما اذا عت الجراجه الاعضاء الاربعه فان قبل الجواب
ما ذكره في الرقصه وهو ان ترتيب الوضوء قد سقط في هذه
الحاله لسقوط الغسل وحصل الترتيب للتميز ولا فلك
في ما ذكرناه فان ترتيب الوضوء باق قلنا حكم الترتيب
باق فيما يمكن غسله وساقط فيما لا يمكن وهو الذي
يتم عنه **باب فرض الوضوء**
مسئله وضوء يجب فيه توالي غسل الاعضاء ولا يجوز
تفريقها **وصوره** وضوء ايم الحديت كالمستحاضه
ونحوها فانه يجب عليها المبادره الى الصلاه تغليبا للحدث
وهذا المعنى بعينه موجود في التفريق بل اولى لان
التفريق اذا ابطال الجمله فالبعض اولى **مسئله**
رجل لا يستحب له تحليل لجنته الكتيبه في الوضوء **وصوره**
اذا كان محرما لان التحليل سنة ونف الشجر حرام وكان
من التحليل الشف كل اذكر المتولى في كتاب الحج حكاه
تعليلاه وهو واضح **مسئله** وضوء لا يجوز فيه الايمان
بشي من الست الفعليه كالنكرار ونحوه وهكذا غسل
الجنبه ايضا **وصوره** ما اذا ضاق وقت الصلاه
عن

عن الايمان بذلك كذا ذكره الجليل في كتاب الاعمال السابق
ذكره في خطبه الكتاب والذي قاله منجه لكن ذكره البغوي
في فتاويه في نظير المسئله من الصلاه وهو فوائدها واكمل سنتها
ان الطاهر الايمان بالسنت قالت يعمل ان لا ياتي بها اذا
لم يدرك ركعه وفيما قاله نظر **باب**
مسئله شحمن شمع عليه المسح على الخف لكون الملبوس حرما
وصوره في المحرم فان المنع فيه المنع جزما ولا يخرج على الخلاف
في المعصوب وخف الذهب والفضه فان المنع هناك بطريق
الغرض لا المعنى في اللابس ولهذا ليس غير ويسح عليه واما
الحجم فثاميه معني مانع اخرجه عن اهليه المسح الاستماع للشي
مطلقا **مسئله** لناصون اذا خرق منها احد الخفين فانه يرض
وان خرقا معاه ايضا **وصوره** موقوف على مندمه وهي
انا اذا جاوزنا المسح على الجرمين كما يحج القاصي ابو الطيب
وجامعه وفيه ثلاثه اوجه اصحها ان الجرموف بدل عن الخف
والخف بدل عن الرجل والثاني ان الاستن كلفاه والاطل
هو الخف والثالث انها خف واحد والاعلى كطهاره
والاستن كطانه وغيره الرافعي عن هذه الاوجه بقوله ان
فيها ثلاثه معان لابن شريح ورايت في البحر ان ابن شريح حكاه
ثلاثه اوجه عن الاصحاب وخرج الرافعي على هذه الاوجه

مسائل منها الوتر الممتلئ منها فانه لا يضر على المحامي كلها وان لم
من احد **ع** افان ظننا اننا في او الثالث فلا شيء عليه وان تلك
بالاول وجب تنوع واحد من الرجل الاخرى للجمع بين
البديل والمبدل واذا انا ملت ما ذكره صح لك ما ذكرناه
مسألة الغسل افضل من المسح لانه الاصل ولا يقول
المسح مكروه وفي الكتاب ان المشهور عدم الكراهة وان
القاضي ابا الطيب حكى هنا عن السانعي انه مكروه وقد وهم
ابن الرضه في هذا التل عن القاضي كما اوصته في العدلية
الى اوصاف الكراهية اذا علمت ذلك مثل قد يستحب للمسح
على الخف **و** **مسألة** ما اذا كان بعد من تسعة كراهية
ويمكن يكون ذلك رعيته عن السنة فيومين يعاطيه في
الحالة وبكره لا تركه الى ان يزول تلك الكراهية وهكذا
الرجل كل ما صرح به الراعي في اخر صلاه المسافر وذكر الزيادة
في شرح المذهب هنا انه يستحب ايضا المسح اذا كان يشك
في جوارحه ويستحب ايضا المسح للابس اذا خشي فوات
الجماعة ولو شرع في غسل الرجلين لان ترك الجماعة مكروه
بخلاف ترك الغسل والامتناع الى المسح **مسألة** قال تعالى
فهل لنا صوره يجب فيها المسح على الخف قلنا في صورته
مسألة ما اذا كان المحدث لابس الخف بالشرائط التي

لمسح

المسح ودخل عليه وقت الصلاه ووجد من الماء ما يكفيه لومسح على الخف
ولا يلبسه لوعسل الرجلين او اصاب ما بقي معه من الماء عند ارادته
عسل الرجلين ووجد فيها او بردا لا يدوب ما نه يجب عليه المسح
على الخف بالاتفاق كما نقله الرواية في كتاب النيم من البحر وعنده
بانه قادر على الطمان من غير ضرر ولم يطرأ من الرفع بالنفل في
هذه المسئلة الا انه اجاب بذلك نقضها فقال الذي يظهر هو
قال خلاف ما لو لم يكن لابساً ولكنه كان على طهاره وارحقه
المحدث ومعه من الماء ما يكفي للمسح دون الغسل بانه لا يجب
عليه كما ناله الراعي في النيم لوضوح الفرق ومن هذه الصوره
يوجد العين على اللابس في صور **مسألة** اذا كان يداً
على ما يغفل برجليه ولكن لو استعمل الخرج الوقت **مسألة**
اذا خشي ان يرفع الامام راسه في الركبه الثانيه من الجمعه
مسألة اذا تعين عليه الصلاه على ميت وخاف ان يجاره
مسألة اذا خشي فوات الوقوف بعرفه ويقاس على
ما ذكرناه ما كان في معناه كصيق وقت الرمي وخوف
الرجل قبل طواف الوداع **مسألة** الماسح على الخف
اذا تزعرج رجل او ايداهما منه بطل مسحه فلو اخرجتهما من
القدم الى الساق لم يضر على الصحيح المنصوص ولنا **مسألة**
مسألة ينطل منها مسحه بذلك بخلاف وفي ما لو كان الخف

طويله اطار جاعا للعادة فاخرج رطله الى موضع لو كانت الحنفية قد اظهر شي من اجل الشرع كذا ذكره الفراء في البيان ونقله عنه في شرح المذهب واقامه **مسألة** اذا فرغنا على المعروف وهو ان المسح يوثق بيوم وليلة للقدس وثلاثة وليلة لها المسافر قال الاحباب فاكلها يمكن العيم ان يصلي من المأوى الموداه بالمسح ست صلوات ليل لم يجمع بالمطوفان جمع به سبع والمشار ست عشرة وبالجمع سبع عشرة واما المقضيات فلا تحصر اذا علم ذلك فقل شخص يشرع له المسح على الخف لاداعشرين فرسخا من غير استئذان غسل وليس **مسألة** فيما اذا اندران يصلي في اليوم الفداء في اربعين ركعة بعشرين تسليمه فلو كان للمصحح مثلا وليس الخف واجدت ثم شرع في اذائك الصلوات المندورة فكلمنا مسحا وصلى ركعتين اجبت الى اخر ما عليه واعلم ان الانحصار على عدد قليل ابعد عن متوهم المراد من العدة الكثير والافال عدد لا يحصى في ذلك وهو **مسألة** وهي ما اذا توضا وليس الخف وصلي به فريضه ولم يحدث حتى دخل وقت اخري ثم اخري كذلك فانه يستحب له التجديد لاجزاه في شرع المذهب قال ولا يحسب ذلك من المدة وقال ابن الرفعة تعليل الاحجاب يقتضي انه لا يجوز فانهم لما ذكروا ان اوله المذ هو الحديث علوه يقولون لانها عبادته موقته فكان

اول

اول وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة ثم قال ولا شك في كون تكررها ان لم يكن متعلما منه من اطلاق الخف ومقتضى هذا التعليل كراهه التجديد قبل الحديث وبعده **مسألة** **باب** ما ينعى الوضوء له لما صور حب الوضوء بها ليس امره لا يتقص معه لمس بشرتها **وصور** نقاما اذا اكثر الوضوء في عصوه احدها بحيث لا يتبين معه لمس البشرة فان الوضوء يتقضى بالمس في هذه الحالة لان الوضوء صار كجزء منه كذا رايته في كتابي الفتاوى حكما وتعليلها وزاد فقال ان الوضوء يصح معه ايضا ثم نقل عن محمد الحارث انه مانع من ابتداء الوضوء من صحته **مسألة** انسان مس حثان فرجه الاصلى ولا يتقضى طهره **وصور** انه في المراه كذا ذكره الحب الطبري في القارة ولم يرد عليه وايضا ذلك يوثق على معرفه المراد بفرج المراه الذي اذا مسته انقص طهره وقد قلنا عليه الامام فقال ليس المراد بفرج المراه هو البارح بعد طولا وعرضا على قياس فرج الرجل بل المراد ملتقى الشرج على المقد هذا كلامه ونقله عنه ابن الرفعة في الكتابه مقتضى عليه فنقط له فانه امر مهم **مسألة** طهاره لا تبطل بوجود الحدث وتبطل بعده **وصور** فمن لم يمس البول او الاستسحااضه اذا انتفع عنه الحدث زمانا سمع الطهارة

والفلاة ورأيت في الخيصر ان القاص عيان حسنه في سلسل
تعال ولا يفتقر الطهارة الان في المستحاضه ومن به
سلس البول ورأيت في شرحه لابي عبد الله المعروف
بالجسنيين ان يحدد الحديث يقتضي الاطال ويجدد
طهارة اخرى لكنه عني عنه للعجز عن الايمان بالطهارة مع
استمرار الحديث فلما انقطع زال العجز **مسألة** رجل من
عضو متصل لامراه اجيسته او ما هو مكره له العضو منها كالشعر
ومع ذلك لا يفتقر وضوءه **وصورة** تعرف في كتاب الطلاق
فراجعه **مسألة** المحرم التي لا يفتقر ويجوز النظر اليها والخلوة
والمسافره بمفاكل امراه جرم تكافعا على التأييد مباح بتسبب
حرمتها كما قاله النووي في الدقائق وغيره ولم يشرحه فيها ولا
بالتأييد عزاحت الزوج عن غيرها وخاليتها والسبب المباح عن
ما اذا وطئ امراه بشبهه فان امها تقا وبناتها لا يثبت فيهن الجرم
على الصحيح وان حرم من عليه على التأييد لان السبب ليس بناه
انما شبهه الخلل كوطي الجارية المشتركة وشبهه الطريق كالطبي
بالنكاح والشر الفاسد من فلاة حرم وامام شبهه الفاعل
كوطي من طهار زوجته فانه لا توصف بتحرمة ولا اباحه لانه ليس
فعل مكلف لان الفاعل لا يملك نعم لو تزوج الموطوءه شبهه
ودخل بها فالحج على امها بها وبناتها بالجرميه وحديثه بعد على
الضابط

الضابط المذكور لان السبب المباح وهو العتد والدخول لم يحرم
لا يفتقر من قبل ذلك واحترزنا بالجرميه اي الاجترار والاعطام
عن الملاعبة فان حرمها للتعليل اذ اعلمت ذلك فقل امراه محرم
تكافها على التأييد بسبب مباح لحرمتها ومع ذلك فانها ليست
من المحارم بل يفتقر الوضوء ليلبسها **وصورة** في ازواج النبي صلى
الله عليه وسلم فانفس ليس من المحارم كما دل عليه كلام الرازي
في كتاب الطهارة وصرح به غيره **مسألة** يصفو رشفه غير
الطهارة بالشك في الحديث وذلك في مسائل **مسألة** في النوم تبا
على الصحيح وهو انه ليس حدثا في نفسه وانما هو مظنة للحدث
وليس المراد هنا بالمظنه هو الطن وهو الطرف الخارج بل المراد
صحة وجوه معه او كونه موجوده وسعد مراده الحاج
من الطرفين فقد صرح الرازي في الشرح الكبير ان لعن الطهارة
لا يرتفع بالتدريج في الحديث سواء كان دأجا ام مسأويا
وصرح به ايضا النووي في كثير من كتبه حتى في دقائق المنيح
مسألة لو كان له كان عاملتان او غيرهما ملتين فبأيهما
مس استنقض مع الشك في انها اصلية او زايده والزايده لا يفتقر
ولقد لو كانت احدا فاعلمه فقط استنقض بها وحدها
على الصحيح وهذا الحكم ايضا لو كان له ذكران كما دل عليه
كلام الروضة من زوايده في باب الغسل وحكي النووي

في وجع المذهب عن الشاشي أنه لا يفيض من أحد العاملين كالخني والذرة
ذكر الشاشي هو القياس وما ذكرناه مجله اذ لم يكن الذكران على
واحد فان كانا ذلك فان حكمهما حكم الاصبع الزايدة في النقص وفي
الحال كما رأيت في العهد الفورياني وهو قياس واضح ومنه
بالنسبة الى الحديث الاكبر فيما اذا اعتسبت المرأة الجماع
تخرج منها التي فائتها يلزمها القسل ان أثبت لا نجد حديث
يعلى على الظن الخلط منها بغيره فاذا خرج ذلك المخلط اخر
منها معه وقيل لا يلزمها لانها لم يتقن من وجع الماء **مسألة**
لنا صورة يتقن معها الحدث ونشك في الطهارة
ومع ذلك لا نأخذ بتقن الحدث **وصورته** فيما اذا شك
في غسل بعض اعضائه فانه ان كان في انا وضوء فانه لو
جئنا بزمه الاثنان بالسكوك فيه وان كان بعد الغواغ فانه
لا يؤثر على الاجم كما رأيت في الروضة من روايد ولا حتى
عند ذلك ما ذكرناه لانه شاك في اصل الطهارة لا في طرائق
الحديث عليها **مسألة** شخص يتقن الطهارة وشك في
الحديث ومع ذلك يحكم بطلان طهارته **وصورته**
ما اذا يتقن بعد الطهارة انه راى رويًا وشك هل كان
اليوم الذي راى فيه تلك الرواية على هيئة الاصطلاح
او العود فانما حكم حديثه كما ذكره البقوي في التهذيب
وعلاه

وقوله بان جملة على النعم قاعدة اخلاف المعتاد **مسألة** رجل لبس
في صلاه يحرم عليه ان يأتي بنوع من الذكر المزان لكونه مجذبا
حدا اصغر **وصورته** في خطبة الجمعة بناء على الاجم وهو
اشتراط الطهارة فيها وقل من مرجح بذلك وقد تضمن له
المجاهدي بعد هذا في كتاب البغية من المحرمات
باب الاستنطاط

مسألة محور باحد الاستنجاء عن الوضوء دون التيمم
في اصح الاقوال كما قاله في الروضة وغناها وفرقوا
بينها بان التيمم لا يرفع الحدث وانما مع الصلاة ولا
اباحه مع قيام الحائض بخلاف الوضوء اذا علمت ذلك
فعل لنا وضوء بعد الاستنجاء عنه **وصورته**
في وضوءه ايام الحدث لا الاستنجاءه وسلس البول
فان القليل المقتضي للجور وهو رفع الحدث مفقود فيه
فان الاجم انه لا يرتفع **مسألة** يستحب للمستنجي ان
يجتمع بين اثنائي الخرج يستعمل الماء الذي الخرج من العين والماء
منزل الاثر وفي ذلك تفصيل لمخالطة الحائض واستعمال الماء
اذا علمت ذلك فعل لنا مستنجي الاستنجاء الجمع **ودالك**
في المستنجي من البول فانه مقتضى تصويرهم وتعليمهم ورأيت
بجزء ما به في كتاب محاسن الشريعة في كتاب فقال الكبير

للشاشي وهو طاهر فنامد لكن رأيت في التمرين تسليم الرازي
الفتح بأنه لا فرق في الاستنجاء بين البوك والغائط ورأيت في
المختصر للفدا في نحوه أيضا والصواب الأول **وله** لما صور
لا يشترط فيها طهاره الحجر المستنجي به وذلك عند اذنه الج
بين الماء والحجر فانا سبق من المعنى وهو قوله نحله النجاسة وقد
استعان الماء حاصل معه خصوصا عند فدان الطهاره وقد
رأيت النصيح بعدم الاشتراط مطلقا في الاعجاز الجيلي نقلا
عن الفدا في بعض كتبه فمطعن لذلك وتيد ما اطلعت
الراعي وعينه بما ذكرناه **والثاني** ان هذا المعنى الذي شرع عليه
وهو قوله الحامره واستعمال الماء يقتضي استنجاء الخيط في سائر
النجاسات وهو طاهر **والثالث** تخفى نجيب عليه في الاستنجاء
استعان روت او غيره من الاعيان النجسه **والرابع**
ان يكون عنه من الماء ما يكفي لوارال العين او لا حامد
ولم يعد من الجامدات الا ما ذكرناه وايضا جده يعلم ما سبق
في المسله قبلهما **والخامس** هل يجوز الاستنجاء بالجلد الطاهر
فيه اتوال اصحابا ان كان مدينا جازا وان لم يندفع الخ
لان غير الربوع فيه دسومه يمنع التثنيف ومعدود من
المطعومات ايضا ولهذا بولكل مع الروس والاكارع
واما المدبوع فزال دسومته وانقلب عن طعم النجس الى طعم النجاسه

اذا علمت ذلك فقل لما صور لاجوز الاستنجاء فيها بالجلد **والسادس**
اذا كان على المعنف الشريف ثم منع منه كما ذكره الفدا في
عمود المختصر فقال ويجوز بكل مدبوع الا ما كان على المعنف
ثم اخذ منه فان استنجاه منه بعد اعد اعظم وحب عليه الزجر
وليسعقر الله تعالى هذه عبارته وهو صحيح فان كان الجلد
متصلا كثيرا ان كان على معنف ونسوق ان علم محتم وقياس
ما ذكره الفدا في تحريم ما كان كسوة للكعبة الشريفة الا ان
يفرق بين المعنف اشده من غيره ولقد اجمع سبه على الحديث
بحال الكعبة وبان الجلد من المعنف كالجزء منه ولقد ادر حل
في بيعه والخرم اشبه وقرب من هذه المسله الخ المدبوع
من الادي كيد ورجله اذا قلنا بالصحيح وهو طهارته فان المنع
مع الاستنجاء وكلام الراعي يشعر بالجواز فانه قد المنع
بالخ المقل وبتبع النووي عليه **والسابع** اذا نشأ الغائط
ولم يجاوز الصحيفتين جاز فيه الحجر لكونه فوقه وان جاوز وكان
متصلا بعين الماء في الخيع لانه نادر والاصل في النجاسات
استعمال الماء وان الشطع اعطاك واحد حكمه كما ذكره في شرح المهذب
اذا علمت ذلك فقل يقتضي الماء في الخارج مع كونه لاجوز للصحتين
وصورة فيما اذا الشطع كذا اقله الامام عن المصنف لاني ونقله
عنه في شرح المهذب وارقتاه وجز مذهب في الكفاية **و**

باب ما يوجب الغسل **مسألة** غسل جميع
بطله بكلام الغير **وصورة** فيها اذا تروج المسلم دميته وجامته
فانه حرم عليه وطهرا قبل الغسل فاذا اغتسلت مع غسلا
بالنسبة الى الوحي وقيل بغيره مطلقا حتى اذا سلمت لم يحج الى
اعادته فاذا اسلم ابوا هذه الترجمة وكانت مجنونة فانا حكم
باسلامها وبطل الغسل الذي سبق في الكفر ومنع التروج
من زمانها لا بعد غسل جريد لان اليه شربا وهي لا تمنع من الكفر
وانما حكمنا بجهنم في الكفر المصرون وقد زالت وار شئت
فان بطله بكلامه وكلام غيره فان اسلمها بنفسه ما يبطل له اليه
مسألة يجب التحريم عليه الصلاة والطواف وكونها دون التراب
وصورة لا يميز بين غير الجنبية ثم احسنه قاله النووي وغيره
ولا يعرف لذلك من غير هذه **مسألة** يحرم على الجنب
المكث فيه ويكره ان يمشى اليه ويكره ان يمشى اليه
ولا ينجى فيه الا بعد كراهة الصلاة اللهم انهم اذا ابتاعوا من
ما يوجب الكفر من ثلاث مائة دراهم **مسألة** فيها بعض
مسجد بان وفتره اشيا من ارض فانه يصح كما اوردناه كذا
الشامل وصح به ابن الصلاح فتاويه وبان يسمونه او اجبه
ومح ايضا تحريم المكث فيها لجنب قبل القسمه وعلله بالذبح
واذ فيها العلة المذكورة عليت منه با في المسائل التي ذكرها
لكن

فيها

لكن اذا دخل في الوقت المذكور فاملحه استجاب عدم الجنبه
احتياطا **مسألة** مسجد يجوز لشخص ايجاره هذه المسئلة
ثاني في باب الاجاره فراجعها فان لها ايضا تعلق بما سبق
شخص يجوز له البيت في المسجد جنبه لا ضرر
في الكافر على الصحيح **مسألة** ان كان يجوز للمس المصحف وحمله
وهو جيب **مسألة** فيما اذا خاف على المصحف من غرق او حرق
او نجاسة او كافر لم يتمكن من الطهارة فانه ياخذ في هذه الحالة
للضرورة بل الاخذ في هذه الحالة واجب كانه عليه النووي
في التحقيق وذكره الفقهاء ما هو ابلغ مما ذكرناه فقال
اذا اراد القاطن وطاف من وضع المصحف من يد ان ياخذ
غاصب فانه يتعوط وهو معه كل اربعة في فتاويه وكذلك
المكث في المسجد بعد فيه الجنب للضرورة كالخوف
على نفسه او ماله او اجنحه في المسجد ولم يتمكن من الخروج
لاغلاق الباب قال الرافعي ولينهم ان وجد غير تراب
المسجد ولا ينهم بترابه هذه عبارته في الشرح الكبير وليس فيها
بيان ان التيمم بتراب الاحباب او الاستحباب ولا بأس
ايضا ان التيمم بتراب المسجد حرم او يكره فاما الاول
فمدح في الشرح الصغير كونه مستحبا فقال وحسن
ان يتيمم وتوهم النووي ان مراد الرافعي هو الاحباب فصرح به

ايضا

في التوضي وادخله في كلام الرافعي وأما الثاني فقديم
 في شرح المذهب مع أنه حرام وفي تعليق القاسمي الحسيني
 وجهه لا يحرم ولا يشك أن المراد بآداب المسجد أنما هو
 الوقوف لا ما يتبع من حل النع ونحوه **مسألة** شخص يوم
 يقول من أرض موات ليقعه متصلا بجامع كون البتة النار
 مسجد أو المأموم بالاشتغال جينا **مسألة** في الكافر الخبيث
 إذا كان في طرف الحرم وفي الطريق الملاق له من أجل سجدة
 الكافر لا يمكن من دخول الحرم وعوزا أن يمكن من غير الحرم من الحرم
 الحجاز من تجارته أو رساله أو نحوها مدة ثلاثة أيام وعوزا به
 تمكن من المسجد إذا كان جينا على الإجماع كما ذكره الرافعي في
 سجود السهو وإذا علمت هذه المقتضيات طهر ما قلناه **مسألة**
 إنسان يحكم بيلوغه سبب البني ومع ذلك لا يبرمه الف
مسألة إذا استبرأ ولم يخرج من الفرج ولها فاكوا
 أن المراه إذا نزلت التي إلى من جها ولم يخرج لا يجب عليها الف
 إذا كانت بكر إلا أنه في حكم الباطن وقالوا أن المراه إذا كانت
 جكما بيلوغها بقل ذلك بسبب الانزال الذي حلت
 منه **مسألة** شيء نهي عنه في المساجد لا يستمال
 فعله على معنى يقتضي الإخلال بعظمها ومع ذلك
 تنصبي عنه المسجد الحرم ويكون حواء فعله فيه
 من

بان
 ولغت

من خواصه **مسألة** في تحريف القطع كما سنقره في باب
 أن شاء الله تعالى **مسألة** يستحب للغسل عن الجنابة وغبرها أن يبدأ بأعلى يديه
 فيغسل رأسه ثم شقه الأيمن ثم الأيسر ثم يغسل الماء على يديه
 إذا علمت ذلك فقل شخص يستحب له في طهره يد نعل الجنابة
 ونحوها أن يبدأ بسنن قبل أعاليه **مسألة** إن كان مثلا في طهره
 حراجه فإن الصحيح أنه لا يجب تقديم غسل الصحيح على النهم
 لأن أعضاء الجنب لا ترتب فيها بل يصل الماء في رحمه الله على
 استحباب لحر الغسل لذهب الماء أثر التراب وجنبه
 ينسخ اللغز الذي ذكرناه لكن فيه شيء يعرفه في باب التيمم
باب غسل المسحوق
 شخص يستحب له الإغتسال لصلاته الصلح في مكان خاص
مسألة في ما ذكره المجاملي في اللباب فإنه قال
 ومن فعله كما أراد أن يغسل الصلح أول يوم اغتسل وصلها كما
 فعله عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة هذه عبارته
باب التيمم
 في التيمم **مسألة** فيما إذا كان على عضو التيمم حراجه
 ما عجز استعمال الماء فجمع بين الغسل والتيمم وأباحت ذلك
 فيصل أحكامه منقول لهذا الشخص ما لأن أحدهما أن يكون محذرا

جدنا صغرى سطر ان كانت الجملة قد عمت وجهه فانه يلزمه البذل
باليتيم فاذا توي في اوله استباحه الصلاة ولا يحتاج عند غسل
الصبح الي نية اخرى لان الغسل اجز الطهارة وقد توي
في اولها نية معتبرة فان كانت في غير وجهه فلا بد من هذه
الغسل وتلحق باليتيم الي وقت غسل الحليل وحينئذ فان
توي عند غسل الوجه رفع الحدث فلا بد من نية اخرى
عند اليتيم لانه لم يندرج في النية الاولى وان توي
ما يندرج فيه اليتيم كالاستباحه فالمجته الاكتفاء
لان اليتيم في هذه الحالة ليس طهارة مستقلة بل بعض
طهارة لانه قائم مقام غسل ذلك العضو وغسله لانه
له نية منفردة فكل ذلك ما قام مقامه وقربت من هذا
ان يحذف الثلاثة بشرط فيها النية اذا وقعت خارج الصلاة
فان وقعت فيها لم يشترط ذلك فيها لاشتمال الصلاة عليها
وعمل الاعمال فيه اخرى لكونه من حيث العمل عبادته مستقلة
وبنه بعد لما تقدم فان الترتيب ملزم فيقال عليه يظهر عضو
من اعضا الوضوء بشرط افرادة بالنية وتبادل ان يحرم عدا
الاحتمال في الصور الاولى وهي عكس هذه حتى يوجب
في ابتدا الغسل بعد نية اخرى الجاه الثاني ان يكون
ضوحه ان ما تقدم اليتيم وان شاق الغسل وحكمها واضح فليس
مسألة

مسألة منهم لفرصة واحد يجب عليه اربع بنمات وموته
ان يكون على عصاه الاربع اربع حراجات لا تقها بان الاضمان
لا يجوز الاضمان عن عضو حتى يسيل طهارته غسلا او تمما لاجل
التيب كما ذكره الرازي والروي وغيرهما وفي اجابهم الاربعه
اشكال سبق في باب صفه الوضوء **مسألة** صلاه مفروضة
نعت في السفر باليتيم لعدم الجاه وبما عداها بالقدرة عليه
بعد الفراغ منها **وصورته** في الميت اذا طهر وصلى عليه
ثم وجد الماء فانه يجب غسله والصلاة عليه قاله البغوي في فتاوه
وتوكل ان لا يجب وما ذكره احتمال قد رايه بحج وماله في كتاب
التلحين لابن سراقه من كتاب المتقدمين ولو فرق بين
ما قبل الادراج وما بعده لكان متجها وعمل احاق المصلي
على الميت بالميت ورايت في اللطيف لابن خزيان وهو انوار
الحسن المتعدي ان الحاضر ليس له ان يسم ويصلي على الميت
وفي ما ذكره امور ذكرتها في المهابت **مسألة** اذا راي
اليتيم المسافر الماء وهو في صلاه لثلاثة فان كان قد توي عددا
انقص عليه والا فلا يزيد على ركعتين لانهما الاجب المأمور
وقبل يصلي ما شاء وقبل ركعة واحدة جهاه في الكفاية اذا علمت
ذلك فقل مستمر راي الماء في نافله سفره ومع ذلك يستحب
تكميلها عشرا وان شئت قلت ما به ركعة وان شئت فزد

وجوابه ان القاضي ابا الطيب والدواني وغيرهما قالوا انه اذا رلي
الماء بعد قيامه لثالثه فيهما تحفظه على كمالها والذي قالوا
منه وعلى هذا اذا رله بعد قيامه الى العاشره او الى ثمان
الماء فيستحب تكليفها وحبيد فيصدق الذي ذكرناه **مسألة**
واجبان على العين بطريق الاصله يتوقف كل منهما على البتيم
بحوز الجمع بينهما يتيمر فكذلك **وصوره** في تكبير المراه من اليد
فانه واجب عليها ويتوقف عند زوال الحيض على الاغتسال
او البتيم ومع ذلك يجوز لها بالبتيم الواحد ان تمسك موارا وان
يجمع بين ذلك وبين فرض اخر كما صححه النووي في باب الطيم
من شرح المذهب واجتزأنا بواجب العين وبطريق الاصله
عن صلاه الجنازه فان الامع جواز الجمع وان فقيقت وقيل لا
وقيل يفضل من حالتي التقين وعدمه **مسألة** شخص لا يصح
يتمه الا بعد سمر لغيره **وصوره** في المعلى على الجنازه
فانه لا يصح البتيم لها الا بعد دخول وقتها وانما
يدخل وقتها بالعتسل او بالبتيم عند الفجر واعلم
ان وضوء المستحاضه للعباده لا يصح الا في وقتها وباني
في الاوقات فما جتمع ما قد قل في البتيم كما ذكره النووي
في شرح المذهب وحبيد يصح ان يقول شخص لا يصح
الا بعد بتم لغيره **مسألة** شخص ان يتم للعجيز المحمي
لنشد

لنشد الماء صح وان يتم للعجز الشرعي كطيش او مرض لم يصح
وصوره في المسافر سفره معصيه فانه يصح يتمه للفقد
كما ذكره الرافعي ولكن يلزمه القضاء على الاصح بنا على ان البتيم
نحصد والثاني لانما على انه عزيمه وقيل لا يستحب البتيم
لصلاويك له ان تب استحبته والا فلا كما لو اراد ان ياكل
الميت ولا يصح يتمه للعجز الشرعي كما ذكره النووي في باب
مسح الخبث من شح المذهب وذكر انه لا خلاف فيه **مسألة**
صلاه مفروضة اذاها بالبتيم في الحضرة الماء الذي
يغلب وجوده ومع ذلك لا يجب قضاؤها بل ولا يجوز
وصوره في الجمعه فانما لا ينقض بل انما ينقض الطهر وهو
ملاة اخرى وان شئت قلت شخص ادى بملاة مفروضة
اذا قام بالسروط المفدعه ويلزمه قضاؤها **مسألة**
القدر النادر اذا كان يدم ظلم الغالب مثاله عدم القضاء
على المستحاضه فان الاستحاضه وان كانت نادره لكنها
دايمه اعلت ذلك فقل لنا نادر دايم وليس ملخصا
بالغالب **مسألة** في دم الاستحاضه فان حلقها لا ينقض
فيه على الجرح التوليد في النادر الذي لا يدم كالدمل والقيح والدم
احم ما في شرح مشتمل للنووي انه ينقض فيه الماء واسمى في باقي
كتبه اجزا الجرح **وصوره** **تأنيده** وهي شعور الوجه التي كانت

نادره كالحاجب والشارب والعنقفة والعداير وسنعة
 الحد ثانه يجوز غسل باطنها اذا اكتفت وعلوه بالندرة متكر
 دايا ومقتضى دوامه الحاجه باغلب كئانه هي لحاج ولان
 هذا في حله المراه فانه يسحب لها خلق ذلك كما قال في شرح المبد
مسألة قد سبق في الوضوء ان الرده بطل التيمم دون الرد
 في ارج الاقوال اذا علمت ذلك فقل شخص اذا وجد منه
 اعتقادا لكث في ابتداء التيمم لم يصح تيممه وان وجد منه
 بعد فراغه لم يؤثر فيه **ودعوى** تعرف من فرع ذكره
 الروياني في البحر فقال لو اعتقد صبي اياه مسلمان الكفر
 وهو في الصلاة قائم والذي كثر اقواله صلاته صحيحة
 لان ردته لم تنقض شرطه على ان يبطلها لان اعتقاد الكفر
 ابطال لها قال ثلوثه في ذلك في وضوءه او صوم في جهل
 مبين على انه الخروج اشئ كلامه وما ذكره من كونه قطع
 الله اذا لم يصح رده متجه وحيد فيلزم منه انه
 لا يؤثر اذا وجد بعد التيمم كذا ذكرناه **مسألة** شخص
 يلزمه شرا الماء للطهارة مع كونه يترتب عليه نقصان في الماء
 يزيد على فيه الماء **وسورة** في الشئ الناشئ في العضو
 الباطن والسير في العضو الطاهر كآثر الحدرى والبراز
 ونحوهما اذا ارادت الامه او العبد استعمال الماء في حاله
 الى

الى ذلك فانه لا يصح التيمم كادل عليه اطلاق الرافعي والنووي
 وجزئهما وعلله النووي في شرح المذهب فانه ليس فيه ضرر كبير
 فاشبه الصداق ونحوه واستشكل الشيخ عن الدين في القواعد
 وجوب استعماله في الاجراء والارقا وقد حكى الشيخ تاج الدين
 في الاقليد خلافا في كل ذلك **مسألة** تيمم لا يباح له صلاه لا يفرضه
 ولا ناله **ومورته** ما اذا نوى بتيممه حمل المصحف او سجد
 الثلاثة او الشكر او نوى الجنب ونحوه الاعتكاف او قرأه
 القرآن فانه يستحب ما ذكرناه ولا يصلي به الفرض وهل يصلي به
 النافله فيه وجهان حكاهما في التحقيق وصح انه لا يصلي
 وذكره نحوه في شرح المذهب وعلل بان النافله اكل **مسألة**
 وضوئيه ثم التيمم اليه لتقصانه بجواز الاقتصار فيه على تيممان
 ومع ذلك يستحب سبع تيممات **وسورة** ان يقول اذا كانت
 الحاجه مثلا في يده فان الواجب عليه تيمم واحد باي به وقت
 غسل العليل فيغسل وجهه ثم يتيمم عن الدين ثم يسبح الارباس
 ثم يغسل الرجلين فان لم تيمم الحاجه المبدئي يتيمم بعد غسل الوجه
 ثم ان تيمم اولهما من جهتها ثم يغسل وجهها وبس عكسه لان التيمم
 لا ترتيب بينهما ولكن المستحب ان يجعل كل يد لعضو فيغسل وجهه
 ثم صحيح اليمنى ويتيمم عن جهتها ثم يطهر اليسرى كذلك غسلها وتيممها

وهكذا الرجلان ايضا كما قاله في البيان وقال في الموضع وهو حسن
لان سدتم اليمني سنه فاذا انتم على يمين فدلهم بها دفعه
واحدة وهذه العلة التي ذكرها النودي يعلم منها انه لا فرق
بين اعم الجراحه البدن لم لان كانت الجراحه ايضا في الرجل
فيستحق اربع يتيمات فان تعدد السخ في الاديان ايضا فيستحق
يتم خمس لانه يستحق تطهرها معا فان تعدد ايضا في
الكفين مع المضمضة والاستنشاق فيستحق سادس
والواجب في هذه الاقسام يتيمان فقط وطهر ما ذكرنا
اولا وقد سبق في هذه الغسل شي متعلق بمسئله
يشترط في التيمم نقل التراب حتى لو كان على العضود
تردده عليه من جانب الى جانب لم يكن ولو احدث
بعد التراب وقبل مسح وجهه بطل احده وعليه الاخذ
ثانيا اذا علمت ذلك فيقال صورة لا يبطل فيها النقل
بالمحدث **ومعبره** فيما لو يمسه غيره فاحدث اعداها
فانه لا يضر كما قاله القامح للحسين في فتاويه لكن قال
الرافعي انه مشكل ويتبعني ان يبطل بحديث الاديان
مسئله ييمم بطل يتيمم يديه او انكتاف غوريه
وعبره ان يقع له ذلك في الصلاه المعروضه المعينه
عن

عن الفضل بعد قد رتب على الماء ورايت في الفتوق الشيخ ابي محمد
هو ما ذكرته واولي منه بالذكر فقال لو رغب الميمم بعد
رويه الماء وقلنا بالقدر بعد ان يني على ملأه بطل ييممه
لانه يلزمه التطهير بالماء عن الخبث فيلزمه عن الحديث
باب الحين مسئله يتصور في
الدم الخارج من الخارج في وقت الحيض ان لا يحكم عليه
بكونه حيضا الا تكوره **وعبره** في الخبيث فان
الرافعي قد جن من في باب الاجداث بانسه يدك
فانه يدك على الاثونه بشرط التكرب ولينم من علم
التكرب الدال على عدم الاثونه اثنا كونه حيضا لان
الحيض لا يكون من الرجال **مسئله** اذا قيل هل لنا شي
خارج من البدن يحكمون عليه بانه حيض وليس يدوم بالكلية
فلنا صورته في الصفه والتكوره فان الصفه ما اصفه
الكدره ما كدر وكيسا بدم كما قاله الشيخ ابو جهمد
ونقله عنه في شرح المذهب ولم يخالفه **مسئله** لنا
استحاضه تومر بترك الصوم والصلاه احدا ولا يمين
يوما وليله **وعبره** موقوفه على مقدمه وهي ما
اذا اشهر دم المستحاضه الى قوي وضعيف ويقدم
القوي كان حيضا فلا شرع بشرط ان لا يزيد القوي

على خمسة عشر وعبر ذلك من شروط المعرفة وان نأخر
لورات خمسة عشر حرم ثم خمسة سواداً ثم طبقت الحرم
وكذلك على الامح لاطلاق الاحاديث اذا تقرر هذا
فاذا رأت المبتداه خمسة عشر حرم ثم خمسة عشر سواداً
فانها ترك الصلاة والصوم في جمع هذه المدة واما في الخمسة
عشر الاولى فلا تترك ثلث ترجوا الاستئذان واما في الثانية
فلان السواد يتبع في الاحكام فله استباحته فان زاد سواد
على خمسة عشر فلا يميز فتد بين اول الحرم الى يومه
على المشهور ويكون ابتداء دورها الحادي والثلاثين
تقوم بالترك فيه مضافاً الى ما سبق قال الرافعي قال
الايمه ولا يصح تصور استحسانه تتبع الصلاة هذه الامه
ووافق عليه النووي وغيره فلك ان تقول قد تومر
بالترك في منعاف ذلك كما اذا طهرت صفة ثم شقها
ثم حرم ثم سواداً بالتحانه ولا راحة كرهه ثم سواداً واحداً
ثم سواداً ايها معاً ويحوز ذلك وانما كل واحد خمسة عشر
فانها ترك في كل واحد المعنى الذي ذكره وهو كونه ائوي
مابعد نفقته له **مسألة** لنا عاده في باب الحيض
ثبت بالمره بلا خلاف وعاده لا يثبت بالمره ولا بالمرات
المكرره بلا خلاف وعاده لا يثبت بمره ولا بمرات
على

على الامح **وسون** الاولى الاستحاضه لانها علم من منه
فالظاهر انها اذا وقعت دامت **وسون** ثمانية ما اذا
انقطع ومنها ثروات يوماً وما ويوماً نقاً واستمرت لها
الادوار هكذا اولت بقول اللفظ فطبق الدم على كون
واحد فانها لا يقطع لها نظيراً بما للدم بلا خلاف واما
تحقيقها من اول الدم على الولام كما جعله جيباً بالتلفيق
حتى لو كان يقطع لها خمسة ايام مثلاً من خمسة عشر يوماً
تو طبق الدم فيخمسها خمسة ولائس اول الدم المطبق
قال الامام والاحتمال فيه اذ في مجال وكل الوقت
مراراً ولم ترتفع سائمه ولدت واطبق الدم وجاورتين
يوماً فان عدم التقاس لا يصير عاده لها بلا خلاف
بل هذه مبتداه في التقاس **وسورة** الثالثة التوقف
بسبب ينقطع الدم اذا كانت تراي يوماً وما ويوماً نقاً
فان الانقطاع الثاني والثالث وما بعده الى اخر الخمسة
عشر لا يخرج على الخلاف في ثوب العاده بالمره وهي
الانقطاع الاول بل يومين بما يضمن به الطاهر لمجرد الانقطاع
خلاف الشهر الثاني فانه يخرج على الخلاف لان الشهر
الاول قد است عادته في الانقطاع **مسألة** امرأه حرم
عليها لاجل قيام الدم بها ان تمكث في المساجد سواء كان عرض

عباده ام لا ومع ذلك يجوز لها ان تكث فيه لاجل عبادته غيره
من الخير فانه يحرم عليها المكث في المسجد ويحب
عليها ان ياتي بفريض الصلاة ويجوز لها ان ياتي بها على
الاصح لانه من مهات الدين فلا وجه لحرمانها اياها والله
الاعلم بالصواب
لان الضرورة لم تنع اليها فاشتبهت من المعصية والقراءة
في غير الصلاة والثالث ينصلي الراية دون غيرها لانه كرها
وهذا الخلاف يجري في نوافل الصوم والطواف هكذا
كلام الراعي والقياس حرمانه ايضا في الاعتكاف
وحينئذ فالراي من الصوم يومان يوم عرفه ويوم عاشور
خلاف الاثنين والاربعين كما ذكره الراعي في كتاب
التفقيات في الكلام على الصلاة لاعلى الصوم فاعلمه
ونظيره من الطواف كما ذكره في شرح المذهب هو طواف
القديم ويحتمل ان يكون نظيره من الاعتكاف اعتكاف شهر
رمضان او العشر الاخير اذا علمت ذلك كله طهر لك
ما قدمناه
اذ قيل دم تراه المراه عقيب
وضعا للوليد متصلا بالخروج ومع ذلك لا يكون نقاسا
بل حياضا
في الخارج بين اليومين فانما هو
انه حيض وقبل انه نفاس وقبل دم فسلط
انما هو انما هو انما هو

مسألة محل حب غسله لاجل نجاسته بحيث لا تنزع الصلاة
قبل غسله لاني محلا اخر وما رطب ان ومع ذلك لم يحكم نجاسته
الظاهر **ومع** فيما اذا استنجى بالماء شرب من جدها
منقعه فانما يكون نجسه وانما المحل لا يحكم نجاسته في اصح
الوجهين كذا قال في المروضة من روايته في باب الاستنجاء
وفيه نظر **ومع** تاييده وهي ما اذا اشتبه موضع النجاسة
من التوب او البدن فانه يجب عليه ان يغسله كله وقيل يكفي
غسل بعضه حكاه النووي في شرح المذهب وقيل بحسنه
حكاه في طبقاته اعني النووي ايضا فعلى الاول لو احس
شرب طبر لم يناف من هذا التوب او البدن لم يحكم نجاسته
كما جزم به الراعي لانا لا ينفق نجاسته موضع الاصابة
مسألة دم من حيوان ما كوله لا يحكم عليه بالنجاسة
ومع في الدم الموجود في العظام والعروق لانه
غير مسفوح اي غير سايل والاباء الكرميه وهي قوله تعالى
او دما مسفوحا يقتضي ان غير المسفوح لا يكون محرما
ولما تكلم الامهات في العلقه وصحوا طهارتها عللوا بانها دم
غير مسفوح فكانت طاهره لمقتضى الامه وقيا ساعلى الكبد
والطحال كذا علله ابن الرفعه وعينه وقد مرح بطهارة الدم
الا وجماع العلماء ولكن لم اجد فيها نصحا لاحد ان يشا

الا ان التعليق المنسب من قال بالطهارة وهو معتود من المشايخ
مسألة اذا دبر الجلب الجنس وعليه شعر لم يطهر الشعر
 في الطهر المتولين لان الشعز لا يتاثر بالدباغ والثاني يطهر
 تبعاً للجلب اذا علمت ذلك فقد صرح ان حكم بالطهارة
 على شعر مدبوغ **وسورة** في الفليل الذي يبقى على
 الجلد نانا حكم بطهارته للشبهة كذا نقله النووي في شرح
 المذهب عن جماعة وحزم به في التحقيق فنظن لذلك
 فان اكثر من تعرض المسئلة اقتصر على الحكم بالعفو وهو
 توهم بقا نجاسته **مسألة** اذا قبل اي شيء من الاجل والبدن
 او الغنم محكوم بطهارة عنه على القاعده ومع ذلك اذا دبر
 فانه يكون نجسا ولا يطهر جلده الا بالدباغ **ومسورة** في الحلال
 اذا تغير لحمها باكل النجاسة وقتلنا بغيره كما صرح به الامام
 والعراقي والبقوي وغيرهم فاما لحمه بما لا يؤكل لحمه حتى
 يتكون طاهره في حال الحياء ونجسه بعد الموت
 وقيل لا نجس الجلد الا اذا تغير كما في اللحم والصحاح
 مطلقا بقوله **مسألة** اذا نجست الارض بالبول طهرت
 اذا امتلأ عليها ما يعرفه **فصل** في سبعة اصناف من البول
 لكل واحد ثوب وهو الاول اذا علمت ذلك فتعال
 ارض نجست بالبول ولا تطهر الا بقلع ترابها **وسورة**

في الارض الرخوة كذا رايته في باب الجمالي وهو ظاهر **مسألة**
 يقال في نجس العين يكون مطهر الغيرة **وسورة** في الدباغ
 يدور الطيور ونحوه من الخريف النجس فانه لم يورد على الصحيح
 حتى يعلب العين من الطهارة الى النجاسة وبحسب غسلها
 لكن ما من نجسه وقيل لا يجوز بالنجس والابتنس لان الاصلاح
 للتطهير وقيل لا يجوز الا بالمتخصص عليه وهو الشتر والارض
 وان عرت كما ذكرناه بقولك نجس يطهر نجس فاحبه عنه بما ذكرناه
 وبالماء النجس اذا اكمل قلبن مثله **مسألة** مجمل نجس نجاسة
 مغلطة او جينا غسله سنا فقط وان شئت قلت حسنا وهكذا
 الى المرأة وان شئت قلت بلا تغير ايضا **وسورة** في المني نجس
 برشاش احدي القيلات فانه نجس فيه على حسب ما بقي
 عدد او تغير **مسألة** تكفي النضج في بول الصبي الذي
 لم يطعم غير اللبن وذكره النووي في منديبه ولكنه على التنبه
 ان نجسك الصبي بالتمر ونحوه اولي ولادته لا ينفع من النضج وذكر
 الشيخ تاج الدين في الاقليد نحوه وكلام النووي في شرح المذهب
 يدك على ما هو اعم منه فانه غير بقوله لم ياكل غير اللبن النضج
 وذكر نحوه في شرح مسلم وهذه العيان تدل على ان السنفوف
 والاشربة ونحوها مما يستعمل للاصلاح لا يضر وغيره في الكفاية بقوله
 لم يطعم ما يستعمل به كخبز ونحوه فانه اراد ما ذكره ابن تيمية

بان
 للتعدي

شارح التبيين بقوله لم يستقل بالطاهر اى بكفيه الطاهر
عن اللبن وقال ابن اوس شارح التحرير المراد ان يكون
غير اللبن غالباً في غذائه وقال المرفق حمزة بن اوس
الجورى في شرح التبيين معنى قوله لم يطعم اى يستقل
بجعل الطاهر في فيه اذا علت ذلك كله فقل صلى لم يطعم
بالكلية شيئا غير اللبن ومع ذلك لا يجوز النقص من بوله
بل يجب الغسل منه **وسورة** في الرضاع بعد الجوز
فانه بمنزلة الطعام والشراب كلها هو مدكور في بعض
التعليق على الوسيط منقول عن نص الشافعي وهو يني
ولهذا يغسل من بول الاعراب الذين لا سائلون
الا اللبن **مسئلة** لجاسه اضطر المصلي لاجلها فان اعد
لها توبه لم تنطل صلاته وان اعد لها قاروره بطلت **وسورة**
في المستحاضه ومن به سلس البول فانه اذا اعد للجماع
قاروره سقطت بها بوله بطلت صلاته لكونه يصير جامدا للجماع
في غير معدتها فيجوز وهكذا حرم به ابن الرفعه في الكلب
مسئلة عساه لغيره حسبه لا يكون حكمها بعد الغسل حكم
تلك العين فما سئل عن الطاهر **وسورة** في التراب
النجس والطين ونحوهما اذا غسله فانه يعود طهورا حتى يتم
به ويغسل به في ولوع الكلب واما غسالتك وهو الماء المأخوذ
بعد

بعد ان صعد ورشيت الطين ظاهر لانه نور على ناعك ساير الغسلات
كان **مسئلة**

من التواعد ان العاجز عن اركان الصلاه والخائف ونحوها
يصلى بالايما او نحوه بما يتدر عليه والعاجز عن الشروط يصلى
على حسب حاله ولا يخرج الصلاه عن وقتها بالكلية اذا علت ذلك
فقل صلاه يجوز للعاقل البالغ الطاهر المسلم اخراجها عن
وقتها لاجل الحدث بل يجب عليه ذلك **وسورة** فيما اذا
كان الماء حاضرا وضاف الوقت بحيث لو استعمله لكانت
الصلاه فان الصحيح كما قاله الراعي في باب التيمم انه يتوضأ
ويقل يقيم ويصلى ويعيد ومثله ما اذا لم يكن الماء حاضرا
ولكن في جدد القرب كما قاله الراعي ورايه في الاياه
للنوراني منقول عن نص الشافعي وضاف النووي في الثانيه
شاك يقيم بلا عاده وهذا كله بخلاف ما اذا حضر جماعة
على يد وعلم ان التوبه لا تنهي اليه الا بعد الوقت فان الامح
انه يصلى التيمم وهكذا حكم بطايرها المعروفة وهي التوبه
في التوبه وموضع القهطار وقد ذكرت الفرق بينهما في المطالع
مسئلة فان لحدث اللقط السابق في المسله فلهما وكذلك
قلت ان التلخير لغير الحدث يصل صورته في المحرم بالجماع اذا
ضاف وقت وقوفه وخاف فوات الجماع صلى العشاء متمكنا

فان قيل لا يوجب له وجه للمعالي امر بها عند النوى انه يؤخر الصلاة
 ويجعلها على الوقوف اي وجوبها كما صرح به في الكتاب في الحر كراهية
 لان قضاء الخ معب وناخب العشا جابر لا موز لا تقارب منه
 هذه المثقة كالتأخير لعند السوء والمرض والناهي عكس
 لمزيد الصلاة لا مال الي ترجيعه الرافعي فقال يستبصر
 يكون اذ لم يركب الكلام الاية والثالث يصلي صلاة الخوف محافظا
 على الامرين وهو ما اذا اضاق الوقت
 عن سبب الصلاة وكان يجب لو اني بها لم يترك الركعة
 ولو اقتصر على الواجب لا وقع الجميع في الوقت فان النوى
 تذكر في فتاويه تحامله ان السنين التي يجبر بالسجود بان
 بها بلا إشكال واما غيرهما فالظاهر الاتيان بها لانها
 الصديق كان يطول الفراه في الضحك حتى تطلع الشمس بها
 ان لا ياتي بها الا لترك ركعة هذه للخص كلامه وفيه نظرية
 لان فيه تفويتا للصلاة مع قدرته على ادائها وقد ذكره
 فيما اذا كان معه ما يكفي لوضوءه لوقته على المرة فاراد
 التلبس فقد خالف النووي في المسنين معا فواجب
 الاقتصار على الرض ذكر ذلك في اول باب الفرض
 من شرح مطول على التنبه سماء تحفه التنبه في شرح
 رايه منه محطه الى كتاب الصلاة وكأنه الموجود من الصلاة

صلاة وقفت في وقتها الا صلى ولم تكن على ما علقا
 غيرها مع ذلك يكون قضا **اذا احرم بها ثم اسقط**
 ونقلنا انما ما يكون قضا صرح بعد المسئلة الثاني الحسين
 في القليق والنوى في التمهيد الروابي في البحر وغيرهم كلهم في باب
 صحة الصلاة في الكلام على التيمم وعلوه بان الخروج منها لا يجوز
 على المشهور وان اسع الوقت فلم يبق الا اذ اذ بها وقت وذلك
 عليه ايضا قولهم ان الخ الذي ياتي به الجامع يكون قضا مع وقوعه
 في وقتها الاصل وهو الغير يجرى به الشيخ ابو الجاهلي في المع
 بانها تكون اقام ان قلنا ان قضا الفات على الفور فيجبه
 ان لا يجوز التأخير في مسئلتنا الى انشا الوقت وجبته يقال
 في المسئلة غير عدد شخص دخل عليه وقت صلاة من الحسن
 وامكنه فعلها قبل دخول وقت ما بعدها ومع ذلك لا يجوز
 له التأخير بل يعين عليه المبادره وان قلنا انه على التأخير
 ففي حواجز اجراءه عن الوقت الاصل في نظر والمجته المنع وقرب
 من هذه المسئلة ما اذا اضاق عليه الوقت بعد روال الخوض
 ونحوه من الاعذار ويقدر دون الركعة وفرضنا على ما صححه
 الرافعي والنوى من منع التأخير الى اجراء بعضها عن
 الوقت وان جعلها اذا محافظه عن الوقت فقتضاه وجوب
 فعل البعض في الوقت وان كان قضا وجبته بقاء صلاة

قالت بعد لا يكون قضاءها على الراحي نرفيا من ماد
ان ذلك لو وقع في الجمعة امتنع نعلها بانها لان الجمعة لا تقضي
صلاة يجب اذاؤها ولا يجب قضاؤها بل ولا يجوز **و**
في الجمعة لا تقضي اذا فاتت وانما تقضي الطهر والطهر صلا
اخرى ليست بدلا عن الجمعة ولما قيل ان يقول لا يصح
في جمعة اخرى غير واجبه عليه بسبب سفر وعجز
تدخل الكفارة في تركها استجبا **بأبواب** في الجمعة فانها
لم تركها بعد عدد ان يصدق بد يار او ينصف
لم يدري ورد فيه من روايه سمع بن جندب قال
الماوردي في ارباب صلا والجمعة **مسألة** اذا ان
صلاة تسن في قضاها شي لا يس في اذا انها **وصورة**
في الجمهور والاسرار فان الاعتبار فيه وقت القضا لا
الاداعى الامع فان ابدلت السنية بالوجوب فقل صورته
اذا انما صلا في السفر نقصاها في الحضر واعلم انه لا
تقضي الصبح ما بين طلوع الشمس الى غروبها فان الصبح
الاسرار وايضا على التاعده وهو المذكور في الرد
ايضا فتفتن له وقد اوصحه مع امور اخرى في كنه
ما الفقه وذلك لكثرة ما كان الواقفون عليه يتهمون
على غير وجهه **مسألة** رجل خطب بادا صلا في وقتها

بلا عذر حتى خرج الوقت وهو باق على الصلوة التي كان عليها عند
الامر بالاداء مع ذلك لا يؤمر بالقضا مادام مستمرا على تلك الصلوة
في نافذ الظهورين فانه لا يجب عليه القضا وهل يجوز له
ذلك ثم يقضي اذا عذر على الظهور وجهان جكا هما في شرح المذهب
سواء ان الصواب منهما انه لا يجوز لعدم النافذ
بحسب يجب عليه قضا الصلوة والصوم ايام جنونه
فيما اذا اردتم جن **مسألة** عبادا نائب بعدد ويكون قضاها
على الفور على الصحيح **مسألة** في فوات الحج كل اذ كره
الراعي في موضعه ويؤيده طاهر فتوى عمر المكون في الحج وهذا
الحكم خارج من القواعد ولعل سببه ان الحج يقضي عليه
اتمامه بالدخول فيه فاذا التذر ذلك في هذا العام اوجبا
عليه المداد اليه بحسب الامكان الا ان هذا المعنى ان كان
هو المدرك فهو موجود فيها اذا خرج من الصلوة في اخر وقتها
بعد كما اذا كره على الكلام او المشي او خول عن الميتة وطال
الزمان والاطالة فتمس للراحي في هذه الصور ويحوا فان التعم
ملتزم الفور به فبفسيم التعليل لان كلامهم باياه **مسألة**
مسألة قضا يوم السبت اذا ثبت انه من رمضان فان وجوب
الفور فيه ينتهي على وجوب اسما كما قاله المتولي في التمه

وشبه النووي في شرح المذهب وإثارة وابن الرفعة في الكتاب
 والمصنف وجوب الامساك فيكون المصنف هو الغور وهذا
 يكون هذا الامساك صوماً شرعياً متباعاً عليه فيه وجه
 حكاهما المجلد في كتاب الفيلين والوجهين قال واصحة
 لأن رمضان لا يقبل عنه **مسألة** عبادته بدنيه يجوز
 للولي أن يباشر عقدها للصبي المميز **وسورة** في باب
 والعز ونفي الرافعي عن الامتار أن ظاهر المذهب صحة ولم
 فيه وصح النووي في أصل الروضة تصحيحه **مسألة**
 شخص مسلم بالغ عاقل ظاهر من الحيض والنفس
 الصلاة وغيرها من الجبادات المفروضة حتى الامتار
 ويبره على ذلك **وسورة** تعلم من كلام ذكره النووي
 في فتاويه فيقول كتاب الامان فقال رجل مسلم له ابن
 مات أمه فاسترضعه عند يهوديه لها ولد يهودي
 وغابت الأب المسلم منه ثم حضر وقد مات اليهوديه
 فلم يعرف ابنه من ابن اليهوديه ولم يعرف الحال بين
 ولاتفاقه فاحكم اجاب بان الولد من يهوديه
 الى بين الحال بغيره أو فانه أو مسلماً تنسب انساباً
 وفي الحال يوضعان في يد مسلم فان بلغ علم يهوديته
 ولا

القولين

ولانها ولا تنسب الى واحد دام الوقت في ما رجع الى النسب
 وتبطلت بها ليس لها جميعاً فان صرا على الامتناع لا يكرها
 عليه ولا يطالب واحد منهما بالصلاة والصيام ونحوها من
 احكام الاسلام لان الاسل عدم الزامها به وقد شككنا
 في الوجوب على كل واحد منهما بعينه وهما كرجلين سمع من
 له رها موث حدث وشاكره وكان قال رجل ان كان هذا
 الطاريعاً يا فاما اني طالق وقال اخوان لم يكن كذلك
 فاما اني فطار ولم يعرف فانه ساح لكل واحد في الظاهر من ان
 زوجته للبنا على الاصل واما نفقة ما وكسوتهما فان كان
 لكل منهما مال كانت فيه والاوجب على والد المسلم نفقه
 واحد منهما شرطه ويجب نفقه اخر وهو اليهودي في بيت
 المال بشرط كونه دميماً وبشرط ان لا يكون هناك احد
 من والديه ممن يلزمه نفقة لغريب وان مات احد من اقارب
 بعد ما قبل البلوغ وقت نصبيه الى اليان او الاصطلاح وكل ذلك
 ازمان والوالدان احدهما وقت ماله الا ان يكون له وارث متعين
 بان كان قد تزوج تزوجاً صحيحاً قبل البلوغ غسل وصلى عليه
 ودفن من منابر المسلمين واليهود وان مات بعد البلوغ والا
 من الاسلام حاز غسله ولم يحجر الصلاة عليه لانه يهودي
 او مرند وكل ذلك لا يصح نكاحه ايضا في هذه الحالة انزده

من

مشاع

بين اليهودي والمترد فاشبه الخنثى المشكل هذا الكلام النووي
باب **اقبت الصلاة** **مسألة**
يُصَوِّرُ أَنْ يَجِبَ عَلَى الْمَكْلُوفِ أَجْعِينَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَهُوَ
طُلُوعُ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِهَا تَابِعًا مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا مِنْ حُسْرٍ
أَدْلَاقًا وَأَنْ شَيْتَ قُلْتُ أَكْثَرَ الْمِائَةِ صَلَاةً **وَسُور**
وَقَدْ خَرُجَ الدَّجَالُ فَقَدْ بَيَّنْتُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ
ابْنَ سَعْدَانَ قَالَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّجَالَ
قَدْ تَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ هَاتِيهِ فِي الْأَرْضِ قَالَ أَرَأَيْتَ يَوْمًا
يَوْمَ كَسَنَهُ وَيَوْمَ كَشَنَهُ وَيَوْمَ كَجَعَهُ وَسَابِرًا بِأَمِهِ كَأَيَّامِهِ
تَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي كَسَنَهُ أَتَكْنِسُنَا مِنْهُ صَلَاةً
يَوْمًا قَالَ لَا أَقْدِرُ وَالْقَدِيرُ وَهَذَا الَّذِي نَقَرُّ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ
لَا عَنِّي بَحِيحُهُ أَيْضًا فِي سَابِرِ الْأَحْكَامِ الْمُتَقَلِّدِ بِالْأَيَّامِ كَأَيَّامِ
الْأَعْيَادِ وَصَوْرَةِ مَقَانٍ وَمَوَاقِيتِ الْحُجَّ وَبُيُوتِ عِبَادَةِ
وَأَيَّامِ مَنِيٍّ وَمَدَى الْأَجَالِ كَالسَّلَامِ وَالْإِحَارَةِ وَالْأَيِّ وَالْقَدَرِ
وَالْعَدْرِ وَغَيْرِهَا فَتَنْظُرُ لِدَلَالَتِهِ وَابْتِغَاءِ جَمِيعِهَا فَقُلْتُ
أَمْرًا مَاتَ عَنْهَا رُوحُهَا وَلَسْتُ بِحَامِلٍ مَعَ ذَلِكَ فَهَاتِيهِ
مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا وَكَذَا فِي مَدَى الْإِتِلَاءِ الْعَدْرِ وَغَيْرِهَا
وَأَيْضًا فَالْيَقِينُ أَنَّ بَوْتَ وَيَصْلِي الزَّوَادَ مَنَارًا أَوَّلًا
فِي الْعَرَبِ وَالْعَشَاءَ وَالصُّبْحَ لِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَى الْغَيْثِ
فَالْحَقُّ

بِأَمْرٍ بِذَلِكَ كُلُّهُ فَيُغْرِبُ بِمَعْنَى مَنَارًا أَوْ هَكَذَا الْقَوْلُ
فِي الْوَرْدِ وَالزَّوَادِ وَيَقُولُ أَيْضًا غَرْبَ يَصْلِيهِ الْإِسْلَامُ وَالْمَعْدُ
أَدْلَاقًا وَمَعَ ذَلِكَ سَبْرَهَا وَمَعَ الْأَحْكَامِ أَيْضًا يَكُونُ
هَذَا كُلُّهُ مَنَارًا مَنَالًا طَهْرًا وَقَدْ لَدَّ وَهِيَ أَدْلَاقًا
وَهَكَذَا بَاقِي الْفَرَائِضِ وَالصَّحِيحِ وَسُنَنِ الْحَرَمِ وَيَقُولُ طَهْرًا
وَعَصْرًا وَعَشَاءً وَقَدْ أَذْأَوْ مَعَ ذَلِكَ لِيُجْزِئَهَا وَيَنْظُرُ
فِي رَمَضَانَ وَالشَّمْسِ طَالَعَهُ وَعَلِمَ أَنَّ الْفَتَا مَحْتَمِلَةً
فِي الطُّولِ وَالْقَصْرِ بِاعْتِسَارِ الْفُتُولِ فَيَنْظُرُ إِلَى الْفَصْلِ الَّذِي
وَقَدْ ذَلِكَ عَلَيْهِ ثُمَّ تَوَزَّعَ الْأَوْقَاتُ عَلَى نِسْبَةِ الْأَيَّامِ الْوَأَقْتِ
بِهِ ذَلِكَ الْفَصْلُ **مسألة** عِبَادَةُ وَقَدْ حَارِجَ وَقَدْ
الْمَعْنَى لَهَا شَرْعًا وَمَعَ ذَلِكَ كَوْنُهَا **أَوْ** **مسألة**
فِي صَلَاةِ الْعِيدِ أَذْأَشْهَدُ عَدْلًا لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ بِرُؤْيَا
الْعِلَالِ كَمَا سَيَأْتِي أَيْضًا فِي بَابِ صَلَاةِ الْعِيدِ مِنْ بَابِ
الْكِتَابِ فَرَأَيْتُ **مسألة** رَجُلًا يَحْزَنُ لَهُ أَنْ يَصْلِيَ الصُّبْحَ أَذَا
وَالْحَرَمِ عَلَيْهِ شَاوَلَ الْمُنَظَرَاتِ فِي رَمَضَانَ لَوْ أَنَّ الْحَرَمَ
يَطْلُوعُ الْحَجَرِ **وَسُور** فِي الْحُجَّ فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ
فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنَ الْحَقِيقِ أَنَّ أَذْأَعْلَمَ خُلُوقِ الْوَقْتِ الْإِنْسَانُ
فَالَّذِي هَبَّ أَنْ يَجْعَلَ بِهِ مَعْسَدَهُ وَلَا يَجْعَلَ بِهِ غَيْرَهُ وَفِيهِ فِي الرُّوحِ
وَشَرَحَ الْمَهْدِي عَنْ الْبَيَانِ وَارْتِضَاءَهُ وَذَكَرَ فِي الْمَصَامِ مَرْجِعَ

المذهب نحو ما نسبته الى العم وزاد ان عمليدك على سبيل
 التهور لا على سبيل الذور فقال الصريح انه يجوز له العلية دون
 غيره ولكن لا يحجب عليه ايضا واذا علمت مجموع ما ذكرنا فاعلم
 ما ذكرناه على ما بينه من الاشكال ولم يعمد الى ان في الصياغة
 وقد علم من كلام البهوي في الصياغة ان الخلاف في الصلاة في الجوار
 ايضا لا في الوجوب **مسألة** اذا تمكن من فعل الصلاة في
 ثمرات في أثناء الوقت قبل الفعل لم يحجب في احوال الوجوب
 بخلاف الحج فان الاصح فيه العيصان وقد تواتر ما يوجب
 احدهما ان الصلاة لقائفة مضبوط لم يخرجها عنه فلم ينسب
 الى التعصير بخلاف الحج فان وقتة العبرة وقد اخرج عنه
 انما لو لم يعصيه في الحج لا دعي الى ان لا يتم تركه بالكلية
 الى تحقيق عدم الوجوب بخلاف الصلاة فان قلنا حاله
 بعضي فيما هو اخرجها عن الوقت المضبوط والمعمول
 ذكره في الحج موجود بعينه فيما كان على الزاوي من نص
 والصوم والاعتكاف فيكون الاصح فيه العيصان
 اذا مات قبل الفعل وهو طاهر واذا ماتت
 علت امور احدها ان نصا رخصا اذا تمكن منه فان
 قبل اخرجها عن السنة لا عيصان فيه على الصريح
 له وقتا مضبوطا ولم يخرج عنه نصا كالصلاة في الجوار

في اثباتا وحبيد يقال صوم فوات بعدد ما يمكن من قضاء فوات
 قبل الفعل ومع ذلك لا يتم على الصريح الامر الثاني ان الطهر
 المؤخره لا حل الاجراء لا عيصان فيها لان الاجراء سنة والاياتي
 مع امير قاله بالتأخير ان يقول بالعصيان فيها جرما الامر الثالث
 ان الزوج له مع زوجته من اداء الحج على الصريح وان علق بها الوجوب
 لان الحج على الزاوي وحق الزوج من الاستمتاع على الفور **حبيد**
 تلا عيصان في هذه الصورة جزئيا لان اعيان التأخير بتأنيده
 والمخة حبيد بعصيه المانع ويؤكد انما يجوز له المانع بشرط
 اسلامه العايدة كما قلنا في حوان تأخيرها انه مشروط بسلامه
 العايدة وحبيد فيقال شخص تمكن من الحج الى اخر ما تقدم
مسألة بكرة الحديث بعد العشاء لا بد من الصبح وسببه
 ان نومه يتأخر يخاف مع ذلك ان يقوته هو الصبح عن وقتها
 اوله او يقوته صلاه الليل ان كان من اعتاد هكذا علة في شرح
 المذهب وعلة القرطبي في شرح مسلم بان الله تعالى قد جعل
 الليل سكنا وهذا يخرج عن ذلك ورايت في كتاب تعظيم قدر
 الصلاة لمحمد بن الموزي من قدما اصحابنا ان الحجة فيه
 ان الصلاة مطهرة للنفس سكرته للذب كاد عليه الصبح والكلاب
 تدعى الى الاسم فيبدس نفسه بعد طهارتها وريما مات في يومه
 وهذا التعليل قريب من اقليل بعضهم نوقح الصلاة التي هي

في اثباتا وحبيد
 في اثباتا وحبيد
 في اثباتا وحبيد

افضل الاعمال خاتمه عمله اذا علمت ما ذكرناه نقل بعض الحكماء
له بعد العشاء الحديث ما ذكرناه لغرضه **وصورة** في مرجع
المعرب والعشاجم تقدم قال الذي يطهره انه لا يكره له ذلك
لاشقا المعنى السابق وعملا بالتعارف في هذا الوقت ودمر
هذه الصلوة في الحديث بعيد واذا قلنا ما ذكرناه فهل كرهه
وقت العشاء او مضى قلده فعلنا فيه **بطل** مسأله فلا يكره
لهما وقت مضبوط اذ كالمصلي منها ركعتين في وقتها وموالية
يكون الباقي قضا **وصورة** في الضحى وسنة الظهر والعصر
وعومها فانه ان جمع الصلاة كلها بتسليمه واجده فلا اشكال
انها كما في الصلوات ان اذكر ركعة في الوقت كانت كلها اذ
والانكها قضا واطلاقهم يقتضيه وان افر دكل ركعة بتسليمه
فصل ركعتين في الوقت وادفع الباقي خارجا فالمتجه ان الباقي
يكون قضا لا شغلا باحرل وسلام ويجه ان يقال
حينئذ ان جمع هذه الصلاة في هذه الحالة بتسليمه واجده
اولي ويكون ذلك محصيا لقولهم ان افراد كل ركعتين اول
قلت ان مثل ايضا ما ذكرناه بالترادج الا انه لا ياتي بهالجم
بتسليمه واجده فانه لا يصح لانها شبهة بالقاض بدليل
مشروعية الجماعة فيها **مسألة** صلاة من الصلوات
الحسن لا يجوز مدتها الى بعد خروج الوقت بلا خلاف

وصورة

صورة في الجمع نعم لو كان مستبوتا وقلنا بان خروج الوقت
لا يبطل جمعه فالقياس انه يجوز له المدمر غير كراهه كسائر الصلوات
باب الادان **مسألة** لما موره شيخنا
الادان وهو غير مستطهر مع امكان الطهارة وذلك اذا حدث
في انائه **مسألة** لا يكره ولا يستحب له القطع ليومنا لليل يوم
القبلة كما نقله في شرح المذهب عن الشافعي والاحتياط
مسألة ادان واقامة يستحبان لغرض الصلاة **وصورة** في المولد
فانه يستحب الادان في ادته ليكون ذلك اول ما يتبع في سماعه
كل اجزائه الراعي في باب العقيدة ثم قال وكان عمر بن عبد العزيز
اذا اولد له ولد اذن في ادته النبي واقامه في اليسرى قال
واسحب بعض اصحابنا وبقله في شرح المذهب عن جماعة اصحابنا
وحرم به ابن ابي عمرون في المرشد **وصورة** **أجري** يستحب
بها الادان المذكور وذلك عند فقول العتقان اي عند تردد
الجان بحديث صحيح ورد فيه فانه في الادكار **مسألة** اذا كان
للمسجد ثوبان فضاء فان اتسع الوقت ادنوا على الترتيب
وان ضاق نظر ان كان المسجد كبيرا دنوا متفرقين في افطاره
وان كان صغيرا وقفوا جميعا وادنوا اولنا صورة واجده شيخنا
بها اجتماعهم على الادان مع اتساع الوقت **وصورة**
في الادان نعم الجمع بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي

في البؤس والي وبشبهه التطويل على الحاضر من فاتهم بمعون وذكور
غالباً لا سيما من مثل السنة ويكره **مسألة** المفرد يشبه
ان يودن في القول القديم اذا لم يبلغه اذان المودن وقد
اذ بلغه على الامح في التحقيق وشرح الوسيط المسمى بالتفهيم واذا
اذن رفع صوته الاستجدو وقعت فيه الجاعده والنزول الى
يَوْم السامعون دخول وقت صلاة اخرى اذا علمت ذلك
فقل شخص مفرد يودي مكوثه في وقتها لا يستجيب لعل
الجديد ان يودن مع كونه لم يبلغه اذان المودن
ومر ما اذا كانت عليه قايته وحاضه فاق بالمانه
تم بالحاضه عقبها فانه لا يودن للثانيه ولا للحاضه على الجديد
الذي صححه الراعي الجديد ابي سعيد في غزوة المحدثين
والمعنى في الحاضه كونها تابعه للثانيه في هذه الحاله **مسألة**
يكراه للودن ترك القيام اذا قدر عليه ويستحب له الاستسقاء
القبلة ايضا وترك المشي وقبل يشترط القيام والاستقبال
اذا علمت ذلك فقل شخص لا يندب في جقه هذه الثلاث مع
قدومه عليها بل يباح لتركها **ومر** في المسافر لغير وجهه
القبلة راكبا كان او ماشيا اما التعود فقد منه عليه الراعي
فقال ولا باس باذان المسافر اكا قاعدا او اما المشي وترك
الاستقبال فانما مباهاجان له في صلاة القبل في الاذان اليه
باب

باب سنن التيمم **مسألة** للمعاري
ان ياجد القرب من الماء قصر لعلايق التيمم فان له احدا الماء على وجه
جكاه التودي في شرح المذهب وجهه حقه امر الماء لو اغير منه
التوب لزمه بقوله لو ذهب لم يلزمه القول على الصحيح علان
الما في التيمم لان المساجد به عاليه لا يعلم فيه المنه اذا علمت
ذلك نقل سنده عن علي المعاري يقول هبتها **ومر**
في الطين والماء الكدر والاحضر ونحوهما لمن صلى على جنازة
او مكنه السجود على الارض فانها كافيان في السجود وقيل لا يكفيان
لانها غير معاديين وقيل يكفي الطين عند عدم التوب ونحوه
لامع وجوه حكاه في القايه واما اوجين القول فيما ذكرناه
للمعنى السابق في هذه الماء للتيمم ولم اره مفرجا به **مسألة**
امراه بكرة على الرحال ان ينظر الى وجهها ان اذنت لهم
في النظر وساخ لم ذلك ان منعت منه **وصورة** اذا كانت
امه وعلق السيد عنها على ادتها في ذلك **ومر اخر**
وهي ما اذا علق طلاق وجهه التي لم يدخل بها على المنع منه فانه
يجوز لكل من رغب في نكاحها ان ينظر اليها لكونها بالمنع طلاق
ولست في عدم **مسألة** حره يجوز للاجانبه النظر الى شعر
مقطوع من بدنها لغير حاجه وكذلك الى فلامد رجلها وان
فرعنا على الصحيح ان البان كالمصل **ومر** في الامه

إذا قطعت شعرها ثم عنت قال البغوي في ثوابه يقول
لجونا النظر إليه لأنه حين الفصل لم يكن عوزة والعن لا يغفر
لها الفصل وقد نقله عنه الرازي وأقره وقرب من هذا
يكره أخذ الشعر والظفر من كل عليه عشر ذي الحجة وأراد
أن يعني لبس الثوب الكبري بالاضحية جميع أجزاء البدن وقياسه
كرامه ذلك لمن عزم على اعتناق مسجده أو واجب ولا بد
إذا كان على الفور إلا أن يفرق بأنه لا يضحية قد أعز الله
لخصوصه كما دل عليه قوله تعالى وقد بناه بدخ عظيمه
والتكبر بالاعتناق أما الخبر ما وقع منه أو جرده عن أن يورد
اليوم وأما قوله عليه الصلاة والسلام اعتنق الله بكل عصبه
عصوه منه غير معارض لأن العنوا لا يطلو على ذلك

باب طهارة البدن والنوب

ومواضع الصلاة مستطلة عن مسجده أو محل
المصلي بطلت صلاته وإن لانت ما قبله أو ما بعده
بشخصه **وص** في الحيوان المتنجس المستند فإن
الرجلين في رواية الرخصة بطلان الصلاة بجملة أو
الوجهين في الرازي أنه لا يتنجس ما دمع لغيره صوته عتق
خلاف المسيحي **مسألة** مستطلة للصلاة في التنازل
الصيف وفي محل من النوب والبدن دون محل

في طين الشارع المتين نجاسته فانه يعني عنه عما بعد الاحترار
عنه غالباً وقد سدد الاحترار في زمن الشاعن مقدار لا يسعد
الاحترار عنه في زمن الصيف ويعني في الرجل ودبل الفصيص
عما لا يعني عنه في اليد والكف وصايط التليل المعقوعه هو
الذي لا ينسب صاحبها الى سقطه أو قلة تحيط فان نسب
الى ذلك فكيفه ولك أن تقول أيضاً نجاسته معقوعها في وقت
ذون وقت وبلد ذون بلد **ومر** من دم البراغية إذا قلنا
يعني عن قلبه ذون كبره كما قاله الرازي في الحرر والبلل هو ما
يتبع عليه التلطيح به غالباً ويعني الاحترار عنه وعلى هذا يختلف
الحال بين الأماكن والأوقات كما ذكرناه قال الامام بعد
ذكره لجميع ما سبق والذي أطلع به بأنه لا بد أيضاً من اعتبار
عادة الناس في غسل الثياب **مسألة** نوب متنجس أن صلى
فيه فحمت صلاته وإن صلى عليه أو حملة في كره لم يضر **ومر**
في النوب الذي أصابه نجاسته معقوعها كدم البراغية
وتعها وكان قليلاً لم يصح به النوب في التحميص فقال
لو ضل قلبه أو برعوتاً في بدنه أو ثوبه أو بين أصبعيه فتلوت به
أو لم يلبس النوب الذي أصابه المعقوعه بل حملة في كره أو
وصلى عليه فإن كان كثيراً لم ينع صلاته وإن كان قليلاً صححت
في الأصح انتهى ونقله في شرح المذهب عن المولى واقف

وذكر القاضي الحسين ما توافق عليه فقال لو كان الوقت زيدا على
لباسه منه لم يصح صلاته لانه غير مضطر اليه **مسألة** بعض
عن القليل من دم يتسبب طهر من دم غيره في اصح القولين في الروي
وعنه ما هو منتفى كلهم الاكثر بن كمال عليه لفظ الرابع
الشيخ الا انه ذكر في المحرر ان الاحسن خلافه اذا علمت ذلك
فقل دم من الغير لا يعفي عن قليله بل خلاف **وصورة** في دم الله
والخبر والمولد من أحدهما لفظ حكمه كما ذكره في البيان قال
المولى في التحقيق ولم اجد نصا يحاوي وافقته ولا مخالفتها
وما ذكره في البيان من تعيين الخلاف قد رآته مرفوعة
المصنوع للشيخ نص المقدسي **باب** **مسألة**
مسألة يجوز السفل في السفر ما شيا وعلى دابة سائر غيره
المعروفة ولا يجوز ذلك في الفريضة سوى امكنة القيام
على الدابة ام لا اذا علمت ذلك فنقل نخوض يجوز ان يصلي
صلاة ما شيا وراكبا على بهيمة سائر اذا امكنه القيام عليها
ولا يجوز ان يصليها قاعدا على البهيمة السائر **وصورة**
في صلاة الجنان فان الاصح انه لا يجوز اذا بها لا على الارض
ولا على بهيمة سائر لان معظم اركانها هو القيام بخوض
الى خصوصه لا خلاف في الجمع بينهما وبين الفريضة بل يتم كل ما كان
الرافعي في هذا الباب ثم قال بعد ذلك ان مقتضى هذه الجواز

جواز ادائها على الواحدة فاعدا اذا لم يكن منه قال وقد صرح للامام
ذلك وما ذكره طاهر ولعل منه جواز في حق الماشي ايضا وذلك
يصح جميع ما ذكرناه الا البودي وقد صرح بانواع المشي في هذا الباب
من شرح المذهب فقال كما سبق في البئر والدي قاله لم يعدم
له ذكر هناك ومردود ايضا بالمعنى السابق الاخذ بما دل عليه
كلام الرافعي **باب** **مسألة** **صحة الصلاة**
مسألة عبادة مستغفرا الى الله يجوز في حال الاحتياط ان ياتي
بأحد اركانها مقترنا بما ينافيها وان ياتي ايضا بالمناص بعد
الفرار من ذلك الركن وقبل انقضاء القيام **وصورة**
في نية الصوم **مسألة** يصلي يومه بان ينوي في تكبيرة شيئا
ولا يصح صلاته الا بنية من القطع بان ذلك الشيء لا يحصل
له **وصورة** فيما اذا صلى الصبي احدي الصلوات الخمس
فانه لا بد له من نية الفريضة في اصح الوجهين كما قاله في الفريضة
وقبل تكبيرة الطهر وبحوفا وهو الصواب كما ثبت عليه في
المهمات **وصورة** **باب** **مسألة** وهي الصلاة المارة اذا قلنا بالحدوث
ان الثانية تنقل فلا بد فيها من نية الفريضة عند الاكثر كما قاله
الرافعي لان المأمور به اعادة تلك الصلاة التي صلاها
لان شأنا الصلاة اخرى فيفعل ما امر به او لا وعنده ابن الصلاح
بانها انما استيج له اعادة ما جماعه لم يحصل له ثواب الجماعة في فرض

وفيه حتى يكون بمنزله من اوقتها او لا في جماعة يلبسوا الغرض
واحد نالما قطع بعدم الحصول بين صورتين احدهما اذا ادرك الا
في سجد الجمع فانه ينوي الجمع على الصحيح لانما يقطع بفراغه
فان الامام قد يتدكر ترك ركع القراء او الطائفة فيعود اليه
فقد يتقن الخطاب بها وشككتنا في المسقط والاصل عدمه
والثانيه اذ ترك صلاه من الخس ولم يعلم عينها فانجبت عليه
منه العصة في الجمع والى كل صلاه محتمل ان يكون هي المتروكة
مسئله لا يستحب له ان ينظر الى موضع سجوده **وسئل**
في مسجد مكة شرفها الله تعالى فان المصلي فيها يستحب له ان يشاهد
الكعبة كلما جزم به الماوردي في الحاوي والرواي في البحر كلاهما
في باب التذرع في انما فصل اوله اذ اذنت ان يصلي في مسجد الحبيب
مسئله منفرد نوى فريضته بين ذوال الشمس وعزها
فيها بالجهر بالقراءة **مسئله** في المسبوق في الجمعة قال الشافعي
قلنا على انه الجهر في الركعة الثانية كذا نقله عنه ابن الصباغ في
الشامل والرواي في البحر كلاهما في باب صلاه الخوف فتدبر
له فان السؤال عنها يكثر والثلث فيها يعبر **مسئله** فصل بعد
في صلاته من يعود الى قيام او من قيام الى تعود لا يستحب له التكبيرة
يلجى في هذه الاستسكان عنه **مسئله** في المسبوق فانه اذا
سلم امامه فقام الثاني ما عليه فانه لا يركع على الصحيح اذ لم يكن عليه

بعد في اخر الصلاه في موضع جلوس نفسه لانه ليس موضع تكبيرة وليس
به موافقه الامام والثاني يكره حتى لا يتخلوا الاستسكان عن ذكر
ومثله ما اذا ادرك الامام في السجدة الاولى او الثانية والتشهد
فانه لا يركع للاستسكان اليه في اصح الوجهين لانه غير محسوب له
كذا قاله الرازي وقال في البيان انه لا يركع للتشهد ولا للجلوس بين
السجدتين بل اخلاف واما الوجهان في السجود فقال والفرق
ان الجلوس عن القيام غير موقوف بخلاف السجود ولم يقف
الرازي ولا النووي على هذه الطريقة وهي طريقة يتقصد
وسكنا ايضا عن الجلوس بين السجدتين الا ان تعليلهما في
التشهد يشير الى حكمه **وصواع** في القيام ايضا
وهي اذا اسلي فاعد الجزم قدر على القيام في اثناء القراءة
او بعدها وقبل الركوع فانه ان كان في اثناء القراءة فانه يجب
عليه ترك القراءة في حاله الاستسكان لامكان فعلهما في حاله القيام
وحيد فالقيام الحزم فانه يقوم ساكنا لانه لا تشريع له
القراءة ولا التكبير لما سبق بل التماس الحزم لانه لا يستحب
التكبير هنا لان قطع القراءة بالنظر السير المأمور به لمصلحة
الصلاه كالتامس التماس الامام وتحذرك خلاف مشهور
ان سلم ان هذا مثله واما الحال الثاني وهو ان يكون بعد القراءة
فانه يجب عليه القيام لركع وجب فيه فيجبهه تحججه على الوجهين

في المسبوق **وصوره** **مأله** في العود وهي ما اذا عجز عن القيام
 في آتاء الفراه ففقد فان الالح على ما قاله الراعي انه يجب عليه
 الفراه في حاله الهوي لانها اقرب الى القيام وقيل يجب
 بل يجوز وقيل مشع لانه ليس حاله الاستقرار وجنبه
 فلا يكره ما سبق **مسئله** صلاه يستحب ان يقرأ فيها بعد
 الفاتحه شيئا من القرآن ويكون بعض السور اولى من السور
 الكامله **وصوره** في التراويح فان المقدار المعتاد فيها
 وهو الحزمه المعروفة بحيث تختم القرآن جميعه في الشهر
 اولى من الانقضاء على سورة الاخلاص ونحو ذلك
 فانه لو اراد الذي اجبعت عليه الصلاه قاله ان الصلاه
 في ثوابه **مسئله** صلاه واجبه لها وقت محدد
 يستحب فيها الانقضاء على الفاتحه **وصوره** في المدا
 اذا عين لها وقتا محدد او ذلك صلاه الجنائز فانها واجبه
 ولها وقت لحزم المتأخر عنه وهو من حين الغسل الى
 الدفن ومع ذلك لا يستحب فيها فراه الفسوق على الصلاه
 وعلوه بانها منبذ على الخفيف **قأت** ومنه في التعليل
 استحباب الفراه لمن صلى على الفراه وعلى الغاي **مسئله**
 حاله يستحب فيها للصلي ان يجمع بين العمود الواحد بين
 ربنا لك الحمد ومن فراه الفاتحه **وصوره** في صلاه الكسوف

في الاعتدال الاول في كل ركعتينها وهو الاعتدال الذي يليه
 الفراه كل انص عليه الشافعي في المختصر وغيره رجنه في الشافعي
 والروضة وهو مشكل لان هذا الذكر ذكر الاعتدال لا ذكر في الاعتدال
 في الاعتدال ولهذا قال الشيخ في البيهقي اذا استوي قائما فاك
 لك الحمد وقال ايضا النووي فاقب منه الصلاه من شرح المهذب
 ان المبلغ خلت الامام بجزء قوله سمع الله لمن حده دون رساله الحمد
 قال لانه ذكر الاعتدال فاسريه كسائر الاركان للمسبحه في الادكار
 واذا قد رانه ذكر انه ذكر الاعتدال فبدا الاعتدال بحمله الفراه
 وليس في الصلاه بام يستحب الجمع بين ذكر الاعتدال ومن الفراه في
 يحمته وقد ذكر النووي في شرح المهذب ما ذكره في الروضة وزاد فقال
 يستحب ربنا لك الحمد الى اخره هذه عبارته وأشار بقوله الى اخره الى انه
 يقول معه مكل السموات ومكل الارض ومكل ما شئت الى اخره
 الذكر المعروف **مسئله** ما موم في صلاه سرية لا يقرأ بعد الفاتحه
 شيئا من القرآن بل يقتصر على الذكر مع قدرته على الفراه **وصوره**
 اذا كان جيبا وقد الطهور فان له لجوز له ان يردد على الفاتحه
 على ما هو مذكور في موضعه وحسينه فانما ان سكت او شغل
 بالذكر والسكون في الصلاه منى عنه فله ذلك استحبنا له الذكر
 هذا هو الجاري على القواعد ولم ار انصرح له ذلك
 بقا اي عباد ذات عدد خاص يقع الجمع واجبار يكون

الاتصاف على بعض ذلك العدد افضل من كله وهذا مقال
في المستون أيضا **وسورة** في القصر حيث
كان القصر افضل من الاتمام **وسورة** المستون في الصبي
فان كثرتها اشاعتشركه وافضلها ثمان كل اقاله الرابع
مسألة اقل الركوع ان يخفي بحيث يبلغ راحته وركبته وقد
عند اعتدال الخلقه وسلامه المدين والركبتين وان
ان يسوي ظهره وعنقه وتكره المبالغة في خفض الراس كما
ذكره الرافعي في المهر وغيره وهو يوم ان الخفض يدور
المبالغة غير مكره وهو خلاف نصه في الامم فانه قال
فان يرفع راسه عن ظهره او ظهره عن راسه او حافا ظهره
حتى يكون كالجمود وب كرهت له ذلك هذا لفظه
ومن الامم ثلثه اذا علمت ذلك مثل شخص لا يجوز
ان يشتر في الركوع على اقل بل يجب عليه زياده على ذلك
وشخص لا يجوز له ان يزيد على اكله **وسورة** الار
في حال القيام ان ينف كذا على الصبي ثم اذا قصد الركوع
لزمه ان يرد في الانحناء اذا نذر عليه بتم الركوع عن غير
الثاني فيما اذا نذر على الركوع دور السجود فانه ان كان المنذور على الركوع
فعلية من ان يخرجه من الركوع ومنه للسجود وان نذر على اكله فله ان ياكل

ليصا ولا يلزمه الاتصاف في الركوع على الاقل حتى يخبر عن السجود
لما فيه من تقويت السنه عليه نعم ان نذر على زياده على الاكل
فيلزمه ان يقتصر في الركوع على حد الكمال ويأتي بالزيادة للسجود
كما قاله الرافعي وبتعه عليه في الروضه وهذا القسم هو السجود
المشار اليها وما ذكره معانيه تطر بل الصواب الجارى على
القواعد انه يترك انه لا يجوز له استيعا الزيادة بل يترك منها
لاجل السجود واني ما عداه سواء كان مقدار الكمال او اورد
لان العلة هو التميز وقد حصل بها ذكرناه **مسألة** مع سبب
ان يقرأ اوله كل بابها الكافرون وثانيه قل هو الله احد
وصورته في المسافر ذكره القرآني في الاحياء والاحياء
وعقود المختص والمصطفى في شرح مختصر المزني واورد
القرآني فيه حديثا ذكره الطبراني في المعجم الكبير لكن في اسناده
ضعيفان **مسألة** اذا سجد على منقلب فان تحرك حركته لم يصح
صلاته وان لم يتحرك كطرف عامته صححت على الصحيح اذا علمت ذلك
مثل تحرك حركته يجوز السجود عليه **وصورته** فيما اذا كان يديه مغمولتين
او نحوه كمنديل فان السجود عليه كاف كما قاله النووي في التواضع
الوضوء من شرح المذهب وسببه ان اتصال الثياب بدون نسبتها
اليه اكثر لاستقرارها وطول مدة ثباتها خلاف الجوال في اليد
باب فروض الصلاة **وسورة** المستون

شخص يصلي الظهر أربع ركعات في كل ركعة سجدة واحدة وتجزيه
صلاة **وهو ركنه** أن يكون مسافرا أو نوي القصر وترك من
الاولى سجدة وترك ركعته من الثانية ثم هوي مثله في الثالثة
مسألة رجل صلى ركعة واحدة من صلاته زياجه امرأه بأن
جلس عقب تلك الركعة للتشديد مع أنه ليس مأثوما **وصورة**
في الاستحلاف بأن أقدي شخص في الركعة الثانية أو الثالثة
ثم أحدث الإمام في تلك الركعة واستحلف المقتدي المذكور
فانه يراعي نظم صلاته **مسألة** دعا مستقلا تسبى
للإمام أن يجزئ به ويستحب للمأموم أيضا مثله أي باني جهرا
وصورة فيما إذا قرأ الإمام أیه رجده فانه يسحب له أن يسأل
الله تعالى رجته ويحرم بذلك وكذلك إذا قرأ أیه عقاب تسبى
أن يستعيد جهرا ويحذف ذلك ويستحب للمأموم أيضا ذلك إلى
الاثنان به جهرا ولا يؤمن كل أذكره النووي في شرح المذهب
واحترازنا بالدعا المستقل عن الثامين **مسألة** شخص إن ركع
من أركان الصلاة في محله ومع ذلك يكون الاعتداء بغيره
مستطرا اختباره **وصورة** فيما إذا كان عليه سجود سهو فسلم
قبل فعله فانه إن تذكر بعد طول الفصل فينبعث السجود
أحد به وإن لم يطل لم يفت في إجماع الوجهين وهو المنصوص
فإن لم يسجد اعتدنا بالسلم على الصحيح لأننا عرفنا عدم

في السجود إن سلم أيضا مع استحضان المحال وإن سجد صار عابدا
إلى الصلاة في الإجماع حتى يتطل الصلاة بالحدث وغيره من المفاسد
لأن محل السجود قبل السلام وقد ظهر بعد أكله ما ذكرناه أولا وإن
شئت عبرت بقولك شخص تلبس بغرض ومع ذلك يشترع
لذا العود إلى سنة واعلم أن مقتضى كلامهم أنه لا يعود إلى الصلاة
بمجرد الهوي بالسجود جزما وإن السجدة الأولى كائنه في العود
وإن وضع الجبهة من غير طمأنينه كات فيه أيضا وهو طاهر
مسألة نفوذ واجب في الصلاة لا يجب فيه الطمأنينه **وصورة**
فيما إذا صلى المريض مضطجعا فقد عصى العود بعد الفأخ يجب
عليه أن يتعد لركع وهذا الحكم إذا صلى قاعدا فامكنه الركوع
من قيام فلا يجب عليه الطمأنينه كما قاله الرافعي فذلك أن بلغزبه
أيضا **مسألة** رجل يصلي إحدى الصلوات الخمس أتى بركوع
معتبه ويلزمه بعد رفع الرأس منه ركوع آخر **وصورة**
إذا أقدي المنفرد بعد رفع الرأس من ركعته بتمام ركع
فإن الاثنان يلزم وبنيته فيما هو فيه كما هو مبسوط في موضعه
مسألة أمر أن يمكن اتكاف أحدهما عن الآخر عب على المصلي
عند القدرة عليهما أن يأتي بهما معا متقارنين وإذا انفرد أحدهما
سقط الآخر **مسألة** في السكيس في السجود مع وضع الجبهة
فيه فإن الاثنان بهما واجب عند القدرة عليهما وإذا انفرد أحدهما

وقد روي على التمسك بهذه الشكسية وان عجز عن التمسك فندعه على وضع الجبهة
على وسادته وغورها في وجوب وضع الجبهة وجهان اشبهما
بكلام الأكثرين كما قاله الراغب انه لا يجب بل يكفي انما الرأس إلى الجدار
الممكن وينتفع عليه التوحي في الروضة وغيرها وهذا القسم هو
المشار إليه بالاعراض نعم صحيح في الشرح الصغير انه يجب كالرفع
عن الوضع عن الارض وقد روي على وضعها على وساده مع رعاية الشكسية
فانه يلزمه ذلك **مسألة** يسكن جلسته خفيفه بعد السجدة الثانية
في كل ركعة يقوم عنها ويسمي جلسته الاستراحة وفي قوله انما لا
وقبل ان كان المصلي صغيرا لم يرض او كبر او غيرها استحب والا
قال في التمهيد ويستحب ان يكون تعودته فيها بقدر الجلوس
السجدتين ويكره ان يزيد على ذلك والصحيح انه يبد التكميم
من الرفع من السجود الى ان يستوي قائما لان هذه الجلسة خفيفة
كما قدمناه ولا يكره تكبيرين بلا خلاف كما قاله الراغب وحكي
الشيخ تاج الدين في الاقليد وجهان انه بائي بها اذا علمت ذلك
فقل لما يرون يستحب فيها تطويل هذه الجلسة **وصوله**
في صلاة التسبيح وقد اوضح التوحي في شرح المذهب حقيقة
فقال روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال للعباس يا عماه لا اعطيك الا اعطيتك الا لمعك
الا فقل بك عشر خصال اذا انت فعلت ذلك غفر الله لك
ديك كله او لمواخره قد روي وحديثه خطأ وعده صغيرا كبر

سورة

سورة وعلايته ان يجلي اربع ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب
وسورة من القرآن فاذا قرئت من القرآن في اول ركعة وانت قائم
قلت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمسة عشر مرة
ثم ترتفع وتقولها وانت راكع عشر اتم ترتفع واسك من الرفع وتقولها
عشر اتم تسجد فتقولها عشر اتم تجلس فتقولها عشر
ثم تسجد ثانيا فتقولها عشر اتم ترتفع واسك فتقولها عشر
فذلك خمس وسبعون في كل ركعة فتعلم ذلك في اربع ركعات
ان استطعت ان تقبليا في كل يوم فافعل وان لم تفعل ففي كل جمعة
مرة فان لم تفعل ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة
فان لم تفعل ففي عمرك مرة رواه ابو داود وابن ماجه وابن خزيمة
في صحيحه هذا كلامه في شرح المذهب وحمل العشرة الاخيرة
المفعولة عقب الاولى والثانية هو لتعود قبل ان يقوم
كما نقله التوحي في الادكار من جملة الحديث وقد حرم
الرافعي رحمه الله في باب سجود السهو ويشروعية
هذه الصلاة وينتفع عليه في الروضة ولم يعرض لها في
الكتاب من المذكورين في غير هذا الموضع وذكر مثله في تهذيب
الاسماء واللغات فقال في الكلام على سبح وانما صلاة
التسبيح المعروفة فسميت بذلك لكثرة التسبيح فيها
خلاف العادة في غيرها فقد جاء فيها حديث حسن في كتاب

التي تدعى وغيرها وذكر المجاملي وصاحب التمعير هما من احوال
وهي سنة حسنة هذه عبارته وقال ابن الصلاح انها سنة حسنة
وان جدد بها حسن ولا طرق لبعضها بعضا يفعل بغيره
في العبادات فاذا علمت ذلك جمع ما ذكرناه وانظم لك منه
الغار منها ما ذكرناه **ومنها** ان التكبير المائي عقب السجدة التي
لا تسحب منها مدة لان التسبيح يقطعها **ومنها** استحباب ذكر
بعد السورة وقبل الركوع من غير حرج بان سبب له من التلاوة
ومنها استحباب تطويل الرفع من الركوع بغير التثنية
وتطويل الجلوس بين السجدين **ومنها** استحباب
ذكر بعد السجدة الثانية على ان النووي رحمه الله قد اختلف
كلامه في باب حقيقتها وفي استحبابها وفي صحة الحديث
الوارد فيها وقد اوجبت ذلك كله في المهابت **مسألة**
صلاته بحيث لا يقتصر فيها على التسليم الاول **وربه**
فيما اذا صلى بالتيمم لم يأت المائي ثانيا للصلوة وكانت الصلاة
بها يسقط فوضعت بالتيتم فانه يجب الاقتصار على التسليم الاول
لانه عادتها الى حكم الحديث ولولم يعد لم يأت بالثانية فكذلك
اذا راي المأكل اكله الرابعي عن الوهابي في المجموع والدار
وقطع به ايضا في كتابه الحيلة وقال في البحر انما قاله والذي
ولكن يمكن ان يقال لا بأس ان يسلم الثانية لانها من سنة

وقال النووي في شرح المبدى فيه نظر وسجد يسلم بانه يسلم الثانية
واعلم ان قد نقل ايضا في البحر ما عزا به انه لو كان على التيمم المذكور شي
سهو فينسيه وسلم فانه لا يسجد وان قصر الفصل وسند ذكر السجدة
ان شاء الله تعالى في بابها ويجعل جوابها على المذكور فاما علمه
باب صلاة الرجل في مساجد جماعة صلوا
العشا في وقتها يسلم لهم ان يركعوا التالفة التي بعد صاع انصر
تسبحون لشرائط العجزة را امنون ومستقرون في تلك
الحالة في ذلك المكان **ومنها** في الواقفين عرفة فان
المسحب لهم ناخذ المغرب ليصلوا صاع العشا في مزدلفة واذا
جعلوا من الضلالتين هما ك قال سنة ترك التسليم بعد العشاء
كأحسن تركه ايضا بعد المغرب نص عليه الشافعي في الامم عها
وصرح به الماوردي والشافعي الحسين وغيرهما وبمعهم ابن القف
في الكتابه ودليله ما رواه اودود عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يسلم بعد واحد منهما ورايت في الاستدكار
للدارمي انه ياتي بالورد دون سنة العشا وحكي في الكتابه عن
البحلي كسائر المسافرين قال ياتي بعد العشا سنة المغرب
نمسه العشا بالورد وكانه لم يبلغه الحديث ولحق الشافعي
مسألة صلاة مسنونه موقته ذات عدد محصور تختلف
عددها باختلاف البلاد **ومنها** في التراجع تقول التراجع

عشره وركعه بعشر تسليمات وتسمى كل تسليمتين منها ركعة
 فيكون مجموعها خمس ركعات سميت بذلك لانهم كانوا
 يصلون تسليمتين ثم يدعون يساعده اى يسترحون بعد
 لاهل مدينه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلموا سائر
 لان اهل مكة كانوا يطوفون بين كل ركعتين سبعه اشواط
 فيصلون ركعتين الطواف فازاد اهل المدينه ان يساووه
 فعملوا ما كل اسبوع من الصلاه ركعتين يحصل بهما اربع ركعات
 وهي ستة عشر ركعه مضمه الى العشرين وذلك سنه
 وتلاون وليس غير اهل المدينه ذلك لان اهل المدينه
 شرف بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومددوا
 هكذا ان الشافعي والاحباب وحرم به الرازي والشافعي
 ما ذكرناه والتجديد ما سبق ورايت في شعب الامم الحلي
 بالمحتاج الحلي رضي الله عنه ان التراويح لا تخص في العشره
 بل يجوز الزيادة عليها والقصان ويجوز لغير اهل المدينه
 في ثلثيها سنة وثلاثين وما ذكره من عدم الاختصاص
 رايته في البحر للروائي منقول عن الشافعي في القديم
 وذكر الحلي في الكتاب المذكور ان حكمه العشرين لانه
 الرايه في غير رمضان عشره وصوفي رمضان لانه وقت
 جد وتثنيه **مسئله** سنه موته من الصلوات عملها

الشيخ
 رحمه الله

باجل باب المتاع **وفيه** رايك في صلاه العيدين **مسئله**
 وقت التراويح بين صلاه العشاء وطلع الفجر وحكي الرواي
 وجهها انه يدخل بالعروب واحدا لا يسه بدخل دخول
 وقت العشاء اذ علمت ذلك نقل شخص بنصور ان يصلي
 التراويح اذ انزل مغيب الشفق الاخير **مسئله** اذ اجمع بين
 المغرب والعشاء جمع تندي فراه لحكم ان يصلي التراويح قبل
 ان يغيب الشفق لقدم فعل العشاء وهذا راجع وقد صرح به
 مع وضوحه الغزالي في سبائل استقوت فيها **مسئله**
 نافله مطلقه من نوافل الصلاه والصوم بنصور استحباب
فصلها **ومؤنه** **مسئله** اذ اشيع فيها تم اقتضاها كذا ذكره الرازي
 وعنه في باب صوم التطوع **مسئله** سنه لصلاه مفروضه
 مقدمه عليها بنوي بها المصلي سنه صلاه احرى غير التي
 وجبت عليه **مسئله** في سنه الجمع المتقدمه عليها
 فقد نقل محمد بن علي النهاي عن صاحب البيان انه بنوي بها
 سنه الطهر لانه ليس على من استكمل شروط الجمع
 قال النهاي فاما من فتوى بها سنه الجمع لان الغالب
 حضورها وقبل بنوي بها سنه فرض الوقت لما ذكرناه وحكي
 ذلك جميعه المجتهد الطري شيخ الحرم في شرح المستطاب
 ولكن مرفقا لا مجموعا ثم قال ولا يجمع عندي غير الاحد

بما لا

قلت وهذا الكلام جميعه انما نشأ من تلك التواخي والمنازعة
من كلام غيرهم هو ما اختاره القهاسمي **نعم** لو تردد في
الشروط تردد اعلی السوا كما في بعض القدي التي تحجب
العدد بارة ولا يتبع احري فالمنهج ما قاله الطبري لسرا
ويحتمل ان يتبعن اضافتهما الي الطهر لانها الاصل الجعفر
المرجع اليه **مسألة** شخص اتي بعد من الركعات باخرة
واحد ينوي في احرامه ايقاع بعض تلك الركعات عن
وبعضها عن صلاة احري **وصورة** في الوتر فانه يجوز
ياقي بتلات ركعات ينوي ببعضها الوتر وبعضها غير
كذلك فله صاحب البيان عن الفئال وغيره فانه لما نذر
على ان الافضل الفصل او الوصل حكمي فيه اربعة اوج
فقال احدها الافضل ان يفصل بين التسعة والوتر بالسنة
والثاني الافضل ان يجمع ثم قال والثالث وهو اختياره
ان الافضل ان يجمع بين الجميع بتسليمه الا ان يكون ركعتان
للسلاة وركعة للوتر فالفضل ان يفصل الركعة هذاه
صاحب البيان ومنه يوضح ما ذكرناه **مسألة** ناله
لا يستحب وثما الجماعة ومع ذلك يكون فعلها في المسجد
افضل من فعلها في بيته **وصورة** في ركعتي الطواب
فان الافضل فعلها في المسجد خلف المفا وتبت ذلك

في المعجبين من روايه ابن عمر فان لم يعلم خلف المقام ففي المحرم
والا فتلى المسجد والانتبهي موضع شام من الحرم وعينه ومقتضى الحديث
وكلام الاحباب تفصيل فعلمنا خلف المقام على فعلها في الكعبة
لكن جزم النووي بان فعل النافله في الكعبة اولى من فعلها في المسجد
الحرام **وصورة ثانية** وهي ركعتا الاجر لم فانه اذا كان في المفا
صحيحة يستحب اتباعها فيه كما نقله في الروض من زوايد
على الاحباب **مسألة** نافله يجوز ان يصلها ما به ركعة فاقى فها
ان اتفق على سلام واحد فان سلم من ركعتين لم يجز الزيادة فيها
فان فعل اعتقد صلاته نافله مطلقه في حاله ولم يتعقد في حاله
احري **وصورة** في تحية المسجد فانه يجوز ان ينوي بها ما
شام من الاعداد فان سلم من ركعتين لم يتقبل الزيادة هذاه اصل
ما ذكره النووي في شرح المديب وجيند فاذا زاد في وقت
الكرامة حرم عليه ولا يتعقد صلاته وان لم يكن لم يتعقد
تحية وهل يتعقد نافله مطلقه تحية تحية على ما اذا اهرم
بالظهر قبل الزوال والمزج اعتقاد هان جهل وعظم الاعتقاد
ان العلم **مسألة** ذكر المجاملي في الباب ان لنا نافله يستحب فيها
العود مع القدرة على القيام **قال** **وصورة** بعد الوتر فانه
يستحب ان ياتي بركعتين جالسا متربعا يقرأ في الاولى بعد
الناحية قل يا ايها الكافرون واذا ركع وضع يده على الارض وبني

ادراكات في التاميم

رجليه كما ركع القيام وبينهما في السجود ايضا وحزم المحب الطبري في
التبعية باستحبابها ايضا واستدركه النووي في شرح المهدى
عليه معتقد ذلك ولم ينقل ذلك عن اجدد وكانه سمع ذلك ولم ينقل
عليه قابله او ناقله **مسألة** فيسجد يستحب له السجود لداخل تركه
والاشتغال بخبره مسجد اخر لم يدخله **مسألة** في مسجد
ملكه شرفها الله تعالى فانه يستحب له الاخذ بالاطوان
ونصف اصحابنا على ان الطواف تحية البيت لا المسجد نعم
عليه المجابلي في اللباب وابو حامد في الروافق في صلاة النفل
والمازدي في الحج من المجاوي فقال انه تحية البيت لا المسجد
وكذلك القاضي ابو الطيب في تعليقه فانه قال فان قيل
فهل لا امرؤه ان يصلي التحية بعد الطواف **قال المجاب**
انا نأمره ان يصلي في المأتم ركعتين وتلك الصلاة تحية
عن تحية المسجد هذه عبارة وقد علم منها انه لو اخذ
الركعتين لو نفل اخر وجلس بعد قوت التحية وبني النظر
فيها اذا طواف وصلي ثم دخل الكعبة فهل يقول حصلت
تحيتها بالطواف اقليلها السابق امر لا بل ذلك تحية
رويتها وهذا هو لها **باب سجود التلاوة**
مسألة شخص قرأه سجدة في الصلاة في محل القراءة
القيام ومع ذلك لا يستحب له سجدة التلاوة **مسألة**

في الصلي على الجنازة فانه لا يسجد فيها قطعاً ولا بعد الفراغ على الامم
وامل الجميع ان القراءة التي لا تسجد هل يسجد لها فيه وجهان اعمها لا
مسألة منسج سجدة التلاوة ولا يستحب له السجود مع كونه مستنجها
لشرائط السجود من الطهارة وغيرها **مسألة** في المستمع لقراءة
الحب والسكركان كقراءة القاضي حسين في ثوابه والمدرک فيه هو
المدرک في المسئلة السابقة ثم ان السجود كما لا يستحب لاهور لانه
يجوز بالاستسباب **باب يسجد لخالقه وملائكته**
مسألة ما يوم لا يجب عليه متابعه امامه في بعض الاحكام
وصورته في التشهد الاخير فان المسبوق لا يجب عليه متابعه
امامه فيه ولكن يستحب له الايمان به على الامم وادعى الراغب
والنووي انه لا خلاف في عدم الوجوب وليس كل كس
نفي في المجاوي وجه انه يجب **مسألة** مصل يستحب له ان يقرأ
القائحة في الركعة الواحدة مرتين واخر يستحب له التلاوة واخر
يستحب له اربعاً لالحلل في الصبح بل الجواز فضيله **وصورة**
يما شئ الربيع قاعدة انما وجد حقه بعد قراءه القائحة فانه
يجب عليه ان يقوم للركعة واذا قام استحب له اعادته القائحة
لسمع في حال الكس كما قاله الراغب فالت وهذا هو مع
اسئل الى ما هو اعلى كما لو صلى مضطجاً ثم قدر على العود
وحبسه فاذا قرأها ثانياً فاعاد ثم قدر على القيام لدخول

من عسكه او غير ذلك فيجب ان يقوم ثم يسجد له ايضا اعاد
 وان ضمن الى ذلك قدرته على القيام الى جدار الكعبين قبل
 على القيام فيزيد ايضا استحبابها وينضم منه ما قدمناه **مسألة**
 هي ابلغ مما سبق شخص بحيث عليه ان يقرأ النافحة في الركعة
 اربع مرات واكثر **وهو رتبة** اذا نذر ان يقرأ النافحة كاملة
 فقطرت في صلاته فان كان في غير القيام فيجب عليه ان يقرأ
 في الجواب لان تكرير النافحة لا تصح كما ذكره الثاني للحديث
 في اول النذر من فتاويه **مسألة** يتصور عقد البيع في
 في الصلاة عامدا عالما ولا سطل صلاته **وهو رتبة** ان يعقد
 بالمعاطاة او بالاشارة من الاخرين او مع النبي صلى الله عليه
 باستدعائه **مسألة** يصل ان احدث في صلاته فعمد اليه
 بطلت صلاته وان سبقه الحدث لم يتطل **وهو رتبة**
 في فايد الطهورين فانه يحدث حقيقة ولكنه اذا عقد
 احدث نامره باستئناف الصلاة لتلاعبه فاذا سبته
 الحدث فالمعج انه لا يؤثر شيئا لانقاء التلاعب وانما
 النافذة **مسألة** الردة قد تحصل والعباد بالله الاعتقاد
 فقط وقد تحصل بالقول وبالفعل سواء كان عبدا او اسيرا
 اذا علمت ذلك ففعل شخص يتطل صلاته ببعض اسباب
 الردة دون بعض **وهو رتبة** في الصبي قد اذكره الروايات

في الخزانة قال لو اعتقد صبي ابواه مسلمان الكفر وهو في الصلاة
 قال والذي كتب ان اول صلاته صحيحة لان رده لم ينح تم طهر ابطالها
 لان اعتقاد الكفر ابطال لها اي لما فانه اليه قال ولو وقع ذلك
 في وضوء وصوم فوجبات مبنية على صحة الخرج هذا كلامه والتعليل
 الذي ذكره للابطال عند الاعتقاد متجه واما القول بالتعليل
 المتبادر ان اشتد الاعتقاد انما علمنا فاشيا للصلاة فكلامه يقتضي
 انما لا يؤثر ان في الصلاة لان الردة لم تنح والاعتقاد المتبادر في اليه
 الذي علم لم يوجد فله من منه صحة الصلاة ولو وجد الاعتقاد
 المذكور في الاعتكاف او الحج لم يؤثر لان التصريح بقطع اليه
 لا يؤثر المتبادر في لما بطريق الاولى **مسألة** عبادة يتطل بعد
 الضراغ منها والحكم بصحتها **وهو رتبة** في الردة بعد التيمم واما
 الحدث فالصحيح كما قاله النووي وغيره انه لا يتطل الوضوء بل
 يشتمل على ثباته **مسألة** عمل قليل يتطل الصلاة **وهو رتبة**
 اذا شرع في الفعل باوفا على كثر انا تنص على التليل فان الصلاة
 يتطل هذا قاله المجتهد في كتابه في الآثار وكانه اخذ من كلامه
 في بنيه قطع النافحة فانهم قالوا اذا سكت سكوتا يسيرا او بابيه
 فطحا بطلت في الاصح **مسألة** يصل بطلنا صلاته بكلام
 غيره **وهو رتبة** في الامه اذا صلت مكشوفة الرأس
 ثم اغتمت سبدها واستتره بعد منها وكل ذلك اذا صلى بالتميم

المتبادر



في موضع لا يسقط التقصير مع انساها يصح ما واعلم ان هذا لا
 لا يحض بالوقوف بل ياتي بالغال المعلق عليه العنق من ربه
 او نفود او صياح كلب او مرورهم وبحود ذلك ولو قيل يستحب
 يحصل بها الاتصال بين هوي دار الامام والمأموم بذلك
 ايضا على ما قاله المحب في الاعتقادات لكن جزم البقوي في ذلك
 فان الباب المرتبط فتحه بين المواقف في اتنا الصلاة لم يسه
 اعتقان المايح في الدولم وكل لك الحشبه مثله
 عنهم الذي في العبادات اذ الم يؤتم بفعلة ناسيا لم يؤتم ايضا مع الله
 كالكلام السببر في الصلاة فغلبه السجك او البكا والابن والابن
 ونحو ذلك وكوصول المخططات الي خوف الصائم بغيره اوج
 التي منه بغيره اذ اعلمت ذلك فقل مني عنه في عباده لا
 فغلبه ناسيا ويؤتم بفعلة مع الغلبه **والمسألة** في السكوت
 اللويل في اتنا الفاحه فانه ان فعلة ناسيا لم يغيره
 حكا ابن الرفعه في الكتاب وما ل اليه الامام والعا
 وان تعد بطلت قرأته على الصحيح قال الرازي
 بطل مختارا ام لغا رضاي كالمسعاك والتوقف في ذلك
 ونحوها والاعا كالتسيان كما قال ابن الرفعه في الكتاب
 وفيه نظر ويدخل في كلام الرازي كراهه على السكوت
 وهو قياس قولهم ان الاكراه على الكلام يبطل الصلاة
 على

على الصحيح لكونه مادرا **مسألة** رجل اذ في صلاته ركوعا سجدا
 فلما سجد ولا سطر صلاته **ومسألة** فيما اذا ركع امامه عددا او
 سهوا فانه يجوز الرجوع الى منابعتة ثم ركع باينابل يسجد لذلك
 ونيل يجب عليه وتيل تحم وهذا خلاف ما لو تعد الايام للتشهد
 الاول وقام المأموم ناسيا فانه يجب عليه العود ايضا على الصحيح
 كما اقتضاه الملاقى الرازي وتعليقه وبابعة عليه في الرضه لكن
 صح لغير النووي في التحقيق وشرح المذهب لان التمدد لا يجب عليه
 العود بهذه المسألة ولكن يسجد وتلقه في الرضه في الدم والرق
 بين المذهب والساهي بشكل علي التعليق وعلي عدم الفرق في سبق
 الايام **مسألة** من اذ في صلاته نفود اعانم او لا يبطل صلاته
ومسألة اذا هوي ليسجد فتعد ثم سجد فانه لا يضر لان
 النفود والحالة هذه لا يغير بنظم الصلاة **ومسألة** ما نه
 وهي ما اذا سجد للتلاوة ثم جلس قبل القيام فانه لا يضر لما ذكرناه
 وسئلة ما اذا فرغنا على ان جلس له الاستراجه لاشيخ فجلس
 قبل ان يقوم **مسألة** ثلثة اشيا يفصل بعضها عن بعض بكرة الايتا
 بكل منها على التلاوة ولا بكرة الايتان لمجوعها ولا من منها بالركوع
 مستحبا **ومسألة** في صوم يوم الجمعة والسبت فان اقراد كل
 منها مكروه وكذلك يوم الاحد كما تعلقه صاحب النجيز في مختصر
 الشيهه المسي بالنبية ولو صل صوم الثلاثة او اسن منها زالت الكراهه

في موضع لا يسقط التقصير مع انساها يصح ما واعلم ان هذا لا
 لا يحض بالوقوف بل ياتي بالغال المعلق عليه العنق من ربه
 او نفود او صياح كلب او مرورهم وبحود ذلك ولو قيل يستحب
 يحصل بها الاتصال بين هوي دار الامام والمأموم بذلك
 ايضا على ما قاله المحب في الاعتقادات لكن جزم البقوي في ذلك
 فان الباب المرتبط فتحه بين المواقف في اتنا الصلاة لم يسه
 اعتقان المايح في الدولم وكل لك الحشبه مثله
 عنهم الذي في العبادات اذ الم يؤتم بفعلة ناسيا لم يؤتم ايضا مع الله
 كالكلام السببر في الصلاة فغلبه السجك او البكا والابن والابن
 ونحو ذلك وكوصول المخططات الي خوف الصائم بغيره اوج
 التي منه بغيره اذ اعلمت ذلك فقل مني عنه في عباده لا
 فغلبه ناسيا ويؤتم بفعلة مع الغلبه **والمسألة** في السكوت
 اللويل في اتنا الفاحه فانه ان فعلة ناسيا لم يغيره
 حكا ابن الرفعه في الكتاب وما ل اليه الامام والعا
 وان تعد بطلت قرأته على الصحيح قال الرازي
 بطل مختارا ام لغا رضاي كالمسعاك والتوقف في ذلك
 ونحوها والاعا كالتسيان كما قال ابن الرفعه في الكتاب
 وفيه نظر ويدخل في كلام الرازي كراهه على السكوت
 وهو قياس قولهم ان الاكراه على الكلام يبطل الصلاة
 على

(٢٦٦) (٢٦٦) (٢٦٦)

فيها المصلي يموت الصبح عند اومع ذلك لا يستحب له السجود
 ان يكون الا كما لا يري يموت الصبح كالخفي ترك
 المأموم لاجل ترك الاماره فانه لا يستحب له السجود في ارضه
 كما اذ انته في شاذي القتال اذا توجه عليه سجود
 فسلم قبل فله عامدا او ساهيا ولكن طال الفصل لم يسجد
 الصحيح وان سلم باسا ولم يطل الفصل سجد على الصحيح اذ لم
 ذلك قبل لما صور يسلم فيها سائيا وتذكر على الفور ومع ذلك
 لا يسجد فيها اذ اصلها سائيا بالتم وفعلها بغيره
 ثم راي الما قبل السلام وقد تقدم ايضا حجا في كتاب التيمم
 وهو ما اذا وقع ذلك في الجفء وخرج اليه
 عقب الصلاة فانه لا يجوز له العود او لوعاد لعود الى الصلاة
 الصحيح المشهور في المذهب ولو عاد الى الصلاة بطلت الجفء
 لان شرطها وقوع جميعها في الوقت ولا يجوز تقويت الجفء
 امكان فلهذا وهذه المسئلة ذكرها البغوي في تناوبه وهو انه
 الا انه ضم اليه التماس ايضا وهو مردود وقد علم مما ذكرناه ان
 انه لو تعدي وسجد لم يعد الى الصلاة لانه ليس بها صورة وقد
 يتصور صورته اخرى في سائر الصلوات وهو موقوف على ما
 وهو ان الصبر عن الاحرام بالصلوة الى ان يبقى مقدار الاستسما

على ما يحكيه الراعي والنوي وان وقع في الوقت ركعة بخلاف مدار الصلاة
 الخروج بعضها فانه يجوز اذا انقضى ذلك فاذا صار الى ان ماق الوقت
 يجب في ما يسع الصلاة سقط ما حرم بعام سلم ناسيا للشهو وكذا ذكرناه
 بعد خروج الوقت فانه مشع عليه الايات بما سئل ان المقدار الذي اخر اليه
 لم يسع الصلاة ثم ان ما ذكرناه جميعه ياتي في السجود الواقع قبل السلام
 ايضا فقامله **مسئلة** تختص في في الصلاة بما من مانه اما يقضي
 سجود السهو ومع ذلك لا يؤمن بالسجود **وسورة** اذا انتهى بعد
 ان يسجد للشهو او في اشياء وعلاوة بانه لا يؤمن وقوع مثله في السجود
 الثاني او بعده في تسلسل وقيل ان سهو بعد ان يسجد السهو يسجد
 او في اشياء فلا **وسورة** وهو ان سهوا في صلاة الجنائز
مسئلة انسان اتدب بغيره فشرعنا للمأموم اربع عشرة سجدة
 بسبب السهو **وسورة** فيما اذا اتدب في الرابعية بتلاته
 اية فأتدب في الاولى من محبة في الاخيرة ثم اتدب كذلك في الثانية
 ثم في الثالثة وسوي كل امام منهم يسجد معه للسهو فتحصلنا على ست
 سجديات ثم لما قام الى الرابعة وجد سهي فانه يسجد لسهو بنفسه
 فتحصلنا على ثمانية ثم ان الصحيح انه يعيد في اخر صلاه بنفسه ما يسجد
 على امام وهي ست سجديات كما تقدم فيصير المجموع اربع عشرة سجدة
 هكذا ذكره الحجب الطبري في كتابه في الالغار المسي في اول كتابنا والذي
 ذكره اخيرا من اعاداة التيسه ممنوع فان عاذه ذلك ان يكون للتعدد السهو

من نفسه **مسألة** ان تشد في اول صلاته من اركعتي الشك
وسجد معه للسجود وينزداد سجدة على الثانية **مسألة**
يشترع لفعل مني عنه اذا كان عمداً مبطلاً لركعة او ركعتين
وكالتليل من الكلام والاكل دون ما لا يبطل كل خطوة واحدة
وتسمع ايضا الترك ما مور به اذا كان من الانعاض وفي سنة
والقيام له والشهد الاول وتغوض والصلاة على المني
بينه والصلاة على المني حيث استحييناها وذلك ان
علي وجهه وفي الاخير على الاصح اذا غلبت ذلك فله
يستحب فيها السجود وليس فيها فعل شيء من هذه اليه
ولا ترك شيء من هذه المأمورات **مسألة** في ابتاع
مع التردد في وجوبه كما اذا شك هل صلى اربعة او
على الامر على اليقين وبأي بركعة اخرى وسجد السجود
في سبب السجود ثقيل المعتمد فيه هو الخبر ولا يظهر
لانه لم يترك ما مور ولا يفتقر لكتاب مني عنه وقيل
في امر الركعة الاخيرة لانها ان كانت زائدة فزادها
والا فلا يتيان فيها مع التردد في انها اصلية فتروصه ام
صفت اليه فتخرجها الى الخبر والاصح هو الثاني
في التدبير والشرح الصغير والنودي في زيادتها
وعنها وفي غيرها ما لوزا لشدان قبل السلام

ان التي انما رابعة وليست زائدة فانه لا يسجد على الاول لان
المعتمد فيه انما هو الحديث والحديث ورد في دولم الشك
وسجد الثاني لان الركعة تادت على التردد وصفت اليه وزوال
التردد بعد ذلك لا يرفع ما وقع **مسألة** قد تقدم ان الشك
في الركن يقتضي وجوب فعله ومشر وعينه السجود له وهذا في غير
اليه والتكبير كما قاله الرازي في الشك فيما شك في الاعتقاد
اذا علمت ذلك مثل شخص شك وهو في الصلاة في الايتان بركن
يجب عليه الايتان به ومع ذلك لا يسجد للسجود **مسألة**
في السلام كذا ذكره الغوري في فتاويه وعلم عدم السجود بفوات
الحمل **مسألة** اذا قيل لك شئ عنه لا يبطل الصلاة بعده ومع ذلك
يسجد لسجود فقل يتصور في اشياء **احمد** اذا قلت قبل
الركعة فان عمداً لا يؤثر وسهوه يقتضي السجود على الاصح المضمون
كما ذكره في باب منه الصلاة من زوايد الروضة ومور
المسألة كما رأيت في الكافي للخوارزمي ان يقرأه بينه
الثبوت فان لم يوه فلا يسجد **مسألة** اذا طول ركعتان فصلا
ساهياً وتساياً لم تعد لم يصرف فانه لا يسجد على الصحيح
مسألة اذا شل ركعتان كما ذكرنا فاحقه او سجد في ركعة او يسجد
فان عمداً لا يبطل في الاصح ومع ذلك يسجد لسجود على الاصح
لتركه الحفظ المأمور به كما ذكره الرازي حكاه ومفلي لا

ولو كان العود في غير محله غير ركن بالكيفية كسورة الاحزاب
له هذا الخلاف كما قاله النووي في شرح المذهب وقيل لاسيما
حكماء الشافعي وغيره وقياس السبيل في القيام ان يكون كذلك
رايت في كتاب شرائط الاحكام لابن عبدان ما يقتضيه ايضا
اذا فرغتم في الخوف اربع فرق فصلي بكل ركعة او فرغتم في غيره
فصلي بكل ركعة ثلاثا وباخري ركعة فانه يجوز على المشهور الركعة
ويسجد للسجدة بفعله للتحالف بالانقطاع في غير موضعه كذا
في الروضة هناك ناقلا له عن النقص وسجد ايضا غير الطاهر
انما سجد اذا ترك السجدة الاولى ناسيا وتذكره
ما صار الى القيام اقرب فله ان يعود اليوم اذا عاد سجد
الراعي وغيره وليس السجود للعود لانه ما موده فهو لله
مع انه لو تعد الهوى ولم يعد لم ينل صلاته بخلافه
ترك السجدة الاولى ومصب وما حن فيه بعض
ابن الصياغ في السائل وابن ابي الصنف في نكت السبيل
مسألة وهي ما اذا اراد التمام ركعتين سجد
فانه يسجد مع انه يجوز له زيادتها قال صاحب الدرر
وفيه نظر فانه لو تعد الزيادة لانه التمام بطلت
مسألة متى بطل الصلاة بعدد دون سهوه ومع ذلك
لا يسجد لسهوه **ومع** فانه اذا انتقل على الدابة

على

عن صوب مقصده وعاد على الفور فانه ان بعد ذلك بطلت صلاته
وان لم يزل ولا يسجد ايضا لسهوه كما هي المؤيد في باب
استقبال القبلة من التحقيق وشرح المذهب وهو مقتضى ما في
الشرح الكبير والروضة ايضا نعم صرح الرازي في الشرح الصغير
انه يسجد وهذا هو القياس **مسألة** شخص يصلي منفرد يشتع
عليه ان يأتي بالشهد الاول مع كونه لم يتلبس بالقيام
ومع فانه اذا صلى ركعتين قاعدا او عن قيام وجلس
للسجدة الاولى ثم غمز على القيام فانتج القراءة على ان يفرغ
من السجدة وان وقت الثالثة قد حضر فانه لا يعود الى قراءه
السجدة في ارجح الوجهين كما قاله الرازي لانه كالقيام ناسيا واقصر
الراعي على التصوير بالمصلي قاعدا **مسألة** شخص اقترب
بشخص في صلاته ووقت صلاته خلفه صلاهما مع ذلك
لا يتعدي اليه سهوا منه ولا يحل الاثام عنه سهوه
فما اذا بين لحدث اتمامه كجزءه الراعي في هذا الباب مع ان
الصلاة خلف المحدث تقع جاعدا على المشهور من الوجهين
وهو الذي نص عليه الشافعي وقد استشكل ابن اربعة عدم
السجود لما ذكرناه وجزءه في التمام في باب صلاه الجماعة يقتضي
القياس وهو عكس المذكور هنا وهو مقتضى كلام القاضي الحنفى
في الباب المذكور من تعليقه **مسألة** اتمام وما موهب بمراتب

باب
سجود

يسجد السهو مع ان سبب سجود السهو لم يضر منه ولا من اوجده
مسألة فما اذا افتدي مسبوق بمن سري قبل اقتداءه
 او بعده ثم افتدي بذلك المسبوق مسبوق اخر وهل جاز
 فان الجميع يسجدون على المصباح لان البعض سري اليهم بان
باب **الاستعاذات التي هي من الصلاة فيها**
مسألة شخص يكره له ان يتقبل بعد الزوال وقبل صير الطلوع
وصورة فما اذا جمع بين الطهور والعص جمع تقدم فانه يكره
 التثفل في وقت الطهور لانها تأكل بعد صلاة العصر كل استعاذ
 النبوة تجزئ في باب صلاة المسافر من تعليله عن الشافعي
 والاصحاب ونقله عنه ابن الرفعه في الكتاب ايضا في الباب
 المذكور في الكلام على شرائط الجمع ورايت في فتاوي القاضين
 انه لا يكره والذي قاله سرود **باب** **مسألة**
مسألة شخص يجوز ان يكون اماما ولا يجوز ان يكون مأموما
وصورة في رجل اعني اسم ومعه يصير فيجوز ان يكون
 الاعني اماما لانه مستقل بافعال نفسه ولا يجوز ان يكون
 مأموما لانه لا طريق له الى العلم بالتثفل الامام الى ان يكره
 الى جنبه تنه يعرفه بالانتقال هكذا ذكر الشيخ
 في الفرق هذه المسئلة ونقله عن بعض الشافعي وهو اعم
 ايضا في ان المبلغ شرطه ان يكون ثقة ثم نقل الشيخ ابو محمد

هذه المسئلة عن نقل الشافعي ما يقتضي ان المبلغ لا بد ان يكون مصليا
 وفي محتمل **مسألة** جماعة تؤدي صلاته من الصلوات المفروضة
 لا يشجب لتلك الجماعة ايتاعها في اجماع بل ايتاعها فرادى ايضاً
وصورة في السهو اذا صلب على الجنازة وليس معهم رجل
 وقبل يشجب لغير الجماعة اذا كان الميت امراه **وصورة**
 لا يشجب فيها الجماعة ولا لانفراد بل كونان سواء على المصباح
 وذلك في امراه اذا احتمل ان يضر بعضهم الى بعض فاذكره من
 الروضة في ستر الغرة **مسألة** منفرد صار متدياً صار
 منفرد بشخص من غيرته في الاقتداء اي من المأمومين **وصورة**
 اذا خرج امام من الصلاة حدث او غيره فانه يصير منفردا
 حتى يسجد لسهو في هذه الحالة كذا ذكره الراعي في صلاة الجماعة
 وحسين فاذا استقلت الامام من يتم بالمأمومين صلاتهم
 فلا يجب على المأمومين منه الاقتداء في الابع لانه قائم مقام
 الامام **مسألة** مأوم لا يصح امرامه الا بعد احرل مأوم اخر
وصورة فيما اذا حضر الجعة من لا يجب عليه المسافر وغيره
 فانه لا يصح امرامه الا بعد احرل من اهل الحال
 لانه تبع لم كذا ذكره القاضى الحسين في فتاويه في هذا الباب
 وهو صلاة الجماعة **مسألة** وفي المأموم الذي حصل به اتفاق
 الصب المأموم اخر كما اذوفت في محرابه وبين الامام تلتمايه

دراع فوقف اخر ورا هذا المأموم محب لا تريد المسافه بينهما على الارض
دراع الان هذا الشخص الذي حصل له الاتصال حكمه حكم ائمة جاز
لا يصح ارامته الا بعد ارامه كذا نقله الرابعي عن القاضي الحسين
وانقضاء وتبعه عليه في الروضة وغير في شرح المذهب يقول
قالة القاضي الحسين وغيره ولم يكن الوقوف في صابل ونكارة
في بنا والمأموم في بنا اخر كما نوتين او جانت وست
ذلك او وقف احدهما في صحن دار والاخر في صفتها او في
منها ففيه نظر ثمان احدهما وهي التي صححها النووي انها كالمسألة
والثانية انه لا بد من الاتصال وجيئند فان كان علي بن ابي
او يساره فيشترط ان يقبل الصف من البنا الذي فيه الامة
الى البنا الذي فيه المأموم بحيث لا يتبقى من جهة تسع وانما قال
كان خلفه فيشترط ان ينف رجل اوصف في اخر البنا الذي فيه
الامام ورجل اوصف في اول البنا الذي فيه المأموم
لا يكون بينهما اكثر من لكمة ادع وهذا القدر هو المشروع
الصين هذا اذا كان بين البابين باب نافذ فوقف مقامه
صف او رجل او لم يكن جدارا صلا لا يصح مع الصف فلو حال
حائل منع الاستطراف لم يصح واذ اجمع اقتدوا الوقت في البناء
اما بشرط او دونه صحت صلاة الصوف خلفه سواء كان
كان بينهم وبين البنا الذي فيه الامام جدار يكون الله

مع هذا الوقت كما ما موين مع الامام حتى لا يصح صلاة من تقدم
عليه وان تاخر عن الامام كما جزم به الرابعي رحمه الله **مسألة** ما موم
لا يصح صلاته حتى يتاخر عن مأموم اخر **وهو** قد عرفت مما سبق
مسألة انما في الركعة لا يستحب له ان ينشط فيه احد من الداخلين
اصلها انه قد اجمع فيه الشروط المذكورة في الانتظار **مسألة**
في الركعة الثاني من صلاة الحسوف فان الركعة لا تحصل مادراكه على
الصبح وجيئند فيكون كالاتحاد والسنن في عدم الثانية
وتدبر حوائها بعدم استحباب الانتظار **مسألة**
وهي ما اذا كان قد انشط شخصا قبل ذلك ثم يحث شخص اخر
وكان انطاره له لا يؤدي الى التطويل او انقرد ولكن يؤدي
اليه مع صميته الى الاول فانه يكون مكروها فلا شك ان كان
في ركعة واحد كذا قاله الامام قال فان كان في ركعتين فقد
يقطع بذلك ايضا **مسألة** يتصور ان تحلف عن الامام سجدة واحدة
ومع ذلك ينقل صلاته **مسألة** في سجدة الثلاث
شخص يحث عليه ان يصلي فريضه الوقت في جماعه وان شئت
قلت لا يجوز له اخراج نفسه من جماعه مع ان تلك الصلاة
ليست جمعة ولم يبدل الصلاة عليها **مسألة** فيما اذا مضى
وقت الصلاة وجد اما ثارا كما هو اشد في به لا وقع ركعة
الوقت وكانت صلاته اذا انحطاط فراه النافحة ولو لم يبدل به

سبوعين

لجوارته وكذا لو انكب به وازاد قبل الركوع اخر ارج نفسه من الجاهل
 ولو كان ما ذكرناه من عدم الانتداء او من الاجزاع لا يؤدي الى التواتر
 بل الى خروج بعض الصلاة عن الوقت فالمجته المتعاضد فيه قد
 يطول ذكره والمسئلة شبهة بالمسح على الخف اذا لم يكن معه ما
 لوضعه فقد تقدم بسط ذلك في باب المسح فراجعوا لانهم هناك
 عللوا عدم وجوب اللبس نه بعد المتكول بانجاب الرضوض
 الوقت شئت هنا بل الدخول في الجماعة والاستمرار فيها ما مر
 مني عن صدقها **مسئلة** عبادان لا يساي في الجمع بينهما ويستفي
 لمن صلى لهما ان ياتي باحدهما فقط ولا تسحب له ان يحضر بهما **وهو**
 في الادان والاقامة فان الرافي قد يحج عدم استصحاب
 الجمع ومصحح النوى استحبابه **مسئلة** شخص لم يصل
 الوقت فدخل المسجد وقد اتممت الصلاة ومع ذلك سعى
 الاشتغال بابتداء نافله **وصورة** اذا وجد جماعة اذ
 يصلون الكسوف قبل ان يصلوا ذلك الفرض فانه لا يسحب
 له صلاة الكسوف مع تلك الطائفة لان المستحب يقتضي
 على صاحبه الوقت لحوق قوائمه **وهو** سبب التفتة
 فيما اذا كان تقديم الكسوف يؤدي الى اتباع المكثرة
 فرادى فمحتمل ان يقال بعدمتها ايضا ويلغزها
 اشرونا اليه ومحتمل تقدم الكسوف وجوبه فحتمل

فناء في شدة المكتوبة على الكسوف **مسئلة** اذا دار الامر بين ان ياتي
 بفضله متعلقه بتسبب العباد او بفضله متعلقه بمكان العباد فالجافه
 على الاول وهي المتعلقة بتسببها اولى من الجافه على المتعلقة بمكانها مثاله
 يحافظ الخلق والمتمتع في الطواف على الرمل مع البعد عن البيت اولى من القرب
 منه مع ترك الرمل وكذلك اذا افاض الكعبة خارج الكعبة جماعة افضل من
 ادائها منها فرادى اذا علمت ذلك فقل لنا صورته كون الجافه
 فيها على العكس اولى **وصورة** في المسجد الذي جواره اذا انقطعت
 جماعته بعينيه الى مكان كثير الجماعه فان اياها في مسجد الجواز افضل
 وما ذكرناه من التفتة مسجد الجواز هو الذي ذكره الاصحاب
 والمجته ان المسجد كذا كذلك ايضا وان ذكر القريب انها هو على
 جهة القبلة لكونه هو الغالب **مسئلة** صلاة جماعة لا تواب
 فيها بسبب الجماعة **وهو** في النوافل المطلقة فان الجماعة
 لا تسحب فيها اوصاف في الرخصة في او ابل صلاة الجماعة
 واذا لم تكن مستحبة لم يكن فيها تواب فانه لو كان فيها ذلك
 لرأى استحبابه جيازه لذلك التواب **مسئلة** مصل حصلت
 له فضيلة الجماعة وليس عنده في تلك الحالة مصل بالكلية حتى يتفكر
 به **وهو** في الصلاة خلف المحدث كاتقدم ايضا حتى في باب
 سجود السهو **وهو** **فاجبه** وهي اجابات الاعذار الدن
 بعض لم في ترك الجماعة فان الفضيلة حصل لم كذا ذكره الفقهاء

والروايات وغيرها وجرم به ابن الرغوي في الكفاية ودل عليه
المديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا مرض العبد
او سافر كتب الله له من العمل ما كان يعمل صحيحا متيما وخالفه
الزوي في شرح المذهب قال لا يحصل له الفضيلة بلائس
والذي قاله بالحل وسردود نقلوا واستدلوا

بالاسلام

ولجب من واجبات الصلاة لا يمنع تركه صحة الاعتقاد ولو
كان النازك له شفرة أو أماناً مؤثماً لم يصح صلاته **وهو**
في الاعتقاد من لا يري وجوب البسمله أو الفاتحه ويعبر
فان الصحيح فيه انه ان ترك ذلك لم يصح الاعتقاد ولو ان
صح ولا يصحنا اعتقاده انه سنة وقيل لم يصح مطلقا لما
اليه من فوات اعتقاد الوجوب وقيل يصح مطلقا لان
كانوا يقتدي بعضهم بعض مع اختلافهم في ذلك ولم يكن
عليه عهد وقيل ان كان الاتمام مضبوطا من جهة الامام
مطلقا لما في الخلافه من فتح باب الفتنة والاملاحة واحجب
الرافعي ولو اعتقد المصلي في بعض الواجبات التي انما
سنة لم يصح صلاته كاجزائهم في اجزائه الصلاة فانه قيل
جماعه ان المصلي اذا اتى بالصلاة معتقدا انها سنة على غير
وسنن ولم يعرف بها الاصح صلاته ثم نقل عن الغزالي انها يصح

علی معین بادشاهه باب مؤلفه انعام و امام

لكونه مقدما على اتمامه ومجتمعا ملاء الاخر لكونه غير متقدما عليه
وصورة **ا** او ذاتيا في الكعب احدها ينظر الى وجهه والاخر ينظر عكسها
وذلك بان يكون وجه احدها الى وجه امامه **ق** والاخر الى وجهه
اي وجه الامام فان ملاء الاولي صحيحه لكونه لم يتقدم على امامه
في جهة وفي الثاني العلوان في التقدم **د** وصورة **ه** اخرى متوقفة
على تقدم سبق ذكرها في باب الاية وهي انه من شك في انه
متقدم على الامام او متاخر فالذي نص عليه الشافعي ان صلاته
صحيحة وصححه النووي وقال الشافعي حسين ان جاس ورا الامام
صحت صلاته لا ينافي اخره عنه والاصل بناؤه وان جاس قدام
الامام لم ينج لان الاصل بنا التقدم وهذا هو الذي صححه ابن
الرفعة وهو المجتهد اذا اقتصرت ذلك ناديا شخصان احدهما
من قدام الامام والاخر من ورايه ووقفا معا وشكا في انهما
مستكرهان مقدمان على الامام او متاخران بحيث صلاهما
الامام من ورايه دون الاخرين من قدامه على ما صححه ابن الرفعة
ويجوز في هذا الحكم ايضا فيما اذا شك المسافر في بينة وبين
الامام هل في ثلثه او اربعة **س** اذا قيل ما موم يتقدم
بقيا معا على عيني الامام معا ومع ذلك يصح صلاته لا اختلاف

و طهر

نقل لنا نور **لداها** ان يصلي الامام قاعدا او مضطجعا فان
 الاعتبار في التقدم او المتأخر في المصلي قاعدا اما هو محجل
 النعوت وهو الاليه حتى لو قدر رجليه على الامام لم يصح في المصلي
 مضطجعا بالحب قاله البهوي في فتاويه وهاهنا سئلان مهمات
 ولم يتعرض لهما الراعي ولا التوي ولا ابن الرفعه في كتبهم
 لو تقدم الاضطجاع على الجنب فانه تضطجع على ظهره ورجلاه الى
 القبلة من رفع وسادته فليقلدوا استلقي ولكن جعل راسه للقبلة
 لو استلقي على وجهه اما مع جعل الرجلين الى القبلة واما الفكر
 فتعني كلامهم انه لا يصح انه المكنه ان يضطجع في اذكاره اي في
 الطهر والرجلان الى القبلة فان لم تكن ذلك اي بالممكن وفيه
 كل تقدير في الذي تعسر فيه القدم ولم يصح جوابه ولانه
 ان المثنوي اجوا **لا** **لها** ان يضطجع ايضا لا يكون فلما
 بل يكونان صفا واحدا فيسقط ان كانت راسها الى القبلة
 الاعتبار وما احتمل تحرجه على نظيره من السابقة حتى يعتقده
 محجل الاعتما ومحتمل اعتيا العقب وان كانت رجلاه الى القبلة
 فيحتمل الاعتبار وبالعقب كالتامين **الثاني** ان يكون له
 قائما او قاعدا ينتج ايضا اعتبار ما كان الى القبلة من اليمين
 او العقب كما سبق **الثالث** ان يحتمل المصلي ان يصلي
 يصلي احداهما على ظهره والا على وجهه اما جعل الارض الى القبلة

او الرجلين فله صور لاحتمل حكمها ما سبق وهذا النوع اما المولد
 والمسك لها والمين لمدارك تخبرنا فان ظهر لم يتق شيئا فانه لا يخرج
 عما ذكرته وسياتي في المسئلة التي تلي هذه الاعتناء اخرى متعلقة
 بمسئلة الثانية ان يتقدم رجله وهي مرتفعة عن الارض الثالثة
 ان يصلي قاعدا ويتقدم احد الرجلين الا انه لم يعتمد عليها بل اعتمد
 على الاخرى فانه يصح لامها كالقدم بدليل ما قالوه في الايمان ولان
 ذلك في الحقيقة بما به ما لو تقدم ما وهي مرتفعة عن الارض **رسم**
 يسقى النظر في اشياء **اما** **الم** يعتمد الوائف على رجله
 ولا على احدها بل جعل تحت ابطه عضوين او ثلثي رجله والظاهر
 الاعتبار في الحالة الاولى بالعضا وفي الثانية في المنكب لانه
 في الاعتماد في هذا الشخص كالجنب للضطجع **و** اذا اعتمد
 على الرجلين معا وها المتقدم والمتأخر وهذا النظر
 يأتي في الاعتكاف والايمان **والرسم** ان ما سبق من
 مراعاة الاعتماد بما في ايضا فيما اذا وضع رجله معا على الارض
 وتأخر العقب وتقدمت رؤس الاصابع فان اعتمد على
 العقب مع او على رؤس الاصابع فلا تعد الشخص من مجموع مما سبق
 ان التقدم تارة يعبر بالعقب وتارة بالجنب وتارة بالاليم
 وتارة بالمنكب وتارة بالاصابع وتارة بثنى اخر ليس من اعضائه
 بالكيفية **مسئلة** ما مهم لا يتق عن عين ائمنه ولا عن يساره

ولا طقه بل يومز بالوفيق في جهة اخرى مع ان كل اثنينما يصلي في ارض مشرق
لقتدي خارجة عن مكة شرقها لمسا على **رأسه** فيما اذا انطلق من الارض
عليه اي على الامام ان يصطحب على الجنب اذا قدر وجنبه فيمجد
الى جهة الارض ونيسان الى اليسار او بالعكس فلا يباي المأموم ان يقف
في جهة ما ولا خلف الامام لان الانفراد مكره فتعين ان يحاذي
لكونا صفوا واجدا وذلك اما بان يقف عند رجل امامه وامامه
رأسه وهو الاولي لان الامام يكون على يساره المأموم هذا اذا
المأموم قائما او قاعدا فان كان ايضا مضطجعا كما مضطجعه يتجه
ايضا ان يكون رأسه عند رجل امامه وبين العكس وهو الاولي
ايضا لان الامام قد عدا نشا طأ يتعد بكون المأموم على يمينه
فان اختلفا في الاضطجاع فله صور مست من اصل التفسير
ان الامام اما ان يكون على الجنب الايمن او الايسر واما ان
يستلقيا على فناء فان جعل رجلاه الى القبلة او رأسه وان
يكون مضطجعا على وجهه كذلك فقد سته انقسام بان
في المأموم والمجاصل من ذلك سته وثلثون مسئلة وطريق سبعة
معتبرها ان احد كل قسم من اقسام المأموم مع الستة التي في الاله
منقول المأموم ان كان على الجنب الايمن فالامام قد يكون ايضا
الايمن او الايسر او مستلقيا الى فناء للقبلة او مستنقدا
كذلك لكن رأسه الى القبلة او مستلقيا على وجهه ورجلاه الى اليمين
او

او مستلقيا ايضا كذلك لكن رأسه الى القبلة والمدارك فتمه سته
مسائل ثم يقول وان كان المأموم على الايسر فالامام قد يكون على الايمن
ويكون ايضا على الايسر الى جهة الستة وتعمل بالواقى كذلك وايضا
جميع هذه المسائل مما سبق وكذلك ما تحصل منها الى الالف ايضا وان كان
المسائل حمل تبيل خصوصا دوار الانقسام المتسبعة والمدار المختلفة
فاعلم انه قد باي المأموم ان يقف في جهة اليمين او اليسار كما لو كان
احدهما على دكة في المسجد والآخر تحتها ويعلم حكمه ما سبق وقد
استقصت الآن فرعاه تعلق بما نحن فيه وهو ما اذا سئل في الكعبة
على طهره في حاله الاختيار فله ثلاثة احوال احدها ان يكون في جوفها
حيث يستقبل السفن فالمسجد الى جهة اليمين لانه مستقبل لشي من
اجزائها الثاني ان يكون على طهر الكعبة او في جوفها ولم يستقبل
شيئا يتجه بناه على ان الفاجز عن العقود كما لمريض ونحوه اذا
سئل خارج الكعبة هل يصلي مستلقيا او على جنبه فان قلنا
بالاول مع وان قلنا بالثاني وهو الصحيح فلا ثالث
ان يكون بعض محاذيه مستقبلا وكان يتدر بل في دراع يتجه
الى جهة مطلقا وقد يقال لا بد ان يكون السفن من جهة الدائر
ولو اخرج بعض بدنه من باب الكعبة فالقياس انه كما لو وقف
عند الزكن واخرج بعض بدنه عن المحاذاه والصحيح فيه البطالة
مسئلة رجال حضروا صلاة جامعة وليس مع الامام الاصف واحد

وامكن الجاهل من الدخول في ذلك الصف ومع ذلك لا يستحب لهم
الدخول فيه **وصورة** في صلاة الجنازة فان الاحتجاب قد تضمنوا
على ان المستحب ان يكون المصلون عليها ثلاث صفوف للحدوث
حتى اذا لم يجمع الامام الاستسقاء فكل اثنين صف واحد
مع الامام خمسة فالقياس ان يقف الامام مع اقدم ثم يتقدم الباقيون
على صفين **مسألة** ما موم وقف في بنا الخرجت بفصل بينهما فسا
ومع ذلك نصح صلاة المأموم اذا لم يرد ما بين بنايه وبين بنا الله
على ثلثه دراع **وصورة** في الدكن المنبئين في القراء اي المصنف
كاجزم به الراعي على ما اذا وقف الامام في صفينه واليا من
صفينه اخري **باب صلاة المسافرين**
شخص مسافر في سفر طويل لا يباح له مقصد معلوم لا يجوز له
ان يجمع بين الصلاتين بل يصلي كل واحدة في وقتها **وصورة**
في المتخيرة كما ذكر في الرخصة من زوايد في باب الحجب
وسببه ان اجاب الصلاتين انا هو لا احتياط ولم يستش
اجاب الصلاة التي لم يجمع الاخرى معها **مسألة** لما رخصه طاهر
محرم او يستند ادهى منه **وصورة** في الحف الحرام كالسرد
والغضوب وحف الدجج والغصن والخزير الرجل والحق
اذا امكن متابعه الشيء عليه فان الاكثرين ذهبوا الى صحة
المسح عليه كما قاله الراعي وقاسوه على الوضوء بالمال الغضوب
والصلاة

والصلاة في الامكن الغضوب وخالف صاحب التخصيص نفع المسح لان
المسح عليه رخصه وهذا الثاني هو القياس واما القياس على الماء
والمكان فراجع البطلان ولوليس المحرم فخافيت يشع عليه ذلك
فقبل لمحق بما ذكرناه او يشع المسح قطعاً فيه نظر والمخة الثاني كما شد
انضاحه في باب مسح الخف **وصورة** **باب** وهي التيمم بالتراب
الغضوب ونحوه فانه صحيح كاجزم به النووي في باب لا يديه
وباب مسح الخف من شرح المذهب مع كونه رخصه كاجزم به
النووي والرافعي في الكفاية وجه انه عرصة وحرم به الشيخ
ابو حامد في تعليقه وقال ان الرخصة انما هي اسقاط الفرض
وقال الغزالي في المستصفى انه يتم لعدم المانع مع
ان يتم مع وجوده لما ذكره من نحوه ورخصه وهو يفسل متقاً
وهي في الكفاية وجهه انه لا يصح التيمم به على قولنا انه رخصه
وهو واضح **وصورة** **باب** وهي جلد الادمي اذا اجسنا لا
بالموت فانه يظهر بالدباغ على الصحيح وقد نقل النووي
في شرح المذهب الاشارة على تحريم الخ جلده وتحريم دباغه
لان الدباغ فرد من الافراد الامتثال وايضا فلان المبادرة
الى دفعه واجبه اذا كان محترماً وطهاره الجلد بالدباغ من
باب الرخص بلا شك وقد رايت ذلك مصرحاً به في اواخر
كتاب العاصي لامام الحرمين في الفصل المعهود للدواين

والسجدة لحظ الشيخ عبد القهار البيهقي طيبه المصنف
شخص جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وليس جمع بينهما
أحداهما **وصورة الآية في** فيما إذا أحرم بالطهر في أول يومها
ثانيا للجمع وسلم منها ثم فعل بعد العصر قبل خروج وقت الظهر
سواء كان ذلك البعض ركعة أو اقل وكل الوجوه الوقت
وهو في أثناء الظهر بعد فعل ركعة أو اقل **وصورة الآية**
أن يؤخر المغرب إلى أن يخرج وقتها المضبوط على الحد
ثم يجمع قبل دخول وقت العشاء ونقل الروايات في الجمع
عن والده أنه لو أخر المغرب إلى مقدار لا يسع العشاء
فليس له أن يصلي العشاء حتى يدخل وقتها ولا يجمع الجمع قال
تلقب بقي مقدار دون ركعة فيحتمل المنع أيضا لأن هذا المقدار
لا يكون الصلاة فيه إذا قال الروايات وعندنا أنه يجوز الجمع
في المسكتين لأن وقت المغرب مستد إلى الجمع عند الغروب
مسألة مستأنف يجوز له الجمع بين الصلاتين غير سائر في وقت
الأولى يستحب له تأخير الأولى إلى وقت الثانية **وصورة**
في الوقت يعرفه إذا غربت على الشمس وهو بينهما فانه يستحب
لتأخير المغرب ليجتمع مع العشاء ثم رد له سواء كان ركعة
أم لا اقتداء به عليه الصلاة والسلام وذلك لاستيفائه
تفضيله المسكت ومن هذه العلة يعلم أنه لا يستحب له التأخير

إذا لم

إذا لم يرد الذهاب إلى المزدلفة سبأ على قول الرافعي وغيره
من يرى أن المبيت بها لا يجب وقد رأيت في الأمل للمشافعي
ما يدل عليه **مسألة** وهي قوسيه مما قبلها مسأله غير سائر
في وقت الأولى يستحب له تأخيرها ليجتمعها بعد سيرة وحطه
في مكان آخر **وصورة** في اليوم الثالث من أيام منى وفي اليوم
الثاني أن يعمل فإن السنة كما قاله الرافعي وبنت في الصحيحين
أدراك الشمس أن يقدم الذي على صلاة الظهر ثم يسير من
منى فاصد أمكه ويبيت بالمحصب ويصلي هناك الظهر
والعصر والمحصب يفتح الصاد منزه خارج مكة فوق المقابر
مسألة لنا حاله يجب فيها قصر الصلاة **وصورة** إذا نوي
السافر تأخير الظهر مثلا إلى وقت العصر ليجتمعها معها أيضا
وقصر أيضا قصر الصلاة فانه يجوز له تأخير الإحرام بها إلى أن
يتي من وقت العصر مصورا من فاذا انتهى إلى هذا المقدار
وجب عليه قصر الظهر بلا شك إذا لو أمضا لأخرج العصر
عن وقتها مكان فعلها فيه وإذا قصر الظهر وأراد إتمام
العصر فالمجتمعة منعة أيضا لأنه يؤدي إلى إخراج بعضها
والصحيح منعة والمسئلة لم أرها مسطوون وقد تقدم في
باب السج على الخنفس من كلام ابن الرفعة في نظرهما ما
يسرى ذلك وتأتي ما ذكرناه في العشاء أيضا إذا أخر المغرب

إذا نوي
السافر
تأخير
الظهر
مثلا
إلى
وقت
العصر
ليجتمع
معهما
أيضا
وقصر
أيضا
قصر
الصلاة
فانه
يجوز
له
تأخير
الإحرام
بها
إلى
أن
يتي
من
وقت
العصر
مصورا
من
فاذا
انتهى
إلى
هذا
المقدار
وجب
عليه
قصر
الظهر
بلا
شك
إذا
لو
أمضا
لأخرج
العصر
عن
وقتها
مكان
فعلها
فيه
وإذا
قصر
الظهر
وأراد
إتمام
العصر
فالمجتمعة
منعة
أيضا
لأنه
يؤدي
إلى
إخراج
بعضها
والصحيح
منعة
والمسئلة
لم
أر
ها
مسطوون
وقد
تقدم
في
باب
السج
على
الخنفس
من
كلام
ابن
الرفعة
في
نظرهما
ما
يسرى
ذلك
وتأتي
ما
ذكرناه
في
العشاء
أيضا
إذا
أخر
المغرب

ليجمعها معها ولو ارهقه حدث وعلم او غلب على طنبه انه لا
احداث وان قصر او رك الصلاة فالمصلحة وجوب القصر ايضا
وهذا كله حيث كان القصر افضل فان كان مفصولا كان كان
سفرة دون ثلاثة ايام فيدور الامر بين ادراك الوقت
وبين المحافظة على السنة وقد اوجبت ذلك وكلامهم فيه
في كتابنا المهمات **مسألة** شخص يجوز له ينشأ قصره
وجعا في سفره مع علمه بان مقصده من حين يخرجه الى السفر
لا ينهي الى مسافة القصر المعلومه **ومرته** فيما اذا كانت
سفرة اعلني قصد من جلتين ثم في انشائه غير مقصده الى السفر
وقد ذلك بحيث لم يكن بين مقصده الثاني والموضع الذي
خرج منه مسافة القصر فانه يجوز له الترخص في اصح الوجهين
كما قاله الراعي وعلله البغوي بان سبب الرخصة قد انقضى
فلا يتغير الا بوجود العذر اليه ولا فرق في المسئلة بين
ان يخط له ايضا مع ذلك ان يمضي في العزم الاول بعد ذلك
او ياتي عنه بالكلية فاعلم فان كلام الروضة يوم اشترطه
المعني في العزم الاول مع ان اشترطه لاعمري له لاسيما اذا
طالت الاقامة شهورا او اعواما **مسألة** انسان سافر
سفره لم يصل فيه الا صلاة واحدة ومع ذلك صلاها مقصدا
ولا تقصا عليه ولا تم **ومرته** اذا نوي الكافر والعبي

السنة

والسفر الى مسافة القصر ثم اسلم الكافر او بلغ الصبي في اخر المسافة
فلما القصر في بقيتها قاله في الروضة وان شئت صورته ايضا
بالمسئلة السابقة وبالسفر في البحر **مسألة** رجل تجوز الجمع
سبب المطر مع انه حصل له ولا يتناه مطر من حين خروجه
من بيته ليصلي في المسجد الى حين رجوعه منه **ومرته**
فيما اذا خرج الى المسجد قبل حدوث المطر فاشق حصول
المطر وهو في المسجد فالظاهر القطع بجواز الجمع ولا يجزي فيه
القولان فمن صلى في بيته لانه لو لم يجمع لكان يحتاج الى صلاة
العود ايضا في الجماعه وفيه مشقة اما في رجوعه الى بيته ثم
عوده واما في الامامة في المسجد قاله المحب الطبري شارح
النشيه **باب** **الكرم لبسه وما لا يراه**
لناظره يجوز للرجل منها استعمال الحرير والذهب لغير حاجه
بالكلية **ومرته** في الاستحبابه فانه يجوز للحرير كما قاله الراعي
في باب ما يباع عليه في الروضة وكذلك بالذهب في اطراف الجنتين
مدان ان البول فيه حرام كاجرم به في الاولاني من شرح المذهب
وما ذكرناه من الجواز بالذهب قد اطلعت الراعي وجزم الماوردی
بالتحريم في المطبوع **باب** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
جمع تحت ثوبين لم يسمع احد منهم الخطبة شيئا **ومرته**
اذا اتى بارتعون لم يسمعوا بعد اهل ارتعون شيئا معين

ثم انقض السامعون فان الجمعة تصح بالدين حصدا وحكي الرازي
اجتمعا لعل الامام انما لا تصح **مسألة** شخص خارج البلد اجتمع
فيه شرائط وجوب الجمعة لا يلزم حضورها في يوم خاص **نور**
اذا وافق العيد يوم الجمعة ودخل المقيمون حول البلد اليها لعل
العيد وعلموا انهم لو انصرفوا لكانت الجمعة فلا يلزمهم الاقامة لها
على الصحيح لان فيه تشويشا عليهم وتشكيذا في يوم السرور
وصح ذلك عن عثمان رضي الله عنه **مسألة** شخص يلزمه صلاة
الجمعة وبحيث عليه ان يوتى بها خارج المسجد ولا يجوز ادائها
فيه الاضرون **وصورة** في الجنب الناقد للطهورة
تقد قال اصحابنا يجب عليه ان يصلي الفريضة على الاصح
ولا يجوز له المكث في المسجد احتساطا ولهدايج الرازي
عدم وجوب قراءتها في الجمعة ويستعمل اليدها وصح النووي
وجوبها وانقضاء على المنع فيما زاد عليها واذا طهر لك
ما ذكره علمت منه ما ذكرناه **وصورة** **الزبي** وهي ما
اذا كان به سلس البول ونحوه او كان به جراحه بسبل
منها دم كثير وكان بحيث يجس منها المسجد لو دخل فيه فانه
يجز عليه الدخول كما ذكره في باب الحيض وباتي فيه ما قلناه
من وجوب الصلاة خارجة **مسألة** جماعة جئنا بجمع
ولم يصلهم اماما **وصورة** فيما اذا بان الامام لم يجدنا

فان جمعهم يبنى على الضلالهم قلت المحدث جاهل بن حد
هل في جماعه او فرادي فان قلنا انفرادي لم يصح وان قلنا انها
جماعه وهو الصحيح المنصوص اجزاء **مسألة** جمع حكمنا بصحتها
لنفس واحد **وصورة** فيما اذا بان ان المأمومين محدثون
كلما قلنا في الروى منه عمن صاحب البيان ولم يتقبل خلافة الا انه
قال عقب نقله عنه ان فيه نظرا والذي قاله في البيان بشكل
على عكسه وهو ما اذا بان حدث الامام وكان المأمومون
دون الاربعين فانه جمعهم لا يصح بخلاف ما اذا كانوا اربعين
كاسبق في المسئلة قبلها **مسألة** اشخاص يقيمون في غير
بلد يصح منهم الجمعة في ذلك المكان بل يلزمهم اقامتها فيه
وصورة فيما اذا انتهت القرية فاقاموا العارضا فان
الجمعة لم تستصحب بالما كان خلاف ما اذا اترلوا هناك
انداوا راودوا اجداث قرية فانها لا تصح كذا نص عليه الشافعي
وفرقت ما اشترنا اليه وتابعة عليه الجمهور **مسألة** رجل
مسلم بالغ عاقل حر مقيم اجتمع فيه شرائط صحة الامامة
لنفسه جمعة يصح ان يكون مأموما فيها ولا يصح ان يكون اماما
وصورة فيما اذا لم يحضر الخطبة فلا جزم به الرازي رحمه الله
وفيه نظر ويؤيد جواز استحلافه فيها **مسألة** جماعة ارادوا
تقدّم واحد في الجمعة ليقبضوا فيها به منهم شخص لم يزل اماما بهم

وحيث علمنا ان يصلوا الظهر لا الجمعة وان صلى ما هو مأجور اجمعتهم
فوجب عليه العكس وهو الجمعة لا الظهر **وصورة** فيما اذا
خرج امام الجمعة منها حديث او غيره فان القوم يصيرون
منفردين حتى يسجدوا السهولهم في تلك الحالة فان كان ذلك
في الركعة الثانية وارادوا التقدم واحد فوجدنا شخفاً قد
اقتدي به في الثانية جاز تقدمه في اصح المولى وعلى هذا
قال الصريح المنصوص انه لا يمتها جمع بل طرأ خلاف المأثور
حتى لو دخل مسبوق واقتدي به في الركعة التي سبقت فيها
صحت جمعة وان لم يصح جمع امامه هكذا ذكره الراغب
وغيره وبه يتضح الغرض الذي اشارنا اليه لكن الذي قالوا يشك
فانه ممكن من قبل الجمعة يتقدم غيره فكيف يجوز له بقوته
يتقدم بنفسه **باب** **قصة الجمعة**
شخص تلمذه الجمعة لا يستحب له التكبير الهائل يستحب له التلوة
لما دخل الوقت مع انه لا ضرر له في التأخير بل والاحاقه
وصورة في الخطيب فان يستحب له التأخير الى دخول الوقت
ويصنوا القوم حتى يستعمل الخطبة اول حضوره ولا يحتاج ان
ينظر القوم بل القوم ينظرونه لانه المتبوع قاله صاحب الفقه
والماوردى في الحاوى **مسألة** خطبة مسجده يتقدم
لبعض من حضرها ويلقيه صوت الامام ان لا يستعمل سماعها
بل

بل يتقدم به كما خرج كون ذلك الذكر لا يفتوت وقته **وصورة**
في الخطبة الثانية من الخطبتين المنعولين بجمعة في يوم عرفه
قال المودن يستعمل الا اذا كان مع ابتداء الامام في الخطبة الثانية
وتنعمان معاً وسبق النظر في ان المأمومين هل يستعملون سماع
الخطبة امر يسامع المودن واجابته
باب صلاة العيدين
بقعه مغبته لان مؤخر جازها بصلاته العيد وان شئت
نك سنة لها وقت معين شرع فعلها في بقعه دون بقعه
وصورة في منى فان الحاج لا يورون فيها بصلاته عيد
الا صحت كائناً المأمور به في كتاب الحج عن الشافعي فان قال
بغيره لم يسله ثم يركب تبرؤ الى الموت ما نصه قاله الشافعي
وليس يعرفه ولا منى ولا مرد لغيره صلاة جمعة ولا صلاة عيد
وصح به في شرح المذهب وفي رواية الروضة وذكر الراغب
ايضاً في هذا الباب نحوه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يصل العيد يعني لكن في التعمد المتولي ما نصه ولهذا لم يشرع
لحجته صلاة العيد بالجماعة هذا لفظه وهو يوم مشروع
اصل الفعل والصواب المعتمد انما هو الاول وعلى ما
اوضحه كلام المتولي يزيد في الخبر المذكور قولك في جماعه
ولا شك ان من لم يحج من المؤمنين يعني والوارد من علمها يوم صلاة

العبد وقد تقدم في صلاة النطوع لغز قريب مما نحن فيه **مسألة**
 اغتبا من يصلون العبد اذا ولا حرم عليهم صوم ذلك العبد
 الذي يصلون فيه **وصورته** اذا غم عليهم هلال شوال فاكفوا
 شهر رمضان ثلاثين ثم قامت بينه ليلة الحادي والثلثين
 على دية الهلال فانها لا تقبل انما قابل يصلون العبد
 العبد اذا قال الراجعي ولعل مراد مع عدم القول ينابيع
 الى الصلاة خاصة اما في غيرها كالا حال والمخالق وغيرها
 فانها تقبل وذكر في الروضة ان هذا هو المراد وطعا **قلت**
 واذا ثبت القول بالاداء في شهادتهم ليدل على ذلك في هذا
 صحى تلك البلد يطريق الاداء ولو شهدوا قبل الغروب
 كانت الصلاة وصنا على المذهب لان قبول البيه له فاذا
 وهو الخطار وجبند فيلزم ثواب الصلاة هكذا كره
 الراجعي وغيره وهو مشكل على ما سبق لان قبولاً بعد
 الغروب له ثواب اخري كما سبق وجبند فيلزم ثواب
 فصا للمعنى المذكور والامتناع الفرق وهذا كله باق ايضا
 في عيد النحر وما ذكره من الحكم على الصلاة يكونها فبأنه ان
 مثله في الوقوف بعرفة تنقطع له فان احدا لم يتعرض له الا
 ان الليل محل للوقت يتعين يصوم المسلم ما اذا شهدوا
 صبحه اليوم او قبل النحر بحيث لا يمكن الوقوف ويكون لما
 عوده

عوده ان شاء الله تعالى هذه المسئلة في باقنا
كتاب الجنائز الى ان ياتي
 رجل لا يحب نفقة في حال حياته على شخص وميتات حيث
 مونه تجهيزه على ذلك الشخص **وصورته** في الابن الكبير
 النفي اذا لم يكن منا ولا جحونا فان الامح كما قال النووي
 ان نفقة لا تجب على ابيه ومع ذلك يجب مونه تجهيزه كما
 شهد في الروضة عن التمه واقره وعلله بان صار عاجزا الموت
 فاشبه الزمن والجنون **مسألة** شخص يعين عليه
 خصوصه ان يقوم من ماله بمونه تجهيزه ميت وليس بقرين
 له ولا زوجة ولا ملوك مع امكان قيام غيره به **وصورته**
 في اقام المراه التي تستحق الاحدام فان حكمها حكم الزوجة
 فيجب ذلك على زوجها على الصحيح كما قاله الراجعي
 في كتاب النفقات قال وراي المتولي ترتيب الخلاف
 فيها على الخلاف في الروضة اي فان لم يوجد في الروضة
 لم يجب في الحادى وان اوجبا فوجها وهذا الاتفاق
 باق ايضا مثله في كتاب النفقات **مسألة** رجل يحب عليه
 خصوصه ان يصلي على جنازه لم يجب قيامه به كما مع ان غيره
 من ينادى به الفرض قد اداها **وصورته** فيما اذا شفع
 بينهم افسد هاتاه حيث عليه لان الامح كما قاله الراجعي في كتاب السير

وجوب اتمامها على من شرع فيها وجنيد فاذا افسد ما وجب
عليه ذلك كما ذكره في الحج وهذه المسئلة لم ارها مسطورة الا ان
ما ذكرته فيها هو القياس من تلك قياسا واحكاما جليا وفيما سبها
ان يكون الماتى به فضا وان يكون على الفور فتفتن لذلك **مسئلة**
موسسات ولا دين عليه لا يستحب تكفينه في ثلاثة انواع
وصورته في الميم فانه لا يراد على الارار والردا كما رايته
في كتاب التلقين لان مرافقه من كبار اصحابنا المتقدمين
مسئلة مسلم بالغ عاقل حر عدل ثقه مات ابوه او ولده
او غيره من قاربه لا يكون له حق في تكفيله والصلاة عليه
ودفنه لا يحق فيه للحنيني **وصورته** في الغافل خطا او سهوا
ولكن لحق كالجلادين عدي الامام اذا قتل من ذكرناه فضا
فان تبوت الحق في هذه الاشياء له تنبتي على ميراثه كما ذكره
الرافعي في هذا الباب والامح انه لا يرت **مسئلة**
شخص يجب المبادره الي غسله وتكفينه والصلاة عليه لان
دفنه **وصورته** في قاطع الطريق فان جاصل المذهب
فيه التمسك ثم يغسل ويكفن ويصلى عليه ثم يصلى ثلاثة
ايام **مسئلة** ثور يستحب للنساء ربايتها بالانفاق
وصورته في قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ان يكف
وعمر هذا هو الذي دل عليه كلام الامتياز في كتاب الحج

بار
انه

بهم قالوا يستحب لكل من اراد الحج زيارة قبره وقبر صاحبه وعموم
الاجاد استباحة ذلك على ذلك **كتاب الزكاة مسئلة**
ما وجب الزكاة فيه وهو باق على ملك الذي وجبت عليه على الصفة
التي وجبت الزكاة فيها مع ذلك لا يجوز اخراجها من غير ذلك المالك
بل يجب اخراجها من عينه **وصورته** في الموهون اذا ملك عينه فان
لم يكن له عينه وجبت الاخراج منه ولا يلزمه تبرئته اذا ايسر على الصبح
والقياس ان لا يجب الاخراج من غير هذا المالك لان الغرافد ملكوا
هذا القدر فخرج وهل يقول ينفذ في نصيب القفال مجرد
من الماله يتوقف على اخراجه حتى اذا ايسر قيل الاخراج لم يخرج
به نظر **اعلم** انه اذا وقف اربعين شاه مثلا على اقوام
سنتين وقلنا ان الملك للمرفق وجوب تعليمهم وجهان حكامها
الرافعي في باب زكاه الخلطه وصح المنع لصفت الملك فان
اوجبت في وجوب الاخراج من عينه هذا الخلاف كما رايته
في كتاب القولين والوجهين للمجاهلي وعلى هذا نقول بوجوب
الاخراج من مال الموقوف عليه لانه المالك او من ماله الواقف
لان المناع من الاخراج كما في راس الجنابة فيه نظر ولو كان المالك
المذكور هو نادر غير فالتقياس وهو منصوص اطلاقه ان يكون
كالموهون يدين نفسه وسيا في صور اخرى لمسلما **مسئلة**
اذ قيل ما وجب الزكاة في عينه ويكون استعجاله في الشيء الميم

في كتاب الحج
في باب زكاة
في باب زكاة

في كتاب الحج
في باب زكاة

مستطابا للرکاه نفل **مورته** في المسایمه اذا كانت عامله فان الرکاه
لا یجب فیها علی الصبیح لانها کتباب البدن ووجه الوجوب
لانه قد اجتمع فیها وفق العمل مع وقف السوم فاذا ارفعنا علی الصبیح
نکانت معدة لاستعمال محرم کقطع الطريق او غاره علی سبیلین
وهو ذلك فان الرکاه لا یجب ایضا كما ذكره الماودودي فی باب
رکاه الذهب والفضه من الحاوی بخلاف نظیره من الحلی
مسئله من یخرج الرکاه عنه مع کونه فی ذلك الوقت
لا یحل المطالبه به بل ولا یحل قط **وصوره** ان یومی من یأده
من اجل الدین فانه متاحل فیها كما صرح به الاصحاب وكذلك اذا
تدرع عند المطالبه به بان قال ان شئنی الله تعالی مری فی نفسه علی
ان لا اطالب به الا بعد سنه مثلا فان یجوز الوجوب الوفا وحبین
کالوجبین فیما لو تدرع عیاده المری وتشیع الجنایز کما اراینه
فی التمه فی الباب الخامس من ابواب البیع فی الفرع الثامن منه
وفی البحر فی کتاب البیع ایضا قبل باب بیع الدلم الجیوان بخبره
ومعنی ذلك تصحیح الوجوب لانه الصلح فی عیاده المری
ونظایرها فاذا حال الحول علی هذا الدین قبل مضي السنه المری
بها او المستودع ولا یجوز له المطالبه به لما قلناه ولكن یلزمه
اخراج الرکاه عنه بلا شک لان حق الفقرا علی الثور ولم یرضوا
بالتأخیر وهل یجوز المطالبه بقدر الرکاه لیعطیها الی الفقرا
انما

انما فی الدندر ینتج من یلتحق بالمرفوف وقد قدمناه فی اول هذا
الباب لان الحق المدیون وهو قادر علی اسقاطه کان المرفوف كذلك
وحسبنا ان لم یلک غیره فله ذلك بل یجب علیه وان ملک وقد
الرکاه من غیره فلیس له المطالبه به علی الصبیح وقد یقال لا یصح
الدندر فی مقدار نصیب الثور وهذا کله اذا تدرع قبل الحول
فان تدرع بعد لم یصح الدندر فی مقدار الرکاه كما فی الرهن ایضا واما
فی الوصیه ینتج ان یقال لا یجب علی الورثه عند الفسوخ ان یرکوا
مقدار الرکاه التي یجب قبل انقضا المدء الموصی بها بل یتساوون
اذا رجب استرجعنا منهم ذلك والا فلا یشتم ما ذکرناه فی هذا
الباب لغزا اخر تعرفه ان شأ الله تعالی فی السلم واعلم ان الرکاه
فی باب الفرض من الکراه قد صرح بالتأخیر فی المسالین فان کان لم یقف
علی نفل فی مسله الدندر فقال قال الاصحاب ویکون الحال
یوجلا فیها اذا اوصی کما جکاه المتولی دهول غریب وقد استدرک
ذلك علی فی کتابنا المسمى بالهدایه الی او هام الکتابه ثم قال فی
المطلب وتذنا ان الدین باق بصفته من الحلول وانما منع
من طلبه مانع کالاعتبار ذکر ذلك فی اواخر الباب الثالث
من ابواب البیع والذي قاله منجبه واعلم ان الدین الذي وجبت
فی الرکاه اذا حل ویکن ضایحه من قبضه ولم یتقضه حتی اعسر
من علیه او حده او امسح وجب علیه اخراجها لتربطه فی حبس

فَيُصَدَّقُ اَيْضًا اِنْ بَقِيَ دِينَ جَبَّ اِحْرَاجِ الزَّكَاةِ عَنْهُ مَعَ كَوْنِ صَاحِبِهِ
لَا يَتَدْرَعُ عَلَى الْمَطْلَبَةِ بِهٖ لِعَسَاوَرِهِ اَوْ جُودِهِ اَوْ مَطْلَعِهِ وَمِثْلُهُ فِي الْغَنِيِّ
اِذَا غَنِيَتْ **مسئله** دِينَ يَنْظُرُ اِلَيْهَا مِنْ عَلَيْهِ بِمِرْقَةٍ لَطَائِفِهِ غَيْرَ
مَحْصُورَةٍ يَجُوزُ لَهُ بَعْدُ وَجُوبُهُ تَاخِيرُ صَرْفِهِ وَالْمَطْلَبَةُ بِهٖ اِلَى
مُدَّةٍ مَعَ مَكْنٍ مِنْ اخْذِهِ فِي الْحَالِ **وصورته** **تفسير**
مَا ذَكَرْنَا لَدُنَّا فَعْنَى فِي كِتَابِ الْجَزِيَةِ قَالَ اِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ اَوْ اَنَازَ
الْمَجْنُونُ اَوْ اَعْتَقَ الْعَبْدُ لَزِمَتْهُمُ الْجَزِيَةُ وَابْتَدَأَ الْحَوْلُ مِنْ جِوَرِ
حَدَثِ هَذِهِ الْاَحْوَالِ فَانْ يَتَّقِ ذَلِكَ مِثْلًا فِي نِصْفِ حَوْلِ
اَهْلِهِ الدِّمِينَ فَاِذَا مَ حَوْلِ اَهْلِهِمْ وَرَعَتْ هَاؤُلَاءِ فِي اَيُّهَا
نِصْفِ الْجَزِيَةِ هَذَا اِنْ وَالْاَقَانِ شَاءَ اَحَدُ الْاِمَامِ جَزَيْتَهُمْ عِنْدَ تَارِ
الْحَوْلِ وَاِنْ شَاءَ اُخْرَى حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُ تَانِ لَاهِلِهِمْ يَبْأُخَذُ مِنْهُمْ
جَزِيَةُ سَنَةٍ وَنِصْفِ لَيْلَةٍ مُخْتَلَفِ الْاَحْوَالِ هَذِهِ الْاَلْفَةُ دِينَ
شَيْتَ فَيَكُونُ هَذِهِ الْمَسْلُكَةُ فِي بَابِ الْجَزِيَةِ بَعْدَ اُخْرَى
فَيَقُولُ دَمِي عِنْدَ نَالَةِ الْجَزِيَةِ وَتَمَّ عَلَيْهِ حَوْلُ وَهُوَ يَصْنَعُ الْاَمْرَ
وَالْاَدَاءَ بِجُوزِ الْاِمَامِ تَاخِيرُ الْاَحَدِ مِنْهُ مَدَّةً مِنْ سَنَةٍ
باب **مسئله** **منه** **المواشي** **ال** **فهم** **السدق**
مسئله نَصَابُ مِنَ الْمَالِ شَيْءٍ بِالشَّرْطِ الْمَعْرُوفِ لِمَنْ عَلَيْهِ
فِي هَذِهِ مَلَكَ حَوْلَ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَحْتَثُّ فِيهِ الزَّكَاةَ **وصورته**
فِي الْاَوَاقِصِ تَبَا عَلَى الْاَمْرِ وَهُوَ اَنْهَا عَفْوُ **مسئله** مَا لَمْ
مِنْ

مِنْ الْاَنْوَاعِ الَّتِي يَشْتَرِطُ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا الْحَوْلُ نَوْجِبُ
فِيهِ الزَّكَاةَ مَعَ اَنْ لَمْ يَمُضْ عَلَيْهِ حَوْلٌ عَلَى مَلِكٍ مِنْ نَوْجِبِ عَلَيْهِ
وصورته فِي النَّجَاحِ مَا ذَا كَانَ عَنْهُ مِثْلًا اَرْبَعُونَ شَاهِدًا وَمَقْصُودُ
عَلَيْهَا سِتَّةَ اَشْهُرَةٍ وَلَدَتْ اَرْبَعِينَ سَحْلَةً وَمَاتَتْ فَاَنْتَبَهَتْ
حَوْلُ النَّجَاحِ عَلَى حَوْلِ الْاِمْنَانِ عَلَى الصَّحِيحِ حَتَّى اِذَا مَقِىَ
عَلَى السَّحَالِ سِتَّةَ اَشْهُرٍ اَوْ جَبَّ فِيهَا الزَّكَاةَ وَقَدْ اُتْلِقَ الرَّافِعُ
بِنَعْنَةِ السَّحَالِ لِلْاِمْنَانِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَشْتَرِطُ اَنْ يَكُونَ
السَّحَالُ مَمْلُوكًا لِمَالِكِ الْاِمْنَانِ بِالسَّبَبِ الَّذِي مَلِكٌ بِهِ
الْاِمْنَانُ فَلَوْ كَانَتْ السَّحَالُ مَمْلُوكَةً لَشَخَصَ اُخْرًا بِالْوَصِيَّةِ
لَمْ يَنْزِلْ حَوْلُ اَحَدِهِمَا عَلَى الْاُخْرَى كَذَلِكَ لَوْ اَوْصَى اَيْضًا الْوَصِي لَهُ
بِمَالِكِ الْاِمْنَانِ فَلَا اَوْجُودَ قِيَمَةِ السَّحَالِ عَلَى مَلِكٍ
بِمَالِكِ الْاِمْنَانِ لَانْ سَبَبُ الْمَالِكِ مُخْتَلَفٌ كَرَادِكِهِ الْمَتَوَلَّى
فِي الْقَبْرِ **وصورته** **تأنيده** وَهِيَ الزَّكَاةُ الْمَجْلُومَةُ اِذَا اُخْرِجَ مِثْلًا
شَاهِدًا مِنْ اَرْبَعِينَ فَانْ الْقَبْرُ يَمْلِكُهُمَا مَلِكًا تَامًا يَنْصَرِفُ فِيهَا بِمَا
اَزَادَ وَسَيُحْتَمِلُ مَعَ ذَلِكَ اَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِمَالِكٍ **وتأنيده**
وَمِنْ زَكَاتِ الْبَحَارَةِ فَاِنْ الصَّحِيحُ اَعْتَبَارُ النُّصَابِ فِيهَا بِاُخْرَى
الْحَوْلِ وَقَبْلَ يَشْتَرِطُ فِي جَمِيعِهِ وَاعْلَمْ اَنْ فِي الصُّورَةِ
الْاُولَى الْفَاوِزُ اَوْ جِهَةٌ اُخْرَى وَهُوَ عَدَمُ السُّومِ فَنَامِلُهُ **مسئله**
مُخْتَصٌّ بِمَلِكِ اَرْبَعِينَ اَوْ اَعْلَى اَعْلَى جُوزَ لَهُ اَنْ يَنْتَصِفَ لِنِشَاءِ الْوَلَايَةِ

فيما اي بلد يخرج مصفا من شاء ونصفا من اخري **وهو رده**
ما ذكره الرافعي في اخر قسم الصدقات فقال لو كانت ماله في
مواقع متفرقة قسم زكاه كل قطعه مما فيه في بلد هانما لم يتبع
يشخص فان وقع بان ملك اربعين من الغنم عشرين ببلد
وعشرين باخري نأدي شاء في اخري البلدين فاك الشاكن
رضي الله عنه كرهت ولا اجزاه وهذا قال الجمهور سوا جزاء
نقل الصدقة امر لولاك ابن الوكيل ان يعطى نقل الصدقة
ينودي في كل بلد نصف شاه والمشهور الاول وعلوه
بعلين احداها انه في بلد ما لا يخرج في ما شانهما والثانية
ان الواجب شاه فلا يشخص وينقص علمهما ما لو ملك ما به
بلد وما به ببلد اخر فعلى الاول له اخراج الشاكنين في اهما شاء
وعلى الثانية لا تجزى ذلك وهو الاصح اشترى كلانا وقد علمنا
ان الشافعي كره التخصيص ونسخت التثنية في المسئلة
لغير اخر من جهة نقل الزكاه سند كره في موضعه **مسئلة**
يحل في ملك شخص ونوع المداخلة في فضل واحد وكذا
يدو صلاحها وجدادها ومع ذلك لا يضم بعضها الى بعض **ويكون**
موقوفه على مدهم وهي اذا حلت في العام الواحد من بين
فان اهل الثاني لا يضم الى الاول لانه في الحقيقة تهر عام
اخر بخلاف تهر العام الواحد فانها تقسم وان كان المداخلة
بعد

هذا الاول على اختلاف وقع للرافعي نادا كانت للرجل خيل بها
منه تجارها وانقضت الخيل من الخدبة اليها ومنه ما اطلعت
اليها منه من اخري فلا تقسم تهره هذه المرة الى الخدبة وان اطلعت
ببلد وملاصلا لا الوصفاها الى الخدبة لزم ضمها الى الخدبة
الاولى وقد سبق انه ممتنع كراثة الرافعي عن الاحتجاب
مسئلة رجل تعلق به وجوب زكاه ما به درهم نقط من غير خطه
ويؤيده فمن كره ما به وملك من المعدن ما به ايضا وفرعنا
على المعجم وهو اشتراط التصايب دون الحول قال الرافعي
بنازلة الاخراج عن ما استخرج من المعدن لانه مال ملك النصا
ووجد شرط الاخراج في بعضه **مسئلة** نوع من انواع المال
لا يحب فيه زكاه التجار بالكيله وان وجد فيه شرط الوجوب
في غيره **وهو رده** في النقد من فان زكاه التجار لا يحب فيها
على الامم لضعف التجار فيها وذلك لقله ما يحصل منها بسببها
ولذا قال ابن شريح بشر الصبار فانه لا زكاه عليهم واذا
استقرت هذه المسئلة رحمت بعد الشيخ بركاه العوض
على غير الرافعي بركاه التجار **مسئلة** مسلم يفتنه على شخص
والعقب فطرته على ذلك الشخص وشخص اخر بالعكس اي لا تحب
نفسه على واحد معين وكف فطرته عليه فاما الاول
وصورة في زوجه الاب ومستولده فان يفتنهما واجبه

على الابن بقدر ما على المذهب وهو وجوب الاعفاف والحيث
عليه فطرتهما كما جزم به في المحرر في صحيح النودي في روائد الروضة
لقدم الغزوة الى الجائز وفي معنى هذه الصورة عند نبينا
والعبد الموقوف على مسجد ونحوه لا فطره فيها على الفقه
واما الموقوف على معين لا فطره فيها على الصحيح ان رقبته انقلبت
الى الله تعالى فلا فطره فيه على الامح في روائد الروضة
وصورة ما وهي زوجة العبد يتفق عليها العبدان
كسبه ولا يخرج عنها الفطره لانه ليس اهل الوجوب فطره
نفسه فعن غيره بطريق الاولى بل يجب عليها ان كانت حرة
على ما صححه الراغب وعلى سيدة ما ان كانت امه **وصورة**
التم وهي المومي برقبته لشخص وبمنفعته لآخر يجب
نفعه على مالك الرقبه وقبل ما لك المنفعة وقبل في بيت
المالك وحكي الراغب في الوصيه وجهازا باعائها يجب
في كسبه والفطره على مالك الرقبه على كل قول كما
ذكره الراغب في الشرح الصغير وخالف في الروضة فخل
الفطره كالنقطة وهو المذكور في باب الوصيه من الراغب
واما العكس **وصورة** في المكاتب كتابه فاسد فان
نفعه لا يجب على سيدة كما نقله الراغب في اوائل الباب
الثاني من اجواب الكتاب عن الاماير والغزالي ولم يحكي
ما خالفه

ما خالفه ويجب فطرته عليه كما جزم به الراغب في الباب المذكور بعد ذلك
فيل **مسألة** يتصور اخراج زكاة الفطر من غيره شرعية وذلك
اذا كان المكاتب اقارب او عبيد مسلمون وهذا اذا اسلمت زكاة
وعلى هو فان الامح انه يجب عليه اخراج زكاة الفطر عنهم
مع ان اليد متعدية كما اوهمه الراغب فانه قال ما نصه
ان لنا بالوجوب قد قال الامام لاصاير الى ان المتحل عنه
جوي والمكاتب لا يصح منه اليد وذلك بدل على استئصال
زكاه بمعنى المواساة هذا كلامه **باب قسم الصدقات**
مسألة زكاة متعلقة بخصاب يجوز نقلها عن بلد المال وتقرها
في غيره مع امكان اعطائها فيه **وصورة** تعلم ما ذكرناه في صدقة
الواهب **مسألة** قد يكون الشيء متعلقا بالبلد ومع ذلك اذا وجد
في ابيه زكاة منها لا يتعلق باقرب البلاد اليها **وذلك**
في الفطر فانها اذا وجدت في بلد معين فطرتهما وان وجد
في غيرهما منها لم يتعين اقرب البلاد اليها بل يكتفى بغيرها
في اي بلد فصدك ذكره الراغب في موضعه **مسألة** مال يجب
اخراج الزكاة عنه تلف قبل التمكن من اخراجه ومع ذلك
لا تسقط الزكاة في اجم القول **وصورة** اذا كان له عبيد
كان بعد عزوب الشمس من يديه عبيد الفطر وقبل التمكن
من اخراج الزكاة وعنده كل ذكر المجالي في كتاب القولين والوجهين

في باب زكاة الفطر **مسألة** عباده كالنبي لها وقت مخصوص لمحمد والذين
مخبر عنها في أول الوقت وقد علمنا بعد ذلك قبل خروجه
لا يطلب بل يخرجها **وسورة** في زكاة الفطر وهو واضح **وسورة**
ثانيه وهي العقيقة وذلك ان العقيقة يدخل وقتها بالولادة
وتسحب فعلها في السابع ولا يموت يتأخرها عن السبعة
لكن الاختيار ان لا يخرجها الى البلوغ كذا ذكره الرازي ثم قال
انما يقع عن المولود من يلزمه نفقته ولو كان المتفق عاجزا
يقوم الولاده عن العقيقة فاليسرى في السبعة ليسحب له الف
وان يسر بعدها وبعد مدة التقاس في ساقطه عند ان
يسرى في مدة التقاس فيه احتمالا في الاحجاب لبقا اثر
الولاده هذا كلام الرازي وبهذا الاختار علم الكفار الذي اشار
اليه **مسألة** اذا طلب الامام زكاة الاموال الطاهرة
وجب اعطاؤها فلا خلاف وان لم يطلب وكذلك في قول
واما الباكنه فليس له المطالبة بها وان طلب لم يلزم تسليمها
له اذا علمت ذلك فقل لنا حاله يجب فيها اعطاء العقد
للامام عن الزكاة **وسورة** ان يكون عنده مثلا ما يان
من الجبل فان واجبا اربع حقات او خمس نوات لبون
وتعين اخراج الاعطيه ما على المصح فان اخراج غيره بلا
تقصير اجزا يخرج معه قدر التناوت فاما ان يخرجها
هذا

سنة او اما ان يشتري به شقصا فان اخذه شقصا مرفه
الى الساعي حيث يجب الصرف في الاموال الطاهرة الى الامام
وان اخذ النقد فوجها ان احدهما لا كان النقد من
الباطن واصحهما في زكاة الروضيه **نعم** لانه جاز مال
ظاهر وناس الوجه ان يطرد في الجوان عند التزول
مسألة حيوان كومي حور اخذ العقيقه في زكاته **وصورة**
تدعى من المسله الساعية وكذلك اذا كان الحيوان للمحاره
كتاب الصيام **مسألة** لنا صوم واجب
لم يعمل فيه تبييت اليه **وصورة** اذا توي الصوم في تمام
النهار ثم قدر اتمامه فانه يجب عليه ذلك كما قاله الرازي في النذر
بعينه فيصدف عليه فاذا ذكرناه **مسألة** امره ان يحلها الفطر
في نهار رمضان لارضاع ولدها لاهارة عليها **وسورة** في المخيرة كما
ذكر في الروضيه من روايد في باب الحيض ووجه ان لم يتيقن
اجاب الفوط عليها واما اوجبا احتياطا **مسألة** الاسلام شرط لصحة
الصوم ابتداء واما حتى لو طرأ الرد والعياد بالله تعالى ابطلة
اذا علمت ذلك فقل شخص اذا وجد منه اعتقاد الكفر ابتداء لم يصح
صومه وان جدد في آتيا الصوم لم يبطله **وسورة** في الحيض وقد تقدم
في التيم ما يوضحه **مسألة** شخص افسد صوم يوم من رمضان جماع
اتم به لاجل الصوم ومع ذلك لاهارة عليه **وصورة** في المراه اذا جئت

فانه لا كراهة عليها في الجمع وكذلك الرجل اذا مات في اثناء ذلك اليوم او في
فان الكراهة لا تجب بخلاف ما اذا مرض لان الصوم المريض ممكن
رجل وطى في نهار رمضان فواجبنا عليه الكراهة ولم يوجب عليه قضاء
ذلك اليوم الذي وطى فيه **وصورته** فيما اذا طار المرض في يوم الجماع
واستمر به الى الموت فان الكراهة لا تستقط كما تقدم واما الفتاة ان
لا تجب عليه حتى لا يصوم عنه ولبه ان جوز زناه ولا يندى عنهم من تركه
مسألة الصوم الواجب عن رمضان او نذر او قضا او كراه او كراه وابد
من تعيينه في النية اذ علمت ذلك فقل صوم واجب بغير فعله بل
تعيين نية ما اذا اتقن مثالا ان عليه صوم يوم ولم يدر انه نذر
او كراه او قضا رمضان فانه يوي صوما واجبا وحزما ولا اثر
لنذر النية فيه لمن نسي صلاة من الجس لا يعرف عينها فانه
يفعل الجس ويعذر في عدم حرمة النية للضرورة كذا تنص
النووي في شرح المذهب عن جكاية البيان عن الصمري
واقره الا انه فيه نظرا او قياس الصلاة ان يصوم ثلاثة ايام يوي
يومنا من القضا ويومنا من النذر ويومنا من الكراه او سال في الصلاة
انه يفعل ثلاث صلوات فقط وهي الصبح والمغرب واخذي
رباعية يتري فيما الصلاة الواجبة ويستعذر عدم الحدم كونهما
طها او عصرا او عشا للضرورة **مسألة** صوم واجب بحج اعادته
بالجماع الواقع في الليلة التي يليه **وصورته** فيما اذا انفك من ليلة علي

ان

ان اعتكف عشرة ايام متتابعة صايما او صوم فانه يحج بهذا النذر لانه
استبأ وهي الاعتكاف والصوم وكذا الجمع بينهما على الصحيح فاذا جامع
ليلا يطلب اعتكافه قطعا واما الصوم فينبغي على الحجاب الجمع فان واجبا
وهو الصحيح ابطناه والافلاكل اذ كرهه الراعي ويبقى النظر في انه
يفعل ثلثا او يبطل من اصله او يبقى على حاله من وصفه بالوجوب
حتى يات الواجب فان وجب فعلوه فيه نظر والمجته الاوك
مسألة كراهه لا تركاب شي محرم يكون تاره ماله وتاره بدنيه وصف
بالاذا القضا **وصورته** في كراهه الطهارة اخرجها قيل الوطى كانت
اذا وان اخرجها بعده كانت قضا كذا ذكره الرويان في **مسألة** صلام
خرج منه المني في نهار رمضان بوطى فاصدله عالم يحصل ذلك
منه لا حكم بطلان صومه **وصورته** فيما اذا اوج قبل الحجر
واخرج قبل الحجر ولكن حصل الانزال بعده فانه لا ينظر
لتولده من باح **مسألة** قالوا يبطل الصوم بدخول داخل الى
الحرف وخروج خارج منه غير معتاد وبالجماع وان لم يكن معه
خرج شي كاستخدام الحشفة بغير انزال وقيد والخارج
بغير المعتاد لاجتزاعه عن البول والعاطية بخلاف القى والاستمنا
وعونها اذ علمت ذلك فقل خارج غير معتاد ومع ذلك لا يبطل
الصوم **وصورته** في القصد والحمامة **مسألة** صاير حكمه بتطيره
على قياس ما صحه الراعي والنووي لاجل تعاطيه شيئا من افطار

قضاؤه

مكرها عليه **وصورة** اذا اكره على الزنا فانه لا ساج الا كراه
وحينئذ فالقياس الاقطار به جرماً وهذا الكلام يأتي بمعنى
في الاحرام بالنسبة **مسألة** صوم فأت بعد رجب المبادر
للا فاعلم ان المكلف لا يجتنب من تأخير دخول رمضان ولا
التقدم بموت او غيره **وسورة** ما اذا اخر القضا الى اوط
عليه رمضان اخر فانه يتصويف بعد خروج رمضان لانه تعين
عليه ذلك قبيل رمضان عند الانحصار وان تأخر لغيره
فوجب المبادر كالمركوك بغير عذر هذا هو المبحر
ويحتمل خلافه ولا يخفى ان الاث ثلثة

باب الاعتكاف **مسألة** مسجد لا يجوز
لا جدران يعلو فيه او يعتكف فيه او يدخله الا اذن طابع
معيته **وسورة** ان يقف مسجد اعلى قوم مخصوصين كالشاه
مثلاً او الخليفة فان الامح في المجرى والروضة انه ينعج ويحج
ورجحه ايضا في الشرح وعلله بقوله اتباعاً للشرط وفتح المراء
في اقامه الشعائر اي لان ايجاب المذهب المختلفة لكل منهم
شعار تحضرنه كالنسيب والجهر ورفع الدين نحوها يند
ذلك الى تراجم عند اجتماعهم والثاني لانهم لان جعل البتة
مسجداً كالتحريم ولا معنى لاختصاصه وتعليل الرابعي بالبعد
بابتاع الشرط يقتضي ان يكون الوقت على الاولاد او على شخص

معي كريد وعمره ونحو ذلك حكمه حكم الوقت على الشافعية ونحوهم
وبه ايجاب التامني الحسين في باب الوقت من تعليله فانه جعل
من امثلة المسئلة ما لو وقف على اهل بلد معين وتعليله بالاطلاق
يكون وقف المسجد للحرمان له نقله في الكتابه عن الامام والقرا لي
ويشتر عن الغرائبي ان وقف المسجد يملك منفعة المسلمين
لاهم كان الصحيح صحة تخصيصه بطائفة كغيره من التملكيات
والمنهم من كلامهم وهو الوجه ان حكم المسجد ثابت بالنسبة
لا كل احد وان كانت منافعه خاصة باليعض كغيره من
الاستثناء الموقوفه وحديد فاذا اذن الموقوف عليه لغرض
في الاعتكاف والصلوة ونحوها فكل كلام القائل في فتاويه
بوجه المنع بالاطلاق والقياس جوازه بل لو اعتكف يدور
الاذن بالمسجد صحته وان كان ياتم ويبقى النظر في امرين
احدهما اذا اشغل شخص هذا المسجد بامتنعه ونحوها فالوجه
منه الاخره الى الموقوف عليه كما يعرف ذلك في المساجد
العلمه الى مضاع المسلمين على ما سبق ايضا في احياء
الاجازة من المهمات وجرم اتمام الحرمين سلطان التخصيص
وعلى الحرمين في التخصيص باقامة الشعائر كجامع الملك الطاهر
الذي اقامه الحسينية بطاهر القاهر بمطرو لولك فان الرابعي
وان الرفع من الكتابه لم يحكماها فبعد بطن طاب الامر كما نقلناه

ليس الاوان المرافعي قد انبسط عليه الامر مع انه الذي قاله المرافعي
هو المذكور في تعليقه الثاني وفي التمهيد وغيرها الامر الثاني اذا
تقدمت الطائفة الموقوفة عليها فهل يعود ونسب المسلمين عامه
ام هو كغيرهم من الاوقاف المستطعة الاخير حتى يعود الى القرب
الماس الى الواقف ثم الى القصر الم ارقبه نزلوا والقياس الاول
وهو التميم لان المشاركة في المسجد لا تنفي نقصانها في الاستحسان
لما ينبغي زيادته في الاجرة عداً في المدة والاجر والسكنى ونحوها
فان المراجعة فيها تنفي نقصان الاستماع فصرفناه الى فقر المراجع
لانه صدقه وصله وكان اجره اكثر هكذا اعطاه الاحكام في الواقف
وهذه العلة تنفي التميم في المسجد فحلناه عليه فنقطع لذلك
فانه دقيق **مسألة** شخص معتكف مع انه ليس في مسجد
وصورة فيما اذا اذنت اعتكاف منه مسابغة ثم خرج في انابها
لنقص حاجته الانسان فانه في تلك الحالة معتكف حتى لو جامع
في زمن دهايه بان كان في صودج او نحوه بان اعتكافه بطل كما
قاله المرافعي **مسألة** اعتكاف صحبائه مع ان لنبه لم يشارن اوله
بل تقدمت عليه بزمان كثير **وصورة** فيما اذا دخل المسجد
ونوي المعتكاف ولم يعين معه ثم اخرج لنقص حاجته الانسان
او لغيرها كالاكل ونحوه ثم عاد فلا بد من تجديد النية لان الاول
قد انقطع بخرجه وهو يريد الدخول في اعتكاف جديد فانما
عند

عند خروجه على ان يقضي حاجته ثم يعود كناه ذلك كذا انشد المرافعي
من المتولي ولم يتقل غيره الا انه استشكله ويضع عليه في الزوض **مسألة**
اذا اذنت شخص العباد بالله تعالى بطل اعتكافه ان كان متابعاً وان كان
غير متابع اذنت رده فيما بعد هادون ما قبلها وفيه وجه شاذ
انه بعد زمن الرد او اذ اعلمت ذلك فيتصور ان الشخص يوحده
اعتقاد الكفر في ابتدا الاعتكاف فلا يلزم اعتكافه ويوجد منه
في الاثبات فلا يصح على الصحيح بل بعد بزمن الرد **وصورة**
في الصبي كاشده ايضا في النية **مسألة** يجوز له المكث في المسجد
الحرام وعمر عليه ذلك في غيره من مساجد مكة وغيرها **وصورة**
في السجادة والمخيرة فانه يلزم عليها دخول المساجد ويجوز لها
طواف الفرض وكذا النقل على الصحيح والطواف لا يلزم الا في
المسجد **مسألة** سيد ليس له منع عبده من اعتكاف مع انه لم يادتن
له فيه **وصورة** فيما اذا اذنت ذلك يادتن سيد ثم باعته فليس
لغيره منعه منه كما قاله المتولي لانه مستحق قبل ملكه له نعم
لا الخيار ان يملك ومثله ايضا اذا مات السيد فليس للوارث
ذلك نعم لو كان استحسان الاعتكاف ينقصه عن الثلث
بان يخرج قبل ذلك بنوعات ثم ادتن للعبد في الاعتكاف فلو اذنت
ابطاله **فان** **مسألة** الاسلام شرط لصحة الحج والعمر ابتداء ودواما حتى لو طرأ الرد

شخص

والعباد ما به تعالى ابطاله اذا علمت ذلك فيقال شخص او احد
منه اعتقاد الكفر قبل الاحرام لم يصح احرامه وان وجد ذلك
منه في انشا الاحرام لم يبطله **وصورته** في الصبي وقد ندر
في التيم ما يؤمنه **مسألة** الصبي المميز يصح احرام الولي عنه
على الصحيح كما يصح ان يادن له فيه اذا علمت ذلك مثل من يمس
ميز لا يصح مباشرة للاحرام الابادن الولي ولا بدون ادبه
عنه ويصح احرام الولي لو عرض له جنون **وصورته** ايضا يعلم
المسألة السابقة وانما فرضناه في المجنون لزوال المانع وهو
اعتقاد الكفر فلم يحصل للصبي المذكور جنون وان اذ
الولي ان الحرم عنه فيحتمل رطلانه لان التحليل موقوف
على الطواف المتوقف على الوضوء وهما لا يصحان الا بالله
والجهة الصحيحة لاحتمال زوال المانع ولا مكان طهر ان الجنون
في الثاني به الولي او يلزم صحة ايتان الولي بذلك مطلقا
لكونه لا يثاني من الصبي ويثبت ما ذكرته انه يصح ايضا ان
يقال من يمس ميز لا يصح احرامه بالنسك ويصح احرام
ولي عنه **مسألة** صبي مميز كلفناه بايقاع الحج في صباه
ايضا عما كلف به **وصورته** اذا احرم به يادن وليه
افسد بالجماع فان الامح وجوب القضاء عليه وانما تجزئه
يزر من المصبي ويأتي في العبد ايضا مثل ما ذكرناه في الصبي

مسألة شخص يلزمه الخروج لاداء حجة الاسلام من مسانه الضم
سواء ركب الركوب او المشي **وصورته** يحتاج الى مقدمه
وهي ان من ندر الحج ما شئنا لزمه المشي اذا الطافه ثم ان ندر ذلك
منه يديره اهله لزمه في الاصح وان اطلق فيلزمه ذلك من
القبائيل وقيل من يديره اهله وهو الذي صححه الشيخ في التبيين
وتبين من الاحرام وهو الصحيح اذا ندر هذا بوضوح ما ذكرناه
من ندر من الحج ان الحج في هذا العام مثلا فان النذر يصح فادبه
التمام يجعل ما كان له ما حيزه وحبيده فيلزمه المشي اذا لم ندر
على الركوب لانه قادر على والمندوب يلزمه بالقدرة وهو
الشيء هذا هو القياس وفي كلام الراعي ما يؤمن به يومه اشتراط
القدرة على الركوب وفيه نظر واذا قلنا القضاء على الفور فيجبه
الجاهة في ذلك المندوب ولو قدر على القضاء او المندوب ربيع داره
او عيده فالقياس ايضا لزمه لانه صار دينا اما القضاء
فستفرد اما المندوبين ولكنه يسقط بعوارض **مسألة**
حج الاسلام وعمرته واجتبا على التراخي اذا لم يندر وتجيها
فلم يند بها بالجماع ولم يحسن الوضوء اي المرض المانع من
مناسك الحج فان ندر او افسد او حشي العقب تنطبق عليه
اذا علمت ذلك مثل شخص تنطبق عليه ذلك ولم يندر ولم
نفسه ولم يحسن العقب **وصورته** بما اذا جتمع عليه

مع حجة الاسلام حجة القضا عن تطوع كما اذا افسد في حمار الرق
او الصبي فانه يجب المبادره الى فرض الاسلام وذلك لانهم محموا
ان القضاء يجب على الفوسه وقالوا ايضا ان القهر يجب تقديره
على القضاء فلازم من هاتين القاعدتين وجوب المبادره كإفلا
ولنا بل ان بحث في قضا فرض الاسلام وهل وقع كل منهما عن فرض
الاسلام لانه لم يخرج عن الاول بالجماع واما وجب قضاء
خاصه لتقصاته او الواقع عن الفرض انما هو الثاني لاستحالة
وقوع جحيتين عن فرض الاسلام فيه نظر ويبيّن منه لغز
اخر لا يخفى **مسألة** محامات مفروضة تنع عن مكلف
واحد في عام واحد **وصورته** في المعصوب اذا نذر جاز
او كان عليه حج الاسلام والقضاء النذر فاستأجر استأجر
لادائها في سنة واحدة **مسألة** يحرم اهرم الحج في عام واحد
مرتين **وصورته** اذا اهرمه ثم اهرم فحل بالاحصاء
ثم زال اهرم والوقت باق فاحرم ثانيا **مسألة** يحرم
اهرم الحج احراما صحيا والعقد احرامه به ومضى عليه
مده ثم صار حجه بعد ذلك عمر صحيه بحزمه عن
عمر الاسلام **وصورته** فيما اذا شرط في احرامه
قلبه عمر لعمر صحيه كمرض او دهاب نفقة او ضلال
في طريقه ويجوز ذلك فان الشرط صح على المصحح المنص

مسألة رجل ادى حجه وهو عاقل بالغ خروجه مع ذلك لا حري عن حجه
الاسلام **وصورته** اذا افسد حجه الاسلام بالجماع فانه لم يخرج منها بذلك
كما اتفق عليه الامام بل عاينه انها لا حري عن ما شاع فيه للقضاء فنعطف
لذلك **مسألة** شخص اجتمع شذوفا استطاع الحج فيه ومع ذلك لا يستمر
عليه الفرض حتى لا يقضي عنه الحج من تركه اذا مات وخلف مالا **وصورته**
فيما اذا حضر الناس في العام الذي استطاع فيه ثم مات او تلف ماله في العام
الذي يلي عام الاستطاعة ولكن قبل امكان الحج ولو خرج في عام الاستطاعة
ولم يصر مع الناس كان الحكم كذلك ايضا **مسألة** شي اقترن بجميع الحج
لم يبر فيه وان اقترن ببعضه اترفيه ووجب قضاءه **وصورته**
في الجنون والمغني عليه فان الحج منهما صحيح باحرام الولي ولو احرما وهما
ميتان ولكن فانف الحنون او الاعما ووقوفهما بعرفة فالحج يقوت
كاسبابي ايضا حه في الباب الذي يلي هذا **مسألة** شخص يحبس
عليه الحج بنفسه عن عاجز بوب او غصب او يعطى من ماله اجرة
لم يخرج عنه مع انه لم يقع من الذي اوجبا عليه بذلك ولا من الحج
عنه او ممن يلي امره استجار له ولا ادن بالكلية **وصورته** فيما اذا
افسد حج زوجته بالجماع واجبنا عليها القضاء فانه يجب على الزوج
القيام بونه المراه في اذا قضاهما على المصحح فعلى هذا اذا ماتت
قبل ذلك وجب على الزوج ان يحج عنها بنفسه او نايه كذا قاله
النووي في شرح المذهب وقياس ما قاله في التشرح المذكور انه يجب

علي الولي ان يحج عن الصبي اذا احرم بانه وافسد قبله بالجامع ونفعا على الصبي
وهو وجوب القضا عليه فأت او غضب قبل القضا لان الصبي وجوب موافق
في قال الولي لان مال الصبي وهذه الصورة اخرى لسلسلة الافاز ولم يحضر في الار
نقلنا الا انها فائس من سابق بلا شك **مسألة** اسنان حج منفرد اوع ذلك
يجب دم القوان **مسألة** اذا افسد القارن نسكه فانه يلزمه المعصية
ودم للقران الذي افسده ويلزمه ايضا القضا فان قضاء قارنا لا كالمزاج
قضاء منفرد اجزاه ويلزمه دم اخر وان كان الذي اتي به افضل كما قاله
الرافعي لانه قد ترتب في دمه قضا على صفته معصية للدم وقد لوه
الي ما هو افضل لا يستطرح وهكذا لو رد ان يحج قارنا فعقد
عن الافراد والتمتع ايضا فيما ذكرناه كالقران

باب الاحرام في الصيد **مسألة**

حلال يلزمه ارسال الصيد **مسألة** اذا احرم فلم يرسله في
حلل فانه يلزمه ارسال على الصحيح **مسألة** شي يحرم اذا اعطاه
الحجم خرج به من نسكه **مسألة** في الرد والعياد بالله تعالى
فان الصحيح بطلان النسك بها وقيل لا يكره ان يكون باقيا على صفة وقيل
لا يكون باطلا ولا لا يحصى بل فاسد او على الوجهين لا بعيد ما نقله
في زمن الرد وحيث القضا على القول بالبطالان كما صرح به الطبري
في اعازة واما الجامع فانه يفسد لا يبطل ومعنى الفساد علم اجزائه
بما احرم به مع باقية وليس معناه الخروج من العادة **مسألة** الافضل
ان

ان يحرم عند نسيه للسير وذلك اذا انقضت يوم احلته او توجه
للمدينة ماشيا وانعاب الدابة هو استوائها فانه لكي يتسرد في قول
يحرم عقب سنة الاحرام وفي الكتاب عن المتقدم انها سواء اذا علمت ذلك
فقل تحض لا يستحب له الاحرام عند نسيه للسير **مسألة** في الامام
الذي يحل بالناس بمكة يوم السابع فانه يستحب له اذا كان بمكة بمكة
ان يحرم ويصعد المنبر محرمًا وينتخ خطبته بالتلبية كل اقاله الماوركي
ونقله عنه النووي في شرح المذهب ثم قال وما قاله من احرام الامام
عزيت ومجمل **مسألة** يستحب للمحدث ان يكبر من التلبية وان يرفع
صوته بها اذا كان رجلا اذا علمت ذلك نقل للتلبية لا يستحب
فيها رفع الصوت **مسألة** في التلبية المقترنة بالاحرام كل انقله
النوري في شرح المذهب عن الشيخ ابن محمد واقعه **مسألة** خيال
عائل احرم بحجة الاسلام احراما مجعيا ومع ذلك يقع تنكلا **مسألة**
بما اذا وقعت بعرفة وهو معنى عليه او يجنون فان الامح انه لا يجزئه
لعدم احلته للفرض كذا في حجة الرافعي في كتبه كلها ومع في اصل الرد
انه يجزئ ما اعترض عليه وهو سهو بتعة عليه ابن الرفعة في كتابه
اذا قلنا لآخرى فانه يقع تنكلا كحج الصبي كذا نقله الرافعي عن التمه
في الجنون واقره واذا وقع تنكلا في الجنون لزم ذلك في المعنى عليه
بطريق الاولى وقد سبق طرف في المسئلة فريما وقع في المذهب
ان القول قاله في المعنى عليه وهو سهو او لا يوجد منه العكس

والمكمان كالمعني عليه قيل ان عدي بسكره لم يسمع والانسح كاذر
 اللودي في شرح المذهب **واعلم** ان ما قاله في التمه هو القياس
 لكنه اطلاق نص الشافعي فانه قد نص على ان الحج يعوق بذلك حتى يحل
 بعمل عمر ويجب عليه القضاء في الام في باب الاحتصار بالمرض وغيره
 قال الشافعي ومن لم يدخل عمره الا معني عليه لم يعقل ساعدا ولا
 طرفة عين وهو بعرفة فقد فاته الحج وقالت في الاما لم يدخلها
 في شي من هذه الاوقات او دخلها معني عليه لا يعقل في شي من هذه
 الاوقات فقد فاته الحج وكان كمن لم يدخلها في انه لا حج له هذا لفظ
 الشافعي بخروجه ومن الام والاملا ثلث وقد جزم به ايضا صاحب
 التبيين قال فانه الحج ولم يستدرك عليه في الصحيح واذا ثبتت
 الفوات في المعني عليه فالجئون بطريق الاولي لانه بعد عن صحة
 العبادة **مسألة** ينصور ان ياتي بقضاء الحج في عام الاستد
وصورة بنا اذا احضر بعد ان انسح فحل من زاد الحصر والتمسك
 باق لحم بالقضاء **مسألة** شخص محمد بالعمه جامع قبل الابتناء بالاعمال
 ومع ذلك لا ينسد عمرته **وصورة** اذا كان فارنا وجامع بعد التحلل
 الاول كان رمي ومع ذلك حلق او طاف فان الحج لا ينسد لكونه
 جامع فيه بعد التحلل الاول ولا ينسد العزم ايضا وان لم يكن لها
 الاخل واحد فقد جامع استكمال عملها لا يتابع الحج وذهب
 الاودي الى مسادها ايضا **مسألة** مكلف بحج بالانسح
 نسكه

مسألة بالجامع لا يلزمه قضاء **وصورة** اذا كان محرما بالقضاء فانه
 اذا انسح لا يلزمه بهذا الاستد قضاء لكن بقي قضاء الاصل في
 دمه كما كان لانه لم يات به **مسألة** شيء يحرم فاعله على المحرم بسبب
 الاحرام ولا يلزمه التوبة بفعله **وصورة** في الدلالة والامانة
 على الصيد ووضع يده عليه والزوج وفي اكل لحم ما صيد له
مسألة طيب تحرم تعاطيه لاجل وقوع احرام ولا كان على يتعا
 بل يتصرف فيه على الاثر وكل ذلك يتصور ايضا في لبس المحظ
وصورة في الميت اذا طيبه ولبه او البسه بحيث طابانه تحرم عليه
 ذلك ولا يلزمه توبه كالموضع من ميت كل انقله في الروضة
 عن الاحباب **مسألة** شيء من المحظ ونحوه كالمفسوخ والبد
 عم على الرجل استعماله لو كان حراما ولا يحرم على المحرم استعماله
 لو كان نظيفا **وصورة** في السائر للشخص كالخيمة والسدر
 ونحوها ان المحرم منه حرام كما ذكره الراعي في موضعه ولا يحرم
 منه الطيب على المحرم كما انقضاه الصابط الذي ذكره في باب
 الاحرام **مسألة** شخص لم يصدر منه احرام قط ولا ذلول
 للحرم او جينا عليه ضمان صيد مباح لم يدخل الحرم ولا وضع
 وانعبد عليه بل ولا اصابه احد بما يودي الى اصطاده
وصورة فيما اذا وقت الحلال في اجل ورعى الى صيد
 في الحرم فقتله وكان له فرخ في الجمل فوات جوعا وعطشا

فانه يجب حمانه كاقالة الراغبى لانه السبب فى موته ولو مال السليم
المذكور فقتله للدفع فبقي ممان ولد ونظر **مسئله** بمن يجوز له ان
صيد ملوك الجلال ويصنعه بالحرز **وصورة** فيما اذا اشتهى
من حلال او اقبله ويخوذ ذلك فانه لا يملكه على الصبيخ واذا
قبضه وجب عليه ارساله على المنصوص كاشله الطبري
في باب الغصب من الغان وصكى ابن الرفيعه وجهين وانفق
كلامه ان الاكثرين على وجود الرد الى البائع وهو التباس
في كلام الراغبى والروضه هنا غلط عجيب يهت عليه
في المهمات فاجبه **باب** **كوان الاحكام**

مسئله بقعه من الجمل مخصوصها للدخ شي وجب على المجرم
بحيث لا يجزى الدخ ولا المعرف في غيرهما من بئاع الجمل
وصورة في المجرم في الجمل فانه يجوز ان يدخ فيه ولو امكنه
الدخ في الجسم لان النبي صلى الله عليه وسلم لما احضر الجذبية
دخ فيها والجذبية من الجمل تكون اذا الدخ في مكان من الجمل
غير مكان الاحصار لم يجر كذا رايته في الاسند كان للدخ
ونقله في شرح المذهب عنه وعن غيره ايضا لان موضع الاحصار
قد صار في جفه كنفس الجسم وهذه السله هي نظير مع الشلل
الى غير القبلة من القول الى جهة اخرى **مسئله** هم تعدي
على صيد واحد فاجبنا عليه لاجل تعديه عليه مثلين كالميلين
من

من الصيغ **وصورة** فيما اذا زال استلعه كان كسور رجل الطي او
فاج الطائر او فعل فيه فعلا ارسته به فانه يلزمه جزا كامل على
الصبيخ كالوازم عبيد انا فانه يلزمه قيمه كامله وقيل يلزمه ارش
ما تنفق على الاول لو عاد الى الجاني بعينه وقتله بعد الادمال
لما جزا اخذ من قبل الارش خاصه وعلله الراغبى بانه بعد
ايجاب هراهن في حيوان واحد ولو ثله محرم غير الاول او جينا
عليه جزا اخر سوا كان بئلا الاند مال او بعده **ن**

باب **مسئله** **الحج** **مسئله** حاج دخل مكة قبل
الوقوف لا ياتي بطواف القدوم **وصورة** فيما اذا نذر ان يطوف
فان الطواف المندوب يجب تقدمه على الطواف المتطوع به كائن
اصل الحج والعمرة وحيد نصير كالمعتزم والحاج الداخل
بعد الوقوف لانها لا ياتيان بطواف القدوم وعللوا بما ذكرناه
نعم هل غوط بغيره اجز المندوب عنه ام لم يحاط به بالكلية
فيه كلام ذكرته في شرح المتناج **مسئله** هل يحرم على النساء حلق
الرأس في الاحرام او يكره علي وجهين حكاهما في شرح المذهب
ومح الكراهه تمثيل عن ابي النخوع ان الحنث في ذلك كالمرء
اذا عت ذلك قتل لتأصوره يستحب لهن فيها الحلق او التقصير
وصوره محرم فيها ذلك طهرين **وصورة** **مسئله** يتنضح بكلام تستدركه
على شرح المذهب فنقول ما اطلعت فيه منجه اذا اجتمع فيه ثلاث شرط

وهي ان تكون الماء كبيره جزءه عليه عن الاذواج فان كانت صغيره لم يدر
الى سن تترك فيه شعز ما في العاده فالمجته انها كل رجل في اسن
الحلق وان كانت امه فان معها السيد من الحلق حرم بل انما وعد
الى التقصير لان الشعر ملكه ولانه قد يقصد الاستماع بها او يفسد
يبتعها والعلق ينقص القمه وان لم يادن بالخذ الحريم ايضا ما ذكره
واذا قصرت فالمجته مشاع الزيادة وعلي ثلاث شعرات الاباد
وان كانت كبيره جزءه الا انها متروجه فيجوز لها تقصير الجميع
وان منع الزوج اذا لم ياحد مقدار يحصل منه نقصان ظاهر وانما
الحلق اذا منع منه فالمجته الجنم يحرمه لان فيه تشويها فلا بد
الى التقصير وتحمل الخرجة على الخلاف في اجازتها على ما يثبت
عليه كمال الاستماع كازاله الاوساخ ونحوه والصحيح ان له
اجازتها عليه وفي تحريمه ذلك عند منع الوالد نظر والمجته
التحريم واذا استحضرت جميع ما ذكرناه علمت صور ما اشربا
اليه وحكم التقصير فيما اراد على الامتد كبحم الحلق لانه
لا ينعبط بل يجوزنا زياده عليه لكان يودي الى ما ذكرناه
من التسويه وفي منع العبد من الزيادة نظر هذا اخر ما استدلنا
على كلام الاحباب ويعرف منها الصور التي اشربنا اليها
مسئله طواف يستلظ في محبة ستر العورة وطهارة الخبت
دون طهاره الجسد **وصورة** في الجبي الذي لا يغير اذا
لحم

لحم عنه وليته فانه يستلظ في محبة الطواف به ستره ويطهره
عن الخبث كما انفضاه كل اهلهم ولهذا المفترطوا احصاءه الواقع كلها
لا مكانا منه واما وضوه فان في اشترطه جميع حكاها ابراهيم
في القابه وجهه المنع ان من لا يغيره لا يصح وضوه وهذا هو المجته
واعلم ان المجته اشترط هذه الامور كلها في حق الولي كما شرطوا
ان يكون قد طاف عن نفسه وان يرمي عن نفسه اذا اراد الرب
مسئله شخص جعل البيت على يساره وطاف من الحجر الاسود
الى جهه الباب بالشروط العبدية ومع ذلك لا يصح طوافه
وصورة فيما اذا طاف منكسا اي راسه الى اسفل ودخله
الى فوق وطاف مستلقيا على ظهره او على وجهه فالمجته في هذه
المورد الثلاث عدم الاجزالات لم يرد الطواف على هيئة
منها فيكون منابدا للشرع ولم يصح الرافعي ولا التوري
ولان الرفعه بالمسئله ولوطاف مجتبا فيه نظر بحمل ان
يقال بالصحة مطلقا كلوطاف فاعدا او يحتمل ان لا يصح اذا
صار الى الركوع اقرب لانها كيفية لم يشع وهذا هو المجته
وفيه اتمالك ثالث مجته انه ان اشبه الى الركوع لم يصح والاشع
واجماعا رابع انه ان صار الى السجود اقرب لم يصح والاصح
والثالث في هذه المسئله نظر ايضا في المصلي تنقل وقوله
ان التائم تنقل فاعدا او مضجعا على جنبه يدل على المنع ولهذا

تَرُدُّوا فِي أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الدَّمِ الْأَعْلَى هَيْدَ الرُّكُوعِ فَلَمْ يَجُزْ إِلَّا بِأَنْ
بَنَاهَا أَوْجِبَتْ **مسألة** شُحْرُحُومُ بِالْجَمْعِ لَمْ يَنْتَهِ الْوُقُوفُ دَخَلَ عَلَيْهِ
يَوْمَ الْعِيدِ وَهُوَ مَنِي لَا جُزْأَ لَهُ رُحْمِي حِينَ الْعَيْدِ لَا الْجُلُوسَ
وَلَا طَوَانَ الْأَمْنَةِ وَ**مسألة** فِيمَا أَذَاعَ عَلَيْهِمْ هَلَالُ
دِي الْحِجَّةِ فَاجْلَوْا عِدَّةَ دِي الْعَيْدِ ثَلَاثِينَ قَرَأَتْ بَيْنَهُ صَبِيحَ
الْثَّانِي فِي زَعْمِهِمْ أَوْ فُضِّلَ لِحَرِّهِ بَرَزْنَ لَا يَكُنَّ فِيهِ الدَّهَابُ
إِلَّا الْمَوْقِفُ عَلَى وَقْفَةِ الْهَلَالِ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ فَقَدْ بَانَ أَنَّ هَذَا
الْيَوْمَ هُوَ الْغَاشِرُ فَلَمْ يَمُضِ الْوُقُوفُ فِيهِ وَحُجِّرَتْ عَلَى السُّبُورِ
وَقَدْ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ يَتَقَدَّمُ الْوُقُوفُ شَرْطٌ لِمَعْنَى الرُّمِي
وَالطَّوَائِفِ وَالْحَلَقِ وَحِينَئِذٍ فَلَا تَصِحُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فِي مُسَلَّسَاتِهَا
قَبْلَ الْوُقُوفِ هَاهُنَا أُمُورٌ دَقِيقَةٌ وَكَتَبْتُ عَنْ بَيْتِهِ وَهُوَ هَاهُنَا
الْمَذْكُورِينَ هَلْ يَسْتَجِبُ لَهُمْ صَلَاةٌ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُسْقُطَ لَهَا عَنِ
الْعِيدِ الْحَجَّجِ وَهُوَ اشْتِقَاقُ الْعَرَبِيِّ مِنْ صَدْرِ النَّهَارِ بِأَعْلَى يَوْمِ الْحَجَّجِ
مَقْشُودٌ هَهُنَا قِصَارُ الْأَسْيَارِ الْمُسَافِرِينَ وَالْمُسَافِرُونَ
يَسْتَجِبُ لَهُمْ أَنْ يَصْلَوْهَا وَهَلْ يَلْزِمُهُمُ الْمَيْتُ مِمَّا دَلَّ عَلَى كَوْنِهَا
لَسْتُ لَيْلَةَ الْحَجِّ وَهَلْ يَوْفَقُ حَمْدُ الرُّمِي وَالْحَلَقِ وَالطَّوَانَ
مُتَّزِعًا عَلَى اشْتِقَاقِ بَلْكَ اللَّيْلَةِ أَمْ لَمْ يَدَايِمًا وَأَجِدُ الْوُقُوفَ وَلَكِنْ
لَا يَجِبُ ذَلِكَ أَوْجِبَ ذَلِكَ فِي الرُّمِي بَانَ بِمَعْنَى الْخَطْبَةِ بَعْدَ الرُّوَالِ
ثُمَّ يَدْفَعُوا إِلَى مَعْنَى لَأَنَّ الرُّمِي يَجِبُ أَيْقَاعُهُ فِي يَوْمِ الْحَجِّ خِلَافَ
الْحَلَقِ

وَالْحَلَقِ وَالطَّوَانَ فَانَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا وَهَلْ يَأْتُونَ بِرُمِي أَيْامَ التَّشْرِيقِ عَلَى
حِسَابِ وَقُوفِهِمْ وَيَدْعُونَ الْعِدَّةَ أَيَا وَالْعِدَّةَ أَيَا كَلَّمَكَ مَعَ عَلَمَانَا بِتَقْصَاتِ أَيْامِ
التَّشْرِيقِ حَقِيقَةً وَبَانَ الْيَوْمَ الْآخِرُ هُوَ الرَّابِعُ عَشْرُ وَالرَّابِعُ عَشْرُ لِسَبْعِ
بِمَعْنَى الْعِدَّةِ أَيَا وَهَلْ لَهَا لَفْظٌ أَيْضًا نَائِي الْعِدَّةِ أَمْ لَا فِي كُلِّ هَذِهِ الْأُمُورِ نَظَرٌ
لَاغْنِي وَأَيُّهَا سِرُّهَا وَكُشِفَ الْعِطَاءُ عَنْهَا يَتَقَعُ بِكَلَامِ مِنْهُمْ سَبْعُ أَيْامٍ
فِي صَلَاةِ الْعِيدِ وَتَنْعِيْنُ لِأَنَّ مَرَاغِعَتَهُ مِنْ هُنَاكَ وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْوُقُوفُ
الرَّابِعُ فِي الْغَاشِرِ أَيْضًا هُوَ أَدَّ الْأَقْصَا وَحِينَئِذٍ نَازِدًا جَعَلْنَا هَذَا الزَّمَانَ
مِنَ الْقَوْلِ بِأَيُّهَا الْأَعْمَالِ الْمُخْتَصَّةُ بِالْحِجَّةِ عَلَى قَاعِدِهِ مِنْ وَقْفِ
الْثَّانِي قَبْلَ الْغَاشِرِ مِنْ زَلَّةِ الْغَاشِعِ لِأَجْلِ الْمَعْدُورِ وَفِي الْإِطْلَاقِ كَلَامُ
الْأَصْحَابِ بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَرَفَةَ الْيَوْمَ الَّذِي يَعْرِفُ
النَّاسَ فِيهِ أَسْمَاءُ إِلَيْهِ أَيْضًا وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ وَرَأَى أَبُو ذَاوَدَ أَوْ رَدَّ
فِي الْمَاسِيلِ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ مَرْسَلٌ حَيْثُ نَعَرْنَا صَلَاةَ الْعِيدِ
وَالْعِدَّةَ بِالسَّبْعِ مِنَ الْأَنْعَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْحَجَّجِ وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ الْقِيَامُ
فِيهَا الْعِلْمُ بِمَعْنَى الْهَلَالِ الشَّرْعِيِّ كَمَا قُلْنَا بَدَلًا فِي الْأَحْجَالِ وَالْتِفَاقِ
وَعَوَازِ الْفُطُورِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَا تَحْتَضِرُ بِالْحَاجِّ هَذَا مَا ظَهَرَ
لَنَا مِنَ الْمَسَائِلِ وَلَعَلَّنَا تَرَدَّدُ فِيهَا عَلَمًا وَمِنْ طَرَفِهِ فِي ذَلِكَ
شَيْءٌ يُوَرِّجُ إِلَى مَا زُيِّنَ الْيَوْمَ وَبَنِيَتْ عَلَيْهِ وَاسْتَكْرَأَ الْكَلَامَ
عَلَى الْمَسَائِلِ وَالْأَسْئَدُ أَدْبَارُ خَرَجَ الْأَجُوبَةُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَعْيَانِ
الْقَبِيلَةِ وَالْأَشْيَاءِ الْمَهْوَلَةِ لِأَسْمَاءِ مَا لَمْ يَتَّعَلَّ مِنَ الْأَصْحَابِ تَصَوُّرُ

ولم يعبر الماحض فيه على بعض وسبب في آخر الباب عن الذي
ما يقتضي اعتبار ما في نفس الامر **فان قلت** فما النايه ايضا
في كون الوقوف اذا او تقنا **قلت** امور احدثها في البيت اذا اجتمع
افراد كل ركن من اركان الحج ها وقلنا يجب التقرض لبيت الا
والقنن الثاني في اجاب الدم فان الرمي اذا فات وتدارك
لا دم فيه ان جعلناه اذا وكل اعلى القنن في ارجع القولين يظهر
مخرج ما نحن فيه عليه الثالث في وجوب ابتاعه ما بين الدلال
الى طلوع الفجر **مسله** جروس الطواف يصح مع استقبال
البيت **وصورته** في مروره على الحجر الاسود عند ابتداء
الطواف خاصه كد اصح به النووي في المناسك وذكر
بحوه في شرح المذهب ثقال وحادي في ابتداء طوافه
الحجر الاسود وصفه المحاده ان لم يجمع بدنه على جميع
الحجر وذلك بان يستقبل البيت ويقف على جانب الحجر
الذي الى جميع الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر على يمينه
ويصير شريكه الايمن عند طرف الحجر ثم سوي الطواف
له تعالى ثم عشي مستقبل الحجر ما را الى جهه يمينه حتى يجاوز
الحجر فاذا جاوزة انتقل وجعل ساره الى البيت ويمينه الى الحاج
ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الجرجار ولكن فانه التفضل
قال في المناسك وليس شي من الطواف يجوز مع استقبال
البيت

البيت الا ما ذكرناه من مروره في ابتداء الطواف على الحجر الاسود مستقبلا
له وذلك في الطوفه الاولى لا غير **مسله** شخص سعي بعد طواف
القديم مستقبلا له ومع ذلك يجب عليه اعاده السعي بعد طواف
الا فاضيه **وصورته** اذا كان صبيا فبلغ قبل الوقوف او في القابيه فجب
اعادته لان جهه قد انقلبت فوضا وقد امكنه ان ياتي بالسعي في حال
الكفا فامرناه به وهكذا العبد اذا اعتق **مسله** رجل محرم
لعله يريد التحلل من نسكه لا يستحب له خلق راسه بل المستحب له
التقصير **وسيله** وتقص عليها المسافعي في الاملا في انكاس الحج
قبل الغرة بخمسة عشر روقه فقال ما نصه قال الشافعي ومن قدم
اي يملكه بعثا قبل الحج في وقت ان خلق فيه حمر راسه حتى لا ياتي عليه
يوم النحر الا وسم شعره خلت احببت له ان يهدي الخلاق لفصل الحلال
والذي لا ادري لعله لا يدرك خلاف الحج وان قدم يوم الترويه او يوم عرفه
في وقت ان خلق فيه لم يحمر راسه الى يوم النحر احثرت له ان يقصر لخلق
يوم النحر هذا الفطه بخروفيه ومن الاملا نقلته وهي مسلة نفسه
وقوله حمر هو بالجا ومعناه اسود من طلوع الشعر ويؤيد التقيد
ايضا انه اذا قاطاه العتمر المذكور لزم ان يقوم في كل مسكن
بواجب من الخلق او التقصير فنيات تواب الواجب ويدخل في دعوه
البي حتى لا الله عليه سلم بالفتلين جميعا بخلاف ما لو طوف في الغرة وقد
تقصر النووي في شرح المذهب مسلم للمسئله ولكن دهل عن النص

والخلق انه يستحب للمتع ان يقصر في الغرة وعلق في الخ وفك لتنع الخلق
لعمل العبادتين ذكر ذلك في حديث معاوية انه قصر النبي صلى الله عليه وسلم
بالمرءة **قلت** ويجه انه يقال انه يستحب له ايضا التقصير في كل حال
اراد انشا احرام عقب ذلك كما اذا احرم الخلق الى اخر ما في المشرق
واراد الاحرام بالغرة عقب ذلك او احرم بالغرة واراد الاجرام
بغيره اخري عقبها وان كان موته الان فضيله **مسألة** مجرم دخل
عليه وقت الخلق فخلق ثلاث شعرات او قصرها ولم يحرم ما نعلقه
عن النسك **وصورة** ما اذا لم يخلق مثله لم يزل ازال كل شعرة
في زمن منقطع عن زمان التي قبلها فان في اصل الروضة ما جاز
ازال الصبيح القطع بعدم نأدي النسك فانه خرج على تكيل الله
بدلك والاصح فيه القطع بعدم التكيل لكن ذكر في شرح
المذهب ان المذهب عدم اشتراط التوالي على خلاف ما ذكره
في الروضة وعلى الاول لو فعل ذلك في جميع شعرة راسه فهل
ينبغي الخلق ايضا في دمه حتى يعلق بالشعر المستحل تدركه كالماء
عليه ام لا يعلق عليه او لا يعلق به لان النسك انما هو في ازاله
الشعر الذي استحل الاحرام عليه كما قاله الرافعي فيه نظره
والمنجّه هو الاول وهذا البحث ياتي ايضا فيما اذا اطلق الخلق
شعره في وقته بغير ادنه ما يما او شأهيا قال المجاهد
لا يكتفي وجبئده فهل يسقط الطلب اذا كان مستوعبا

لرأسه

لرأسه ام يتعلق بما بينت فيه ما ذكرناه **مسألة** لنا صورة يتعلق
بها نسك الخلق والقصير يشعر لم يستحل الاحرام عليه
وصورة ما ما سبق في اخر المسئلة السابقة
اسباب الخلق ثلاثة وهي رمي جرة العقبة والخلق والطواف
او مع السعي فاذا فعل اثنين منها حصل الخلق الاول واذا اتي
بالثالث حصل الخلق الثاني اذا انقصر هذا فعل شخص حصل
له الخلق الاول بواحد من اثنين وهما الخلق والطواف ويحصل له
الثاني لثاني **وصورة** فمن فاته الوقوف فانه يجب عليه
الخلق من جهة بانفعال الغرة فاسيايتك في بابه ويسقط عنه
الذي والمبيت فلما سقط عنه الرمي وصار كمن رمي لزم
ان يحصل الخلق الاول بواحد فقط كذا ذكره في شرح المذهب
فكما تعليل **مسألة** يجوز للمحاج ان يتعجل في رمي اي يترك
مبيت الليلة الثالثة ويترك رمي يومها ايضا لقوله تعالى
فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه اذا علمت ذلك فقل شخص
لا يجوز له ان يتعجل مع كونه لم يندر الاقامة **وصورة**
فمن لا غدر له اذا رمي في اليومين الاولين ولم يبيت
ليكن فاته لا يجوز له الخلق لانه مقصود لم يأت بالمعظم كذا
نقله النووي في شرح المذهب عن الرواية عن الاصحاب
مسألة شخص محرم بالجم لا يلبسه المبيت ولا الرمي مع كونه

فان الحج على التراخي وجب الزوج على الفور فلم يملك كذا استثناء ما قلناه
وما ذكرناه في احرام الصبيحة من الطلوع ياب ايضا في احرامها من الفجر
وتصور ذلك في النص كما اذا جُمعت عامه بخاره **ن**

باب الاصحية **مسألة** حيوان مشتمل على
غيب الاصحية كلها ومع ذلك يجوز التحبيبة فيه وثبت فيه
جميع احكام التحبيبة **وصورته** فيما اذا كان له حيوان
سليم فذكر قبل وقت التحبيبة ان يصحى به ثم حدث به غيب
فان يصحى به وثبت فيه من احكام الاصحية ما ثبت في الحيوان
السليم وحكي الراعي فيه وجهان صغيفان انه يلزم ان يصحى
بسليم لا لئلا يمه **مسألة** شخص ذكر ان يصحى شيئا واوجبا
عليه ان يصحى بها لاجل النذر اقدم على دبحها قبل نوره التحبيبة
لا تحب عليها ان يصحى باخرى بل يتصدق بيمينها ويحلبها ايضا
وصورته في المسئلة السابقة وعلى الراعي بانه يد لحيوان
لا يجوز التصديق به ابتداء ثبت القيمة في ذمته دون الاصحية
مسألة رجل تبرع باصحيبه ومع ذلك لا يجوز له ولا لاجد من
الاعتيا الماكل منها وان شئت قلت اصحيبه غير واجبه الى اخذه
مسألة في الاصحية عن الميت قاله الفقهاء في فتاويه وعلله بان
الاصحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها الا بآداه وهو مستعد
فيجب التصديق بعنه ذكر ذلك بعد ان حكي في جواز هذه التحبيبة

بغير ترجيح والراعي في ذكر المسئلة في كتاب الوضعية ولم يتعرض
لجواز الاكل بل حكي في جواز التحبيبة نحو ما ذكره الفقهاء من الخلاف
فانك ان التماس جوارها واعلم ان الراعي في كتاب الاصحية من الحر
قد جزم منع التحبيبة عن الميت اذ لم يوص لها وتنع عليه في المشايخ
مسألة حاج لا ينع منه الاصحية في الليلة الرابعة واليوم الرابع
من وقته **وصورته** اذا وقفوا الفاسد غلطا كما سبق ايضا حجة
في اخر منه الحج فراجع **باب الصيد والذباح**
مسألة تنجس دمع الحيوان المأكول الجائل لاجل حله وهو
في **صورته** اذا كان يحمل موصي به فان الذبح يودي الى طهونه
والا ينافى واجب على المالك **ومنها** اذا كان غير مأكول كما
اذا اثاره على فرس فان الشئب الى قتله حرام هذا هو التماس
والفقيهات منقول ولا يخفى في الان فاليه **مسألة** كل من حلت مناكحته
كامل القاب حلت ذبحته وكل من لا يحل مناكحته كالمرد وعبد
الانسان والمتوليذين الكافي والمحوسبه لا يحل ذبحته اذا
قلت ذلك قبل امراه لا يحل مناكحتها وتحل ذبحها **وصورته**
في الامية الكافية **ومسألة** **الحرف** وهي ازوج النبي صلى الله عليه وسلم
بعد موته فان اردت الاجتزاع عن الصورة المتأينة فزد في القباط
من لا يحل مناكحته لنقص فيه لا يحل ذبحته الا جنونه واجدة
باب اطعمه **مسألة** حيوان يتهوى بئانه

ومع ذلك محل أكله **وصورته** في القترش بقاء مكسورة ولا يساكه
وشين مجمه وهو حيوان كبير جدا من حيوانات البحر المسماة
فانه حلال كما ذكره الطبري شارح التبيين في الكلام على تحريم
التمساح ثم استشكل به تحريم التمساح وهو يدل على انه لاحل
فيه وذكر ابن الاثير في التبايه مثله وغيره بالتمساح وضبطه
بفتح اللام وفتح الحاء المعجمة ثم فسره الخ بالقترش كما ذكرناه
مسألة ما فيه ماوك للشخص يجوز اخذه ان باخذه منه الشرب
ففسر ابي عروص بالكليه مع كون ذلك الغير قادرا على عرضه
وصورته فيما اذا انتعت عين في ملكه او جفيرا فيه
او في موات يتصدق التملك فان ماها يكون مملوكا له تحت
منعه عليه اعطانا فضلا عن حاجته اليها يجرى والاديين من غيره
عوض على الصحيح كما قاله الراغب في باب الاحياء الحديث
الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء للبدل
شروط منها ان لا يتجدد صاحب المائيه ما يباعا وان يكون هناك
كلا برعي فيه وان يكون الماء في مستقره فانما الما حود في اناء لا
يجب عليه اعطاؤه بل الواجب انما هو تكمينهم من حصيلة وكما
يجب البدل للمواشي يجب للربعا وكذلك لعابري السبيل
ولواشيهم وكذلك لمن اراد الاقامه **مسألة** شئ يستند
لا يحرم تناوله **وصورته** في الماء المستقدر كفضاله الايدي
عن

عن الطاهر ونحوها كما ذكره المجاملي في كتاب الاشربة من الباب ثبات
وما يستند من الغالب فانه حرام الا الماء الاخر هذه عبارة والاحسن
بحكم مكسورة ويون هو المنعصر والظاهر ان العله في الماء المذكور كون الاستعداد
عارضاعلا والملي والمخاط ونحوها وجب يد يتعدى الى المأكول ايضا
كالتمساح والمن وقد صرحوا به **مسألة** شخص يجوز له ان ياكل من مال
اخي عند الحاجة الى الاكل من ماله ومع ذلك لا ضمان عليه **وصورته**
الوحي على الصبي والمجنون فانه لا يجوز له ان ياكل من ماله ما اجره
ولا تنفع ايضا ان كان غنيا فان كان فقيرا او انقطع بسببه عن الكسب
فانه يجوز ان ياكل قدر النفقة على ما قاله الراغب واقل الامتنان
من ذلك واجره المثل على ما نص عليه الشافعي وصححه النووي
واذا اخذ لاجل الحاجة فهل يضمن ما اخذ كالمضطر ام لا كما لا مامر
اذا اخذ الزرق من بيت المالك فيه قولان في الراغب من غير تفصيل
اعتماني زيادات الوضيه انه لا ضمان لطاه هو القراولا تبه
بل غلله **مسألة** حيوان نجس لا ضرره الى اكله على اكله **وصورته**
في الدود المتولين القواكه والحبس والحل والبافلا ونحوها
اذا بارأ نسيان تولد منه فانه نجس بالوحي على الاجم ومع ذلك
على اكله مع ما تولد منه في اصح الوجهين لعسر الاحتراز ولا
حادث انه لا يحل اكله منفردا على القول بالنجاسة وما وقع
في الروضة من جكايه الخلاف فيه غلط ثبت عليه في المهمات

وهو في ذكرها الغدالي في الاجابى اوله كتاب الجلال والحزن
 قال لو وقعت ذبا به او غله في قدر طيخ وظهر الشجر اذ وقع فيه
 لم يحرم اكل ذلك الطيخ لان تحرم ذلك الدباب والفيل ونحوه اما كان
 لا يستند اذ قال ولو وقع فيه جرو من لحم ادى ميت لم يحل اكل
 شي من ذلك الطيخ وان كان ورق دابق لا لالحاشية فان الادب
 لا يحسن بالموت لكن لان الادبي حرام لحمه لا لاستنداده
 هذا كلام الغزالي في نقله عنه النووي في شرح المذهب
 ثم قال والخيار الصحيح انه لا يحرم الطيخ في سله ثم الادبي
 لانه صار مستهلكا **مسئله** شخص في ملكه سبي او حيا عليه
 اطعمه المضطرب مع ذلك يجب على المظن عرايه مال في مثاليه
 الاطعام **مسئله** فيما اذا كان احد الزوجين صغيرا فافضه
 ام الاخر لعدم غيرهما من المراجع او كانا كبنتين والرجل زوجه
 اخري صغيره فارصعهما لم الكبيره او جدهما فانها تغمر بهما التل
مسئله عين نعم ثا ولما اكونها نجسه يزول المحرم بانها
 الى الخسار **مسئله** فيما من نجس بلفان فليكن بالحله
مسئله وهي الحر فانه لا يجوز تعاطيها ستره للذواي
 على الصحيح وجوز اذا تمت مع غيرها بالمحنون وغيره مما سبيل
 فيه كما قاله الراغب في باب حد الخمر **مسئله** مصطلم عيدا
 يأكله سوى الميتة لا يحل له تعاطيها **مسئله** ما اذا شرب
 المضطرب

المضطرب على الموت فانه لا يحل له ذلك كما حرمه الراغب لان
 الاكل والحيا له هذه لا ينفقه وان شئت عبرت عن هذا الغز
 بعبارة اخري مثل شي مباح للمضطرب ويشع تعاطيه عند
 الزيادة على تلك الضرورة وانما امرها وذكر الراغب ايضا
 ان الغاصي يتفق لاجل له اكل الميتة قبل الموت وان
 سبه الاينما لاجل اكلها اصلا **مسئله** كم يجوز اكله ميتا
 ولا يجوز مطبوخا ولا مشويا **مسئله** في المضطرب اذا وجد
 كم ادى لان الضرورة تدفع بذلك ويطبخه هناك حرمة
 ولا ياكل منه ايضا الا ما يسد الرمق قطعاً للجرم من كل
 مثله الراغب عن الماوردي واقصره **ن**
باب النذر **مسئله** اذا نذر الخماشيا
 الزينة الخماشيا على الصحيح سواء قلنا ان الركوب افضل ام لا
 ولمن ذلك من حين الاحرام الى ان يحل التحللين اذا
 علمت ذلك قبل رجل يدر ان يحج ماشيا في هذه السنة
 مثلا فحرم بالحقه التي تدر فاجوز له قبل ان يحل التحللين
 ان يركب من غير عدد **مسئله** اذا افسد الحج بالجماع
 فان الامح كما افساه كلام الراغب في كتاب النذر جواز
 الركوب لان الافساد اخر جماعت وقوعها عن النذر
 كالمباين الاخير اذا جامع بنصف النسك اليه وحينئذ

فان الامح كما انفضا كلام الرافعي في كتاب النذر جواز الركوب لان الانفاذ
 اخرجنا عن وقوعنا عن النذر كما قلنا بان الاختيار اذ اجمع ينصرف
 التمسك اليه وحسيند فيستأنف عن النذر حجه وبشيئها
مسألة عبادته مسدوره بحوز فعلها في وقت عند الاطلاق
 النذر ومع ذلك لو صح في نذره بفعلها في ذلك الوقت لم يضر
وصورته في الصلاة المتدوره فانه يجوز فعلها في الوقت المكرر
 كما جزم به الرافعي وقال في الروضة انه لا خلاف فيه ولو صح في نذره
 بذلك لم يصح على الامح واعلم ان الرواي في البحر قد جزم بانه لو ايا
 ايه سجده في غير وقت الكراهه ثم سجد في وقت الكراهه لم يفرغ
 موافقه في المتدوره على ما قلناه عن الاحتجاب والسرور
مسألة اذا نذر عبادته بدنيه في وقت ولا يجوز تنديها
 عليه اذ اعلمت ذلك قبل عبادته بدنيه نذر فعلها في وقت معين
 يجوز نذر بها عليه مع حجة النذر **وصورته** فيمن استطاع الحج
 ولم حج اذ عين الحج سنة حسنة مثلا لله تعالى على ان حج في سنة
 ستين فان النذر يصح ولا يجب عليه احري قالوا بل بدنه تعالى
 ما كان له تاخيرها وجا صل هذا الكلام بقا التحيل على ما كان عليه
 ولا يمكن التوك علا لانه لان الوجوب قد سبق **نحو** بقى النظر
 فيما اذا لم يتعلق الوجوب به ولكنه كان مكنه ذلك بان كان مالكا
 لما نذر على الحج به ولكنه لا يلزمه بيعه كذا وعنده وغير ذلك
 منها

في وقت
 في سنة
 في سنة

مباح في الدين فالتمحه ايضا جواز النذر لانه لو لم ينصق على نفسه
 ووقع الحج في ذلك الوقت لوقع عن الفرض ولو نذر الصلاة في انما الوقت
 الوسخ كالكلام فيه كالكلام في الحج **مسألة** فعل مباح الاباحه المصطلح
 عليها في الاثواب فيه يجب فعله بالنذر **وصورته** في الحلق او التقصير
 في الحج والعمره فان فيه قولين احدهما انه استباحه محذور لا ثواب
 فيه لانه محرم بالاحرام فلم يكن سكا كليس المحيطة واصحها انه
 سكت متاب عليه فان الحلق افضل من التقصير والتفصيل اما
 منع في العبادات فان جعلناه نسكا كان ركازا قبل واجبا محجرا
 بالعم وقال الشيخ ابو حامد انه ركن في العمره واجب في الحج وما
 ذكرناه من عدم الثواب على القول بان استباحه محذور قد جزم
 به النووي في شرح المهدب وانقضى كلام الرافعي انه المشهور وقال
 العراقي في الوسيط والوحيد انه يستحب بالاحلاق وجا صل لما
 قلناه من الخلاف ان الحلق ركن او واجب في الحج فيه اقول او جوزه
 واذا نذر الحلق فنجح استثنوا قلنا انه تسكت وان جعلناه
 استباحه فان قلنا مع ذلك انه مستحب كما قاله العراقي فنجح ايضا
 وان قلنا لا ثواب فيه وهو ما جزم به في شرح المهدب بالصريح
 وفرضه بالنذر كما صرح به النووي في شرح المهدب وفي اصل الركن
 وهذا هو موضع الحاجة من هذه المسألة لانه مشكل جدا الاجرم
 ان ينقضى كلام الرافعي انه لا يلزم على هذا القول وقد صرح بترجيحه

في سنة
 في سنة
 في سنة

في كتابه المسمى بالتدبير فقال انه الاقرب **مسألة** يجوز ان
 ان يندبه الي اللحم بحسب على النادر اعطاه جبا الى فقر الجسد
 ولا يجوز له دبحه **وصوته** اذا كان لا يقضي به لكونه معينا او
 غير النعم لانه لا تدبره في دبحه وحكي الراعي وجهه ضعيفا لا يذبح
باب تسليم البيع به مسألة
 يحرم تعاطي العقود الفاسدة وقد صرح به الشيخ صاحب التبيين
 في كتاب الحج حيث قال يحرم عليه ان يزوج او تزوج فان فعل الفدية
 باطل وفي النكاح فانه قال يحرم عليه نكاح جاريتيه وباعجاره
 فان الجرم في جاريتيه انما هو العقد لا الوطى وصرح به الراعي في
 اذا صح الكلام على ما شرط العتق في العبد وان يكون الولد للبايع واوجه
 ايضا الاحتياط في او ابل الزنا حيث قالوا عند اتحاد الجنب
 يحرم التقاضل والنسأ والتزويج قبل التقاضل ورايت خط
 ابن الرقعة على جاشيه من كتاب الاجاره من المطلب ان يقضي
 القضاء جال الزواج خبره انه راي في تحريم ذلك وجهين
 اذا علمت ذلك فقل عند فاسد تجوز الاقدام عليه بل ينبغي
 له التحيل في وقوعه **مسألة** في المضطر اذا اشترى الطعام
 بزيادة على ثمن المثل فان فيه ثلاثة اوجه اقسما كما قاله الراعي
 يلزمه التمسك لانه التزمه بعقد لانه والثاني لا يلزمه الاثر
 المثل لانه كالمكره والثالث ان كانت الزيادة لا تشق
 على

على المضطر ليساره ولزمته والافلاك اجماعا وبينني للمضطر ان
 مثال في اخذ منه بيع فاسد ليكون الواجب اليه وطفا هذا
 كلام الراعي رحمه الله تعالى في باب الاطعمه **مسألة** شخص مطلق
 القيد يثبت له على شخص دين من معاملته لم يتقن به حق ثالث
 ومع ذلك لا يجوز له ابراء منه ولو ابرأ لم يصح ايضا **ورق**
 العقود التي يجب فيها القبض في المجلس اذا كان العوض في اليدين
 كالرواتب والسلم واجاره الدابة فاذا باع مثلا دابة رآني منه
 بعشرين درهما في دمه صاحبه فابرا احدهما الاخر لم يصح الاثر
 كما صرح به الراعي في باب الاجاره وصرح به الماوردي وعلمه
 بعدم الاستقراء وهو تعليل مستقص يدور الكتاب والسلم
 وغيره بل الصواب تعليله بلزم لانه لو صح لامتنع القبض واذا
 امتنع القبض لا يصح ايضا فلان المعبر هو القبض الحقيقي
 بدليل اشاع الحوالة ولم يوجد ذلك ولو كان احدا العوضين
 في الدابة والاخر معينا فالحكم في الاثرا كما ذكرناه **مسألة**
 اذا باع لشخص شيئا وشرط على المشتري ان يقبل هو باقيا
 من تركه او عسا ائري من غير لم يصح وكذلك اذا اشترى
 ان يقبل غيره ذلك ايضا معه لانه شرط بنا في مقضى العقد
 اذا علمت ذلك فقل لما صوره يصح فيها البيع مع وجود الشرط
 المذكور وان شئت فقل شخص باع لشخص شيئا ولا يصح قبوله

حتى يقبل بيعا اخر من غيره وان شئت نقل حتى يقبل غيره ببيع
اخرى من ذلك البائع **ومور** ما اذا كانت العين مشتركة فقال
المشترى ان ثالث بعناك هذا يكله انا الصفة متعدده ومع
ذلك لو قبل نصيب احدهما فقط لم يصح في اصح الوجهين كما قاله الراعي
وعلاذ بان اللفظ يقتضي جوابا لهما جميعا وكل ذلك ايضا اذا كانت
السلعة لواحد فقال لاثنين بعنا هذا يكله انا الصفة
تتعدد في اصح القولين قياسا على ما اذا تعدد البائع والثاني
لان المشتري يبنى على الإيجاب السابق هكذا علمه
الراعي ولقابل ان يقول هذه العلة خاصة بما اذا تقدم لفظ
البائع قبل الحكم ايضا خاص بتلك الحالة دون ما اذا تقدم
لفظ المشتري ام العلة مستقصه واذا قلنا بالعقد فنقل
احدهما نصفه لم يصح في اصح الوجهين لما سبق واذا نامت ذلك
وجدت الامر كما سبق من الشرط المذكور مع صحة العقد
ودهبت طائفة كبيرة الى محجة يقول احدهما منفردا وان لم يصح
يقول نصف احدهما واختاره ابن الوفاء في المطلب لللائم
المجدور المذكور ولو اشترى اثنان من اثنين فهو في حكم اربعة
عقود وباني فيه ما سبق ايضا **مسألة** مع ثبت خيار
المجلس يجوز فسخه ولا يجوز ارجاءه بل يكون الايجاب مطلقا
لا مع كون العائد مطلقا المقر يشتري لنفسه **ومور**

في الروبات حيث اشترط المتابع في المجلس فان الامح ان الخيار
فيه كالنقود حتى يطل العقد كما ذكره الراعي في باب الربا
والقياس جريانه ايضا في السلم والاجاره التي يشترط فيها قبض
الاخرى في المجلس اذا اتيها فيها الخيار **مسألة** مع شرعي فيه
ايضا خيار المجلس ينقد فسخه بالقول والفعل لا يجوز فسخه
بالفعل لا يجوز بالقول **ومور** في المسئلة السابقة ايضا قد
جاء صاحب الشيبه بتحريم النقود فيها قبل التقاض
وذكر النووي في شرح المذهب ايضا مثله فقال وطريقهما
اذا اراد المشتري من غير قبض ان يتفاسحا والائتماء وان
كان النقود لعذر هذا كلامه وهو مشكل فان العقد
قد تم صحيحا وفسخه جائز والمقرق من جملة طر والفسخ
تلك جائز اقا لقول وليس بطر تحريم المتفاضل والنسأ
فانما ننص ان وقوع العقد فاسد انا ممكن القول
تجزيه واما المتقاض قبل التقرف فانه وان كان معتبرا
بالشك الا ان اطلاق الإيجاب والاعتبار بمن اطلقه
يصح ان يكون راجعا الى استمرار العقد وطلب المعقود
عليه ولا يحرم ان الراعي لم يصح بالخبر بل عبر بطلان العقد
ثم ان القول باللائم عند من قال به هل يتعدى الى غير
ذلك من طرف الفسخ كبعضه واكلة للطعام المبيع وغير ذلك

فيمنظر والطاهر انه لا يعتد به وايضا فالقول سائهما معا
كيف يستقيم والقاعد لم يفعل شيئا واجاب القلطي بالسبح
رجاعهم المفارقة من المجلس لا يتصور وبعده لا ينفذ والقول
بدلك اعني بالتأخير مع العذر كما قاله النووي **ابعد**
عقد اجتمع فيه في وقت واحد اجاره ونسخ لو انفراديه
لاعلناه في مقتضاه ومع ذلك قد ساء الاجاره على البيع
وصورته فيما اذا اشترى متلاعتدا بجاريه وكان الحضر
المشترى العبد فاعتقهما فان اوضح الالوجه فله مدعى
العبد لانه اجاره والاصل اسمان العقد وعلى هذا ولو
اعتقهما مشترى الجارية والخيار له بعد عقدها دون من
والجاصل انه ينفذ في الماخوذ دون المتروك ولعلنا الطارة
في العارة بمرعاه حق عن ميه **مسألة** بيع صدر قبل بيع
البيع ومع ذلك يصح **وصورته** فيما اذا اشترى شيئا
شايخا وطلب قسمته قبل قبضه فانه يحاب اليه مع
قولنا انه بيع لان الرضي غير معتبر فيه واذا لم يعتبر الرضي
جازا لا يعتبر التيق كالشفعة كذا سئل الرافعي عن صاحب
الشميه واقره **مسألة** شيان اتفق المتعاقدان في قبضتهما
على قبضه بطل وان اختلفا عليه في خيار المجلس لم يطل
وصورته في خيار المجلس فانها اذا اشترط في العقد ان لا

هذا ولا جدها لم يصح الاعتد على الصحيح والثاني يصح ويطل القسط
وبالتايجان ولو اسقطا الخيار وهما في المجلس او اسقطه
احدهما سقط وقيل لا يسقط باسقاط احدهما **مسألة** عقد
ينفذ الى الاجاب والقبول لا يؤثر فيه قبل القول موت
الزوج ولا موت القابل **وصورته** في الوصية فان القول
انها يصح بعد موت الموصي وهو موت الموصي واذا مات
الموصي له بعد ذلك انتقل القول الى ورثته وحكي ان
يوشى شارح النيسيه عن المتسافعي وجهان القول بطل
موت الموصي له ولا يؤثر عنه قال بعل الصبح لو قبل
الوارث هل يقضي منه ديون مورثه فيه وجهان
مسألة لفظ واحد موضوعه وصفا حقيقيا لمعنيين
متاخرين من الزمانات احد المعنيين اخراج الشيء من
ملكه والمعنى الثاني ادخاله فيه **وصورته** في البيع بلفظه
بانهما تستعمل بمعنى اشترى فان وهو واضح ومعنى
اخرى ومنه في **مسألة** في جكابه عن اخوة يوسف
من مجلس اي باعوه ويقتضيه احدهما عن الآخر
منه في الحال ناره بان يكون احدهما الكا او كمالا له
والآخر ليس كذلك وبالله اخرى كما لو وكل المالك
البيع شخصين متفقين يقول احد الوكيلين لصاحبه

شريت منك هذا بكذا او يقول له الاخر شريت او غير فيقول
ان يكون الاول قد اوجب البيع وان يكون اوجب الشراء فيسأل
عن مراده ويسأل الثاني ايضا ليميز من له الملك **وصورته**
في النكاح وهي ان يسلم كافر على حسن نسبه مثلا ويسلم معه يقول
لواحدة فارتقتك فهذا يحتمل ان يكون للامسك وان يكون
للاخراج لان المعروف في كتاب الطلاق ان يارتقتك صح فيه
الراعي هنا انه حقيقه في الشك ايضا ثم قل عن القاضي انه يكون
اختيارا للزوجيه يتبع عليها الطلاق كما لو قال طلقك فله
ما قلناه من كونه حقيقه في شيئين مشاهقين والمواهب
على هذا وهو كونه لمعينين مشاهقين ان لا ينصرف الى
احدهما الا بالعقد لان الاستعمال بينهما معا عند ذلك
به مذهب ههنا لكونهما متضادين وكذلك الحمل ايضا
تغير الى ان ينصرف الى الباليه والالتم الزوج بلا مرجع وقال
ابن ابي عمير انه يحسن بالموضع الذي يقع فيه والذي قاله فيفيد
لان الموضع هنا صالح لها فلم حملناه على الشك **مسألة**
ملوك لامالك له **وصورته** ما قاله القاضي ابو الطيب في باب
جامع الايمان انه يجب في ان المكاتب لامالك له ثم قال فانه
كل يقول اذا اشترى عبد الخدمه الكعبه فهو ملوك وليس
مالك مع ذلك يقول في سقف السجده وبارزوه فهو ملوك وليس
مالك

مالك معين كذلك ههنا ههنا عباره **مسألة** شخص اعقبت شيئا
ملكه فيفسخ بسبب اعاقه اياه مع لا مرد منه بل ذلك
وصورته فيما اذا باع شقطين عبد واعق باقيه قبل القبض
وهو سحرانه اعق جميعه ويفسخ البيع ان جعلنا ائلاف البايع
كالافه السماويه وهو الصحيح والاولى بشري الخيار **مسألة** مورد
يخذ فيها العائض والمقبض **وصورته** في مسليه الطفر كما ينبغي عليه
الانعام ههنا في المفضل المعقود في النزاع في البداه بالمسلم في اثنا
فقد اوله اذا سلم البايع المبيع **وصورته** انبه او ضحاها الرافعي في
كتاب البهي فلتذكر كلامه منها يقول قال رحمه الله لو وكل
الرهوب له القاصب او المستعير او المستاجر في قبض ما في يده
من نسبه وقيل صح واذا مضت مده ياتي فيها القبض برب
القاصب والمستعير من الثمان قاله الشيخ ابو حامد وغيره
وهذا خلاف الاصل المشهور في ان الشخص لا يكون تايضا مقبضا
انفي كلام الرافعي وعبارته تدل على انه لا يدس القول اللطفي
وهو ظاهر فان الامساك استداهه لما سبق فلا دلالة فيه على الرضا
بقبضه عن الغير خلاف ما اذا وكله في البيع وباع واشترط القول
اللطفي في هذه المسله هو اخذ اخرنا مستحصره فانا خيل عليه ان شاء الله
فان في كتاب الوكاله **مسألة** عقد معاوضه مشتمل على عوضين
وعوض واحد يشترط فيه تقدم احد العوضين بخصوصه لفظا

ههنا

واجل حتى لو عكس والخلق لم يبح **وصورته** فيما اذا كانت على مال قتل
متعلق بالعين كخشفه اياه فانه لا بد من تقدم العمل لا منافع الاجام
لا يؤجل فتقول مثلا على خدمه الشهر ودينار عقب ذلك
او بعد شهر منه **بحر** لو اوجب المالك في انفس المده كقوله
ودينارا بعد العقد بيوم صح على الصحيح **مسلمه** يبع بفقد
بلغه البيع دون التملك ويبع بالعكس فالاول اذا كان المبيع
وكيلا ونفسه الموكل عليه فالمجه انه يجب عليه امثاله لانه
لو باع بلفظ التملك فقد ينفعه الى فاضي لا يري صحته بذلك
تتضمنه ولنا قبل ان يقول بطل تعين اللفظ ويبع به وبغيره
لاستواء الكل عند تاقى الصراجه وصار له لو اسلم مثلا في بيع
وسطر الكل كمال معاد فابو يبع ويلغو الشرط لعدم العايد
واما العكس **فصورته** فيما اذا عقد البيع على صورة العري فقال
مثلا ملكك هذه العين بعشره مده عمرك فان في صحته
وجهم في باب الهبة من الراعي من غير ترجيح فان جها
فلا ينفقد بلفظ البيع كل اجرة به في الجهر في باب العري فقال
فان قبل اليس لو قال في البيع بعينها مده حياتك فهو باطل ما
الفرق ار هذا الشرط يتبني فسخا مستطرا او البيع بلفظ ذلك
خلاف الهبة اي بدليل هبه او الاول له ثم ذكر بعد ذلك
بجورته الخلاف المذكور في ملكك ولم ينف ابن الرغبة
في

في الطلب على نقل في المسله الا انه رجحه مختافا ليشبه ان لا يصح
مسلمه اهليه البيع قد تحري بالنسبه الى الاجاب والقول يكون
التخص اهل الاجاب بيع لنفسه دون بقوله او لقوله دون اجاب
الاول كالكا في اذا اسلم له عبد **والثاني** كشر الفرع اهل
والعكس **مسلمه** اذا مات المحاطب فقبل وارته البيع لم يبع
على الصحيح لان الخطاب لم يبع معه اذا علمت ذلك فنقل صورته
بيع القبول فيما من لم يبع معه الخطاب **وصورته**
فيما اذا قبل وكل المحاطب قال ابن الرغبة في الطلب فيظهر
ان يقال ان ذلك الملك يبع للموكل ابتداء وهو الاصح فيصح والافلا
مسلمه شح في ملكه عين يجوز لغيره في جاله في حال الاختيار
ان ينفها ويعطى غيرها **وصورته** في الزكاة قال الفقهاء ان
بالدوب شركا رب المال ومع ذلك يجوز للمالك ان يعطى
بغيره الشرك بالاجماع وفقا للمالك لكونها وجبت بلان قابل
مسلمه شخص يجب عليه طاهر او باطنا اذا عوص بعقد
فاسد ولاجل البذول لانه ان ياخذ عوضا عن ذلك المعوض
اصلا **وصورته** اذا قال الاسير المسلم للكا في الذي اسره
الظني ذلك على كل ائله غير الاسير له فاطلقة فانه يلزمه ذلك
لئلا يكون منعه دربعه الى عدم اجابه الكفار لذلك فان استولي
السلون على ذلك المال فنقل يرجع الى المبادل ام يكون عنهم

فيه وجهاً أصحهما في زوايد الروضة رجوعه اليه **مسألة** يجوز
في زمن خيار المجلس والشرط زياده شرط ومن ومن استأطها
ايضا وقيل لا يجوز فيها ذلك وقيل يجوز في خيار المجلس دون خيار
الشرط اذا علمت ذلك مثل بيع شرط فيه شرط ليس واجب كالقول
وخيار الشرط ونحوها ثم اسقطه قبل انقضاء خيار المجلس ومع ذلك
يحكم بابطال البيع **وصورته** في ما اذا كان الاستفاضة قبل قبول
المشتري لان الاجاب بوجده ليس بلام واداعيره سقطت فضاء
لضعفه ذكره الروايات في البحر **مسألة** عوض ببيت لغير ما كان
العوض بعقد ناره وما يلاق ناره اخري **وصوره الاول**
في خلع العقد فان المالك يرجع الى السيد وان لم تكن مالكا للضعف
وصوره الثاني فيما اذا ارضعت ام العبد زوجته الصبي
فاوجبا عليها نصف المهر فان ذلك يتقبل الى السيد كاسم عليه
الرافعي في كتاب الرضاع **مسألة** يخصص كراهه على بيع شيء
اكرهاه بغير حق ومع ذلك يحكم بصحة بيعه **وصورته** فيما اذا
اكره المالك شخصا على بيع ملك نفسه اي ملك الامرات
الصحيح صحته لانه المانع في الاذن وقيل لا يستقط حكما للفظ **مسألة**
هكذا ذكر الرافعي هذين الوجهين في اكره الاجنبي على الطلاق
وعلمها بما ذكرناه ولا شك ان سائر الاحكام كذلك قالوا له
والاجاره والوقف والعق فاستعمل ما ذكرناه هنا في باقي الاول
وقدم

وقدم في كتاب الطلاق سله البيع مخصوصها
تضمن بالعهده وانما قلنا في هذه المسئلة ان الاكره ليس حق لانه
لا سلطان له على الاجنبي يقتضي الاكره خلاف ما اذا اكره الحاكم للمدين
البيع من الوفاء على بيع ملكه واكره السيد عبده على بيع شيء له
لحق السيد فانه اكره على **مسألة** كافر مطلق الضرف لا يصح
منه شراء كافر **وصورته** فيما اذا كان العبد المبيع مريضا فان
الاخ في شرح للمدب انه لا يصح بيعه للكافر لبقاء علقه الاسلام
والسبح في الشرح ولا في الروضة فتخرج بتخصيص وهذا كله اذا صح
بيع الزند وهو الاخ وقيل لا يكونه متولا **مسألة** بيع كفا
باطاله لموت اجنبي **وصورته** فيما اذا باع عبدا ثم وقع تخصص في
بيعها العبد في محل عقد وان مات قبل تبين النسيء في البيع
لحق الارش برفقه العبد ام لاحكي الراعي وجهين في نظري
لهذا السله واشهر كلامه برحان الطلاق وذلك فيما اذا رفته
محصل الزدي او رهن عبدا فعلق برفقه قصاص ثم عني المستحق
على مال وذكر ابن الرافعي في المطلب ان ما قاله في الرهن سببه
خبرنا به بعينه في البيع والذي قاله ظاهر **مسألة** شخص يجوز له
الاعتد لنفسه على شيء عقد معاوضه ولا يجوز له ان يتولى
قبضه بل يجب عليه التوكيل فيه ولا يجوز له ايضا ان يبيع عوضه
بغيره العبد بل يجب ان يكون في الدمه موصوفا ثم يبيعه في المجلس

وصورته الاسم الاعني في شيء فانه يبيع لان السلم بعهد الوعد لا
 الرويه فعلى هذا يشترط ان يكون راس المال موصوفا كما سبق فان كان مائيا
 في العتد كالوباع عتيا ولا يبيع قبضه المسلم فيه بنفسه في اجماع الوجهين
 لانه لا يبيع من حقه ومن حقه يبيع السلم اليه ايضا ولا يبيعه من حقه كما اذا
مسئله فتح البيع بالخيار والعيب ونحوهما بعد استقال الملك
 في المشتري هل يورع له من جنه فيه وجهان اصحهما الاول وبني
 عليه ما نزع كغيره كرجوع التوايد والزوايد الى البائع وغير ذلك
 اذا علمت ذلك فمثل لنا فتح يكون من جنه بل اختلاف **وصورته**
 الفسخ بالا قاله كل اهل هج به صاحب التتمه ونقله عنه الرافعي
 في اخر كتاب الاجاز في اخر الكلام على بيع العيب المستاجر ولم يخاله
 وتبعه فليست الروي **مسئله** فشي وجب في الدية بالاثلاث لا يور
 لحد قيمته على القدره عليه ويجوز اخذها عند المخرج
وصورته في ابل الدية فلن الاعتراض عنهما لا يجوز على المبيع عند
 الجمهور كما ذكره الرافعي في كتاب الصلح واذا قدرت وجبت
 قيمتها على المبيع الجديد وقال في القديم يجب التدينار
 او اثنا عشر الدرهم **مسئله** عند مخرج من متعاقد من حاضر
 ولم يعد ومن احدى صير خطابي للآخر **وصورته** ان احد
 البائع باسم المشتري او يصفنه ونحوهما كما اذا كان اسمه زيدا
 مثلا فيقول البائع بعث هذا الرئد هذا او زيدا الحاضر كما
 او

او عتد للمطويل من الحاضر من او من اولاد فلان وهو حاضر فيقول الآخر
 فبئس لانه في المعنى كقوله بعثك هذا هو المجد ولم اراه منقولا **مسئله**
 باع مقدار افعينا بالكيل او الوزن من شيء يعلم اختلافه بغيره قبل
 التسليم ومع ذلك يبيع بعه **وصورته** فيما اذا كان المبيع من الماء
 الراكن في اليد يقال الغناب لا يبيع البيع لانه يريد يخلط المبيع
 والاعم للصحة لان الزيادة قليلة كما ذكره الرافعي في اخر احيا
 الواب **مسئله** شخص يخور له ان يعقد عتدا صيغها ما تلا
 الملك عتد الي غيره على عين لم يست في ملكه ولا في لايته **وصورته**
 في الوصيه ما لا الغير اذا اعلقها على حوله في ملكه كان قال اوصيت
 لزيد بعد العتد ان يملكه فان الوصيه تنص على الصبح كل صبح
 الرافعي في باب الكاويه في الكلام على الوصيه بالكتاب وحكي
 في باب الوصيه خلافا من غير صحيح ورجحه النووي من واهده
 في كلامه شيء يعين الوقوف عليه ذكرته في المهمات **مسئله**
 شخص يستحق شيئا في مال اقرره المولى عليه لمستحق من
 مجهول الجس في القدر والصفه قبل الاقرار **وصورته**
 في الارزاق التي يخرجها الامام للجناد وهي التي تقوضوا الارزاق بها
 باطاعه الاراضي في بلادنا وزمانا فاذا اخرج الامام
 لجندي جنطه مثلا وجوانا او سراجا لجندي بعه قبل
 ان يفيضه من نواب الامام على الاصح كما ذكره في زيادات الروي

في كتابه في
 اوكايم في
 في كتابه في
 في كتابه في

هنا وعلة بان فيه رفعا بالاجناد ولم يصرح الراجعي بتفصيل **مسئله** ما يستد
خياره في البيع سنة فصاعداً مع عليه بالسبب المتبث بالخيار **وصورة**
فيما اذا كتبت الى غايب بالبيع فانه ينفق اذا اقترنت المكاتب بالبد
وقيل ينفق بلائيه وقيل لا ينفق بالكلية فان قلنا ينفق بشرط
ان يقبل المکتوب اليه مجرد اطلاعه على الكتاب على الراجح قال
الغزالي في الفناوي واذا قيل المکتوب اليه ثبت له خيار
المجلس ما دام في مجلس القول قال وتمامه خيار المكاتب
ايضا الى ان ينقطع خيار المکتوب اليه كذا نقله عنه في الروضة واما
وارتضاه ولو تابع حضران بالكتابة ففي الصحيح وجهان ولو قال
بعث داري لنفلان وهو غايب فلما بلغه الخبر قال قلت
وفرعنا على محمد البيع بالكتابة صح ايضا هنا فاقوله الراجعي من
بعضهم اقره قال لان النطق اقوى من الكتابة وحسيند ثانيا فيه
ما سبق ايضا **مسئله** بيع منسج بعد شهر فاكتر بسبب خيار
الشرط وان شئت قلت بعد سنة فاكتر **وصورة**
فيما اذا مات العاقد قبل استكمال الثلاث وكان له غائبا
تبلغه الخبر بعد مضي الدهر ثبت له الخيار وهل هو على الفور
او عند المقدار الذي كان عند الميت لو بقي فيه وجهان
في الراجعي والروضة من غير تفصيل **مسئله** بيع منسج لاجوز
شرط الخيار ربع ثلاثة ابار وبيع اخر لاجوز شرط الخيار ربع المشتري
وصورة

وصورة الاولى في المصريات فانه لاجوز فيها ذلك لان
منه الخلب وترك الخلب بغير الهيمه كذا نقله ابن الرغبي في المطالب
باب القصة عن الجوزي بضم الجيم في شرح المختصر **وصورة**
الثاني فيما اذا اشترى من عتق عليه فانه يشترى فيه ما ذكرناه وهو
اشترط الخيار للمشتري وحده لانه يستلزم ان يكون الملك له
واذا ملكه عتق عليه واذا عتق لم يثبت الخيار المذكور فيلزم من
بونه عدم ثبوته **مسئله** بيع من المتولات لم يتصرف فيه
المشتري يحصل قبضه بدون نقله **وصورة** فيما اذا اشترى
فراشا مجلس عليه بادن البايع او دابه فيكها باده فانه يكون
قبضا يجوز له التصرف فيه فان لم يكن باده والتمس حال لم يقبض
انقل اليه الثمن ولا يتصرف كذا جزم به الراجعي في اول كتاب
الغصب والطلوع في الروضة هنا فنقلنا عن الميزان انه لا يكفي
الاستعمال ولا الركوب من غير نقل وحذف المسئلة من كلام
الراجعي هناك **مسئله** عقد معاوضه حكم فيه لاجد النعا
ملك العوض والم عوض بغيره في وقت واحد عقب العقد **وصورة**
ما عند الكتابة فان السيد ملك الخوم مجرد العقد بلا نزاع
مع ان الصحيح الذي جزم به الراجعي ان لربه ايضا شئ على ملكه
لان العوض الخوم والثاني يتقبل المالك وانما لم يحكم بعتقه
لعدم استنفاذ ملكه لهذا والثالث يتقبل الى ابيه تعالى

وهذان الوجهان حكاهما ابن الصباغ وحكماهما ابن الرغبر
عنه في مواضع من الكتاب الايمان وقد يترتب
منهما ما اذا قالك لغيره اعتق عبدك عنك على الف فعلى
فانه يستحق العوض في اصح الوجهين كما قاله الرافعي في الطهارة
قال وقد لا يمل عقل عنك بل الطلاق في الاصح **مسألة** مع الاستبراء
فيه المقرض لذكر الثمن بالكلية **وصورة** في القولية والمستركة
مسألة تجوز تعدد لفظ المشتري على لفظ البائع مثل
ان يقول اشتريت هذا منك بعشرة فيقول بعثك لاني
حاصل اذ علمت ذلك فقل صورته لا يكتفي بهما فتدبر لفظ المشتري
على لفظ البائع **وصورة** في التعليق على مشية المشتري
فان الصحيح انه لا يضر لانه لا يتقبل اذا اشاء اللهم الا اذا استدم
لفظ المشتري كان قال اشتريت منك هذا بكل ففانك
بعثك ان شئت فانه لا يصح كما ذكره الامام في النهاية والقزالي
في البسيط في باب الامرار لان التعليق يستدعي مشية
جديده **مسألة** تعليق البيع ان كان على مشية المشتري فقد
سبق وان كان على مشية الله تعالى فقد قاله الرافعي في الوضوء
ان قصد التبرك فتح وان قصد التعليق لم يحرم **وحكم** فما اذا
اطلق وقد مرح به الجرجاني في الشافعي وقال انه لا يصح لان
اللفظ موضوع للتعليق والذي قاله منحه وهذه الاقسام
مرواها

مرواها في الوضوء ونحوه والقياس يحتمل ايضا فاهل اذا
علمت ذلك فشايع معلق على غير مشية الله تعالى ومشية المشتري
ومع ذلك يصح **وصورة** فيما اذا علمته البائع على ملكه ففانك
ان كان يملك فقد بعثك فانه يصح كما جزم به العمراني في كتاب
السياسة والزوائد ذكر في كتاب الوكالة وذكر الرافعي نحوه في الوكالة
ايضا في سبل اختلاف الوكيل والموكل في المقدار المأذون فيه
من الثمن فانه قال اذا اشترى الوكيل بعشرون مثلاً زرغم
ان الموكل اذن فيه فقال الموكل انما اذن في المئتين بعشره
فدنا الموكل ووقع المئتين للموكل فماتت وتجب للمالك
ان يلفظ بالموكل حتى يقول ان كنت قد امرته ان يشتري
مئتين فقد بعته اياه بعشرين وحيد فيصح البيع للضرورة
وبل التعليق **باب ما تجوز بيعه** **مسألة**
شيء مجهول القدر والصفة يصح بيعه بشئ اخر مجهول العين
خاصة معلوم القدر والصفة يصح ايضا **وصورة الاول**
بما اذا اخلط جامد مرج بغيره ولم يميز احدهما من الاخر فانه
محرر لهما ان يبيع بخصيه لصاحبه على الاصح وان كان مجهول
القدر والصفة كما قاله الرافعي في كتاب الصيد وعلله بالضرورة
ولو باعاً الجميع للالتصاح ايضاً على كذا فيه الرافعي قال وهكذا
اذا نصبت حظته على خطه غيره او ما بعد على ما بعده

ولو باع احدهما نصيبه لثالث لم يجز ولو تناسما جاز **وصورة**
 ان يبيع مائة من مئبره بمجوله فان الامح صفة البيع وان البيع واحد
 منها مبهم **مسألة** عقد معاوضة يصح مع جفاله العقود
 عليه في القدر **وصورة** في شربه او شرب دأينه من ماء
 الشفا بعض فانه يجوز بالاجماع مع اختلاف احوال الشارب
 في مقدار الشرب كذا قاله التتوي في شرح المهدي
 في باب ما انتهى عنه من بيع القدر **مسألة** بيع شرط فيه
 شرط يتعلق به غرض صحيح يحكم بنسائه اعني الشرط ولا عكس
 بفساد البيع **وصورة** فيما اذا باع ما ليس بحرام
 بشرط البراءة من العيوب او حيوانا بشرط البراءة من
 عيب طاهر او من عيب باطن والبايع يعلمه فان الشرط
 في المسائل الثلاث لا يصح على الصحيح ومع ذلك فالبيع
 لا يفسد في طهاره او جوفه كما قاله الرافعي وصححه ايضا
 التتوي في الروضة والصحاح وغيرها وعلمه الرافعي
 بان عثمان قضاني واقعه يصح ذلك واشهرت
 بين اصحابه وصح الشيخ في التنبيه بالطلاق ونقله الماوردي
 عن الجمهور وهو القياس **مسألة** عقد مضمون ليس
 من عقود المعاوضات يصح مع اتمام العقود عليه في انسا
 يمتد **وصورة** في الغاربه فني الرافعي عن التتوي في غير ذلك

ان

ان يضمن المستعار ليس بشرط حي لو قال امرني ذاب ذاك
 ادخل الامطبل لمجدما اردت صحت الغاربه بخلاف الاجاره
 لان عقود المعاوضات لا تعمل فيها ذلك واذا قيل لك اي
 عقد ليس بمعاوضة وليس مضمون يصح الاهتمام بعمل صورته
 في الوديع لان الاهام اذا اعتقر في الغاربه مع ضمان
 المضمون يشبه عقود المعاوضه فيما ليس لمضمون او لي
مسألة بيع الدين لغير من عليه بان يصري عبدا زيدا ما به
 له على غيره وفيه قولان احدهما في الشرحين والمجمر والمنهاج
 انه لا يصح لعدم قدره البايع على تسليمه لان الدين في ذميه غيره
 وليس شيئا في يده ولا في يد غيره واحدهما في زوايد الروضة
 انه يصح وعلى هذا يشترط ان يقيض كل منهما في المجلس ما انتقل
 اليه فني لو نفرقا قبل قبض احدهما بطل العقد كذا ذكره
 الدعوي وبتبعه عليه الرافعي ومنقضي كلام الاكثرين
 كاشد ابن الرفعه في المطلب ان ذلك لا يشترط وهو المعجبه
 ادعلت ذلك فنقل من لا يصح بيعه من غير من عليه بلاطلا
وصورة اذا كان الدينون مغسرا كما ذكره في المطلب
 وسببه لعدم قبضه والحق بما لو باعه من قوسر لانيته
 له عليه قال فان كان له بينه فبطه ان يخرج ذلك على الخلاف
 جامع الطبري في دار نجا والاصح فيه عدم الصحه واعلم

انه اذا باع ما له في يد غيره على سبيل الامانة قبل المبيع ولا
الانزعاج من ذلك العيب بدون ادن المشتري لتخلص من ضمان
ويستقر العقد وهل يجب عليه ايضا توجيه التسليم على الباع
ام لا يجب الا بادن ام لا يجب مطلقيه نظر **مسألة** اللفظ
الوارد من المتعاقدين قد يصبح به العقد مع تقدم احداهما على
الآخر ولا يصح مع الخير وعنه **وصورة** انه اذا قال بعني هذا
بكذا او يقول بعك او يقول الباع اشتره هي يقول
المشتري اشترى نحوه ومعناه واضح وقد بنه عليه مع وجود
الداري في جامع الجوامع ومودع البدائع ومن خطه نكلت
مسألة شخص عقد على شيء عقدا صحيحا يوم باراه الملاك
عما عقد عليه من غير طر ان مانع بل لمعني مفاد في العقد
وصورة انه فيما اذا استأجر الكافر مسلما اياه عينا
فانه جائز في أصح الوجهين جرا كان او عبدا وفي الامر
بازاله ملكه عن المانع وجهان قطع الشيخ ابو حامد
بالامر بازاله كذا ذكره النووي في أصل الروضة وصح
في شرح المذهب بتصح الامر بذلك فحينئذ يثبت ثبوتها
ثلاثة وما ذكره من تصحح الجواز قد نقل من روايته عن
الشافعي نحوه فانه نقل عنه انه مكره الا في تصحح جوازه
مع تصحح الازاله اشكالها ظاهر او خرجا عن القواعد
ولم

ولذلك الرافعي الوجهين اولاني جواز العقد بل في صحته
وهو مستقيم فان الصحه لا تستلزم الجواز قد هل في
الروضة غير ما عبر ويؤيد ما ذكرناه انما اذا احتجنا رهن
للسلم والمخفف من الكافر في تحريم وجهان ذكرهما
في الروضة من روايته واقضي كلامه ان التحريم راجح لكون
القبيلين به اكثر وايضا فقد جزموا بتحريم شراء الكافر
للسلم ونحوه على القول بالمعجزة ورأيت في الايضاح
للصغيري في باب تبديل اهل الدمه ان الاحتجاب
بجلوا الكراهه هنا في كلام الشافعي على التحريم والماور
تتميل في الصحه ذكرناه في كتابنا المهمات
مسألة باع حيوانا لسي ان كان ذلك الحيوان ناقيا
على حياته لم يصح البيع وان مات فبصح البيع ولتقدم
على تصويره مقدمه وهي ان يبيع اللحم بالحيوان باطل سواء
كان من جنسه او غير جنسه وسواء كان الحيوان
ماكولا او غير مأكول في أصح القولين وان اللحم لخاص
باصح القولين سواء كانت بحريه او بريه او بعضها
بري وبعضها بحري اذا علت ذلك فاذا باع اللحم
بالسك فان كان مينا فقد باع اللحم من غير جنسه
بحر متفاضلا وغير متفاضل فان كان حيا فقد باع اللحم

بالحيوان وهو مشع كما قد مناه وهذا هو الذي يحجه ولحقه
 نقل في المسئلة فان قيل السمك الحي من ايه اللحم بدليل
 جواز ابتلاعه على الصحيح قلنا المعتمد انما هو الحديث
 الذي وقع المعتمد فيه بالحيوان ولحد المينط الى كونه
 مأكولا املا والسمك الحي في حمله الحيوان بلا شك فان
 التهم ملزم او قال قائل بالجواز في الحي على بعد امثل
 الاعجاز اليه يقال لحم يموت بحيوان مأكول **مسألة**
 معضوب عند شخص عليه عقد انا قالا للملك عنه يصح
 ذلك العقد مع كون البائع عاجزا عن تسليمه والمشتري
 عن تسليمه **ومرور** في الاعتاق على مال فانه يصح
 كما نقله الرازي في كتاب الطهارة و آخر الولاع عن قتال
 وارضاة وعقله في الطهارة يكون البيع فيه مبيعا في الولا
 بقوم التعيين ومثله العبد الغائب اذا علمت
 حياته وبينه ان يكون الصال والاتب كذلك ايضا
مسألة عين متجسدة تقبل التطهير ولا يصح بها
 لاجل الجاسية **ومرور** في الادهان المتجسدة
 كالزيت والسراج والشم اذا اشتعلت في مكان الطهارة
 فان الاصح في الراعي والروضه انه لا يصح بيعها وهو يشك
 بساير الاعيان المتجسدة والقائل بالتطهير طرية

باب
العتق

كما قاله في شرح المذهب ان يصيب على قلتين الماء او يصيب عليه
 ثابته عليه وان كان اقل من قلتين ثم تحرك حتى يصل الماء الى
 جميع اجزائه **وصور** **ر** ثانية وهو بيع الماء الجس فانه
 على وجهين بيع الدهن اذا قلنا يمكن تطهيره لان تطهيره
 يمكن بالماء كونه كما قاله الرازي ومقتضاة تصحيح المنع وتدرج
 به النووي في شرح للمذهب ولا يخفى اشكاله ايضا **مسألة**
 للفوك بتفريق الصفقة حله اذا كان الذي يطل بغيره
 اما الشخص او بالجزء او عند علي خمس نسوة وفيه اثنان
 بطل فيما لان بطل احدى اهما وصحة الاخرى ليس باولي
 من العكس اذا علمت ذلك ثقل لنا صورة اخرى فيها قول
 بتفريق الصفقة مع كون الذي يبطل غير متعين
وصور **ر** فيما اذا عقدت المتابعة تطهر في احد
 الحرس من لا يحسن الرمي فان العقد يبطل فيه ويستط
 من المذهب الاخر واحد في معاملته وفي الباقي قولان بتفريق
 الصفقة كما صحح الرازي وقيل يبطل قطعا وصحة الماوردي
 وقال ان الشيخ انا جمد خرجة على تفريق الصفقة
 وانه وهم في ذلك لان بقا العقد بدون تعيين العقود
 عليه محال فان قلنا بالهبة فبحر الرضاة من صحيح العقد
 وامضاه لتعيين الصفقة عليهم فان انقاعا على استقاط

وَأَجِدُ مَدَّكَ وَالْإِنْفِصَاحَ الْعَقْدَ وَلَوْ طَهَّرَ كُلُّ مَنْ خَرَجَ مِنْ الْأَرْضِ
فَالْقِيَّاسُ بِمَجْزِي الْخِلَافِ وَحَتَّى سَقُوطِ كُلِّ مِمَّا بَالِ الْأَرْضِ وَقَدْ عُدَّ الْعَقْدُ
مسألة شُحْنُ بَاعِ شَيْءٍ بِأَيِّ دَرَاهِمٍ مِثْلًا وَفِي الْبَلَدِ نَقْدًا عَالِيًا
وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ الدَّرَاهِمُ عَلَيْهِ بِلِطْلِ الْعَقْدِ **وَصُورُهُ**
بِمَا أَذْأَضَحَ بَيِّنَاتُهَا مِنْ قَضَائِهِ قَالَتْ بِأَيِّ دَرَاهِمٍ مِنْ قَضَائِهِ
بِأَيِّهِ فِي قِتَاوِي الْبُغْيِ وَكَانَ تَرَكَ قَوْلَهُ مِنْ قَضَائِهِ مِثْلَهُ
قَوْلَهُ مِنْ نَقْدٍ أَدْمَعًا مَرَايَ نَقْدٍ شَيْتٍ وَأَعْلَمَ أَنَّ النَقْدَ
يَحِلُّ عَلَى الْكَسِيرِ أَيْضًا إِذَا عُلِمَتْ ذَلِكَ قَالَ فِي الْبَيَانِ الْأَوَّلِ
إِذَا تَقَاوَمَتْ قِيَمَتُهُ فَإِنَّ الْعَقْدَ لَا يَصِحُّ كَرَأْفَةِ عَمَلِ الرَّابِعِ
وَأَقْرَبُهُ وَهُوَ طَاهِرٌ لَكِنْ جَوَازُ الرُّبَا فِي فِي الْبُحْرِ فِي بَابِ الرَّا
وَجِهَانِ وَاقْتَضَى كَلَامُهُ تَصْحِيحَ الْجَوَازِ **مسألة** ثَامِنِي
الْعُقُودَ صَحِيحَةٍ تَقْتَضِي الضَّمَانَ وَفَاسِدَةٍ لَا تَقْتَضِي الضَّمَانَ
وَلِثَامِنِي الْعَكْسَ وَهُوَ أَنَّ صَحِيحَةً لَا تَقْتَضِي الضَّمَانَ وَالْفَاسِدَةُ
تَقْتَضِيهِ **فَامَا الْأَوَّلُ** فَلَهُ صُورٌ أَجَدُهُ إِذَا قَالَ
فَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرَّحَى فِي الْقَصِيبِ أَنَّهُ قَرِاضٌ فَاسِدٌ وَمَعْدُوكُ
لَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلَ أَجْرَهُ عَلَى الصَّحِيحِ **الثَّانِي** إِذَا عُدَّ
عَقْدًا أَدْمَعًا مِنْ غَيْرِ أَدْنِ الْأَمَامِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْأَجْرُ
فِيهِ عَلَى الدَّيِّ فِي أَشْبَهِ الْوَحْشِ كَمَا قَالَ الرَّابِعُ وَظَلَمَ بَابُ
الْقَبُولِ مِنْ لَيْسَ لَهُ الْإِجَابُ لَعُوْنُكَ لَمْ يَقْبَلْ شَيْئًا وَهَذَا
الْعَقْدُ

الْعَقْدُ بِنَافِعِهِ فِيمَا سَيَأْتِي أَيْضًا فَاسْتَحْضَرْنَا وَقِيلَ لِحَبِّ عَلَيْهِ لِكُلِّ
سَنَةٍ دِينَارًا كَلَوْ فَسَدَ الْعَقْدُ الْأَمَامُ **الثَّالِثُ** إِذَا اسْتَأْجَرَ
أَبُو الطُّغْلَيْ أَمَهُ لَارْضَاعِهِ وَقُلْنَا لِأَحْوَرٍ فَهَلْ تَسْتَحِقُّ أَجْرَهُ الْمِثْلَ
فِيهِ وَجِهَانِ لِحَبِّمَا فِي الرُّوضَةِ إِنَّمَا لَا تَسْتَحِقُّ ذِكْرَهُ فَيَسِيلُ
الْحَيَايَاتِ **الرَّابِعُ** إِذَا سَأَلَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنْ يَتَمَرَّعَ جَمِيعُهَا
لِرَبِّ الْمَالِ فَإِنَّهُ كَالْعَرِاضِ عَلَى مَا قَالَه الرَّابِعُ فَخِي يَكُونُ
فَاسِدًا وَلَا تَسْتَحِقُّ الْعَامِلَ أَجْرَهُ **الْحَامِسُ** إِذَا سَأَلَ أَهْلَ
عَلَى وَدِي الْيَعْرَسَةِ وَيَكُونُ الشَّيْرَ أَيْضًا أَوْ لِيَعْرَسَةٍ وَيَتَمَرَّعُ
مِنَهُ وَالنَّسَبُ بَيْنَهُمَا فَالصَّحِيحُ فَسَادُهَا ثُمَّ إِنْ كَانَتْ التَّمَرُّعُ لَا سَوْغَ
فِيهِ الْمَدْرَةُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ أَجْرَهُ الْمِثْلَ الْوَحْشَانِ فِي اسْتِحْقَاقِ
التَّمَرُّعِ كُلِّهَا لِلْمَالِكِ كَمَا قَالَه الرَّابِعُ قَالَ وَهَكَذَا إِذَا سَأَلَ أَهْلَ
عَلَى وَدِي مَعْرُوسٍ وَفَدْرُ مَدْرَةٍ لَا يَتَمَرَّعُ فِيهَا فِي الْعَصَاةِ
الْثَّلَاثُ إِذَا قَالَ الْأَمَامُ لِمُسْلِمٍ أَنْ تَكُنْتَ عَلَى الطَّلَعِ
الْعَلَانِيَةِ تِلْكَ مِمَّا تَجَارِيهِ وَلَمْ يَعْزِزْ الْجَارِيَةَ فَالْقَصِيحُ صَحِيحٌ
الْعَقْدُ كَالْوَحْشِيِّ مَعَ كَافٍ فَإِنْ قُلْنَا لَا يَصِحُّ هَذِهِ الْجَمْعُ فَقَدْ
لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَهُ **بَابُ الثَّانِي** فَلَهُ صُورٌ **الثَّانِي** الشَّرْكَاءُ
فَإِنَّمَا إِذَا كَانَتْ صَحِيحَةً لَا يَكُونُ غُلُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَالِ صَاحِبِهِ
مَضْمُونًا عَلَيْهِ وَإِذَا كَانَتْ فَاسِدَةً تَكُونُ مَضْمُونَةً كَمَا ذَكَرَ الرَّابِعُ
فِي بَابِهِ **وَمِمَّا لَمْ يَحْضُرْ** سَلَعُهُ وَرَهْنُهَا أَوْ أَجْرُهَا فَلْيَقْلَبْ

في يد الاخذ كان المالك مطالبا له على الصحيح وان كان فرار الطار
على الغائب **ومنها** كل تصرف صدر من المحوز عليه كالبيع
والسفيه وكان محجبه وهو الصادق ان شهيد لا يثبت القان
فانه يقتضي القان هنا **مسألة** عقد ورد على شيء الدية
بمحول الوزن ومع ذلك يصح **وصورته** في العلو العلة
فانه يصح العقد عليهما مع جماله اوزانها لان المقصود اعدادا
لا زنتها مرج به القاضي الحسين في باب بيع الطعام قبل
ان يستوفي كاشف عنه ان الرفعة في الكفاية وافق ابن الصلاح
ايضا بالجواز بعد دهايه الى المنع كذا ذكره في فتاويه
واعلم ان الراعي قد ذكر ايضا في الباب الثالث من اوراق
الخلق ما يقتضي اطلاق الجواز فانه ذكر انه لو غلب في العار
دراهم عدديه ناقصه الوزن اوزايد حلت العاقل
عليها في اصح الوجهين ولم يشترط فيها الراعي تساوي المقدار
بل الغالب فيما كان المقصود منه الاعداد ان يتفاوت
في المقدار **مسألة** رهن يبيع بشرطه في البيع مع انه
لا يابده له بالكلية **وصورته** فيما اذا عقد في الدية على ما
يشترط فيه المتباين من الجانبين كما يقع بداهة
فانه يصح كانه في البيان مع انشاء القايده لانها ان تباينها
انسخ الرهن لعدم الدين والافتنسح الرهن والقاب

مسألة شيئا من العقد يمنع الصحة عند العلم بوجوده
ولا يمنع عند الجهل به **وصورته** فيما اذا باع الصبره وهي
على موضع فيه ارتشاع واختناض او باع الشمن ونحوه في طرف
مثلت الاجزاء في الرقبه والخلط فانه ان علم المشتري بذلك
فهو كبيع الغائب لان الاختلاف منع الرويه عن افاذه النجس
فلحق من لم يبر وقيل يصح البيع قطعا وقيل لا يصح قطعا وان
لم يستولم يبطل في اظهر الوجهين وبقيت له الخيار
هكذا قاله الراعي واعلم ان هذا الكلام الذي نقلناه عنه يؤهم
ان علم البائع بالاختلاف لا يقتضي البطلان والمجهه الا بطلان
الذميره الاعلى عند الكيفية ولو كان تحت الصبره حذره
فالمع صحيح وكان ما فيها للبائع كذا ذكره البغوي في الكلام على
ما يكون رويه بعضه دله على رويه باقيه **مسألة**
مالك لم يثق بحوز له عتقه ولا يجوز له بيعه ولا رهنه
ولا هبة **وصورته** فيما اذا اوصى بعتقه او اشتراه
شرط العتق ونقصور ايضا العكس وهو جواز البيع
للعق في اذا اشترى الابن جاريه لاعفاه
والله وحشي الاب من اعتاق الابن اياها فان الحاكم
محموله في العتق كما قاله الراعي ومقتضاة جواز البيع وهو
ظاهر لما فيه من معنى الاستبدال ويبقى النظر فيما اذا زال

اجتناب الاب او ايسر فان الملك لا يعود الى الاب كما
قالة الاصحاب لكن هل يزول الحجر عن الجارية بمجرد ذلك
او لا يذمن فك الحاكم لانه ثبت به فيه نطل **مسألة**
شخص ما لك لعين تجوز له بيع جميعها ولا يجوز له ان يبيع بعضها
مُشاعاً و**صورته** في الثمرة قبل بدو الصلاح ووجه اشاع
البعض المشاع انه ان لم يشترط القطع فواضح وان شرطه
استلزم ذلك اشتراط قطع ما ليس يبيع فلا يصح كذا ثقله
الرافعي عن ابن الجداد ثم بحث الرافعي بحثاً جاصداً للجواز
على قولنا ان القسمة اقراران فقال هذا اما يستقر بقدر
دوام الاشاعه وامشاع القسمة فان حوزنا قسمة النار
في حال مطلوبها يتأني على اقراران فيمكن قطع النصف حلة
بان يقسم او لا فليكن المنع بناء على قول اشاع القسمة خاصة
مسألة متى يدخل في عقد صنعا ولو صرح بدخوله فيه بطل
وصورته في الجامل فان حله ما يدخل في بيعها وصرح ببيعها
بطل في الاصح بخلاف اساس الجدار فانه يدخل في بيعه ولو
صرح به لم يبطل وكذلك حبسوا الجنبه على الصحيح في شرح المنية
وصورته **ناسة** وهي ما اذا وقف على المسلمين ما يملك مثله
كالبيتان ونحوه فانه يدخل فيهم ولو صرح بنفسه فانه يبطل
غنياً كان او فقيراً او سدا كره هذه الصور في كتاب الوقت
زيادة

زيادة فراجعها **مسألة** رقيق اشترى اياه بشروط اعتاقه حكماً
باطلاً بالبيع لاجل الشرط و**صورته** في شراء المورس بعض
الرقيق بهذا الشرط فانه لا يصح لانه يودي الى ازالة عين البيع
وهذه المسئلة ذكرها اليمنى صاحب المعين ولقال ان يقول
ما ذكره غيره لانه فان المعنى يزول بمبادره البائع الى وقف
البائع وبمبادره المشتري الى عليك اموالاً بحيث يكون عند
الاعتاق معسر الا ان يقال هذا الاثبات في كونه يودي اليه
في حاله ولا سيما انها الاصل ولو اشترى عبداً اقامه لا يشترط
اغلاق بعضه فالمعجبه مطلقاً لكن يشترط نوعاً المعتاد
الشروط عتقه **مسألة** شخص يبيع منه شرعين لم يرهاق
وصورته في الاعمي اذا اشترى نفسه من سيده فانه يصح لانه
لا يعمل نفسه وهكذا القول في الاجارة ايضا ويصح فرض
المسئلة في البصير لان الشخص لا يري وجهه نفسه و**صورته**
وهو القناع في الكور وان كان صواباً له فليس
هو غلطي ولا دخل في البيع بخلاف الزمان ونحوه ومع
ذلك يبيع بعه فيه على الاصح كما قاله النووي في زيادات
الروضه وشرح المذهب وكذلك في فتاويه ورايها
فقال انه لا كراهة فيه ايضاً لمشقة رويته ولان بقاؤه في
الكور من مصلحة وقالت العبادي لا بد ان يفتح راسه

فيطرقه بحسب الامكان ولك ان تحت عن من اشترى
 نفسه فانه بيع من جهة البائع وانما التشبه الى المشتري فانه
 عقد عتاقه **مسألة** لا يلحق بوفيه المبيع من ورائه ورثه
 ولا في ماصاف لانها خلان بالمعرفه التامه اذا علمت ذلك
 نقل لنا شيان يكفي روثهما في الماء المصافي وهما السمك
 والارض كل احزم به الرافعي وعلله بان الماء من مصالحهما
 ومقتضى نفيده بالمصافي ان الماء الكدر يمنع الصيغ ويباني
 في الاحارة ما يشكك عليه **مسألة** عين متبوع من تسليمها
 شرعا لم يبيعها **وصورتها** ان يبيع الغنم والطب
 لقاصر الحر فان لم يتحقق لم يحزم بل يحرم وان تحقق اي
 طرطنا غلبا كما قاله اس الرفعة في المطلب فوجهان
 حكاهما الرافعي من غير تصحيح احكامها قال في الروضة ان
 قال وطردة الغزال في كل تصرف ينفي المصصه بيع
 المالك المد من عرف بالبحور فيهم والثاني لا يحزم
 ونقله صاحب التمهيد والبحر عن الاكثرين وروايت
 منصوصا عليه في الامر فان قلنا بالاول وهو التحريم
 فقد حزم الرافعي وعنه بالصحة مع كونه منسبا عن تسليمه
 بيع المهور والامر دون القول بخلاف البيع في وقت
 التداو البيع على بيع اخيه وخوها **مسألة** اذا باع بما يبيع

وما لا يبيع مفعلة واحدة اي بيعه واحدة بطل في ما لا يبيع فيه
 ولان بيعه عنما يقول في تزويج المصنفه اصحابا عند الجمهور
 ومعهم الرافعي والنووي انه يصح والقولان جاربان في الرهن
 والجاره والهبة والنكاح والشهادات وغيرهما مما ليس
 منسبا على السرايه والتعليق فاما ما كان منسبا على ذلك
 كالطلاق والعق فيصح بخلاف حتى اذا طلقها اربع
 او طلقها او اعتقها هي واجيبه فانها تقبل التعليق حتى اذا
 اوصى باكثر من الثلث ولا وارث له فانه يبيع في الثلث من غير
 تخرج على القولين لدا انمر ذلك وقيل لك في صورة
 احوالها بالطلاق ولم يخرجها على هذه القاعدة فقل
 صورتها فيما اذا ادن الولي للسفيه ان يبيع من شئ ما شأ
 فانه لا يبيع كما نقله الرافعي عن بعضهم واقرة مع انه لو ادن له
 لماراه لا يقد به مهر المثل او باقل صح وهي داخله في هذا
 الغنم **مسألة** فان قيل اي صورة ما خري فيه القولان
 يكون الاصح فيه هو عدم الصحة فقل **مسألة** فيما اذا
 باع ما لا يبيع لغيره بدين فزاد عليه فانه سلطان الجمع
 على الصحة في الرافعي وعلله بحالها لادن ومقتضى هذا التعليق
 ان يكون الحكم في الوكيل بالبيع او غيره اذ ضم اليه غير المادون
 فيه كذلك ايضا فنظف له فان امرهم **وصورتها**

صدور الذي عليه الجزم وعمل الجزم
 اصحاب الجزم فاما

وهي ما اذا اجر الرهن العين المرهونه منه شديدا على محل
الدين فان المصحح على ما قاله الرافعي في الرهن بطلان المصحح
وقالت الماوردي والمنولي يبطل في القدر الزائد
وفي الباقي قولان تفريق الصنفه وقد انعكست هذه المنة
على الرافعي عند حكايتهما ويتبعه عليه في الروضه **مسألة**
وهي ما اذا زاد في العرايا على القدر الجائز وهو خمسة اوس
او دونها على الخلاف المعروف في موضعه فانه يبطل المصحح
وهاهنا يدفعه ينبغي التفتن لهما وهو ان ما صححه الرافعي
والنوري من التصديق ببقاء المهور خلاف مذهب
الشافعي فانه اذا كان للمجهدين في المسله قولان وعلم الماهرهما
كان الاول مرجوحا عنه ويكون مذهبه هو الثاني وقد
رجع الشافعي عن القول بالصحح كما حكاه عنه البيهقي في كتاب
الامر كذا رايته فيه قبل كتاب اللفظه للصغير وهي من العرايا
والعلل القوامض التي لا يدرها الاد وقد راسخ **مسألة**
لذا قلنا في المسله السابقة ما صححه وهو انه يصح فيما يصح
بتحريم المشتري ونحوه ان جعل الحال ويكون الخيار على الزنه
كما قال ابن الرقي في المطلب **والناصوره** لاختيار القائل
فيها **وصوره** في التكاثر كما اذا اشترى مسلمه ومجوسيه مثلا
وقد بينه عليه الرافعي **مسألة** اذا اخبرنا المشتري فاجاز

العقد

العقد فخير بعينه من المسمى باعتباره فتمهما وفي قول
بجميع المسمى **والناصوره** تحريمها بالقياس لا خلاف
كما قاله الرافعي وهي الرتبوات **مسألة** شرط في البيع ذكره
شرط في صحته **وصوره** في اشتراط قطع المشره قبل بدو الصلاح
مسألة شي يدخل في البيع ان كان خسيسا ولا يدخل ان كان نسبيا
وصوره في بيع الماده اي الذي في انتها فانه يدخل في بيعها
الا ان يكون من ذهب او فضه وقياس العمل ان يكون
كذلك الا ان الرافعي اطلق فيه الدخول **مسألة**
اشترى من بطنه فبها كله فيان ان نصفه جبر وهو جاهل
بذلك ولا خيار له **وصوره** اذا كان عديم مشترك
بين اثنين فقال احدهما ان كان هذا الطائر غرابا فتصفي
من هذا العبد جبر وعلق الاخر على العكس ولم يعرف الحال
وكا معا من فاشتراه منهما انسان فانه حكم عليه
بعض نصفه والمنقول انه ليس له الرد علمها ولا على واحد
منها لان كلاهما يبرع ان نصفه رقيق كما ذكره الرافعي في
الامم العتق من قبل عن الشيخ ابي علي ان له الرد على الجاهل
لان نصفه جبر والاخر تعيب بسبب التثقيف
مسألة شخص اشترى سلمه ولم يقضها ومع ذلك يجوز له
بيعها **وصوره** فيها اذا مات البائع وكان المشتري

هو الوارث فان العقد يستقر بموته لان انتقال البدن الى
المشتري ومثله اذا اشترى السيد من مكاتبه شخص
الكتابة هذا هو المتجه ويحمل لبساح العقد وعصل
الملك بالجهد الاخرى **مسألة** شخص مالك كاريه
ولولدها صغير يجوز له ان يملك عن ولد فاحصه
بالباع لم يلح عليه ذلك **وصورة** اذا كان الاب والابن
والولد مملوكين لدى فاسلم الاب فانه يومر باز الى الملك
عن الوالد وله لكونه تبعه في الاسلام وان ادعى الفدية
بين الولد وامه قاله في الاستقصاء وهو واضح فلو مات
الاب قبل البيع فالقياس بيع الابن وجبه للضرورة
مسألة رقيق ليس لمالكه ان يبيعه الا باذن منه اي
من الرقيق **وصورة** في المكاتب فانه اذا رغب في بيعه
جاز للسيد ان يبيعه ويكون ذلك لتجيزه نفسه كما
نقله البيهقي في سننه عن نص الشافعي رحم الله عنه
باب ما سئل
الفواكه الرطبة التي لا جفاف لها كالقفا والكمثرى
والعنب الذي لا تنزيب لايبيع بعضه ببعض ام لا
وفي قول يكتفى مماثلته رطبا لان معظم منافعه في ذلك
فكان كاللبن فباع هذا اتياع وزنا اذا علمت ذلك فنقلني
رطب

رطب لا يجفف ويجوز بيع بعضه ببعض **وصورة**
في الزيتون قد نقل الامار في النهاية جواز بيع صاحب
الغريب وارضاة وجرم به العراقي في الوسيط **مسألة**
تخص باع درهما بدينار واحد حكينا بطلان البيع فيما عدم
زيادته **وصورة** ان يكون ذلك لمجوز عليه فانه ان باع ولية
ما يريد قيمته على درهم صح لما فيه من المصلحة فان باعته
بدينار فلا عدم المصلحة في هذا العقد **مسألة** ابن نجيم
الربانية باعته لحيوان مشتمل على ابن ومع ذلك يجوز
وصورة في لبن الادمية فانه يجوز بيعه كحاربه في ضرعها
لن يخرج ببيع بعضه ببعض متفاضلا كما ذكره القاضى
ابو الشيخ في كتاب الرضاع من تصنيفه في احكام الخنا تا
نظام المشايخي وجرم به ايضا الحضرمي في كتاب الاحكام
باب بيع الانس والتمار
مسألة رجل مالك للحم لا يكون تمرها الخادشه
لما كها **وصورة** في اشياء منها اذا اوصى بتمرها لزيد ثم مات
الموصي **ومنها** اذا ادعى ان يصدق بتمرها **ومنها** اذا باع بستانا
فدنا بعض عنبه وبعضه لم يطلع بالكلية فان الذي يطلع عند
المشتري يكون للبائع على المصح **مسألة** يبيعت مع اصلها
نيل بدو الصلاح ومع ذلك لا بد من شرط القطع **وصورة**

في البطح ونحوه كالغناء والبادجان والخيار لان هذه الاشياء
من اصولها متعرضة للعامة بخلاف الشجر والتمر
فلو باع البطح مع الارض استغنى عن شرط القطع والارض
كالشجر كما نقله الرابعي عن الامام والفرالي ثم بحث فيه
مقات لو افرد الاصول بالبيع اي باعها بدون التمر
جار من غير شرط القطع ثم احل الموجد يبقى للبائع وما
يحدث يكون للمشتري فاك وقياس الجوز هناك
ان يجوز هنا ايضا **مسألة** باع تمره وجد قفا قبله والبيع
وقبل قطعا من اصولها ولم يشترط فيها القطع والبيع غير
مالك الشجر ومع ذلك يصح **وصورة** فيما اذا باعها
بعد قطع الشجر لان التمر لا ينفق عليها في هذه الحالة
اي بعد قطع الاصل فيصير كشرط القطع كما ذكر في الرد
من زوايد حكما وتعليلا وهو واضح **مسألة** ترويع
بعد بدو الصلاح فقلت يحايجه يكون ذلك من ضمان
المشتري بلا خلاف **وصورة** فيما اذا باعها لمالك الشجر
كما ذكر في الرخصة من زوايده وعلله بانقطاع العلابي
مسألة شخص اشترى تمره قبل بدو الصلاح بشرط
القطع ومع ذلك يقال للبائع ان لم ترض بانقائها على
الشجر والاجوز للمشتري ان يفسخ البيع **وصورة** فيما اذا
بداها

بداها الصلاح قبل القطع قال الرابعي ان ذلك لا يحل نصيب
القتل او اذا فسخ كانت الزكاة على المشتري لانها وجبت
قبل انتقال التمر عنه ولكن للساعي ان يأخذها من التمره
ويبيد ويرجع البائع على المشتري كما قاله الرابعي في تركه
الغشبات لكن فيه اشكال على القول الصحيح وهو ان
القتل اشركا ما ان نقل نصيبهم قبل اخراج الزكاة ففسخ وكذلك
السعي في بعض المبيع **قوله** **مسألة** **وصورة**
والرد بالتمه **مسألة** مبيع تلفت بعضه ثم اطلع المشتري
على غيب يتاينه يجوز له رد الباقي مجانا واسترجاع جميع
التمه **وصورة** فيما اذا اشترى ثاقه او بقره او شاة
ذات لبن ثم اطلع على عيبها بعد جلب اللبن فالمقصود
كما قاله الرابعي جواز الرد مجانا مع ان اللبن يقابله فسطح
من اللبن وقيل يرد لكن مع الصاع وحجة ان الرهبة في الكفاية
ومكلا اذا اشترى جارية مصراة كانت او غيرها وزدها
لا يرد بدل لبنها وان كان بيع بعضها يقابله فسطح من اللبن
كما ذكره الرابعي وعلله بان لا يقابل بالاعراض غالبا وهكذا
اذا اشترى دارا وفيها بئر فان الماء الذي كان فيها مملوكا
للبيع على الصحيح ولينقل للمشتري واذا اطلع المشتري على
عيب بالدار بعد استعماله جاز له الرد مجانا كما ذكره الشيخ

في المذهب في باب بيع الاصول والثمار **وصورته**

وهي ما اذا اشترى عديداً واحداً من دلم يعلم المشتري برده
وقبضهما قبل المرد في يد يجوز للمشتري ان يرد الباقي رباطاً
جميع الثمن لان الامتحان الفل الحاصل في يد المشتري من ممان
الباع لان شبهه كان موجوداً في يد **مسئله** فان غيرت احد
الجزء السابق فقلت مبيع تلف بعضه ثم اطلع مشتريه على عيب
بنا فيه يجوز له رد الموجود وبدل الثاقل ويسترجع الثمن
فصل صورته في المضاره **مسئله** شخص اشترى شيئاً فلف
لحدها في يد ثم اطلع على عيب بالجزء فان رده بعيب حصل
بتقویر من الباع وتدليس وتلييس جار ولكن مع بدل
الثاقل وان رده بعيب لا تقصر فيه من الباع انما علم
علمه او غير ذلك فانه يجوز بحاجتنا ولا نعزم شيئاً للثاقل
وصورته تعلم ما قد سبق لك فان المضاره بردها مع بدل
الثلث وصاحبها مقصر مدلس واذا لم يكن مضاره ردها بحاجتنا
ولاشك ان هذا تعبد لا نظير له وصح ابن الرفعه اجاب
الصانع في المسئلة الثانية معدور فيه **مسئله** عن عقد عليها
عقد اجوز للعاقد فسخ ذلك العقد بعيب تلك العين
ان كانت العين بائنه فان تلفت او تعبت في يد المشتري
لم يكن له فسخ ولا ارش **وصورته** فيما اذا باع شيئاً

وشرط

وشرط من شيء معين على نفسه فله فسخ واطلع المهر من على عيبه
فالجوز له فسخ البيع وان اطلع عليه بعد ان تعبت في يد او تلف
لا فسخ ولا ارش وقيل يثبت الفسخ قاله الراعي **مسئله**
شخص اشترى عيناً لنفسه بجوز له فسخ المشتري في تلك العين
سبب ولا يجوز له اقتنار الاجاره **وصورته** فيما اذا اشترى
تالماً يره وصحناه فانه يجوز له بعد الرويه ان يفسخ وان لم يفسخ
وانما لم يفسد منه الفسخ دون الاجاره وقيل
ينفذ ان وقيل لا ينفذ ويجوز للبائع ان يبيع في ذلك
الرمح يعني قبل الرويه من فسخ الثمن ومن تسليم المبيع كما
قاله الراعي في كتاب الشفعة **مسئله** عبد اعتهق مشتريه ثم
اطلع على عيب له فيه الرجوع بالارش **وصورته** في العبد الكافر
ذلك اذا اطلع على العيب بعد ما زال ملكه عنه الى غيره فلا
ارش له في الاجح وعلوه بانه لم يمس من الرد فيما يعود اليه
ويمكن من رده والثاني يثبت له الارش لان الرد قد تقدم
لان فاشبه الموت واذا علمت ان العبد في الياس والياس
الكافر غير حاصل فانه قد يلحق بدائر الحرب ويسترق في يعود
الي ملكه وهذه المسئلة لم ارها مسطون الا ان ما ذكرته فيها
لازم من كلامهم فان توقف فيها متوقفه والتم جواز ارض الارش
بفضل الاعاقرها من كيفية اخري بان يقول لنا صور لم يحصل

الناس فهما من الرد ومع ذلك بينت المشتري المطالبة بالارش
مسألة شخص ملك شيئا بالبيع وغيره من عقود المعاوضات والطمع
 على عيب به ويكون الخيار له فيه على التراخي **وصورته** في الواجب
 في الدية بيع او سلم او غيرها اذا اقبضته فوجده معيبا قال الامام
 فان قلنا انه لا يملكه الا بالرض فلا شك ان الرد على الفور اد الملك موثوق
 على الرضا وان قلنا حصل الملك فيه بالقبض فجوز ان يقال الرد على
 الفور كما في شراء الاعيان والاوجه المنع لانه ليس مفقودا ليله
 وانما بينت الفور فيها فيؤدي فيه الى رفع العقد انه لا يفسد
 هذا كلام الامام ونقله الراغب في كتاب الكفاية واقره **مسألة**
 اشترى سلعة واطلع على عيب بها بعد ان تغييت عنده ومع ذلك
 يجوز له الرد بالعيب **وصورته** فيما اذا كان العيب هو
 الدخول فقال الزوج ان ردك المشتري بعيب فانطلق
 وكان ذلك قبل الدخول فله الرد لزوال المانع بالرد كما نقله
 الراغب عن الروايين واقره وتوقف فيه ابن الرغبي في الطلب
 لاجل مقارنه العيب للرد والتوقف ضعيف لان المعني
 المستفي للاشباع وهو تصرف المشتري به وهو غير موجود
 وينقد ربحته فيصح التصوير بما اذا قال فأتيت طالق قبل
 ولو كان الشرج من البائع فهو كقليل الطلاق ولم اره مستظورا
 ولو كان البيع عبدا وتزوج بادن المشتري ثم علق الطلاق
 على

على الرد فله ايضا ان يكون كلامه اذا المتعلق برفقته شي من حقوق الزوجية
مسألة شخص يجوز له رد بعض العيب لاجل خروج الباقي عن ملكه
وصورته فيما اذا باع البعض للبائع ثم اطلع على العيب فان المذهب
 ان الرد في هذه الصورة لاشباع التبعض المتصل للضرورة كما رأيت
 في تعليق القاضي الحسين قيل قوله قد نص الشافعي فاعلم ذلك
 ونص ايضا الشافعي في الامر واليوطلي على ما يتايد به **وصورة**
 المسألة فيما يتبع بالتبعض كالدار والنوب فان لم يتبع كالجو
 فيه وجهان في الراغب والروضة من غير تصريح بفتح وهما بيننا
 على ان المانع ضرر التبعض او اتحاد الصنفه والصحح الجواز قد
 نص عليه في الامر واليوطلي وعليه لعدم الضرر **مسألة** اذا خلفا
 لعيب يمكن جردونه كالحي ونحوه فادعي البائع جردونه ولا رد
 وادعي المشتري عكسه قاله قول البائع لان الاصل لزوم
 العقد لعلله الراغب وجكي الماوردي خلافا في ان اعله فيه
 ما ذكرناه وكون الاصل عدم العيب في يد البائع وبني عليه ما
 ما اذا باع عبدا بشرط البراء فانه يصح بيعه من كل عيب باطن
 جليل قبل العقد ولا يبرأ مما حدث بعد البيع وقبل القبض
 ولو خلفا في جردونه وادعي البائع جردونه حتى لا يرد وادعي المشتري
 عكسه فان عللنا بكون الاصل عدمه في يد البائع صدق المشتري
 هكذا ذكره الماوردي ومستفي ما ذكره من البناء بفتح قول البائع ايضا

وان كان العيب باطنا
 وان كان العيب باطنا

فتنازعنا فيه بحاج من طلب تقرير العقد في أصح الأوجه
وهو طلب الرجوع يارشد العيب القديم بابقا كان أو شتر أو المالك
بحاج البائع مطلقا سواء طلب الرد أو أخذ الارش والاستسكان
مع الغرم والثالث عكسه إذا علمت ذلك قبل المناصون لبيان
فيها التسخ ولا إجازة لا يبدل مال ومع ذلك بحاج فيها
طلب للتسخ على الصحيح **وصورته** فيما لو أطلع على عيب الترتيب
بعد صيغة فأراد البائع إعطاء الارش وأراد المشتري رد الترتيب
وأخذ قيمته الصغ فالأصح أن المجاب هو البائع ولو كان بالعكس
فوجهان قال الرابعي قصه أراد الأيمه أن المجاب أيضا
هو البائع كما ذكره في آخر الكلام على المسئلة بعد أن نقله وأما
ابن الصباغ والمتولي والمسئلة خارجة عن القواعد ودخل
في الروضة عن التزجيج المذكور في آخر للسئلة واقتصر على
نقل التزجيج عن المذكورين وهما المتولي وابن الصباغ ونقل
الاحجاب أيضا بتقديم الإجازة على التسخ فيما إذا اشترى عبدا
بأمة ثم اعتقه ما بان الأصح تنفس اعتاق ما يقتضي إبقاء العقد
باب في حالات الإجازة
عند ما وضه اتفاق عليه واختلفنا في صقته ومع ذلك لا نقا
فيه على المشهور **وصورته** في مسئلة الخناك المشهور وهو
ما إذا ذبح ثوبا إليه ليقطعه فيصا ويحيطه بخاطه قبام اختلفنا
مثال

مثال الخناك هكذا امرتني فاستحو عليك الإجازة ولا ارشد على وقال
المالك أنا امرتك أن تقطعه فيصا فلا إجازة لك بل عليك الارش
فان المسئلة فيها أقوال أصحها على ما قاله الرابعي وشبهه عن المحررين
تصدق المالك وتابعه عليه في الروضة وثانيها تصديق
الخناك وتاليتها بحاج القان والصواب في هذه المسئلة هو قول
الخالف كما أوضحته في المهمات **باب في حالات الإجازة**
مسئلة إذا اجتمع المديون ما عليه بعد المحل فاستمع صاحبه
من قوله اجبر وأن اجبزه قبله نظر أن كان له عرض في الامتناع
بان كان وقت منب أو كان جنوا محتاجا غلبنا أو ترمه أو كما
يريد الكفا عند المحل طريا أو كان محتاجا إلى مكان له مونه كالخناطه
وشبهه ما يجوز على قوله ولا اجبر إذا علمت ذلك فيقال
رطله ابن علي يوسر لا يجوز له أن يطالبه به ولو أعطاه المديون
له في وقت عليه ضرر في بقوله لزمه بقوله **وصورته** فيما إذا
نذر بتجليله أو أوصى بذلك فان الإهمالك بحج في النورين على
صاحب الحق كما سبق أيضا في أول الزكاة ولو لوجبه من عليه
وجب بقوله بلا شك لأنه لم يدخل الأعلى ذلك والتأخير قد
لا يكون الزام صاحب مع نفسه يجوز للضر الذي اتفقا على
حلانه **مسئلة** شخص عليه حق سال مستحقه أن يستوفيه
أو يبرئ منه لا يجب عليه إجابته لذلك **وصورته** فيما إذا كان
عليه نقصان فان مستحقه يجوز له التأخير أبدا لأنه يبي على الاستسقاء

كذلك ذكره امام الحرمين في تاليف الطريق والرافعي في اوائل استنباط
القصاص **مسئله** رجل له دين على شخص طلب وقاه من جده
معينه اجيب رب المال دون المدين في **الاجم** و**مصر**
في القرض اذا كان المقرض باقيا بعينه فطلب المقرض اخذ
واراد المقرض الوفا من غيره فان اجم اجابه المالك مع الزاوي
في الدية لان المقرض يملك بالقبض على الصبح وينتبه بده لزوج
او ذاك وعلوه بان لا بد من الرجوع الى شئ فالرجوع الى ما
اعطاه اولى و**مصر** **بابه** وهي اللقطة اذا امتلكها الملقط
ثم طهر ما لكها فان الصبح جواز رجوعه فيها مع ان يدها
قد سببت في الدية مجرد التملك ولا تشطب العين للملحمة
بجود ظهوره بل حقه باق في الدية الى ان يطلب العين
او يطلب الوفا من حيث اجمله حتى لو ابرأ الملقط منه مع
والبابان على حد سواء قد صح الاحتجاب بان التملك لا يشطب
كالتملك بالقرض **مسئله** شخص في دينه شيء سليم قدر على
ادائه بملك الصنف ومع ذلك يجوز له ان يعطي معصام الارش
و**مصر** في اللقطة اذا امتلكها الملقط وتعتبت عنده ثم طهر
ما لكها واراد الملقط اعطاها مع الارش وطلب المالك تسليما
سليمه فان الحجاب هو الملقط في اصح الرجع **مسئله** بالثبت
في الدية بعد معاوضه مع كونه محجولا الجنب والعذر والصفة
وصورة

وصورة في الادم الواجب للزوجة فانه قد يكون طحا وقد يكون
غيره والطبع ايضا يختلف الانواع والصفات وغير مضبوط ويمكن
لتصوره ايضا بالكثرة اذا كان في البلديات انواع والمدار المكا في لها
غير يعلم بالادع طولاً وسعه وصيقاً ولا سيما حين عرض نفسها
عليه وامساعه قبل رؤيتها **مسئله** شخص عين مكانا لاداء المسلم
فيه ومع ذلك يجب تسليمه في غيره و**مصر** **رته** فيما اذا حرت ذلك
المعين فان فيه ثلاثة اوجه جكاها الرافعي من غير ترجيح احدها
يجب تسليمه فيه والثاني لاداء المسلم الحيار والثالث هو الانيس
في رواية الروضة انه يتعين اقرب موضع صالح **مسئله** مال
ملوك لشخص ملكا مستقرا الاجور الاعتراض عنه دينا كان
او عنيا و**مصر** في الزكاه اذا منعنا نقلها عن بلد المال
والخمس المستحقون فانهم يملكونها ملكا مستقرا الخبيث
يورث عنهم ومع ذلك لا يجوز اخذها لها ساوا كانت باقية امر
ثلث وانتقل الحق الى الدية لانا نعتد باعطاء ذلك الجنب
فلا يملك عنه الى غيره كذا ذكره الرافعي في كتاب الكفاية ثم قال
وقال الامام قد تقول لجوازه في هذه الحالة **مسئله** مده معتد
شرا ياتون محسوبة بالا لاهل اذا وقع بسببها في اول الهلال
بالتقوى فوقع في اثنائها الشهر لم تعتد بتلك البقية واوجبنا الاشهر
بعد كامله و**مصر** في النجيرة اذا اطلقت فانما تعتد بثلاثة اشهر

سواء امرأها بالاجتناب ام لاشمال كل شهر على طهر وحيضاً ثابتاً
وصبرها الى اليأس يشق ويؤدي الى عدم الرعي وحسدان
ظلمت في اول العلال فوافح وان ظلمت في ثلث الشهر قالت
الرافعي فان كان الباقي اكثر من خمسة عشر يوماً حسب قرا
لانه لا تخلوا عن طهر كما قدمناه فان اكر الحيض عشرة
ويغتن بعد بلالين وان كان خمسة عشر فادواتها لم تحسب
ذلك قرا الاحتمال معنى الطهر ولا عبره يد لك الباقي ويدخل

في العدة لاستقبال الهلال بالـ **الفصل**

مسألة بمن مشركه من الذين مطلق المصروف يجوز لزوجها
ان يقرض بضيقه منها من اجيني ولا يجوز قرضه من شركه وان
شئت قلت عين ملوكة ملكاً تاماً يجوز لما لكها ان يقرض بعضها لغيرها
ولا يجوز له قرض جميعها **وصورة** في الجارية التي عمل وطها للغير

فانها لا يجوز اقرضها منه في احوال المولى وعللة الرافعي وعنده
فانه ربما يطهها ثم يستردها للمهرص فيكون في معنى اقاله الحارثي
لوطي قالت ما لك في الموطا ولم تزل اهل العلم يلدن بانهم
عن ذلك ولا يبر حصون فيه وفي البيان وجه انه يجوز ولكن
بحرم الوطي فاما اذا كانت الجارية بحرمه عليه بنسب او رضاع
او مضافه فانه يجوز قرضها اذا علمت ذلك لمالك جواز
البعض ممن محل له وان كان لا يجوز قرض جميعها لان المعنى المشي

بيان
القولين

للع

للع في الجمع وهو الاستباحة الشبيهة بالاعارة منتف في البعض وكذا
فيمن الحر من اجيني دون الشريك لما ذكرناه وهناك ان المسلمين
المستغصين منها كلاماً للايجاب الا ان الحكم الذي ذكرته فيما مضى
تتفق فواعدهم فلا شك **مسألة** شخص اقترض عينا ثم اشغل
الى مكان اخر كان اشغاله منه ما ناعاً من مطالبه المقترض بالكلية
سقط الحقة **وصورة** اذا خرج الجيش الى دار الحرب فاصابوا
بنيو طعاً ما فاقترض بعضهم غيره شيئاً ما اصاب ثم رجعوا الى بلاد
الاسلام فانه لا يطالب به لانه لو بقي في يده لكان يجب عليه رده
الى المقيم وله المطالبة به في بلاد الحرب ولو باع هذه العين
لم يبيع وحسب ذلك ان يقرضه فيقول شخص لم ان يقرض في عين
بالاخر العبيد والقرض من غير ادن من اجد ولا يجوز له مع تلك
العين **باب** **الرهن** **مسألة** يشترط في

الرهن به ان يكون ديناً فلا يصح الرهن بالاعيان المضمونه
حكم القعد كالمبيع او حكم اليد كالمقضوب والمستعار والمسامر
وتبل يجوز اذا علمت ذلك قبل لتأصوه يصح الرهن فيها على عين
ويجب الوفاء به مع كون تلك العين غير مضمونه ايضاً بالكلية

وصورة به اذا وقف كائناً او غيره وشرط ان لا يعار الا برهن كلاً
راية في فتاوى الفقهاء قبل اوجز الكتاب بنحو ذكر اس في اخره
مسألة طويلة فتقطن لذلك نأب النفل في هذه المسئلة غير

وقياس ما ذكره الثعالبي جواز الضمان أيضا فقد قال الرافعي نكل
فما جاز الرهن بوجار ضمانه من غير استئصال وأما العكس فيستقي منه
ضمان العمد والاعيان المضمونه **واعلم** ان فائدة هذا الرهن
والضمان انما هو حاله التعديك أو التقرب في الوفاء وأما اذا كان
من غير تنصيص فلا ضمان فيه وفي حقه اشتراط ضمان الاشهاد له
والمجته الجته ايضا لفائدة اقامه البينة عند الموت والاعار
مسألة المرهون المشروط في البيع والقرض وغيرهما لا بد
من تعيينه بالمشاهدة او الوصف بصنات السلم اذا علمت
ذلك فقل لنا صورة بيع اشتراط الرهن فيها مع كون المرهون
غير معين بالشاره ولا وصف وذلك في المسئلة السابقة
مسألة يشترط في المرهون ان يكون عسقا فلا يبيع رهن للتعهد
وكذا رهن الدين على الاصح لان لزومه متوقف على القبض
واذا قبض خرج عن كونه ديناً اذا علمت ذلك فقل لنا صورة
كون للتعهد والدين مرهونين فيها وذلك فيما اذا كانت
وعليه دين وظفت متعده او ديناً فان الدين يتعلق بالتزكيات
تعلق رهن على الصحيح **وصورة اخرى** في الدين وهو ما اذا
اتلف المرهون فهل يحكم على الارش وهو في ذمة الجاني
بانه مرهون فيه وجهان في الرافعي من غير وجه ارجحهما في رواية
الروضة نعم **مسألة** يتموز الحكم على عين بالرهينة
من

من غير صدور عقد عليها **وصورة** في الزكاة اكان على الميت
دين فان الاصح تعلقه بها تعلق رهن **وصورة اخرى** وهي ما اذا
رهن عصية او انقلب في يد المرهون حراما فان الرهن يبطل بخروج
عن المالكه وقيل ان اعاد خلافاً للرهن لم يبطل والابان بطلانه
ان اعاد خلافاً للرهن على المشهور كما يعود الملك **مسألة**
الرهن لازم من مالك العين جاز من صاحب الدين حتى اذا نك
الرهن منك ولا يسقط دينه اذا علمت ذلك فقل لنا صورة رهن
لا يملك بعه مع قيام الدين **وصورة** في الزكاة انا انما جازها
على الوارث فيها لاجل مصلحة الميت وفي حصول الفاك
نوبت هذه المصلحة عليه وهو واجح اذا صح بالملك مع بقا
الدين فان اطلق الفاك فقد بقا لا يبيع وقد بقا
بالفهم وجصول البراه لكونه من لازمه وهذا هو ظاهر
ونظم منه لعز آخر فيقال لنا صورة يسقط الدين فيها
بغير ذلك الرهن **مسألة** عين مرهونه مملوكة لغير رهن
بجور له سعيها من الرهن وغيرها ولا يجوز هبتها لاله ولا غيره
لابان الرهن ولا بدوت ادنه **وصورة** اذا اوطى الراهن
الجارية الميونه فاجلها وهو معسر فان الاستيلاء ثبت
ساقط الراهن ولا يثبت في حق المرتهن في اصح القولين وليس
لراهن ان يهبها للمرتهن ولا غيره بادية وانما يبيع في الحق للمضرون

كذلك قاله الراغبى وفائدة بنوت الاستيلاء في حق الراهن انما
تصير له ولد اذا املكها بعد ذلك **مسألة** عبد مرهون
يجوز للمالك ان يعتقه عن غيره فانه عن كفارة وتارة عن غيرها
وسؤال **ق** في عبد التركة فانه يجوز للوارث ان يعتقه
عن كفارة مورثه سواء كانت مربيته او مخبره وبنت ولا يلبس
مع ان التركة ملك للوارث كذا ذكره الراغبى في باب الوصية
وعلة ما نهى عنه شرعا فاعتاقه ويؤخذ من هذا التعليل ان
كفارة الميت ان كان الميت قد رهنه في حال حياته فلو اعتق عنه
الوارث عبد اتدعت عنه هو اي الوارث وهو موصى
ففي بقوده نظر لانه يجوز له ان يعتق عن كفارة عبد اعز
ماله فيحمل الجواز هنا كما لو اعتق عن نفسه وعمل للمع
لان فيه انتقال المهرن الى غيره **مسألة** **ق** وصية
ان يوصي من لا كفارة عليه باعتاق عبد من عبيد فان الوصية
لا تمنع انتقال التركة الى الوارث وجبيل فباني ماسق
واما اذا لم يكن على الميت عتق ولا صدرت منه وصية
باعتاق فلا يمنع الاعتاق عنه لامن الاجبني ولا من الوارث
مسألة **ق** الجديد انه لا يجوز رهن المهرن بغير اخذ
المهرن اذا علمت ذلك قبل لنا صوره يجوز لها ذلك
على الصحيح كما قاله الراغبى وهي ما اذا اجبر المهرن فقده المهرن
بادن

بادن الراهن ليكون مرهونا بالنداء والدين للندم **وصورة** **ق** اخرى
ذكرها في الروضة من روايه عن الناجي ابي الطيب وهي ما اذا اذ
المالك للمهرن ان يتفق على المهرن ليكون رهنا بالثقة والدين
فانه يكون كذا اياه على ذلك **مسألة** **ق** رهن مرهون يقد عنه
بلا خلاف **وصورة** **ق** اذا رهن نصف عبد ثم اعتق النصف
الاخر وكان موصرا فيسرى قطعا كالعبد المشترك بل اولى
مسألة **ق** رهن يجب جلوك الدين بيع عين معه في صفة
واحدة **وصورة** **ق** في رهن الجارية ذوات ولذها وبها لعكس
مسألة **ق** شيء يبيع بعه ولا يبيع رهنه في حاله من الجارية
لا يشرذ او لا يبيع عنه لادين حال ولا يوجمل **وصورة** **ق**
والدين لانه لا يبيع رهنه لما سبق ويبيع بعه لمن هو عليه وفي
بيع لغيره وجقان صح في الروضة انه يبيع ايضا وصح الراغبى عكسه
باب **ق** **التقليد** **مسألة** **ق** شخص كان
عليه دين فيسقط عنه بطريق شرعي ثم عاد دونه فاستغله
به كما كانت **وصورة** **ق** فيما اذا جعله ماله عوضا مما كان او
اجرة او صداقا ونحو ذلك ثم حصل فسخ بسبب من الاستباب
وهكذا لو نذر ان يضيحي بجموان في الدية فعيثه ثم تلت بعد الفسخ
فان دونه تساقطت ايضا على الصحيح **مسألة** **ق** مال يبيح الله
فقد عاونه متوقف على الاجاب والقبول اللفظان اخر

صاحبه طلبه عن يوم وليله من وقت استحقاقه سقوط وانما الطالب
يقول قبل تلك المده **وصورة** في الضيافة المشروطه على اهل الديه
فقد جزم الرافي والنوى في الروضه بانها معاوضه وصرفا فيها
باجكام يوحد منها الغاربي في النطق لها من حلتها ما ذكرناه
اشاع المطالبه للضيف بعد المده المذكوره **ومنها** ان غير
الشعر من العلف كالبن والشمش لا يشترط بيان قدره **ومنها**
انه اذا اشترط عليهم في السنه ضيافه ما به يوم مثلا فانه يكتفي بشر
يتوزعونها بينهم على قدر حالهم فيقال حينئذ عقد معاوضه مع
جامعه متساوون في عوضه وكل واحد منهم لا يعلم مقدار طلبه
لاجمله ولا تفصيله **ومنها** انه يصح اشتراط الخبر بالانفاق
مع انه لا يثبت في الديه بالسلم ونحوه على العجيج وفي فرضه فلا
مشهور **مسئله** شخص ابرار جلا عن دين له مئير اناك
من نظير ذلك الدين مع ان الدين الذي على الثالث ليس المشترط
بل الذي اسقط عنه الدين **وصورة** فيما اذا اشترى سلعه ثم
قال لغيره وليتك هذا العقد ثم ان البايع الاول حط عن الثاني
وهو المولى لبعض الثمن او جميعه فانه ينحط ذلك المقدار على الثالث
وهو المولى بفتح اللام لانه وان كان يتعاجد انخاصته وانما
التمثيل على الثمن الاول حتى لو وقع حط الجميع فلا يلزم التولية
لم يفتح التولية كما لو قال بعثك بلا ثمن **مسئله** لا يجب الاكسبا
لدين

٢
الدين كما اطلقة الرافي لانه قد تكبر فلا يفي به الكسب وتقل
ان الصلاح في فوايد رحلته عن ابي القفال الفداوي انه يجب
اذا كان سببه معصيه اذا علمت ذلك قتل دين يجب الاكسبا
لوفايه **وصورة** في نفقه الزوجه فان العجيج وجوب الاكسبا
له كما اطلقة الرافي لانه هل يجب الاكسبا في كل يوم لو طيفه
ذلك اليوم حتى لو فات الاكسبا في يوم لا يجب الاكسبا
له بعد ذلك كغيره من الديون ام يجب مطلقا فيه نظر
مسئله دين لازم مستقر متقوم بعد تحصيله على من وجب
عليه امر ناه بالانفاق الى متقوم اخر **وصورة** فيما اذا
ضرب بطن امراه حامل فاجمعت **مسئله** فيما ميتا او جيبا
عليه الغره فلم يجدها فانه يجب عليه خمس من الابل في اجم الغره
لا هذا القدر هو القيمة المعيره في الضره عند اخراجها والثاني
حيث قيمه الغره **مسئله** شخص له دين مستقر رضى هو
ومن عليه الدين بالاعتياض عنه جاز ذلك ان كان الدين
مجزا عنه ولا يجوز مع القدره عليه **وصورة** في ابل الديه
فانه لا يجوز الاعتياض عنها في اجم الوجهين كما ذكره الرافي في باب
الصلم لانه يحوكم الصنه والثاني نعم نظرا الى العلم بمقداره
فان تقديره ابل وجب قيمتها في القول الجديد **وصورة**
فانه وفيه الاله الوجبة في الجديد **مسئله** لا يجوز لما لكه

ان يبري المديون منه ولا يجوز له ان يطرد الابري شخص اخر
فيما اذا اوصي بنجوم الكابه لشخص فان الوصيه صحيحه ان اذ اهل
المكاتب فيمن الموصي له وولا المكاتب للسيد وان غير المكاتب
تعيظه وفتح الكابه وان انظره الموصي له وهل الموصي له ابراهن
النجوم لانه المستحق او لا لكونه انما ملكه الاستيفاء ولم يملكه
تقوية الرقبه على الورثه فيه اجتمعا لان حكامها الرابعي عن
ابن كج وعن القاضي الحسين ايضا من غير ترجيح والاجمعه
ان له ذلك كذا صححه القاضي الحسين في تعليقه وغيره بالا
وجزم به ابن الصباغ **مس** رجل محجور عليه في اعيان امواله
لاجل ديون جماعه عليه لا يجب عليه المساواه بينهم بل جوزه
اعطا البعض وحرمان البعض **مس** في المريض
اذا انقصت امواله ما عليه من الديون فانه لا يجوز له التبرع
وجوزه تخصيص البعض بالوفاء على الصحيح المعروف كذا ذكره
الرافعي في كتاب الوصيه قبيل الكلام على المسائل الحاشيه
مفرا **مس** شخص اسقط دينه على شخص وحكمنا باستل
ظاهره او بالكتاب او بالاستقلال بمطالبته لنفسه في اي
اراده **مس** فيما كان البري والد او قلنا الا ان ذلك
فانه يجوز له الرجوع في الابرا كذا نقله الرافعي عن الائمة وانه
فعلي هذا ان صح بالتملك او بالقبضه رجع ايضا في المعروف
ووقف

اذا

وتوقف النووي فيما قاله المتولي وقال ينبغي ان يرجع **مس**
انسان مطلق التصرف له دين ثابت مستقر يورث عنه ومع ذلك
لا يتقيد ابراه منه **مس** في الزكاه اذا انحصر المستحقون فانهم
ملكونها ملكا مستقرا بحيث يورث عنهم وان كان الوارث غنيا
فاذا استلقت الزكاه في هذه الحاله من العين لاديه المالك اما بالانه
الضابط او لانه بعد التمكن فابرا المستحق المذكور من عليه الزكاه
عنها فان الابرا لا يصح كما قاله الامام لان بعد ثابا ليقض وقياسه
كذلك فيما لومات وارثه **مس** شخص عليه دين لاسان قبال
من عليه الحق ان يقبضه صاحبه وقال المستحق لابل احبسه فاتا
يجب التحق الى سوا له **مس** في القصاص كذا ذكره ابن الرغبه
فعله بان الجاني هو عليه من القصاص وهذه العله ذكرها
الرافعي في جيبه اذا وجب القصاص لصبي او مجنون فاستل
منه ابن الرغبه ما ذكرناه **باب** **مس** **الحج**
شخص له اولاد وليس له ولايه على اموالهم لاجل عدم بلوغه
اي عدم بلوغ الاب **مس** فيما اذا زوج الاب ولده
الصغير ثمرات زوجته بولي في زمان امكان بلوغه وهو
كالب الناسع على الصحيح فان الولد لمحمه اذا مضى عليه
بعد من ان كان سته اشهر وساعه تسع الوطي واذا
حكما يتنوب النسب لم يحكم بالبلوغ لان النسب

بيت بالاحتمال بخلاف البلوغ كما جزم به المرافعي في اركان كتاب الفاء
 ويشاع عنه مع ما ذكرناه الغازي في ابواب كثيرة لعدم التكليف
 وعدم ولاية النكاح وغير ذلك نعم ذكر المرافعي في هذا الباب
 انه اذا تزوج صغيره وطلقها بعد من مكان بلوغها مات
 بولد قبل مضي اربع سنين من الطلاق فان الولد يلحق وعلم يبلغ
 المراه قبل الطلاق وكان قياسه من مسلثا ان لا يحكم بلوغها من ذلك
 الوقت لان البلوغ لا يثبت بالامكان الا ان الفارق تحقق
 الولاده من المراه بخلاف الاتراي من الصبي **مسألة** مال
 لسفيه لا يجوز للولي بيعه الا بآذنه وهكذا اذا كان للصبي ايضا
وصورته في تدبيرها اذا صحته وتلقا بخور الرجوع عن الفداء
 بالفعل دون القول فالصرف الذي يحصل به الرجوع لا يبيع
 ببيع منها بل من الولي اذا اراد المصلحة في بيعه كما ذكره الرافعي
 فلو ادن له الصبي في البيع كان بيع الولي عن ادنه رجوعا بكل حال
 كما قاله الماوردي ولا شك ان السفيه مثله واولي فيه بيع
 ما قلناه **مسألة** والد له ولاية على بيع مال ولده لا يجوز له
 ان يبيع من نفسه **وصورته** فماذا كان والد ويكلا في البيع
 عن ولده ففي تعاطيه لنفسه وجهان في الجاهي قال في المحرر
 باب الوكالة وعندني ان المذهب هو المنع والجواز ليس بشيء
 مادكرة ان يكون الحكم كذلك ايضا في الام اذا كانت فيه وفي الجيد
 اذا

الزوج

اذا وكله الابن في بيع مال الطفل **مسألة** شعشع لا ولاية له
 على الطفل بخور له ان يصرف من مال الصبي شيئا من بيع اليه
 فهو لا للطفل ولما له **وصورته** ما قلناه في كتاب الحج
 الكلام على احوال العصبية عن الصبي انا لاخ والعم وان العسر
 وتوهم بخور لهم تعليم الصبي وناديه والاحتاق عليه في ذلك من ماله
 وان يكونوا اوصيا وعلمه بان التقه على ذلك قليله فسوحي ما
مسألة سفيه يجوز له ان يعقد على شيء يراده على تيمنه شرعا
 مع حضور الولي ومنعه السفيه منه **وصورته** في المصلحة
 من النقص كما ذكره المرافعي في كتاب الجنایات **وصورته** نأينه
 ذكرها الامام والعزالي في البسيط كلاهما في كتاب النكاح في الكلام
 على نكاح السفيه وهي ما اذا اشع الولي من شراء المطعومات
 له فانه يجوز له الاستئلال بشرائها ان اني الامر في ذلك الى
 الضرورة فان لم يبينه المبال كان من قبيل المجاهات ففيه
 وجهان حكاهما العراقيون ولو اشع من الادن له في النكاح
 غلب احتياجه اليه ففيه ثلاثة اوجه حكاهما في المحرر هناك فان
 انفسها المعه والثاني لا والثالث ان امكت المرافعة الى الحاكم
 البع في الامم وكلام النهاية والبسيط مشعر باحتياط
الثالث له وصفان بخلاف بالكمال شرعا اذا قام لجدها
 بشخص بنت
 بليده ولا يبر في شيء واذا قاما معا به سقطت

تلك الولاية ولم يلبها هو ولا غيره **وصورته** في المجنون الصغير ما
يجوز للاب ولا المحدث ويجعل في الصحيح وان كان يجوز لها تزويج
الصغير القائل والكبير المجنون باحد شروطه وفي المسئلة
اشكال مذكور في كتاب النكاح من المهمات فليطالع منه
مسئلة لنا حاله يجوز للولي ان يبيع فيها مال المجنون عليه سبه
من غير غبطة للمجور ولا خوف على ماله **وصورته** ما اذا كان
له طعام ووجدنا مضطرا ليس معه مال فان الولي يجب
عليه ان يبيعه له نسبه هكذا جزم به الراعي في باب الاثام
وتابعه عليه النووي وعداياه ايضا الى المالك الرشيد
وتجوز البيع والحالة هذه نسبه مستكمل فضلا عما اذا اقتضا
كلامه من الاجاب ولا ضابط لمقدار الاجل فيه بل الصواب
الحاربي على التواعد انه يبيع بحال وان كان لا يطالب به في هذه
الحالة لاعساره وقايد الحلول جواز المطالبة به في اي وقت
حصلت القدرة عليه **مسئلة** عقد معاوضة يصنع الصبي والمجنون
ويستحقان به المسمى **وصورته** في الجماله اذا ارد الصبي والمجنون
فانه يستحق المسمى كما رأيت في تعليق قدّم في الفقه وكانت خط الصبي
الا ان المصنف المذكور مناصر عن ابن الصباغ فانه نقل عنه المالك
ورأيت في شرح الفخيز لصاحب الفخيز مثله ايضا الا ان
قرضه في الصبي وسكت عن المجنون وذكر المادري في الشارح

لنا الصبي لا يستحق المسمى وعلى هذا منل يستحق اجرة المثل في نظر
وقد يقال ان نص عليه قال المسمى والا فاجرة المثل وقد عكس اعداد
المؤرخين بقى التبع ولو رد العقد ايضا يستحق به المسمى كما جزم
به الراعي وعلله بان يده كيد سيده فلك ان يخزبه ايضا
مسئلة شخص يملك
في مكان يجوز له البنا فيه ومع ذلك يحجر على هدمه من غير حجة
موجب لذلك بل لعني بوجود حاله البنا **وصورته** في البنا في
القابر المسبلة اي المحدث للدفن فيها فان البنا فيها مكروه كما جزم
به الراعي يقال ويكره تخصيص القبر والكابيه والبنا عليه فلو بني
عليه هدم ان كانت المقبرة مسبلة وان كان القبر في ملكه فلا هدم
كلامه وذكر مثله في الروضة وغيرها وليس المراد المسبلة هي الوقوف
لان البنا فيها جرم لا مكروه وانما امر بالهدم مع كونه مكروها لانه
يؤدي الى التفسيق وبغير الميت اذا ابعده **مسئلة** عقد
مخضع على اشياء غير معلومة بالمشاهدة ولا بالوصف بل بالعدد
نقط ومع ذلك يحكم بصحته **وصورته** فما اذا حاصرنا قلعة من ثلاث
اكداد وصالح زعيمها على ان يمدد معلوم منهم كما به شخص مثلا
او القب فانه نعم للمجاهد اليه ويعينهم الزعيم كذا جزم به الراعي
في موضعه
مسئلة فالك مقصور
نضع اداوه بغير اذن المضمون عنه **وصورته**

الانقار وهو الصواب على خلاف ما يؤوله كلام المجرد والمتنازع
مسئله وكل في بيع سلعة قد اجتمعت فيه شروط صح بيعها
ومع ذلك لا يجوز بيعها بالوكالة الا بعد مدة معينة **وهو** **ورد**
فيما اذا اخبر الوكالة وعلق المتصرف بان فاك وكلتك الا في بيعها
ولكن لا ينعها الا بعد شهر مثلا فانما يحصى عليها فوض اليه وقد
ادعي المارعي في الشرحين والنووي في الروضة عدم الخلاف في بيعها
وهو غريب فقد حكى الامام فيه خلافا لودكره الغزالي
ايضا في البسيط وزاد فتح البطلان وعلله بانه لا يعني لبيح الوكالة
مع امتناع المتصرف ثم نقل الشيخ ابن محمد خاتمه وقال
انما ذهب اليه بعيد **مسئله** وكاله بشرط فيها القبول
اللفظي **وهو** **ورد** فيما اذا قبل جهة سلعة مضمونه او استأجر
او مستأجره وكل المهور له في قبضها من الغاصب او السند
او المستأجر فانه لا يصح اذا قبل الوكيل ذلك حتى اذا مضى مائة
فيها القبض يري الغاصب والمستأجر فانه لا يبيع في باب الهبة
وانما يكتب بالفعل وهو الاشراك في يده لانه استدراكا
فلذلك لا يبيع على الرهن بقبضه عن الغير خلاف ما اذا وكله في البيع
فبيع وقد سبق الكلام على هذه المسئلة في اوائل البيع ايضا
لخبر فاجعه ان شئت **مسئله** رجل يجوز له ان يعزل عن الوكالة
من ليس وكله عنه بل وكله عن غيره **وهو** **ورد** اذا قال وكلت
في

في بيع هذه السلعة وادنت لك ان توكل عنك توكل الوكيل لانه
عن نفسه فانه يجوز للمالك عزله على الصحيح كما قاله الرازي لانه
يجوز لعزله الاجل فالبيع اولى **مسئله** وكل في بيع سلعة يجوز
له ان يبيعها حفصة بالكلية دون عينيته في الجمع مع ان المالك لم يشترط
عليه شي من ذلك **ورد** في توكل الراهن للرهن ووجه
امتناع البيع في الغيبة انه ممتنع لاستئصال حقه كذا ذكره الرازي
في كتاب الرهن **مسئله** شخص وكل انسانا في تصرف لنفسه لا يجب
عليه عاقل ذلك التصرف لانفسه ولا بوكيله ومع ذلك يشترط
في الوكيل ان يكون مسلما جازعا ولا **وهو** **ورد** في الجكين المبيعون
عند سفان الزوجين فانما وكلان مهمما على الصحيح ولا يجب
عليهما توكلهما بل يعرف الحاكم الطام ويستوي في المطلوب
ومع ذلك ان وقع توكلهما فيشترط فيه ما ذكرناه من الشروط
كما هي الرازي لان الحاكم لم يدخل في ذلك ومقتضى اشتراط ما
شرطوه انه لا يتصرف الوكيلين عند قدرتها وهو خارج
عن القواعد وبعد في المعنى **مسئله** انسان مشع عليه الالتزام
عليه سلعة الا اذا ن شخص معين ليس له ذلك الشخص على تلك
السلعة ولا به بالكلية ومع ذلك اذا قدم على بيعها دون ادن
من ذلك الغير صح **وهو** **ورد** فيما اذا وكل عبد الغزوه في بيع سلعة
شرطه ومواد ماله ثم اذا باع السيد العبد فان العبد لا ينعزل
في

في اصح الوجهين الا انه يلزمه استيدان المشتري فان لم يسأله منه
تصرفه له ولم الاذن وان تركه واجبا كما قاله الرافعي في هذا الباب
ثم حكى فيه احتمالا عن الامام انه لا ينفذ وفيما ذكره الرافعي
اشكال لان توكل العبد في البيع والشراء بغير اذن السيد بل
في الاصح لما فيه من تعلق العهد بالعبد وهذا المعنى موجود في المالك
الناثبي وحسين فيطلق الاذن الاول ولا ينفذ التصرف الا اذا
جحد **مسألة** رجل استناد بيعا واجاره وغيرهما من التصرفات
المالية وغيرها بان من شخص معين ومع ذلك اذا عزل نفسه
لا ينعزل **وصى** في العبد اذا اذن له السيد ان يتصرف عنه
فيما فانه لا ينعزل بعزل نفسه كما قاله الاصحاب ونقله ابن القتيبة
في هذا الباب من الكتابية لان ذلك من الاستحسان وقيام العبد
واجب هذا صورة التصرف المباحي واما غيره فصورته في غير المحر
من اوليا النكاح اذا اذنت له المراه في التزوج بعزل نفسه كما اتفق
كلهم ولا يحضر في الان من صحبه واما ناطر الوقت اذا كان متزوجا
فانه يجوز له الاستماع من التصرفات ويتولاها عنه الحام لاجل الشا
لكنه اذا صرح بالعزل ثم اراد التصرف هل له ذلك فيه نظر **مسألة**
شخص استناد تصرفا بان ثم جحد له صفة هي افضل من الصفة
التي كان عليها ان عمل عن ذلك التصرف لسبب اضافة تلك الصفة
لا بسبب احراز تعلق عمل او غيره ولا ينفذ الا اذا جحد

وصورته

وصورته في العبد اذا اذن له سيده كما سبق ثم اعنفه **مسألة**
وكل يجوز ان يبيع بغير نقد البلد مع وجود ذلك النقد ويدون اذن
الوكيل **وصى** شوق على مع ذكره في سله الطفر فقالوا لو كان
له عياد اهرام مكسرة وطفر صاحب الدين بالبيع فليس له ان يملكها
ولان بيعها بوزن نقاد اهرام مكسرة للاجاف بالمالك ولا للمكسرة
مع النقود لكونه ربا بل طريقه ان يبيع بالدينار وان كانت غير غالبة
على المصدرة ثم يشتري بها الدراهم المكسرة وقياس ما ذكره في تلك
الصورة من تعين النقد المعلوم ان يكون مثله في الوكيل ايضا فانه
اقرب الى القواعد واخف ضررا من بيعه بالعرض او بوزن من جنسه
كسرا **باب** **الوكيل** **مسألة** عين في يد
رجل امانه انقلبت مضمونه عليه مع انه لم يتبع منه بعد قبضها ما
يتبقى الفان من قسما وفعل او ينفذ **وصورته** فيما اذا رهنه عينا
بدون وجه وشرط انه يوفى الثمن عند المحل والاكالات له يدينه
لقبضها على ذلك فالرهن فاسد ويكون امانه قبل المحل لا بعد لانها
تتوضه عن البيع وفاسد كل عقد كعقده في الفان وعدمه
وصورته **ثانيه** وهي العين المستاجرة فانما امانه في مدة الاجارة واما
بعد فاقضونه على الراجح في الرافعي والروضة ورجح في الحرز والمناج عكسه
مسألة شخص استعمل وديعه عنده بغير اذن المالك ومع ذلك
لا ضمان عليه **وصورته** فيما اذا اودعه حائما فليسته فان جعله في غير الخصة

لم يضمن وان جملة في المختصر فيه احتمالان حكاهما القاضي الحسين وعنه
 احدهما يضمن وعلة الراعي بكونه استعمالا لا الثاني ان قصد الحفظ لم يضمن
 وان قصد الاستعجال ضمن قال وفي الرقعة للعبادي انه ان جعل رقعة
 لاطهر الكيف ضمن والاولى مال في الروضة المختار انه يضمن مطلق
 الا ان قصد الحفظ وهذا كله في الرجل اما في المرأة فخير المختصر يضمن
 بمتابه المختصر قاله الراعي **وصورته** وهو ما اذا اودعه صاحب
 صوفو كان لبسها داخل الدود فانه يجب عليه ذلك كما هو به الرقعة
 صندوقا **وضرورة** وهو ما اذا اودعه ورق عليه ثم نكث لا الرقعة
 فانه لا اجرة عليه ولا ضمان **مسألة** اودعه دراهم وقال اربطه
 في كوك فربطها فله جالان احدها ان يجعل الحيط الرابط خارج الكوك
 فينظر ان احدها الطراد في قطعه ويحمله وان صاع لا يسترسال
 وان حال العقد لم يضمن اذا كان قد احتاط في الربط لانها اذا
 انحلت يثبت الدراع في الكوك **الحال الثاني** ان يجعل
 الحيط الرابط داخل الكوك فينكس الحكيم فان احدها الطراد
 لم يضمن في ان صاعت بالاسترسال ضمن لان العقد اذا انحلت
 شارت الدراع قال الراعي هكذا قاله الاصحاب وهو مستند
 لان المأمور به مطلق الربط وقد حصل اذا علمت ذلك فقل
 لنا صوره لا فرق في عدم الضمان كالمربط في التماسق منها لا
 المعنى الذي ذكره فتمامه **باب** **الاداء**
مسألة

شهور على الطراد
 ان يضمن
 ان يضمن
 ان يضمن

مسألة يشترط في صحة العارية اللفظ من العير او المستعير والفعل
 من الاخر وذلك بان يقول العير اعركك فيأخذه المستعير او يقول
 المستعير اعركني فيعطيه العير هذا هو اللفظ ولنا عارية لبس فيها
 لفظ بالكلية **وصورته** يبيع مسلة ذكرها الراعي في باب العير فمالك
 بحث اليه هديه في طرف والعادة في مثلها رد الطرف لم يكن الطرف
 هديه فان كانت العادة فيه عدم الرد فكفوا صر القهر فالطرف هديه
 ايضا واذا لم يكن الطرف هديه كان امانه في يد المهدى اليه وليس
 له استعماله في غير المهدى واما فيما كان اقتضت العادة تفريقه
 لزمه تفريقه وان اقتضت التناول منه جاز التناول منه قال
 البغوي ويكون عاريه هذا كلامه **مسألة** اذا علمت ما سبق وهو
 اشتراط اللفظ من احدهما فقل لنا صور لم يخرج العين المشتمل بقا من يد
 مالكها ان وجد فيها اللفظ الدال على الاستعارة من جهة المبيع كما
 العين عارية وان وجد من جهة مالكها لم يكن عارية بل يكون من
 باب الابداع **وصورته** في المشافرين اذا وقع احداهما على
 دابة رفيقه كما نقله الراعي عن البغوي ولم يخالفه وقياسه في الواقع
 لا الاماكن كذلك **مسألة** لنا شيء يبيع وقت عين من عليه منفعة ولا
 يبيع ان يجار له تلك العين لتلك المنفعة **وصورته** في المسجد فانه يبيع
 الاتباع عليه لبنائه ولا يجوز اعارة تلك اي لنا المسجد بما ذكره
 قاله البغوي في تناوبه وعلة بان مقتضى الاعارة جواز الرجوع والتي اذا صار

مسجد الاجور استزاده **مسألة** مستعار يجوز لغيره ملكه ان يمنع
المستعير من الاستعارة **وصورة** في اعارة الخمر السابع فان يجوز كما ذكره
الرافعي في باب المارعة وحسين يجوز للمالك الباقي ان يمنع المستعير من
الاستعارة مع ذلك لا ضمان عليه كالجوز له منع الشريك منه الا انه اذا منع
الشريك نازل الحاكم بوجهه عليها ولا يجب الى المقطع على الصحيح وبالسنة
لا ياتي فيه ذلك **مسألة** يشترط في المستعار كونه مستعارة مع بناء عليه
ولا يصح اعارة الممتنع والاشربة والاطعمة واليهاء ونحوها اذا علمت ذلك
فقل لنا صور يع فيها اعارة الماء **وصورة** فيما اذا اعارة ليشربه او لغيره
والاعتسالي ونحو ذلك او كان كذلك راما اعارة اياه ليستعربه عورته فان
الشروط فيه والمدار الذي يستعربه البدن من ضرره الاستعمال بما لا يضر
المستعته من التوب عند استعماله واذا انما لم تذكرناه لم نجد ما لغا من
اعارته للنظر به ايضا **مسألة** شئ يع اجارته لفقد استيناعه
لاستعفه **وصورة** اعارة البئر للاستعانة منها ولعمارة الجارية للاضاح
فان استجارها لذلك صح فاستعارتها بطريق الاولى **وصورة** واذا
وعى ما اذا اعارة شاه لياكل لبنها او شجرة لياخذ ثمرتها كما فعله الرومي
عن القاضي ابي الطيب والمولى وصاحب السائل ولم يصر بخلافه
وقياسه الجواز في الكتاب من ادواء الان يفرق بالاستعمال
ولو قال ملكك درهما وسلمها فهي فاسدة وحسين يملك
الشاه مغبوضه بالاعارة الفاسدة فيضمنها والار والشئ مغبوض

بالهبة

بالهبة الفاسدة فلا يضمنها ولو قال ائت لك درهما وسلمها وجهك
لغيره كقوله ملكك والثاني وهو الصحيح في رواية الروضة انه اباجة
صحة والشاه عارية صحيحة واعلم ان الرافعي رحمه الله وجنم في الكلام
على استيجار المرأة للرضاع يجوز استيجار البئر ليستقى منها وبان الدار اذا
استوجرت وفيها بئر ماء يجوز الاستعانة منها وجنم في البيان في الكلام على
استيجار المرأة للرضاع ايضا بان استيجار البئر للسنة يجوز وسلم يجوز الاستعانة
بالبئر في الدار المستأجرة وقال الروياني في الحلية اذا اشترى قرارا لقتناه
لكونه احيى بما يتاجز في قول بعض اصحابنا وهو الاحتياز والمشهور منع
وقياس ذلك ان ياتي في الاعارة ايضا وقد يفرق **مسألة** عارية
لغير النفس لا يجوز للمالك المغير الرجوع فيها **وصورة** فيما اذا قال
اعبروا ربي بعد موتى لفلان شهرا مثلا او سنة وجب على الوارث
تفدية وصيته واذا اعارة امشع عليه الرجوع كما ذكره الرافعي في اول النكح
وصورة وهي ما اذا نذر المعير ان لا يرجع ونذر ان يعزك للكر
فاجب التمس في نظير المسله وهو باجل الدين وقد سبق ايضا في
البيع وفي معنى ذلك ما اذا قال اوصيت بمانع هذه الدار لزيد مده
عمرة فانه اباجه وليس بملك فلا يجوز الاجارة وفي الاعارة وجهان
واذا مات الموصي له رجع الحق الى ورثته الموصي وهكذا لو قال
اوصيت لك بان تسكن هذه الدار وان نخذ منك هذا العبد فاتها
اباجه ايضا لازمه بعد الموت واما ما عاهد من الصور فانه ملكك

كقوله اوصيت لك بسكنى هذه الدار وخدمه هذا العبد سوا
قال مثل اسنه او مده جياه العبد او اطلق وسكت الرابع فما اذا
اوصي له منفعته مده جياه عن وجه بيعه وعن كنيته اعتباره من
الثالث فاما البيع فباطل لان المده مجهوله واما الاعتبار من الملك فالباطل
بل في اعتبار الرقبه مع المنافع لتقدر اعتبار المنافع المجهوله **مسئله** في
يجوز له اعاره عين وهو لا يملكها ولا يملك منفعتها **وصور**ه فما اذا ادبر
او يضي او يهدي الى ملكه مده او يقره معينه فان ملكه نزول عينه
الفتن او مع ذلك عور له اعارتها وركوبها كجرم به الرابع
في واجرا الاحميه وذكر نحوه في او ايلها وعلله بانها ارفاق وكلام الرابع
يشعر بانها لو تلفت في يد المستعير لم يحس بما بها وهو كل كذا
ان الذي اعاره وهو النادر يده ليست يد ضمان فذلك من اثباته
وهذا التعليل قد ذكره في المستعير من المستاجر والمهي له بالمنفعه والكل
مستركون في عدم الملك وقد علم من هذه المسائل لغز اخر وفي غايه
غير مضمونه **وصور** **ثانيه** وهي ما اذا اعار الاب ولده الصغير فحذره
لا سائل في العاده بالاجم فان الظاهر الذي يقتضيه افعال السلب
كما ذكره في الروضه في هذا الباب انه لا يشع **مسئله** عينه في
انسان باسرا فلا يوجب عليه ضمانا مع انها لو تلفت بافه
لكن **نص**ها في العين المسقاة اذ تلفت بالسفك كذا
ليس المتوب الي ان المداواه لا يضمنه على الوجه لو ادرك الملك في المداواه
فتلشه

فلتف القمحه وحوب ضايقا وان كان يجب بالانلاق لاصل ادب
ما لكها ولا يحصر في الان نقله **سورة** ما عاره لاربع من جهة المستغرون
الغير **سورة** فيما اذا وجبت العدة على المراه وكانت في نزل
سفر او في المالك باقائتها ايضا العدة فانما يجب عليها ذلك
كما قاله الراعي واذا تلف في هذه الحالة فلا تسك ان العمان على الزوج
ولقد اختلف الاجاب على الزوج **سورة** شخص خير على قول الاشاعره
ملك الغير من غير ضمان المنفعة ولا العين **سورة** فيما اذا
اشترى دابة وانفعلها لم علم بها عيبا قد سماه وكان بيع الغل بعيب
الذي يرد بها المشتري مع الغل اجبر البايع على التبرك وليس
المشتري بطلب قيمه الغل وهل يكون ترك المشتري الغل فليكن
مساويا او اعراضا فيكون للمشتري وجهان قال الراعي اشهدنا
البايع **سورة** ذكرها الراعي في الصداق فقال اذا اصدتها خيلا
فدا طلف والخيول في يده فاحدتها فخرنا فجله في قاروره لنفسه وصب
عليها صفرا من ذلك الغل اي المسائل من الربط وكان الربط سعي
لوزن عن القارور ولو ترك لا تعجب فلا يحبر الزوج وعلى النوع بالقارور
ولكن ان بيع بها اجبرت المراه لا يملك القارور حتى يمكن الفسخ من الرجوع
واذا رجع يعود خيارها وحى يجب رد القارور اذا رعت ما في فيها او تقول
انما ملكها فيه وجهان كما ذكرنا في البيع في سلسله الغل والاعمار هذا كلام
الراعي وقد بينهم الواقع على هذا انه يجوز للمشتري الرجوع في الغل على قولنا

على الميراث على الصحيح أيضا العبد
وعلى غرض ان المراه ٤

ان البائع لا يملكه **مما** فعل يترب عليه المدور اذا وقع ذلك الفعل بدون اذن من شخص معين فان اذن فيه ذلك الشخص ثم وقع قبل صدور الفعل لم يقدروا جوعه شيئا حتى اذا علمه المشتري منه بعد ذلك مع علمه بالمعلم يترب عليه المدور **مما** ايضا اذا اختلف علم اياه مثلا انهما لا يخرج حتى ياذن اياهما اذن لهما ثم معها قبل الخرج فلم يتربل خرجت فان الطلاق لا ينعكس كانه عليه الشافعي لان الاذن لما وجد زال حكم اليمين فلم يعد البيع بعده فلو قال الابداني او غيري فانها تطلق عند المحققين فانه الراعي في كتاب الايمان

باب الفاسد في القتل **باب الفاسد في القتل** رجل يحب عليه بالان
عن واحد ضاهاً بشين معاوئها القيمة والمثل **باب الفاسد في القتل**
فما اذا تلف المجرم صيداً مملوكاً فانه يلزمه مثل للفرد والقيمة
للمالك وقد يتصور ايضا ما اذا قتل رفيقاً فانه يلزمه القيمة للمالك
واعتاق رقبه لحياته تعالى فاذا قتل عبداً مثلاً ولم يعد الاعتدال
ام لم يجد الامه فانه يلزمه اخراج ما وجد على الفور اذا انقضى التل
وجنيد فيصدق ان يقال او جينا عليه اخراج المثل والقيمة سا
مسألة عن متقومة يجب بالان فيها قيمته في وقت واحد
فما اذا تلف المجرم ما لا مثل له من الثمن كالعصاة فوحوها وان كان مملوكاً
لغيره فان يجب عليه قيمته لله تعالى وقيمة المالك كما سبق في المسألة
رجل دعى حيواناً اغتره فحب عليه اعطاه له اداك الغريم حيواناً
بلاغز

بدل العين المدحج **و** فيما اذا نذر الرضحي او نذري الى الحرم
بقدر متلافيا شغل الى القدر نادا دعها قبل يوم النحر او قبل وصوله
الى الحرم وجب عليه تقريته لهما ولا يجوز ان ياكل شيئا منه ثم يلزمه دخ
منها يوم الاضحية وفي الهدي دحية في الحرم ذكره الرازي في باب الاضحية
مسألة رجل تعدي في ملك الغير بما ينقص قيمته ويكن تداركه ولم
يوجب عليه بسبب ذلك التعدي اعاده ما تعدي فيه ولا ارش
نقصه **و** فيما اذا عجز ثوبا لغيره فانه لا يكلف ارضه ونقصه
ولا يجوز له تطهيره ولا كماله ان يكلمه ذلك فانظره فنقص من
الشغل ولورده نجسا فونه التطهير على الغائب وكذا ارض النقص
اللام منه هذا هو المتيقن والخصم في الان نافلة **مسألة** شخص
عليه نذر وضوء ولا ياتي تسليمه الا بمرور مونه عت على المستحق
الضوء **و** **مسألة** في من ما غسل المراه من الجماع او النفاس
فانه واجب على المدحج في ايج الوضوء كما قاله الرازي في النفقات
وعلمه بان السبب فيه وقبل نجس على الوجه لانه لو لم يكن مستحق
ويؤديه انها اذا مات من الطلق لم يجب عليه ضمان كما قاله الرازي في كتاب
الزمن وعلمه بالعله السابقة **مسألة** رجل اشغ ملك الغير غير اذنه
واذينا عليه الغرم لاجل ذلك الاشغاع فاسبق به نظير ذلك الاشغاع
ثانيا وثالثا وعلما حرا فانه لا يجب عليه شي لما عدا الاشغاع الاول
مسألة **و** **مسألة** في الامه اذا وطئت بشبهة بان طهرها زوجته او امته او عتقها

عند آفا سداً وبقي النظر في أنه هل يلزمه إجره لمرة حبسها عنده ولا سيما
إذا أخذها من سيد فافترس ولا يقال لم يأخذها علي أن المنافع مضمونه
عليه لأن البيع الفاسد كذلك غاصب لعين سلمها إلى الكاهن
ذلك أوجب عليه قيمتها أيضاً بحيث صار في الوقت الواحد مالاً كاملاً
ومبجأه الاجتماع **بما** كذا قاله الطبري في الغار في الجارية
إذا أحلت في يد الغاصب حرانته إذا المالك وجب عليه قيمتها الجارية
لأن الجارية لا يباع **بما** إذا قيل هل يصور أن تجب لشخص يملك
مالاً مملوكه قلنا نعم **بما** فيما إذا أوصي لشخص مثله جاء ذلك
الشخص فإن هذه الوصية ليست بتمليك للمنافع بل إباحة لها كسقي
أيضاً في الغار ومع ذلك فإن العبد إذا قيل سترى قيمته ما
يقوم مقامه **بما** شخص العاقل ملتزم بالأحكام التي مالاً للعبد
عاماً عالماً مختاراً فوجب مجرد الاتلاف ضمانه من مال غيره
في المزداد الثلث في زمن الرد فإن ضمانه نجب أن قلنا أن ملكه ما في عليه
إلى أن يبدل أو يموت مردها وكذا أن قلنا بأنه موقوف أو زال بالرد
إلى أهل النبي على الصحيح عند الجمهور وإذا علمت ذلك ظهر لك ما قلناه
على قول الزوال وعلى القول الصحيح وهو الوقوف لأنه بان أن المالك
له حاله الاتلاف وإن المالك لأهل النبي **بما** شخص يبيع عبداً
مملوكه ومنافعها لغيره ليس له في عبدها حق ولم يادن مالكه في
القبض فثلثت ضمن بعضها دون بعض **بما** فيما إذا كان العبد
على

على حاجب السليمة دين فأخذ السلعة حيث جوزه له الأخذ بالظرف لا سيما
أو مملوكة وكانت السلعة تزيد على مقدار الدين فإن الأخذ من الأخذ
بعض مقدار الدين لأنه أخذه لغرض نفسه ولا يضمن الباقي **بما**
مضمون تحلف مقدار ضامته بأحلاف الاتحاض فيضنه زيد مثلاً
بأكثر ما يضمنه عمرو **بما** في مهر المثل الواجب للمرأة يولي الشبهة
أو نحوها إذا جرت عادة مساجد من العشرة فانه تجب عليهم أقل ما تجب
عليهم قال الروائي وليس لنا مضمون تحلف بأحلاف ولا اشتراك
الأخذ **بما** الجارية بين المالك ومملكه مقتضية للغير بالقيمة
كما أطلقه ولم يعضوا بين المثل والمثل المقوم إذا علمت ذلك قلنا لا شيء يضمن
بالجارية لا يكون ضماناً بالمثل ولا بالقيمة **بما** فيما إذا وكل شخصاً في
السري شيء فابرا الوكيل المسلم إليه فإنه لا يضمن إلا ما كان لوجه
السلم إليه لا علم أنك وكل ولا التزمت شيئاً وقد أبرأني منه
نقدني الطاهر ويتعطل بذلك حق المسلم في وجوب الضمان عليه
فولا الغرم للجارية ولا طهر وجوبه لكن لا يضمن مثل المسلم فيه
ولا يضمنه كما يكون اعتصاماً عن السلم فيه وإنما نعزم راس المال
كأحكام الأما عن العراقيين واستحسنه وجهاً عنه الرازي في آخر
الكتاب الثاني من أبواب الوكالات ثم قال اعني الرازي ورأيت في تعليقاتي
الشيخ أبي حامد أنه يعزم المثل **بما** شخص ضمن عبداً بوضع يده عليها
لشخص فأنفذها إلى المشتري ولا تطالب وأضغ اليد بالكلية على خلاف

القواعد **في** الجملة اذا وضع يده على الصيد ثم جازم له ان يملكه
فان الصبح فيه ما ذكرناه وقبل جزمه عليه نصين وقيل يطالب كل واحد
والفرا على التملك كما في العضوب والمستعار وغيرهما
شي يجب في غرام جزمه اكثر مما يجب في غرامه كله **في** آخر الزجر
فانه اذا تلف العبد بحب قيمته واذا قطع يده ورجليه مثلا ولم
تت فبیه قيمتان وبرد العرم ايضا يراى اذ الاعضاء وهكذا في غير
ايضا اذا جني عليه خطا او عذرا واكل الاجر في الدية كما هو مشهور
في الجنایات **في** مثل يضمنه متلفه بقتله لا مثله
في صور **في** القارية كما اقتضاه المطلق الرافعي وصرح به الشيخ في
وخالف ابن عسرون فوجب المثل في المثلي **في** اعاده المثلي في
شيئا من الاسطال المربعه وكذا المضيعة الرديا اذا كانت مصبوبة
في القالب لا مضروبه كما هو في السلم **في** اذا تلف ما في يده
وقدم الجضر فان الما فيه جزمه بالنسبة الى الممانه **في** الستام
يضمنه بالمثل بل بالقيمة فلا خلاف كما قاله الروياني في الجرح والطلاق الرافعي
والنوري يفيضه **في** البيع المفسوخ فحكم حكم الستام فيها
ذكرناه كما قاله ايضا في الجرح **في** المبيع يباع باسء اذا اقتضاه الطلاق
الرافعي وصرح به الماوردي وجزمه الروياني في الجرح وادعى انه لا خلاف
فيه قال وهكذا اكل مقبوض على وجه المعاوضة لانه لم يضمن وقت البيع
بالمثل قال وبجمله اذا كان قبل طلب البايع فان البايع يضمنه المشتري

ثمنه عنده في جهتان **في** الفوات وجوب الثمن فندس عليه الشايب
في مواضع من ادم وغيرها نصا صريحا ونذكر في لفظه في تلك المواضع في كتاب
المهايات وهو الكتاب الذي لا يستغني عنه **في** منقوم يضمنه متلفه
مثله لا يضمنه بغير صور **في** اذا تلف رب المال الماشية كلها بعد
الجرح وقبل الاجحاج فان الفتر اشركا رب المال على المعجم ومع ذلك فانه
يلزمه حيوان اخر لا قيمته هكذا صرح به جماعة منهم السيد لاني وشرح
المفسر وهو الذي يعبر عنه ابن الرغية بالداودي تان وبان داود
افري وكلام الرافعي ايضا ينضيه **في** جزا العبد **في**
العين المقرضه على الصبي **في** طم الارض كما قاله الرافعي **في**
هدم الجايط كما يقتضي كلام الرافعي ولجاب يد النوري في فتاويه ونقله
بما عارض النص الا ان الذي ذكرناه علم كما اوضحته في المهايات الواجب
انها القيمة **في** ان تلف متليا مضمونا عليه ويكون ضمانه للمثله ولا يضمنه
في في عين المضرا فانه مضمون بالتم وكذا ان تلف بئاله او عدي
تلف يضمن عليه قيمته البتة مكتوبه الكاعد واجره الوراق كما نقله
الرافعي في الجرح والوديعه عن بعضهم واقرة وذكر ابن الصلاح في فتاويه قربا منه
فقال يجب عليه ما يملك في حصيلها الا ان هذا يقتضي قيمته الكاعد اصريح
الوراق وهذا اقرب من اعتبار قيمته مكنونا ولا شك ان الناطق في هذه السله
قد بطل في المذار الذي اشتملت عليه منذ اس الدين ونحوه وهو بعيد بان
لا يظن ان البتة قد شتمت على دين وقد شتمت على غيره ككتاب وعق وصان

ومع عدم الماد وقد يعطى المقام فيها وقد ينظر الى ما يسهل له الرب الذي فيها بل يخصها
بعد الصباغ وفيه بعد ايضا فان القيمة لا تنظر فيها الى شخص خاص له عرض
بل ينظر الى ما ينشئ الرغبات غالباً وقد ينظر الى المبدول في شخصها غالباً
وهو قيمة الورق اسف و اجرة الوراق وانما لخصها رقبته الكاعد يكوننا
مع اجرة الوراق فلا وجه له وفيه اضرار بالمالك اذا لاي قيمة له غالباً فان
اراد قائله بالكتابة انما هو الكتابة التي اشتملت عليه تلك القيمة ليعلمها
فيا نبيا ما سبق من كونه لا يسترط اعراض الاجاد في القيمة وايضا لا الى
لاجره الوراق مع ذلك وجد بالكلية وايضا فلا بد من اعتبار اجرة التمدد
سوا كتبوا ام لم يكتبوا وقد اهله الراعي واعلم ان ما ذكرناه
له صور اخرى تعرف بسلسلة ذكرها ابن الصلاح في فتاويه وهي ما لو استأجر
ارضا للزرار عه ولها ما معلوم فانقصت منه الاجارة واستمر السائر
على الاستماع بالارض والما فان الواجب عليه اجرة المثل باستناعه
بارض موصوفة فان لمقاما وجعل الماني في اجرة المثل بعا اعتبارا في اياه
في الاجارة الصحيحة ولا يفرق الما معوض والارض باجره ثم قال بعد ان
لغاب بما ذكرناه ان هذا الجواب هو الذي ظهر ومثله ما لو استأجر ارض
او ارضا وفيها ما يربو **س** رجل ياشترى ارضاً قال نفسه وجب له ضمانه
على غيره **ص** فيما اذا اوجر طاقمه مضطرا لا يستطيع المعافاة فانه
يجب له قيمته في احسن الوجهين كما قاله الراعي وتصور ايضا فيما اذا كان
دايه وبعته في حاجه له من هناك المبعوث على المرسل ولم يندفع الا مثل
الادب

الادب وكذا الواو دعه فبالنسبة المودع لم يلحقه كسبه ودفع العت عنه
ثم قال عليه في هذه الحالة ولو كان مستأجر من كان الحكر ذلك وكلما في سله
الطفر لو كان الصدوق والبيت مستأجر من فكرها المالك للموكل
لا يفتد وما ذكرته في هذه المسائل كلها هو القياس ولم اجده نعم حاجب
س عين ملوكة لشخص غير تجوز عليه فيما يكون لها الشغل ديموما لكانها
بيدها على الذهب بعد ان كانت دتمه بريمه **و** في الغنلة اذا
لقدار التلك ثم تلفت فان ضاها تباينت في دتمه من يوم التلف انما المثل
او القيمة وقال ابو اسحق المروزي انه لا يثبت ادراك وانما يوجه
عند محي المالك وطلبه **س** عند معصوب تلف بعض اعضائه
تحت يد القاصب ولا ضمان عليه **ص** اذا ذهب ذكره وانبتت
بانه ما يربو ولم تقص قيمته كما هو المقلب **س** رجل يرض عينا لمحض
فمن نفسه لا يلزمه ضمانها اذا تلفت عنه **و** رته فيما اذا وجب
عليه تقعه قريبه فاعطاه اياها فانه لا يلزمها لان الواجب فيها الاستماع دون
التملك حتي اذا تلفت عنه او تلفها وجب تجديد الخطا الا انه يضمنها
في دتمه اذا تلفها حتي يطالب بها عند السار دون ما اذا تلفت كذا صح
به البغوي في التمدد والووي في اصل الروضة فاعله فان كلام الراعي
يشفي العنان في الصورين فله صلحه الووي بالتمتع بالمقول وان كان فيه
نظر والره في يد المهرش اذا كان الرهن بمرعا بمصا قريب من الصورة المركوم
دون ما اذا كان مشروطا في بيع **س** شخص فاعل مع غيره فعلا بغير اختيار ذلك

الغير فوجب عليه لذلك الغير مال لاجل ذلك الفعل ولو فعله مع سكوت
ذلك الغير وفد رته على الدفع لم يجب **مسألة** في الزنا فانه يجب به المهر عند
الكره المراه عليه ولا شيء لها عند سكوتها لانها راينه بالتمكين قال الامام عند
الكلام فما لوجب له قطع العين لقطع اليسار لان الاحجاب اخلوا في سب
عدم الوجوب مع انه لم يوجد منها الا التمكين المجرد اي وهو لا يتحقق عدم التمكين
بدليل السكوت على انقضاء الزوج فتم من قال سببه تم هذا الوجه وقيل
لان التمكين رخص في حكم العرف فلا يجب في الامه على الاول ويجب على الثاني
مسألة رجل ائلف ما لامعصوما مسلم معصوم وهو مخفي في ائلفه عليه
فحقق ومع ذلك لا يجب عليه ولا على غيره ضامه لما لك **مسألة** **مسألة**
في البغاه اذا ائلفوا اهل العدل شيئا في حال الحرب وهو من خبره
الحرب فانهم لا يضمنونه في اصح القولين لانه اقرب الى تسكين للنسب
ومدهم الى الطاعة مع انهم عصاه في وجهه ومخفيون على المشهور
فان ردت في اليهود المذكورة في المسئلة السابقة قد العلم بالتميز فلو
فيما اذا اجتمعت جماعه لم شكوك بلانا ويل فائلفوا شيئا في ضمان اياه فربما
في المرافعي اصحها انه على قول البغاه لما سبق من قصد قطع النفس واجتماع الله
والثانية يجب قطعها ولك ان يقول في السنتين شخص ان ائلف ما لا وحده
ضامه وان ائلفه في قوة ومعنه لم يضمن **مسألة** عين معصومة تلفت عند
الغاصب ولم ترد قيمتها عند من حين الغصب الى التلث على ان
مثلا ومع ذلك فومنها عليها باكثر من الف **مسألة** في هوان من
زال

زال نسبه ثم عاد ثم زال ثم عاد فانه يجب عليه ارض السبعين معا على المعصوم لان
السبعين الثاني غير الاول وقيل اكثرها قيمة فان عتبت بقولك وفيها الف
من الغصب الى التلث اي لم ترد عليه ولم يقص قصورته فيما اذا ارضع
الشتر ويده الف وال فصار قيمته ثمانية **مسألة** رجل استعمل ملك الغير عدوا
فالمال الاستعمال والعدي لا اجره عليه **مسألة** في البغاه كما سبق **مسألة**
في وهي ما اذا استعمل البائع المبيع قبل القبض فانه لا اجره عليه ان
عطا الله كالاته السماويه وهو الجميع وان جعلناه كالا يجبني فعليه
الاجره **مسألة** شخص عتبت ملك غيره لاجور للمالك مطا لنته
الا بعد حصول الملك في يده **مسألة** فيما اذا عتبت اجبني المبيع
قبل القبض فان المالك وهو المشتري مجبرين التسليم والاجاره
لان العيب الحاصل من ضمان البائع فان احراز الاجاره فله تعزم
الاجبني الارش لانه الجاني ولكن انما نعرمه بعد قبض المبيع
انما قبله فلا يجوز موت العبد في يد البائع فيفسخ المبيع كما نقله
الراعي عن الماوردي واقره **مسألة** انسان ملثم بالاحكام قطع
يتمد معصوم وسيد معصوم ايضا ولا ضمان عليه اصلا
مسألة في البائع اذا قطع يد المبيع قبل القبض فان المشتري مجبر
من التسليم والاجاره لما ذكرناه في المسئلة السابقة فان اجاز تعزم البائع
المتضاجنا بتمه بتمناه الاجبني وان لمضاجها بالافه السماويه وهو
الذهب فلا نفع لولم يعلم المشتري بالمال حتى قبض وجرت عند

عنه كان له الارش للعدو **مسألة** سبب يقتضي عدم
العتان ولا يقتضي الحمل به ذلك وله صور **مسألة** اذا اخرج المجرم
تقتل صيدا فان الجزا لا يجب في اجمع القولين في رباوات الرمي
مسألة اذا اخرج الوديع من الحرم فقتل فان طعن بها ملكة فلا فعل
عليه وان كان عالما من كذا ذكره الرافعي ومثله الاستعمال والخطأ
ونحوها **مسألة** اذا استعمل المستعير الفاربه بعد رجوع للغير جاهلا
فلا اجرة عليه كما نقله الرافعي في احكام الفاربه عن النقال وارضاه
مسألة اذا اباح لغيره بستان ثم رجع فان اكل لا يعزم ما اكل احد
الرجوع كما ذكره في الجاوي الصغير وحكي الرافعي به ومعه من غيره
تصرح بتصحيح **مسألة** اذا وهب المراد نوبتها من القسم لم يأن
رجعت في هبتها ما لا يعود الى الدور من الرجوع على العمل
من حين العلم به **مسألة** اذا ربي الى مسلم ترس به الشركون فارب
اسلامه وجبت دينه والا فلا **مسألة** اذا نزل مسلما بدار الحرب
طاما كغزاة بلا فصاص قطعاً وبني لديه قولان اطهرهما غير الوجوب
مسألة اذا امر السلطان رجلا يقتل رجل فخرق والمأور لا يعلم
فلا دية على القاتل **مسألة**
جر مستاع من عتار يحمل القسمة بيع بمن معلوم ومع ذلك لا يسه
فيه **مسألة** في سكة الوقف فان اخرج ان الوتوف عليه لا يفتد
لما لا يوقف منه الوتوف لاسيما ان الملك فيه ليس له اي الوتوف عليه

اصور

مسألة وهو مانع عليه حرم ملكه بسبب من الاسباب
كالبيع في وقاد من الميت والدين على الغايب وقبل اخذ بالشفعة اذا
لجده الخبر لانه اذا اخذ ما كان ملكا لغيره فلا ولي ما كان ملكه
مسألة سفعه بطلت بفسخ المكاتب الكتابه وتنجيزه نفسه
فيما اذا عوض سيده عن الهجوم جزا من دار وباقية لاجبي فان
الشفعة بنت له فاذا حصل ما ذكرناه من افسخ او التحريم فان الشفعة
تظل على الصبح لانا بنينا بطلان اذا اوقف عن المعاوضة **مسألة**
تخص بنت له الاخذ بالشفعة لنفسه مع ان المالك الذي يجلد
لم يعمل في ملكه اصلا **مسألة** قد ذكرها القاضي الحسين في كتاب
الوصية من قوايه ففان اذا اوصى بالشفعة الذي استحق به الشفعة
ومات قبل الشفعة للورثة ام للوصي له اجاب في المناظره بانها للورثة
خصوصا على قولنا ان الوصي له ملك عقب القول وحينئذ فينت
للورثة سواء املك للوصي له بالوصي ام بالقول او قلنا بالوصي
وقد نقل في الروضة عنه في باب الوصية ما ذكرناه **مسألة**
ما زال قول التمسيم **مسألة** لما صور بملك الغايب فيها حصته
اذا نص المال ونسخ العارض فانه يملك على الوجه لان العقد
ينسخ وينسخ حصول الرجوع **مسألة** تصور انه ان يقسم قبل نسخ الوارث
جزا احصل خسران خبيرناه ما حصل من السرخ **مسألة**

مسألة اذا اوصى بالشفعة الذي استحق به الشفعة ومات قبل الشفعة للورثة ام للوصي له اجاب في المناظره بانها للورثة خصوصا على قولنا ان الوصي له ملك عقب القول وحينئذ فينت للورثة سواء املك للوصي له بالوصي ام بالقول او قلنا بالوصي وقد نقل في الروضة عنه في باب الوصية ما ذكرناه

باب العبد المملوك في حقه عند ملك شيئا يستعمل
بالشرف فيه بغير ادن سيدة **وصورة** في التفاريق والوجه له بغير
وجوه فانه يملك استيقناها واسنانة ادن سيدة لان ذلك شرع للعبد
عرضه والسيد لا يملك عرضه ولا دمها وانما يملك رقبته ومناقبه
وصورة وهي قبول القضاء والعبادة فانه يحجز فيها من البذل
والرد وقيل يجب عليه القبول لان الحق يتقبل السيد

باب المسافر في حقه **وصورة** يستأن المحرور عليه
سبا في عليه وليه وجعل للعامل جزا زائدا على ما يقتضيه اجرة زباده
كثيرة ومع ذلك يحكم بجمته **وصورة** ان يستاجر بياض ارضه ما
هي مقدار منفعه الارض وقيمة التمر ثم يساويه على الشجر على قدر ذلك
سهم للبيتم والبنا في المستاجر كما جرت العادة بفعله فان الظاهر منه اذا
كان ذلك لا يبعد في الفرض عينا في عقد المسافاة بسبب انضمام العقد
الاجارة فان النقص فيه محصور بزيادة في الاجرة موقوف بها وهذه المسألة
ذكرها هكذا ابن الصلاح في ثوابه وهي مسئلة حسنة وحكمها ينبغي

باب النظر في حقه **وصورة** اجارة تنسخ بموت المولى
او ولاده في الوقت وذلك اذا وقف شيئا على اولاده مثلا ثم على اولاد
او ولاده وجعل النظر للمستحقين من كل طبقة اى كل طبقة منهم ما
حياتها فاذا اجر المستحق الاول ثم مات انسخت الاجارة على العبد
لان الحق قد استقل البطن الثاني وليس الاول عليهم ولا به وقيل

لا تنسخ كما لو كان الناطق هو الحاكم او اجنيا فانها لا تنقل بونه على البصر
وصورة وهي ما اذا اوصي بمنفعة دان لزيد مد عمر زيد فقبيل زيد
الوصية او اخرها منه ثم مات في حالها انسخت الاجارة لانها جقة
بونه وهذه الصورة ذكرها الرابع في الباب الثالث من هذا الباب
وسبعة عليها في الرضعة وفيها غايه مدكون في الامات فلما راجع منها
مسئلة شخص اكره اجنيا ملثما للاحكام على عمل له اجره اكرهها بغير

من ومع ذلك لا يستحق عليه اجره ولو استأجره غيره وجبت لاجرة
له **وصورة** في المرتدا اذا اكرهه شخص على ذلك ثم قتل او مات
على الردة فان وجوب الاجرة له ينبغي على اقوال ملكه فان قلنا انه
لا يزول فلا اجر له كالميت وان جعلناه موقوفاً وهو الاجر فالاجرة
تؤخره كذا قاله الرباعي في كتاب الردة قال علف بالاستجارة فانما
وجب للمسي ان يحجزه عقود واجرة المثل ان لم يصحها **مسئلة**
رجل مطلق الشرف مالك لربيق يملك رقبته ومناقبه ويحوز له
استعماله ووطيه ولا يجوز له اجارته **وصورة** فيما اذا اشتراه
بشرط العتق فانه يجوز له قبل العتق ان يطا ويستخدم وله اكساية وقيمته
او قبل وليس له البيع وفي الاجارة احتمالان للداري يعلمها عنه التو
في شرح المذهب وقال أصحابها البطلان **مسئلة** وقياس ما سبق الحزم
يجوز له التفاريق **وصورة** وهو المهون اذا بنى للمجول زمانا لا يتنازل
باجره وكانت الحاربه لا يتخلل وقتها يجوز وطها فان منعها وهو الصحيح

في حقه
في حقه
في حقه

فاستطاع الولي من الاخوان **مسألة** شخص ملك ايجار شخص بالغ غافل بطلن
العرف لم يتقدم منه ولا من مورثه ايجار على نفسه **وصورة** في اعتاق العبد
المستاجر فنقول اذا اجر عبدا ثم اعتقه فقد ولا تشفع الاجارة ولا يجبر
العبد على الصبح فيما وفي رجوعه على السيد باجره المثل للمد الوافعه
بعد العتق قولان الجديد انه لا يخرج وعلي هذا فنفتته بيت المال لانه
جر عا جز و قيل على السيد لادامه حبسه ولو فسدت الاجارة بعيب او غيره
فهل يعود المنافع الى السيد ام الى العتق فيه وجهان في الرابع من غير
ترجيح احدهما في الرواية انها للعتق لكنه محج نظيره من البيع رجوعا الى الله
وهو ترجحه وقاسه ان يرجع الى السيد **مسألة** مسجد يجوز للشخص
ايجاره ويكون ضامعه مملوكة **وصورة** تعلم من مسله ذكرها الرابع
في الوقت فقال ايجار ضعه ثم وقفها مع لانه ليس فيه الا العجز عن
منعته في الحال الى جهة الوقت وذلك لا يمنع الصحة كالوقت ماله ليد
القاصب وقيل انه كمنقطع الاول وقيل ان وقت على مسجد للشافعية
الاعتاق وان وقت على انسان فلا وهذا الكلام الذي ذكره يقتضي الملاحة
وقوله الصحة وان وقته مسجدا ويدل عليه ما سبق في العتق ايضا فان
التم فله ثم على بعد انه لا يصح بيقال شخص ايجار ضعه ثم وقفها منع ذلك
لم يصح الوقت وان التزم الصحة مع بطلان الاجارة فيقال ارض مستاجر
وقت بطلنا الاجارة فيها والذي يجب به وهو الحق ان شاء الله تعالى
هو الاول وعلى هذا فيقال ايضا مسجد لا يجوز الصلاة فيه لاجل من

الادان

الادان شخص معين يبقى النظم في تفرع المسله فنقول لاشك في تحريم
الكت على الجنب وكرهه انشاء الصلوة فيه ايضا ويصح ايضا صحته
الاعتكاف وامر الداهل بالتحية وصحة الصلوة اذا حصل به الاعتكاف
مع انما في مسجد اخر اوزا دما بينه وبين امامه على تلباه دراع ولم ياد فيه
مستحق المنفعة لانه مسجد حقيقة واستحقاق منافعه الغير في مده
لا يمنع من ذلك في تلك المدة كالواجر عبدا ثم اعتقه فله حر في المدة الباقية
من الاجارة فانه يعاد به وجا صل ذلك انه هل يشترط حصولها في المسجد
الذي جاور الصلوة فيه ام يكفي حصولها في اي مسجد كان وقريب من ذلك
من مخاف من تلويب المسجد بالخاسه اذا اقدم على الدخول وصلى فيه
وحصل به الاتصال وقد تقدم في باب ما يوجب القفل شي متعلق
بالعق فيه واعلم انه يلزم ما ذكرنا من التحريم على الجنب والخاصة بغير
المستاجر من المسح وحسين فيقال اجارة يجوز فيها بوقف المالك
لرقتها وهذا الغار عمره وحاصل مما قل من اهتدي اليها فيتعين
معتمدا **مسألة** عين مستاجر تجوز بيعها قطعا ولا يخرج على الخلاف
بيع الاعيان المستجرة **وصورة** في ما اذا هرب الجاني واخفى الى
بيع شي من الاجال للاتفاق عليها فانه يصح وطعا للمجاهة **وصورة** اعلم
وهو البيع الضمني كما اذا قال اعتق عبدك عني على كذا وهو مستاجر فانه يصح
كأنه الرافعي في كتاب الطهارة عن النقال وعلمه ما ذكرناه وفي اجرة الوالعة
ايضا وعلمه نقول العتق **مسألة** اجارة وقت الاجرة فيها حاله او عينا

معيته ولا يحب تسليمها الا بعد النزاع من العمل **وصورة** في المسابقة
فان الصانع انما الجاه لاجع له والحكم في المال المخرج بينهما ذكرناه كذا اجرة
الرافعي وعلله بان الامر في المسابقة مبني على الخطلان لاحتمال تقدم احد
ليس باقرب من احتمال تقيضه محلف انهدلم الدار مثلا فان تقصيره
بعيد ومكي الغرابي في اخر كتاب المسابقة من الوسيط حقا ان يحب
التسليم كما في الجاه وتقبله في البسيط عن حكاية الفوراني وجهه في موضع
من النهاية عن بعض المصنفين مراتب كتاب الفوراني وهما العود والابانة
فرايت فيها الجرم بذلك لاحكامه وجهه كما هو كلام البسيط **مسألة**
اجان يحكي بفتح العمل فيها مجبولا **وصورة** فما اذا استاجر الامام كافر
على الجهاد فقد قال الرافعي رحمه الله في كتاب السيرة لا يجوز استجار المسلم للجهاد
ولا ان يستاجر اجارا الناس الذي كذلك في اصح الوجهين وانما الامام
يجوز ان يستعمل الذي بينه وبينه مال وهل طريقه الاجان ام الجهاد **مسألة**
اجده الجهاد للجهاد العلق واجهما الاجان ويحمل جملة العمل لا بل
مقتنون القتال ولو كان جماله كجار للذي الاضرار في شانه بعد
مسألة شخص يحوز ان يستاجر عنيا ماله مستقبلة والمنفعة قبل تلك
المدة لعينه **وصورة** في كرا العقب كما اذا استاجر رجلان دابة لركاب
هذا يوما وهذا يوما او مسحا وفسحا فان العقد صحيح ان انقضاء
تقدم احدهما والا فاعين بينهما **باب**
مسألة جماله عوضها بمجول غير مملوك بالكلية لا لجماله ولا لعينه

لي قد يكون جزا من جملة الاجرار ومع ذلك حكم بفتحها واستحباب
ذلك المجمل **وصورة** فيما اذا قال الامام لكافرا ذلتي على القلعة
القلعة تلك منها جاريه او الجارية الثلاثة وانك ما فيها او ربعة فانه
يبيع ويستحق المسمى للجاهد سواء كانت المصنعة او اعلان الجدة نرى بالاسير
على المسلم فان هذه المعاملة لا تجوز معه على المراج كادك عليه كلام الرافعي
لان الكافر اعرف بقلعهم وطرقهم غالبا كذا ذكره الرافعي في كتاب الجهاد
وكذا فان قيل النكاح في باب قسمه الغنائم بزيادة على المذكور هنا
قال النقل اي بفتح الوزن والغازي باده مال على سهم الغنيمه بشرطه
الامام واما مير الجيش لمن يقوم بما فيه مصلحة المسلمين كالقدم على
الطبعة او التمتع على قلعه او الدلالة عليها وكفط مكن ونحسرح حال
وعود المشتري ذلك مما سيغنم ويوجد من الكافر في هذا القتال **مسألة**
فذكر كرا اكلت اربع وعينها ويحمل الجهاد للجاهد هذا لمفرض كلامه
مسألة شخص اذن لعينه في عمل ولم يسلم له اجرة ومع ذلك يستحبها اذا
فعله **وصورة** في تعامل المساقاة اذا قبل بالالزمة ولكن يادون
المالك كسد الحيطان وجعل الابار ونحوها كذا ذكره الرافعي هناك
ونعه عليه في الروضة ولم يشترط في الزرع ذكر الاجرة فان قيل لناصون
ناصب وهو عامل الركاه فقد قال الرافعي هناك ان شأنا الامام
بعنه ثم اعطاه اجرة وان شأنا له قلت لا ينبغي لان الاجرة مائة
له انفس القرآن في سماه شرعا سواء سماها الامام حين البيع

أمر لم يسهلها نعم إذا أمر الحاكم بأمرها بالقسمة ولم يسم له شيئا فقص
كلام الراعي وغيره الوجوب وكان سببه أن أمير الأماة ينفي إلى
فنا سب آليات الأجر **باب المصاحبة** **مسألة**
عقد مناضله بمحكوم بعهدة مع كون الرماء مثلا ثلاثة منهم من أربعة
معينه والراعي وهو المحكوم بطلان واحد لا بعينه وهكذا بغيره أيضا
وإذا أراد الإهداء أن شئت **وصورة** سبقت في البيع في الكلام على طريق
الصفحة **باب** **الحيا المواب** **وملك الميا**
مسألة بيان شتا فستان يحصل الملك بقاء في الأحياء **وصورة**
في الأرض التي يقصد إحياءها من رعيه فانهما أن كانت من الأراضي التي
لأما لها فلا بد من تسمية المالك لها وإن كانت من أراضي البساتين وهي
ناحية بالعراق غلب عليها الماء فلا بد من حصر الماعز بها **مسألة**
المالوردي والشيخ في المذهب **مسألة** شخص حفر بئر أو شيئا
بأقربان على ملكه لا يجوز له ولا لمن ملكها من حفره إن بطنها **مسألة**
في البئر التي يجب عليه أن يبدل فضل ما بها للبياتيم وقد أوجبه في
هذا الباب وسبب المنع من الظن أن حق الباتيم قد تعلق بذلك
كما نقله ابن الريغوني في كتابه عن المالوردي حكما وتعليلًا ولم يخاله
باب **المسألة** **مسألة** اللقطة قالوا في تفسيرها أنه الذي
ساق من مالكه يسقط أو غلبه إذا علمت ذلك فنقل لنا لفظه لم يمنع
من مالكها **وصورة** في ولادة اللقطة قبل اختيار المالك فانه لفظه

وملك بعد السنة بغيره أمه وإن شئت قلت شي بمحكم عليه
بأنه لفظه ويملك بعد سنة ولا يجب تعريفه بالكلية ذلك أن تصور
السؤال الأول إذا وجد ركازا من دفين السلم فانه لفظه ولم يصح
من ضلعيه **مسألة** شخص نبت عليه أن يأخذ مالا من طريق ليوصله
إلى مالكه الرشيدي **وصورة** تعرف **مسألة** ذكرها في الروضة في أخبار
الحالة فقال لا خلاف أنه كان رجلا في بادية وغوى فزمن لبعدها
ويعجز السيول لم الأخر القيام فعهه إلا أن يخاف على نفسه فله تركه وإذا
قاموا لاجره له ولومات أخذها الرجل ماله وأوصله إلى ورثته
ولا يكون مضونا قال القاضي الحسين وكذا الوفاي عليه وفي وجوب
لغيرها المال عليه إذا كان أمينا قولنا كاللقطة قال النووي
ومضى أن المذهب هنا الوجوب انتهى كلامه **مسألة** إذا التقط شيئا
المحيط هل يلزمه تعريفه أم لا فإنه وجهان الأكثر على أنه لا يجب
ذلك في يجب وهو المختار في الروضة إذا علمت ذلك فنقل شخص لفظه
شيئا المحيط ويلزمه تعريفه بلا خلاف **وصورة** في لفظه ماله
في الروضة عن الامتياز الحديث الصحيح **مسألة** شخص التقط شيئا
وعرفه بنفسه ولم يظهر مالكه ليس له أن يملكه إلا بعد تعريفه سنة
لغيره **وصورة** فيما إذا قصد الحفظ وثقلنا لا يجب التعريف وهو الصحيح
فعرفتم اختيار بعد ذلك أن يملكه فانه لا بد من تعريفه سنة من حيث
اختيار المالك ولا يكفي التعريف السابق **مسألة** عين مع الناطقها في

نعم فيها ولا فان عليه اذا العتار اخذها لنفسه **وسورة** في الكلب
ونحوه بالنسب مال علي ان الامام وجماعه قد منعوا التقاطه لغير
الحفظ فان الاكثرون يعرفونه سنة ثم يقول احترت الاختلاف
بي فان ظهر صاحبه بعد ذلك وقد تلت فلا ضمان وهل عليه
المثل لمنعه تلك المدة وجهان بنا علي جواز اجارته **مسألة**
رجل التقط شيان جكنا بوقوع الالتقاط فيه لغيره مع اننا
الآذن من ذلك الغير ولتقدم عليه ما يؤهم التصور به
وهو ان التوكيل في الالتقاط لا يصح علي الراجح في اوائل الوكاله
من زوايد الروضه وان العبد لا يصح التقاطه من غير اذن
السيد في ارجح القولين اذا علمت ذلك **مسألة** ما ذكر
في من بعضه خبر وبعضه رقيق فان المدعي صحة التقاطه ويكون
بينه وبين سيده ان لا يكن بينهما ميثاه فان كان فيكون لصاحبه
التوبة علي الصحيح ولك ان يقول ما ذكره من وقوع مناعض
السيد له مشكل علي ما سبق من بطلان التقاط الرقيق المملوك
باب الشك في العتق **مسألة** شخص اعتقد في بطن امه
مسلم مع كون ابويه في تلك الحاله كافرين **وسورة** في الولد
بين فردين فان ارجح الاوجه ما قاله الراعي في المجر انه مسلم
وقوله في الشرحين عن صحيح البغوي خاصه وقيل انه مرتد وهو
ما صححه التوروي وقوله عن المهور وقيل انه كافر المملوك او اعداؤه

بعد غلوقة وكان مسلما فلا خلاف ولو احتمل ان يكون غلوقة بعد الردة
او قبلها فتفتني القاعده من كون الحادث يتقد في اقرب زمن ان يكون
علي الاقوال ويدل عليه كلامهم في الوضيه للجمل **وسورة** ما بينه
وهو اذا كان احدا من اعداء او جداته فدا اسم فان الاصح علي
ما يقتضيه اطلاق الراعي وعبد ان يكون مسلما سواء اعتقد
الطفل في حياته ذلك الذي اسلم او بعد موته **مسألة**
رجل مكلت فاعتقد للاسلام وتلفط بالشهادتين ومع ذلك لاحكم
باسلامه **وسورة** اذا اكره الديمي علي التلفط بكلمه الشهاده
فان الاكره يخرج جماعه الاعتداد بها ويجرد الاعتقاد لا يصير
الشخص مسلما بل لابد مع ذلك من التلفط بالشهادتين
باب الموقف **مسألة** يشترط في صحة الوقف اشتقاء
العصبه لاجود القدره علي الصحيح لكن لما مور وحدثها
اشتقاء العصبه ومع ذلك لا يصح الموقف **وسورة** ما اذا وقف
علي علف الطيور الباجه في الراعي الجم بالطلاق وحكاية
فحين عن التمه من غير ترجيح فيما اذا وقف علي سيمه فلان او
بأنم القدره ومددك البطلان في الطيور الباجه ان كان هو
علم التملك للجمه فهو مشكل بالصحة في السلسله الثانيه
مسألة اذا وقف علي العبد صح وصرف الي سيده وان وقف
علي العبد بنفسه لا يصح اذا علمت ذلك فقل لما مور يصح الموقف

فيها على العبد نفسه وذلك لان كان موقفا على سدان الكعبة وقبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله الرافعي وقياسه الصحيح ايضا
 اذا كان موقفا على غيرها ويؤيد الصحة ايضا فيما اذا وقف
 شيئا على عام دار موقوفه فانه محذور كما ذكره الماوردي والرافعي
 وغيرهما **مسألة** وقف عند ناصح ولم يلزمه بل يجوز لشخص طاله
وهو انه في الشقص المستفوع اذا وقفه المشتري فانما الصحيح
 انه يجوز للمستفيع ان يفسخ الوقف ويأخذه والتغيير بالفسخ قبل
 الاخذ ذكره الشيخ في التيسير وجماعه وغير المرافعي بخلافه فقال له القدر
 والاحذوا العبارتان والناظر على انه لا بد من تقدير الفسخ اولاد
 قبل خلافه لم يكن عبدا ولو وقفه المشتري مسجدا فانه يصح ويسمى
 كما سبق في باب ما يوجب الغسل فلو قسم وندم شخص اعتكافا سائعا
 في الذي خرج مسجدا ثم احذ الشصيع الحصة فيجوز انه ان لم يعلم الناظر الحال
 فيشكل في مسجد آخر لانه معدور في الخروج وخصوصا في الساحل لانه
 وان علم فيكون كالخروج لاداء الشهادة لم يتعين عليه تحملها والبطالان
مسألة عين صارت وقفا من غير لفظ ولا كتابة ولا اشارة **وهو**
 في الموات اذا عمر فيه شيئا وتوفي به المسجد مثلا صار مسجد المجدد
 ذلك قال الماوردي لان الفعل من البناء تعيينا هنا اي في الجوامع
 المقول قال ويروى ملكه عن الاله بعد استقرارها في مواضعها
 من البناء وهي قبل الاستقرار بانيه على ملكه الان يجمع قولان في

المسجد فتخرج عن ملكه هذه عبارته وقياس ذلك اجزاء غير المسجد ايضا
 من المدارس والربط والمناكبات ومصلى العباد ونحوها وكلام الرافعي
 واجبا الموات في سلسله جعفر البير في الموات يدل عليه واعلم انهم قد ذكروا
 في باب ان المجيئنا ملك اذا هيا المكان لما يبرده فاذا قصد مثلا دارا
 لا يملكها الا بالانحطوط ونصب الباب ونسقيف البعض لان السكنى في
 الدار توقف على ذلك خلاف الزيدية ونحوها فانه لا يشترط فيها السقف
 وقياس ذلك اشتراط الباب والسقف في المسجد دون مصلى العيد ونحوه
 فان السقف لا يشترط فتامله وجنبه فقول الماوردي ان لا يملك
 عن ملكه بعد استقرارها في مواضعها من البناء محمول على ما ذكرناه من
 وجود الشرط حتى يجوز له قبل ذلك ان يعدل عن قصد المسجد الى غيره او يفتق
 الاله ويتبعها فان قيل كيف خرجت الاله عن ملكه بدون لفظ قلنا لان الارض
 لما صارت مسجدا بدون لفظ يتبعها ما فيها من البناء كالمواضع **مسألة** يتصور
 ان يعدل على ملكه الموافقة شيء من منافع الموقوف على غيره **وهو**
 ان يعدل اياه على ركوب انسان ولم يشترط له الدرو الغسل ففي وجه ان
 حكمها حكم منقطع الخبز وقال صاحب التتدب ينبغي ان يكون للموافق
 قال المرافعي هذا الوجه لانما كسوف لما اولاد الاخر ابلها عن داخلين
 في الوقت قاله بطريق المسئلة ان الوقت لبعض هل يجوز ولجواز شواهد
 ذكرها على الاثر ولم يذكر في الروضة هذا المظهر **وهو** **سورة اخرى**
 وهو اذا جرد دارا او عبدا ثم وقفه فانه يصح على المصنف في اصل الروضة

المانع

ولا شئ من الاجارة فلو بقا بلا افسخ المستاجر بالاجير او رجعت المنفعة
 الى الوافق بالارث او بعوض فهل يكون له او للموقوف عليه بغيره
 على ما اذا اجر عبده ثم اعتقه ثم انفسخت الاجارة فهل يعود المنفعة الى اهل
 اهل الجدير وفيه خلاف سبق ايضا حقه في الاجارة وعلى الثاني سبق النظر في امر
 لغد وهو ان المنافع هل يعود في المسلمين لا المجر والوافق ثم يستقل بها
 الى الجدير والموقوف عليه ام يستقل ابتدا اليها فاما في الموت فلا شك
 في عودها الى الوارث او لا ونحوه ان يكون الباقي كذلك وعلى هذا
 فيجوز في الاستدلال اما لا يجعل في الدولام فاستخضع فانه باق في او اهل
 المكاح ان شاء الله تعالى العرض لذلك ولو اجر عينا ثم اوفى بها الشئ
 الاجارة فالى من يعود المنفعة فيه نظر بجملي الموتى وجهين هما اذا اوفى
 متعقبا للرجل وربيتها لآخر مرد الموصي له بالمتفحده وصيته هل يعود
 المنفعة الى الموصي له بالرفيقه ام الى الورثة فيظهر ترجيح الاجارة
 عليه وقد سبق في باب الاجارة شروع مهمه لهذه المسئلة معبر
 مراجعتها **مسئلة** شي يشترط القول في التملك له دون الوافق عليه
وصورته في المسجد فان تملكه يشترط فيه قول القم كما يشترط بقوله
 ولي القمي ولا يشترط ذلك في الوافق فانه الراعي فيه نظر وان شئت
 قلت لا يجوز لا يشترط القول في الوافق عليه فان المسجد جرح على ما جرح الراعي
 في الكلام على وقف المسجد على طائفة معينة **مسئلة** تصور لوافق موت
 وان شئت قلت يستقل بموت وافته **وصورته** شخص ما ذكره الراعي
 فانه

فانه قال ويصح وقف الجدير المعلق عنه بصفه فاذا وجدت الصفه فانزلنا
 الملك في الوقت للوافق او لله تعالى عن بطل الوقت وان قلنا للموقوف عليه
 الحق يجوز وقف المدونة هو رجع ان قلنا التدبير وصيه وان قلنا تعليق
 عن صفه فهو كالمعلق عنه لشي والموقوف ان التدبير وتعلق **مسئلة**
 لتصوره يصح فيها بالوقت على نفسه ومع ذلك يصح **وصورته** ما اذا كانت منافع
 الوقف مناجحه كالسجدة وما البير فوقف على الناس ورجع بنفسه معهم فاصح
 وبطلان ذكره الماوردي في الحياوي قال خلاف وقف البستان ومحو فانه بطل
 بفسخ دفعه ومعهم وان كان يدخل فيه بطريق التبع عند الإطلاق **مسئلة** وقف
 سطح الخبز لا يعود عند انقطاعه الى اقرب الناس لا الوافق **وصورته**
 تعلم ما سبق في باب الاعتكاف فراجع **مسئلة** شخص اوجبا عليه اجرة مسجد
 لوجه اسقف فيه يجب عليه صرف تلك الاجرة الى شخص معين موكونه ايضا موقفا
 بالغير غير محتاج الى شي وهكذا اكل ما استعمل ذلك المسجد صرف اجرته الى
 ذلك الشخص **وصورته** ايضا تعلم ما تقدمناه في الاعتكاف **مسئلة** رجل
 نظم للاحكام شغل المسجد بامتعه لثلاث اجرة ومع ذلك لا اجرة عليه
وصورته تعرف من المسئلة السابقة والعلة فيها ان الاجرة لو وجبت لكانت
 واجبة على نفسه **باب** **مسئلة** الجدير **مسئلة** فيه عبيده والمالك
 يتاحم للواهب والموهوب له **وصورته** في المال الموروث اذا لم يعلم
 الورثة مقدار اكل واحد منهم كما لو خلف ولدين احدهما حيا وقد ذكره الراعي
 كتاب الفرائض فقال لو اطلق الدين وقف المال بينهم على تساو وثبات

حاز قال الانما مولايد ان تجري بينهما تواهب والابقي المالك
على مودن التوقف وهذا التواهب لا يكون الا على جهالة الكتابات
المضروعة ولو اخرج بعضهم نفسه من البيرو وهبه لم على جهل الخلد
جاز ايضا هذا كلام الراعي **وصور ثانيا** وهي ما اذا اختلط حام
بوج غيره فوهب احدها نفسه لغيره فان اصح الزوجين صحة
العبيد وان كان محمول التدبير والصفة كما قاله الراعي في كتاب العبد
وقلته بالضرورة فان وهكذا اذا اختلط خطه بخطه غيره او ما يبع
بما يبع عنه واما الكلام على بيعه فقد سبق في باب **مسألة** وهب
لولاه عينا فوهبتها الولد واقتضاها ومع ذلك تجوز للاب الرجوع فيها
وصورته فيما اذا كان الاب هو الموهوب عنه فان الرهن من جهة
جانبه والمعنى المقضي لابطال الرجوع فيما اذا رهنه عند ابيه وهو
ابطال حقه منصف هنا ولهذا صحو اجاز بيعه من الرهن دون غيره
وهذا الذي ذكرته هو مقضي القياس ولم اجد مصحح **مسألة**
هبه يستحب الواو الدال الرجوع فيها **وصورته** فيما اذا لم يوسوس اولاده
العليه ففي الجمل المروي في ازاله الحجاب قالوا يستحب له الرجوع في هذه الحالة
وعبارته الراعي يوم الالحة دون الاستحباب فانه غير المجاوزة وقوله
في الروضة وجبت قلنا المجاوز والاستحباب فالجهة الخضاع بالخذار
للزائد **وصورته اخرى** وهي ما اذا كان الولد عاقا او يستعين بالاعضاء
على معيشته واندره الواو الدال الرجوع فاصرف القياس في الثانيه يعني استعانة
الرجوع

الرجوع ان لم يكن واجبا واما العاق فيسعى ان يحصل فيه فقال ان ابد
الرجوع عتقا فاكراه وان ازاله استحب وان لم يحصل شيئا منها فباح
ويحتمل استحباب عدم الرجوع والحق الراعي في السليين بقا القول
بان الرجوع لا يمكن ولا بد من التفصيل الذي ذكرناه **مسألة** شي
بوهب لا لغرض العباده بحيث على الوهب له بقوله **وصورته**
في اشياء **احدها** اذا راي ايضا خليه من الزرع فزرعها المالك
ثم استأثرها الذي قد رآها واراد ان يردّها فوهب له المالك زرعها
فان يجب عليه القول ويشع عليه الرد كما ذكره الراعي في البيع **ثانيا**
اذا وهب المراه ثوبتها من القتمه لغيرها فانه يشترط رضى الزوج
لا رضى المراه **الثانيه** اذا باع شجرة وعلمها ثم للبايع فلم يخلوها حتى حدث
ثم اخرى للشري ولم يتميز احداها من الاخرى فانه يقال للبايع
انك تبرعت بنصيبك اجبرنا المشتري على قوله فان امتنع قيل
للمشتري مثل ذلك واما بيع هذه الثمرة وشبهها من المختلطات
فدسوس الكلام عليه في اول باب ما يجوز بيعه **مسألة** عن لا يجوز
بيعها وعمود هبتها **وصورته** في الانحية فانه لا يجوز للمعني ان يبيع منها
شيئا بالكلية وعمود يملك القدر منها بل يجب خلاف الاعتيافانه
لا يجوز ان يملك لهم منها شيئا والذي يهدي اليهم بالكونه على سبيل الهدية
واستثنى التوري ايضا في المتاع حتى الحنطة ونحوها والاستثناء غير
موجب كما وجهته في المهمات فان الموهوب امتناع الهبة ايضا ومن ذكره

الرافعي باب اللفظ **مسألة** شي يجوز لما لكان سبعة ولا يجوز له
ان يسه على عكس ما سبق **وصورة** فيما اذا استولد الراهن الجارية
المجونة او اعتقها ولم ينفذ حال كونه معداً فجوز له ان يستعير
للمضرة ولا يجوز الهبة لمن المرتهن ولا من غيره كما قاله الرافعي
مسألة شخص اهدب له هديه ليس له ان ينفذ باحد هائل
يشاركة فيها الجاهضون معه **وصورة** فيما اذا اهدى بشرك
الى الامير او الى الامام هديه والحرب قائمه فانها تكون بمنزلة
مالوا هديت اليه قبل ان يرتحلوا من دار الاسلام فانها تكون
للمهدي اليه كما نقله الرافعي قيل كتاب عقد الهدية عن نص
الشافعي في حرمله ولم يحك فيه خلافاً **مسألة** شخص مطلق
التصرف يملك حقاً على شخص يجوز له استيفاء مئزره او ملك
ناحرة الى اي وقت شاء ومع ذلك فاذا اسقطه مستحقة جاز
لغيره ان يرد ذلك الاسقاط ويستوفيه لنفسه **وصورة**
في حد الغدق اذا مات مستحقه مطلق ورثته فغني بعضه عن
نصيبه فانه يجوز للباقيين استيفاءه دفعا للغار عنهم ويقرب
من ذلك غنو بعض الشركاء عن الشفعة **باب**
مسألة شخص يملك عبداً او شي يملكها فقد تصرف المولى بها
عقب القبول وان اوصى بجمعها لم ينفذ تصرفه فيها ولا شي منها
وصورة فيما اذا كانت العين تخرج من الثلث ولكن باي المالك
الذي

الذي اغتاب فانه لا يملك التصرف في الكل لاحتمال تلف الغائب
ولا في الثلث ايضا في الاجم لان الورثة لا يتصرفون ايضا في باقي العدة
لاحتمال بقا المال واصرف المولى له في شي فرع عن تصرف الورثة
في مثله وفي نفوذ الثلث من العتق المتأخر والذرية ايضا هذا الخلا
كما ذكره الرافعي يسيل الركن الرابع من الباب الاول من ابواب الصفه
ثم استشكل ذلك لاسيما العتق ويقوي الاشكال ما ذكره الرافعي
في اويل باب الكفاية انه لو اراد ان يرض مائة من كاتبه في العبد وكمات
لغيره عتق الثلث على الصحيح وقيل لا يفتق الا اذا حصل للورثة ثلثا
العموم او ثلثا الرقبة بالتجزؤ وذكر السلف ايضا في العتق ورعيه انه
لا يفتق منه شي وعلى هذا فنقول شخص عتق في مرض موته عبداً ثم غلق
بينه لعبه وارثه ومع ذلك لم يعتق منه شي **مسألة** الوصية
لغير معين لا تصح فلو قال اوصيت لاحدكم بباطله وقيل يحرم اذا
علم ذلك فقل شخص نكر الموصي له فحملناه على المقيم طلبا للصح
وصورة ما ذكره الرافعي في هذا الباب وبقعه عليه في الرضعة
فانك فرع اوصي بكماعه من قريب اقارب زيد فلا يد من الصرف
اليك فان كان في الدرجه القرني ثلثه وقع اليهم وان كانوا
الزوجه تعميمهم على الاجم لا لا تصير وصية لغير معين بخلاف
النفقة لان المراد بهم اجمعهم وقيل لا يفتقار الموصي ثلثه منهم
فان كانوا دون ثلثه نعمنا الثلاثة ممن يلزم فان كان له ايتان

وان ابن دفع اليهم وان كان ابن وابن ابن ابن دفع اليهم وان
 كان ابن وابنا ابن فذلك وان كان ابن وابن ابن وبنو ابن ابن دفع الى ابن
 وابن الابن وهل يدفع معهما الى واحد من الدرجه الثالثة ام يعمرون فيه
 الوجهان وادقلنا يعمرون فالتباس التسوية بين كل الدفع اليهم
 في تعليل الشئ الى جامد ان الثالث من الدرجه الاولى والثاني من
 الثانية والثالث من الثالثة هذا ما نقر عليه الشافعي وقوله الاجماع
 في هذا التسرع وكان لا شبه ان يقال انها وصيه لغريمين قال
 في الروضه قلت الموقوف مانص عليه وقاله الاصحاب والله اعلم
مسئله بيع الوصي بمنفعته مده حكمه حكم بيع العين المستاجره وانما
 الوصي بمنفعته على التأييد في بيعه بيع الوارث لوقفته وجوهها
 يبيع بيعها للموصي له بمنفعته دون غيره والثاني يبيع مطلقا والثالث يبيع
 والرابع يبيع مع العبد والامه لانه يتقرب باعتاقها اذا اوصي له بشئها
 مده حياته الوصي له او مده حياته زيد كما اوصى به في باب الغاربه
 ومنقضي القاعده انه لا يبيع في هذين التسمين لهما مده استحقاق
 المنفعه اذا علمت ذلك قل عين اوصي ما لهما بمنفعته مطلقا يجوز بيعها
 بعد موت الموصي غير الوصي له **وهو** انما اذا استراها الوصي له
 او ورثها او اتبها ثم اراد بيعها لاجبي بعد ذلك فانه يجوز بل لا يخاف
 لانه صانعا لكاله لثبته والمنفعه تنقطعان بالبيع هذا هو مشي
 القواعد علم احد مصرجه **مسئله** مخفى بيع ان يوصي بجميع ماله

كتاب الوصيه
 في بيع الوصي له
 وبيع الوصي له
 وبيع الوصي له

وصوت

وصوت في المستامن اي الذي جعل البناءا فان وصيته بالجميع
 صحيحه لكون ورشه حريين وقال ابو علي الفقيه يصح في الثلث خاصه
 فالباقى لورثته وقيل الباقي لبيت المال ذكره القوي في اواخر الاشراف
مسئله رجل اهدى مالا عن ميت بعضه بارت وبعضه بوصيه منه
 ايضا بعد اجازة من وارث **وصوت** فاما اذا مات من ليس له وارث
 فاصرف الماله ينقل الى المسلمين على جهه الارث على الصحيح وقيل
 على سبيل المصلحه فان قلنا بالاول فاصرف الى خص يثني فهل يجوز ان اخذ
 شيئا فاحلته مصفا الى الوصي ومنه وجهان في المانع من غير
 تصحيح احدهما لابل تجزئ بينهما حتى لا يجمع بين الارث والوصيه
 واحدهما في زوايد الروضه انه يجوز **مسئله** شخص صح اعترافه
 ببنو طفل فبلغ الطفل وجده له اولاد يجوز له ان يوصي
 عليهم لاجبي مع وجود والده بصفا **والاشرافيه** **وصوت**
 في الخفي المشكل اذا استلحق عيغ فقال هذا ولدي ولم يصرح بشئ
 الظاهر ولا البطن ولا يكونه ذكره الواثي وقنعنا على الصحيح وهو
 ان استلحق المراه لا يصرح قال القاضي ابوالفتح في كتابه احكام
 الخنايا يحتمل ان يقال لا يصرح الاستلحاق لاحتمال ان يكون
 اشقار والصحيح عندي محتمل لان السبب محتاط له ولا حتم عليه
 فان اتضح انه اشق جا الخلاف في صحة استلحاق المراه ثم فعليه في اخر الوصيه
 قال اذا صحنا استلحاق الخفي فبلغ الولد وجده له اولاد فاصرف عليهم العيشا

مع وجود والده المستحق صحب الوصية وجهها واحد الاختار
 ان يكون امراه فلا يكون لها ولا يهدها كلامه ومقتضاه انه لا يصر
 عليه ايضا في حال حياته لابل الصغر ولا بالجحون ولا بالسفه وفي المسله
 فوايد اخري ذكرتها في كتابنا المسمى ايضا المشكل من اجكام الخبي
 المشكل **مسله** عنق في مرض الموت يفقد مع ان مالك العنق
 لا مال له غيره **وصورته** فيما اذا قال لعنق عبدك عني لم يكره
 عوضا فاعتقه عنه فانه يدخل في يلكه ويعنق عليه جميعه لانه لا ينفك
 على الورثه شيئا حاصله وكذا الورث اعد اصوله او فرع
مسله متبع في حجه بحسب بترعه من الثلث لاجل من غيره
وصورته في غير الطاعون فان لم ينفذ اللغز المذكور من مرضه دخل
 فيه النجاسه الحرب وتوح البحر والمقدن للقتل والامح فيها الحسا
 من الثلث **مسله** شئ شغل الى الورثه يصر فون فيه بالبيع وغيره
 ومع ذلك تعتبر من الثلث **وصورته** فيما اذا اوصي بشفعة عبد
 دايما فان الامح حسيان فمعه وبنته من الثلث
باب ائمة مسله للاحترار لا يجوز للعنق
 والايهام على الصحيح وهو وقف المسجد فان وقفه لغيره كالحج
 الرافعي في موضع وحكمه ما ذكرناه **مسله** شخص ملك اصله اذيعه
 ومع ذلك لا يعنق عليه **وصورته** فيما اذا وهب ذلك من المكاتب
 اوصي له به او اشتراه وكان القريب كسوبا يقوم بكفايه بنسبه
 فانه

ما
 زعم

فانه يجوز له قتوله واذا قبله ملكه ولا يعنق عليه لان ملكه ضعيف ولانه
 لو عنق كان ولا له ولا يتصور ولا رينق وكذلك لو وطئ امته فانت منه
 بولد **مسله** فان اجترز يجترز عن التصوير بالمكاتب فقال حر ملك اصله
 او فرع ولم يعنق عليه قل **وصورته** فيما اذا اشتراه في مرض موته
 وكان عليه دين ففي حجه الشراء وجهان وقيل فو لان اصحاب العبيد
 ادلاخل في الشراء فثبت الملك ولكن لا يعنق لغيره كما ذكره
 الرابع في كتاب الوصيه فنبيل الكلام على السائل الحسابيه **وصورته**
الحق وهو ما اذا اشترى العبد المادون من عتق عيسى سببه باء
 وقد ركب من النجاسه فانه يبع الشراء لا يعنق العبد في اصح القولين
 كما يحجج النووي في تعيبي التيسر وغيره وهن المسله ذكرها الرا
 في باب القراض وعلله بانه كالمعروف بالديون ومقتضاه التفضيل
 بين المعسر والميسر وهو طاهر وقد صرح به ابن الرفعه في الكفايه والمطلب
 ناقله عن الاصحاب **مسله** رقيق يبع بعتق عتقه قبل دخوله
 في ملك العلق **وصورته** ان يقول لامته اذا اولدت فولدك
 حرا وكل ولد تلدينه حر فولدت فانها ان كانت جاملا عند التعلق
 عنق الولد وان كانت جاملا عنق ايضا على الرحم لانه وان لم يملك الولد
 حبيد فمذ ملك الاصل المقيد للملك الولد كما ذكره الرابع في كتاب
 العنق وذكره في الركن الخامس من اركان الطلاق **مسله** شخص
 ملك ان يعنق عن نفسه كل واحد من عبيدين ولو اعتمها معا

من يوم عتق من راس المال وان اقصى على قوله ان يخرج قبل موته يوم
 او شهر ولم يصر بالمرض فاذا مات نظر فان كان في اول اليوم او
 الشهر قبل المموت مريضاً اعتبر عتقه من الثلث وان كان صحيحاً
 من راس المال هذا كلامه واما اعتبار من الثلث في الكلام الاخر لانه
 قد بين وقوع عتقه في المموت **باب** **مسألة** يتصور عقد الكاية على تخيير احداهما حال **وصورة**
 في المنفعة المتعلقة بالغير كما اذا كانت على حده شهر من الان وعلى
 دينار عقبه فان الخدمة حاله الان تسليمها لا يمكن الاستيلاء شيئاً
 وقد صرح الرافعي بذلك فقال ولا يباس كون المنفعة حاله لان
 التاجل اما شرطناه محصول القدر وهو قادر على الاستعمال
 بالخدمة في الحال بخلاف ما لو كانت على دينار من احداهما حال
 والاخر مؤجل قال وهذا بين لان الاجل وان اطلقوا اشتراطه
 فان المنفعة مستنفاه **مسألة** اذا كتبت بعض عبد فان كان الماني
 جراً جاز وان كان رقيقاً فاقول اصحبها المنع والناني يجوز مطلقاً
 والثالث يجوز ان كان الباقي لغيره والرابع كالثالث ولكن يشترط
 ان ذلك الغير اذا علمت ذلك فقبل لنا صورة يجوز فيها كتابة بعض
 العبد مع ان ياقبه ملك المكاتب **وصورة** فيما اذا اومى
 بمكاتبه عبيد بعد موته ولم يخرج كلهم من الثلث ولم يخبر الورثة وصيته
 فانه يجوز كتابته المقدار الخارج من الثلث وقبل خرج على الخلاف كما لا يخفى
 الماني

الرافعي في الباب الثاني من ابواب الكاية في الحكم الثالث منه **مسألة**
 شخص يبت له في دمه غيره حب معين كالخنطة او الشعر فانك لا تفتوا
 سقط حقه بما اتلفه **وصورة** في الزوجه فان الواجب في نفقتها
 انها هو الحب ومع ذلك اذا اكلت زوجه على العادة وكانت
 زوجه او محجوراً عليها ولكن اذن الولي في ذلك فان نفقتها تسقط
 في أمم الى جميع الحريان الناس على ذلك من عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 والى الان والثاني وهو لقياس كما قاله الرافعي انها لا تسقط ولو
 الامانة في النهاية المسئلة بما اذا اكلت معه كاهيتها وعلى هذا
 فاذا لم تكت قبل طالع الجميع لم بالثاوت فيه نظر وسيأتي
 كلام اخر في النقابات متعلق بالمسئلة **مسألة** اذا عجز المكاتب
 نفسه لم ينسخ الكاية على الاصح بل يخير المالك بين ان ينسخ
 ويحل بصير الى ان يجد اذا علمت ذلك فقبل مكاتب عجز نفسه
 لا يجوز للمالك ان يطان بالجنوم الارضي شخص اخر **وصورة** فيما اذا
 اومى به المالك لشخص فقال ان عجز مكاتبني هذا وعاد الى الرق
 قد اوصيت به لفلان فان الاصح صحة هذه الوصية وجبئ فادا
 عجز نفسه واراد المالك وهو الوارث ان يطان فللمومي ان لا يحبه
 الى ذلك بل عجزه ليأخذ ولكن انما العجز بالرفع الى القاضي كما في
 المكاتب المحض عليه **مسألة** مكاتب عجز عن اداء ما كتب عليه
 لا يجوز للسيد تنسخ كتابته **وصورة** ان يعجز عن العدا الذي يحث على السيد

ان يحط عنه ومثل ان جعلنا الانا اسلا والخيط يد لافله الفسخ حقه الرابع
باب **عق** **م** **الولد** **مسله** ستولده انت تولد من حاح
 اورثا بعد الوطي المقتضى لاستيلاها ومع ذلك لا يقتضون بوز السيد
 بل يجوز له معهم **وصوره** فيما اذا وطى السيد الجارية المهرهه ولم يحكم
 باستيلاها لكونه معسرا فبيعت في الدين وحصل لها اولاد ثم اعتراها
 الوافي واولادها فانما يحكم باستيلاها على الفسخ لاجل الاستيلا لها
 ويكون الحكم بذلك من حين الشرا لان حين الولادة والالتم عدم صحهها
 ويلزم من عدم الحكم بالاستيلا قبل الشرا ان يكون الولد الحاصل قبل ذلك
 فيما خلا في الحاصل بعده وقد ذكر الرافعي نظير هذا التفصيل فيما
 اذا استولد من شترها شرا فاسدا او تكهما مغرورا عرتها
 ثم ملكا وفرعنا على العدم وهو انما نصير ام ولد فثبت الاستيلا
 لاولادها الحادتين بعد الشرا دون الحادتين قبله **مسله**
 شخص ملك امه ويجوز له ان يبيعها واذا وطئها وجبت منه
 لا نصير لم ولد **وصوره** في المكاتب اذا وطى امته فانت بولد في
 حال العتايه فان الولد يكون على ملكه لانه ولذا امته لكن لا يملك بيعها
 لانه ولده ولا يعق عليه لضعف ملكه بل يوفى عتقه على عاق المكاتب
 ولا نصير الجارية ام ولد في اصح الاقوال لانها علفت بمالك فاشبهت
 الامه المتكويه والثاني ثبت في الحال والثالث بعد عتق المكاتب
 فان ولدت بعد اذا النجم فالحكم كذلك لان الولد يكون خرا **مسله**
 امه

بمجهلت من شخص فاستقل ملكها لذلك الشخص لم يجعلها **وصوره**
 فيما اذا وطى الاب جارية وله واجبا لها وانما نصير لم ولد على العصبه
 بغيره القيمه فان كان معسرا بقيت في امته كذا ذكره الرافعي في اواخر
 باب المكاتب **باب** **الولد** **مسله** شخصان
 ثلثهما في صلحيه الولايه **وصوره** فيما اذا عتق عبدا ثم ان العتق
 اشترى والدعتقه واعتقه **وصوره** في الكافين الجربين
 وذلك بان يهرس احدهما الاخر فانه يملكه بذلك فاذا اعتقه مع عتقه
 ثبت له عليه الولايه ان العتق يهرس من عتقه وعتقه ايضا فثبت
 له عليه الولايه ولو اسلم كان الحكم كذلك ايضا وان شئت قلت
 في الثانيه عبد لشخص انعكس الحال فيه ما قصا مالك للعبيد
 بملكه والعبد مالكا **مسله** اذا تزوج عبد بعتقه فانت منه
 بالادكان ولا هم لمعتق الحره فان عتق الاب بعد ذلك انحر ولا هم
 من مولى الام الى مولى الاساد اعلمت ذلك نقل اخوه اسفا
 انحر ولا بعضهم من معتق الام الى معتق الاب دون بعض
وصوره ما اذا اشترى بعض الاولاد المدكورين لياه فعق عليه بعتقه
 عليه الولايه وجبر ولا اخوته من مولى ام اليه وهل جبر ولا نفسه
 له وثمان اصحابها وهو المضمون لا جبر بل سحر بقاها على مولى ام
 لانه يستعمل ان يبت له على نفسه ولا والثاني يخر وسيططر كاولاد
 عليه كما **باب** **الفرايض** **مسله** شخص يبت له حق

شطب باسقاطه متى شأوا واذامات لا يشغل الا وارتد حتى لا يفيد فيه اسقاطه
اي اسقاط الوارت **وصورته** فيما اذا اصاب شخصاً وبلغ الغائب
ذلك فان الظن بان ياتي الغائب ويستعمل منه فان تعدد موته او
تعدد احيائه البعيدة فيستغفر الله تعالى ولا اعتبار في ظهور
الموت بتجليل الورثة كذا نقله الرافعي عن الحناكي وغيره **مسألة**
ميث يقضي من تركته دين ليس هو في دينه **وصورته** في العبد المجاني
وفيما اذا اعار غنيا لشخص ليرهنها وقريب من ذلك مال القراض
اذا مات المالك والمال عروض فان حق العامل مقدم موافق لايملك
الا بالقسمة او التخصيص **مسألة** امرورث السدس وليس لولدها
ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الاخوة والاحوات **وصورته** في زوجة الوارث
مسألة يتصور ان يكون الربع فرضاً للامر وذلك في زوجة الوارث
لانها تاتى من المسلمين قلت ما يبي **مسألة** شخص مسلم اليه مالا
بالادب مع اناسك في اسحقاقه له وتتردد فيه تردد اعلى السوا
وصورته في المتوارثين تحت هدم او تحرق وتعود ذلك تحت النعم
في المقدم منهما مثاله شخص وابوه وحلف الابن زوجة واخا فقد قالوا
بعدم في حق كل ميت انه لم يحلف الاخر وحفيد فاحذر الزوج الذي
والاخ الباقي وقياس قولهم ان السك من مواقع الميراث ان يعطى الميراث
التمن خاصة ولا يعطى الاخر شيئاً وتوقف الباقي الى الصلح كما في النبي
مسألة شخص ولد مسلماً ومع ذلك ورث من كافه **وصورته** اذا مات
الذي

الذي عن زوجته حامل فاسلمت الام قبل الوضع كذا ذكره الرافعي وان شئت
عمت عن هذه الاغراض بلفظ اخر فقلت لالحامل ملك وهو نطفه
مسألة يتصور ان يرت اليهودي من الميراث في مال ولا ولا النكاح وكذا
بالنسب اذا قلنا باقرار من نقل من دين يتراه له عليه الى مثله
ولكن المصباح انه لا يقر اذا علمت ذلك فقل يتصور لتصوره بوارباً
فيها بالنسب جرماً **وصورته** فيما اذا كان احد ابويه يهودياً والاخر
نصارياً اما بنكاح او بوطي شبهه فانه يخرج بينهما بعد بلوغهما جنس
به الرافعي قبيل نكاح المشرك حتى لو كان ولداً من اخصار اجددهم اليهود
والاخر المصرايين حصل التوارث بينهم بالابوة والامومة والاخوة
مع الاختلاف في الدين **مسألة** شيء ينقل الى الورثة بعد موت
مورثهم بعد طويله لم يكن مملوكاً للمورث ولا وجد سبيه منه
وصورته في قذف الميت على ما ذكره الرافعي في باب اللعان
ودفع عليه فانه قال اذا مات المدفون وقلنا بالمصباح ان
الزوجين يرثان من جسد القذف وقذف قاذف شخصاً بعد موته
في ارب الزوجين منه وجهان لا تقطاع الوصلة حال القذف
والذي قاله يحصل منه تردد في ان الايمان في الورثة في هذه الصور
هل هو بحال الموت ام بحال القذف **مسألة** رجل مات زوجته
قادي ان ميراثه منها النزع ومع ذلك حكمنا له بالمصيف بعد الجهد
اي الزوجية **وصورته** فيما اذا تهيوانتها قادي انها ماتت اولافوت

الربع وورث وكذا الباقي فلأمانات الابن احدى جمع المال وادعى اموالا
مثلا ان بها مات قبلها فورثت منه ثم ماتت فورثت منها فانه لا يورث
ميت من ميت المتك في الاستحقاق بل يجعل مال الابن للزوجة وماله
الماله للزوج والاخ كما ذكره الطبري في الفارزة وهو صحيح ادا لم يرث ابوه
على التقدير الذي بقوله الاخر زيادة فان زاد فيكون كمن اقر له شخص
بشيء وهو يتك **مسألة** هو يعتد بالنسبة بينه مثلا ولم يسبق منه
لسلام وابوه نصراني مات ابوه لا يرث مع كونه ليس فاولاد
وصورته فيما اذا استقل على اليهودية فطال البناء بالاسلام فغاد
على التصير ايضا وقومنا على انه لا يقتل منه الا بالاسلام
كما هو الصحيح فان حكم كحكم المرد في هذه الحالة لكونه لا ينفذ
على هذا الدين **مسألة** شخص مقول ورت من قاتله **وصورته**
ما اذا العرحه مات الخارج قبل موت المخرج **مسألة**
عبد يثبت له شيء ملك التصرف فيه بعير اذن سيده واذا مات
استقل الى سيده **وصورته** في القذف ونحوه مما يوجب
المعزير فان ذلك يثبت للعبد لا للسيد فيما ذكرناه في باب
العبد المادون واذا مات يستقل الى سيده لانه الحق بالناس
بمو كان القياس يقتضي انتقاله الى عصبائه الا جازيل العصباء
مطلقا وان كانوا عبيدا لانه شرع لدفع العار والعار الحق المع
والدق لا يصلح ما نفاذ دليل اثباته له وقد قالوا انهما اذا قطع الدم

فايد

فايد ومات ان الفلع بنت لافا ربه المسلمين على الصحيح وان كان
المرد لا يورث وعملوا بانه اولى بالناس بالسبق له **مسألة** رجل
مات وحلف ابنا وبناتا جازين لتركته وترك شيئا لم يورث عنه
نص منه الابن اكثر من الثلثين بالنسبة الي ما بقضته البنت
وبدهبه الباني محانا لا يقيضه احد **وصورته** في جد القذف
فان الابن يرث ثلثه وهو ثلثه وخمسون سوطا وثلث سوطا
ورث منه البنت الثلث وهو ستة وعشرون وثلثان
ويسقط المتكسر من نصيبهما وجبند فالذي يستوفيه
الابن ليس مثلي ما يستوفيه البنت بل يزيد عليه سوطا
مسألة ميت عليه دين تجوز لورثته ان يصر فوا تركته في شيء
يستحب من غير رضا الغرماء مع نفوت حقوقهم بالكبد
وصورته فيما اذا قالت الغرما نكته بسائر العورة
وقالت الورثة يتو سائر جميع البدن فالجواب هو الورثة
بالاساق كما قاله في شرح المذهب مع ان الواجب انما هو
سائر العورة على الصحيح في الشرح الصغير والروضه وليس
في الكبير تصريح بتصحیح **مسألة** شخص ملك عينا بغير
الوصية ولا يستقل لوارثه **وصورته** اذا مات الواقف وقلنا
الملك في الرقية له فانما لا يستقل لوارثه كذا نقله الرازي عن النووي
وقد علم ان الفقهاء عليه ما دام حيا فاذا مات ففي يثب المال

ثم ذكر الرافعي عقب ذلك ان القياس هو الاشفاق ولم ينقله عن احمد
مسئله رجل تزوج بامرأه مسلمة وتزوجا جميعا ونزع ذلك
 لارتبه اذا ماتت **وصورته** تتلخص بما رأيت في فتاوى
 الفقهاء فانه قال فيها اذا اطلق امرأته طلقه رجعيه فادعي
 ان عدها قد انقضت بولاده او سقط قبل منه وجاز له انكح
 لغيرها واربع شواها فلوكده المطلق لم يوترك فيها في ذلك
 نعم يوترى بالنسبه الى حقها حتى انه يجب عليه الاعاقر عليها
 ما لم يغربا نقضا في عدها بزعمها **مسئله** شخص اجتمع فيه
 جهتا فرض وتقصيب ومع ذلك لا يورثه بما يل بالقرض
 فقط على الامم **وصورته** في نكاح المحرم ووطي الشبهة
 كما ذكره النووي في زيادات المنهاج ونسخه الشيه وذلك
 بان خلف بنتا هي اخت لاب فان اخت للاب مع البنت عصيه
 ومع ذلك لا ترث الابا البنت فقط على الصحيح **مسئله** اخ واخت
 شقيقان وراثا ما لا بالنسب لا بالولا سونيا بينهما بالارت
 ولا يفضل الذكر على الانثى **وصورته** في الشركه وهي ان توت
 امرأه وتختلف زوجها وليها واخو بن لام واخ لاب فيجعل الزوج
 وللام السدس ولو للولي الام الثلث ثم ان الاخ الشقيق يشترك
 اولاد الام في الثلث ويجعل كاحدهم فانما امرأه وراثا لاجل اخو الام
 اي وهي موجوه في الاخ الشقيق ولهدا لما وقعت هذه المسله في زمن
 غم

القول اذا مات الزوج
 ورثت الطلاقه خا صا
 في عدها

عنهم فلا عنه اسقط الاخوه الاشفاق لانهم عصيه من الاولاد
 اما ان كان جاز الشتم من امه واحده فترك عمر من الله عنه بهم
 باخوه الامم واسقط اخوه الاب وذهب بعض المجابا الى سقوطهم
 وهو القياس وذهب اليه ابو حنيفه اذا علمت ذلك فلو كان
 في المسله اخ واخت شقيقتان سونيا بينهما لانها اما احدا راخو
 الام كما بينا والاخوه من الام بسوني ذكرهم وانما هم **مسئله**
 ذكر يدي ياشي ويرث وايضا شخص يوت مع من يدي يدي
وصورته ما في اولاد الام **مسئله** شخص يوت ولا يوت
وصورته في الجنين فان العده الواجبه توت عنه مع
 انه لا يوت بالكلية وان شئت تعبان لخرى فقلت شخص
 افضل ميتا مع اشفاق بني عنه بالارت **وصورته** ان
 وهو البعض فانه يوت عنه ما جعه لخرية على الولد
 الجديد مع انه لا يوت شيئا على الصحيح المصوص وقيل
 يوت بقدر ما فيه من الخريه **مسئله** مسلم مات وظف
 انما مسلم اخر اغبر فائل لم يوت منه وورثها الخا الميت
وصورته فيما اذا اقر الاخ الوارف بابن لاخته الميت فانه يثبت
 نسبته ولا يترث على الصحيح لانه لو رث الخ الخ عن ان يكون قارنا
 وحسب فلا يصح استلحاقه لان شرط المستلحق ان يكون وارثا حرا او اوا
 الخ استلحقا فمات يوت فادي ايت الارب الى عدها ايتا نسبته

وضوءه **بابه** وهو ما لو وصي بعبد لوالده أي لوالد العبد مات
الاب قبل الأبوك وقبل أخوه الوصيه حكما يدخول العبد في ملك
الميت وعنق العبد ولا يرت بل يكون الوصيه للأخ القابل لما ذكرناه
في الاستلحاق **وصورة** **الشبه** وهي ما اشتري المريض ولده فانه
يعتق عليه ولا يرت فان شراه في هذه الحالة تتبع بحسب
من المثلث وهو غير نافذ في حق الوارث **وصورة** **راعي** وهي ما
اذا مات شخص وخلف أخوه فادعي شخص عليه انه ولد الميت
فانكروا ونكلوا عن اليمين وحلف هو فوجهان لصحها ان لا يرت
والا يبلل بكونه وعينه وجيبه فيلزم عدم انه علف فانه اذا
كان المدعي لا يحجبهم كاخ اخرفانه اذا حلف فبرت معهم **مسألة**
اخ يرت مع جماعة اقل مما يرت ولده مع تلك الجماعة **وصورة** **ما اذا**
خلف اخنا شقيقه واخنت واخا لاج حاصه فان اخنت الشقيقه
لها النصف والباقي بين اخوه الاب الذكر مثل حظ الانثيين فلو كان
ملك الاخ ولده كان للاختين لاج اب السدس ثم لكل للثنتين والباقي هو
الثالث لابن الاخ لانه لا يعصب عنه خلاف ابن الابن **مسألة** ذكر
واخي يدلان الى الميت بشخص واحد يرت الاثني منه دون الآخر
وصورة في الجدة ام الام مع زوجها اي الام وعلى الامهات ذلك
بان الولاده من جهة النسب بمعقده خلاف الذكور لكن هذا متعارضان
ميراث الذكور اقوى من ميراث الاناث بدليل حرمانهن عند الزوجي

كالعاز

كالعاز وبنات العم وحسد فسدواي ابراهيم ام الام **مسألة** اخت
لاب يرت في سسله ولو كان عموها في تلك السسله اح ميراث ولو كان شقيقا
وصورة في الاكدرية وهي زوج وامر وحده اخت شقيقه واولاد فان اصلها
من ستة وتكون بفرض الاخت وهو النصف الى تسعة ثم لجمع نصف الاخت
وسلس الجد فيجعل بينهما اثلاثا وتصح من سبعة وعشرين فلو كان في السسله
اخ عوضا عن الاخت لم يرت شيئا لانه يرت بالنقصيب ولم يبق شيء لوكا
في سلسلته اخان لم يفرص لهما شي لانها يرتان الام من الثلث الى السدس بل
يأخذان الباقي وهو السدس ولو كان معنا ثلاث اخوات فصاعدا كان كذلك
ويحجبهم لوجه ان الجد يأخذ بالنقصيب مع الاختين فيؤدي الى نقصان
عن السدس ولو كانت امراه اي الميت حاملا منه فنقول ان ولدت ذكر
او علم يرت وان ولدت انثى يرت **مسألة** جد يرت امها معهما مع
ابها انارتان بالحدوده **ونصير** **منقوت** على سنده وهي ان
للميت القدر من جميع الاب لاستقطب بالبعري من جهة الام على الصحيح
وبعيد فنقول صور ذلك ان يكون للميت جده هي ام والده وتكون
امها ام امه اي ام ام الميت ذلك بان يزوج ابو الميت بانه خالته وامها
موجوده ولذلك ابنتها التي هي امه ثم علف ولدا فيموت الولد فيخلف ام ابيه
فالها ولها التي هي ام امه فيشتركان لما فيناه **مسألة** امراه يرت
باسسله لو كان معها لكان ما نالها من الارث **وصورة** في السسله
السابقه لان اخاها اذا كان معها يكون ميراثها بالنقصيب ولم يبق شيء

والثالث نلایه والرابع دینار کما

مسئله شحش محتاج الى المتاح قادر علی مونه قدر علی امراه مسلله جائده
للخصال استحقبه ومع ذلك لا يستحب له الارتزوج ولا ان يتسري **وصورة**
اذا كان في دار الحرب كذا نص عليه الشافعي في الجزر الخبير من الامم في آداب
كراهيه النساء الجربيات وعلله بالحوش علی وكنه من النكثير والاسترقاق
لكن ما ذكره في هذا الباب التزوج خاصه وذكر كراهه التسري ايضا في باب
قبلة وهي مسئله فیه **مسئله** اذا قيل لك اي صوره يجوز النظر
فیها الى الاجنبه مع خوف الفتنه نقل **صورته** في النظر المستحب
عند العزم علی نکاح المراه واما استحبيها في هذه الحاله لانه ادعى
الى وقوع الزوج الذي شرع له هذا النظر هكذا ذكره الرافعي وغيره
وتدعى ان بان المراه قد لا ترجي شؤدي الي وقوعه في الحر **وصورة**
ثانيه وهي الشهاده علی المراه اذا اعتيت عليه فانه ينظر لكن بحذر
ويضبط نفسه كما قاله الرافعي **مسئله** الصبي ان المسله لا يجوز لها
ان تنكسفت للدرميه اذا علمت ذلك مثل صوره يجوز فيها ذلك **وصورة**
ما اذا كان منها محرمة فانه يتعين القول بالجواز لان المحرمه
مطنه لثبوت العلم اليقيني والى عللها المنع وهي اعداء الدينيه والفتنه لاياتها
يتقن ما يكرهه فاحتميه في بدنها وكذلك تنجذ القول بالجواز ايضا اذا
كانت الكافره مملوكه لقفا وبويده جواز خلوه الكافر بابنته المسله
العبد الكافر الي سيدته المسله كما اطلقوه في موضع **مسئله** نسبه
عند

عند تكاثر النسبه من غير ادن لامر ولله ولا امر الحاكم ومع ذلك جكرنا
بجبه **وصورة** نعلم مما قد مضى في باب الحجر **مسئله** عند الحاجة
قبول يصح عقده بالاشارة من الطرفين مع ذكره القاضي وسه علي
الطلاق **وصورة** في اثنان الكفار كذا جزم به الرافعي قبل باب عقده
الطه باوراق وعلله بان بنا الباب علي التوسعه **مسئله** نکاح
عند غير ادن ولي **وصورة** في السيد فانه تزوج الامه الملك لا بالولا
علي الصبي **مسئله** ولايه شرعيه تثبت لسفيه **وصورة**
في الحضانه **مسئله** رجل له ابنا علي دينه تزوج اجدما ولا يزوج
الاخر بل تزوجها السلطان مع ان الاب لم يقر به مانع من الموانع
العدونه **وصورة** فيما اذا طرأ الشفقه علي اجدما بعد البلوغ
فان الصبي ان الذي يلي بها هو الحاكم وحبيبه تكون هو الذي
يلي ويحكم ايضا هو منقضي كلام الرافعي لانه صرح بهذا الحكم
بما طرأ عليهما الجنون وجعل تزوجها سنيا علي الخلاف في انه
يلي بالمقال لا يعود السفه نظيره بلا شك الا ان الصبي هناك
ان الاب هو الذي يلي المال خلاف عود السفه لكن الذي ذكره
الرافعي هناك فيه بطلان ثبت عليه في كتاب المهمات **مسئله**
ثبت صغيره حره يجوز للاب والجد تزوجها **وصورة** في الجنون
مسئله صغير غافل لا يجوز تزوجه لايه ولا لجد علي الصبي **وصورة**
بنا المسح كذا نقله الرافعي عن التميمي في الكلام علي الولايه علي الجنون

واقعة **مسألة** امه بالغه فانه مسلمة يجوز لما لكها ان يتصرف فيها
بالبع والقبض وغير ذلك ولا يجوز له تزويجها ولا لعينه يادنه **وصورة**
في امه البعض وذلك لان الباشع منه مستبعد لانه لا ولاية له في
نكح غيره الجريه واذا اشعت المباشرة فيه امتنع بيان غيره عنه وورد
بغير ادنه مستمع فالتدريبات تزويجها كذا ذكره البغوي في فتاويه **مسألة**
شخص يبيع عقد النكاح على ابنته واخته وغيرهما من الاقارب مع كونه نكاحا
وصورة في الايام اذا قلنا لا يتعزل بالنسوة فانه تزويج بنات غيره
بالولاية العامة وكل بنات نفسه تحريم الشانه كذا صحح الرازي وكان
قلد فيه البغوي لكن في التمه ان الاصحاب منعوا ذلك في بنات نفسه
وصححوا الخوان في بنات غيره لان مسئله في الغير هو الولاية العامة
والنسوة لانيات فيها خلاف الولاية الخاصة **مسألة** ينفوان يركل
المراه في النكاح اجمالا وبثولا **وصورة** فيما اذا وكلها الولي في اركل
رجلا في الاجاب او وكل الزوج في ان يركل في التول كذا قلده العوفي
في فتاويه في التزويج وحكي الرازي فيه وجهين من غير ترجيح اكره
معه خاصه فقال لو وكل بنه بان يركل رجلا في تزويجها فركل نظر
ان قال وكل عن نفسك لم يصح ان قال وكل عني او الملق في جهان وذكر
مشله في الروضة **مسألة** امراه عربيه لها شقيقه علويه يجوز تزويجها من
عبد بعين رضا **وصورة** اذا كانت امه وذلك بان يكون ابوها نكاح
بامه عند اجتماع شرائط نكاحها فاني هه البت فانها تكون زقيقه لولا

لما لك

لما لك الامع انما ما مذكرناه من السبب الشريف وحسب محو
روحه من العبد فقد قال الرازي والسيد ان زوج امه يركل
ودي السبب واعلم ان الشافعي رحمه الله انك قد سمعته ان الرز
لا يركل على العرف بالمكليه سوا فيه فريش وغيرها وحكاة الشافعي
في موضع من الام عن بعض العلماء ثم قال ولولا انما تم بالفتي لتبينا
ان يكون الحكم هكذا هه عبارة ومن الام نقلته واليايم يميني
غير الاحكام فايد جليله بيني الغنظ لها **مسألة** الزوج
ان يسافر بزوجته الحرة حيث شا ولا يجوز ان يسافر بزوجته
الامه الا اذا رضى السيد اذا علمت ذلك قتل رجل متزوج
بانه يجوز له ان يسافر بها بغير اذن السيد **وصورة**
في الولي يمنعها فانه يجوز للولي له ان يسافر بها على الصحيح لان
استيفاءه لا يرق فيه بين الليل والنهار وحسب ما ذكره وجهها
جانبه ما ذكرناه **وصورة ثالثة** وهي ان يتزوج شخص امه ثم يسافر
للمداه ويستأجرها لخدمه جائز ثم يتزوج بها ويصح في الاخاه بالسفر
لاناجيه معلومه او لا يصح بذلك وجوزنا على التراجع المكون فيه
في باب **وصورة ثالثة** وهي ما اذا تزوجت اللقيطه ثم اقرت بالرف
لشخص وصديقها فان اقرارها مقبول الا فيما يودي الى الطالح حق
فج عليها وقد اوضح المارغي ذلك في اللقيط فقال تزداد الامام في انها
اذا كانت متزوجه من قبل يسلم الى الزوج يسلم الاما ام يسلم الجوار والها

نفس

والثاني ويعود ثلث الشافعي لا اصدقها علي فساد النكاح ولا علي
ما يجب عليها للزوج الشئ وذكر ايضا بعد في نظيره ما يؤاخذ فقال
حيث عليها بعد من طلاق رجعي ثم اقرت فغلبها ثلاثة اقراء له الزوج
بجسدها وان اقرت ثم طلقها فكذلك علي الصحيح لان النكاح انبت له الرجعة
في ثلاثة اقراء والثاني تعتد بقرين لانه امر بتعلق بالمستقبل واذا
تأملت ما قاله علمت منه عدم الغار **مسألة** امره بزوجها ولها بغير
كفر برضاها دون رضاي الاوليا الدين في دجنه ومع ذلك
يصح النكاح **وصورتها** فيما اذا رضى الجميع بزوجها به ثم خالفها الزوج
ثم زوجها احدثهم به برضاها دون ادراك الباقين ففيه طهران احدثها
القطع بصحته لانهم رضوا به والا والثاني علي الخلاف لانه غلبت
كذا قلنا لا رافعي في احوال الباب الرابع عن البغوي ولم يذكر غيره فانما
والغالب في المسئلة ان الطرفين ان يكون المصحح من حيث
الجملة ما يؤاخذ طريقه القطع **مسألة** صبيغه يعتد بها مع
لينة عقدان علي البذل مختلفان متوفقان علي الزوجية يصح
العقد بها عند ارادتهما معا الا ان اخير العاقدتها في صحتها
لما يراه من ذلك العقد **وصورته** فيما اذا قال للزوجية انت
علي حرام فانه ان نوي الطلاق كان طلاقا وان نوي الطهر كان
طهرا وان نواها معا لم يثبتا وفي حكمه ثلاثة اوجه اصحها عند
الاكثرين انه يخبر حينها بالخاء يثبت والثاني يكون طلاقا والثالث

يكون

يكون طهرا **مسألة** شئ يعقد في الابتداء ولا يعقد في الدوام
على عكس القاعدة المشهورة **وصورته** في مسائل **اصحاب** اذا
الجمع قريب وفي ملكه صيد فان الامع المحرم برئ ثم يزول ملكه
عنه علي الفور **الثانيه** وهي شراء الكافر المسلم اذا كان يستعقب
العاقبة كثيرا العتيق وكقول الكافر عتق عبدك المسلم عني
علي كذا يجوز ذلك فان الامع صحته العتق **الثالثه** اذا امره
ثم وقف فانه يصح ولا ينسخ الاجاب فلو ما استاجر وورثه العتق
فيل يستقر المنافع عليه لم تعود الي العتيق فيه خلاف والصحيح
في الروضة هو الثاني كما شهد ايضا في باب الوفاء فراجع
الرابعة الوصية ملك الغير فان الراعي في زوايد الروضة صحتها
اذا ملكه بعد ذلك لحد الموصي له ولو اوصى بما يملكه ثم ازال
الملك فيه فقد جرموا بطلان الوصية وكان القياس ان الوصية
تبقى بحالها فان عاد الي ملكه اعطيت له للموصي له كما لو لم يكن
في ملكه حاله الوصية بل الصحة هنا **اولي الخامسة** اذا طلق
بالطلاق لاخامع زوجته فانه لا يسمع من ايلاح الحشفه علي الصحيح
ويصح من الاستمرار لانه صار له اجنبية **السادسه**
اذا وجب القصاص علي رجل ثم وجد سبب ارث الولد له فانه
برئه ثم يسقط وذلك كما اذا قيل الاب عتيق زوجته فان القصاص
يبطل لها فاذا طلعتا ثم ماتت ورثه الابن ثم سقط **السابعة**

مسألة

إذا كان عليه دين هو يفل قال فرب الدين شيئا المديون منقوما
بذلك النقد قال العتيق حيث على الثلث ثم تسقط **مسألة** أمرا يحرم
أزواجهما أن يطباها ما دامت في عصمة تكاحه فإذا فارقتها ثم جرد
منها جلت له **وصورته** ما إذا قال لزوجتي أن وطئتك فانت طالق
فبطلت فإن وطئها حرام عليه لأنه لو وطئ لتيقن أنها طلقت فبطلت
وحبيد يلزم وقوعه في محذور في جنبه وهو حرام كذا جزم به
الرافعي في كتاب الطهارة في الكلام على الطهارة الوقت **مسألة** شخص
يجوز أن يكون شاهدا في نكاح ابنته ولا يجوز أن يكون وليا **وصورته**
في دميته أسلم أبوها فخطبها مسلم وكذلك رقيقه أبوها حرم
مسألة رجل عقد لنفسه على زوجة عقد آخر ينفى لا إباحة
الوطئ لو كانت اجيبته فكان صدوره منقضيًا لغيره **وطئها**
وصورته إذا اشترى زوجة بشرط الخيار فإن المنقوض كماله
الرافعي أنها تحرم في تلك المدة لأنه لا يدري أي طار زوجته أو ملوك
قال الأصحاب ومعني قوله أو ملوك أي تلك ضعيف لأن الخيار
ينتهي ذلك **باب ما يحرم من النكاح** **مسألة**
شخص يجوز له في وقت واحد أن يخلو باحنتين ويظهر إلى جميع بينهما
حتى الشرج وسبب ذلك في كل منهما أنها هي الزوجية لا غيرها
وهكذا المرأة وعمتها والمرأة ونحوها **وصورته ذلك** فما إذا ما
زوجته فتزوج قبل ففعلها لعمتها أو خالتها أو كذا
الشيخ

الشيخ أبو حامد في باب غسل المستر لعليته أن المرأة إذا ماتت
فذهبنا أنه يحرم على زوجها أن يطأ لها شهوة ولا يحرم غيرها
مسألة رجل يجوز له أن يزوجه امرأة من وطئها لمخاطبة
غيرها مسترا لا يعلم هل يزول تلك الجمعة أم لا **وصورته**
في السخاينة المخيم **مسألة** أمرا أن ليس بينهما محرم رضاء
ولا تزويج محذور الخلق عن الزوجات أن يعقد على كل واحد منهما مفرد
ولا يجوز له الجمع بينهما **وصورته** فتمنع له نكاح الأمه إذا وجدت
حرمه سميح من رجل أو بلاء من ابنتين من المثل أو حرمه لا يعقد
كالزنا والقرابة العينية وقلت بالأصح أنه يجوز له نكاح الأمه يعقد
عليها مع بطل نكاح الأمه بوجود الحرة وفي الحرة طريقتان أظهرهما
عند الأكثرين على ما امتضاء كلام الرافعي والروضة أنه يبطل
نكاحا لأنه يشبه نكاح الاحنتين والثانية تحرمها على المؤلفين
في تبيين الصفقة وهذه الطريقة قد صححنا في الشرح الصغير
وغلوه بأن الحرة أقوى لأنها لو سبقفت لمعت الأمه بخلاف
العكس والاحتقان لا ترجح بينهما وعلى هذا التصحيح الذي نقلناه
عن الشرح الصغير حصل اللغز من وجه آخر وهو بعض أحاديثها
للطالان **مسألة** رجل متزوج بامرأة فإنها ولو بطلت ولعده
لأنه لا يعقد عليها وإن استمر لم يوزعها **وصورته**
بما إذا تزوج امرأة بوضاها ثم أقرت بعد الدخول بها أن بينهما رضاعا

بحرهما فان قولنا لا يصل عليه الاصل استمرار تكاها فان كانت منه
اشنع عليه وتزوجها لان ادنها شرط واقراها مانع منه **مسألة** رجل
امراه يشبهه ومع ذلك لا يجرم عليه امهاؤها ولا بناتها وان شئت فقل
وفي امراه وطئا لا يوجب الحد ومع ذلك لا يثبت لغيره المصاهرة
وصورة الامر في وطئ البنت فانه لا حد فيه علي المصحح سواء
كانت روجه او احببته وسواء وطئها بشبهه او عالمها بالخال
ومع ذلك لا يتعلق به لغيره المصاهرة كما قاله الراجعي في اول الرضاع
وجي الروي في نكاح الجرحا لغيره من والده قال وعندى انه
لا يتعلق به لغيره لانها كالبهيمة **مسألة** وطئ رجل يبيع من غير طهر
عقد وطئا حراما **وصورة** ان يطلق زوجته الامه لثلاث سنين
بها الزوج فانها لا تجل له علي المصحح الا بجل فلوزوجها لغيره ووطئها
الزوج وطئا حراما كان وطئها في احرامه او احرامها او في الحيض او صوم
رمضان او قبل التكثير عن طهارها او طائنا انها احببته فانها تجل له
فلك ان تصور المسئلة ايضا بما اذا اطلق زوجته الجرح ثلثا الا ان جل الجرح
في هذه الحالة يتوقف علي عقد جديد بخلاف الصورة الاولى وحسيند
فاذا اردت الاولى بخصوصها فقل من غير تجديد عقد **مسألة**
شخص الجرح عليه في زمان ان يتزوج امراه ليست بحرما له بنسب ولا رضاء
ولا مصاهرة ولا بلاعنها ايضا **وصورة** في البنت المتيعة باللعان
اذا لم يكن قد دخل بها فانها لا حرم في هذا الباب من الراجعي تحريمها للشبهة
ثم نقل

ثم نقل عن المتولي ان هذا الخلاف بحري وجوب النكاح بنسبها
والحد بقدمها والقطع بسرقه مالها وقبول شهادته لها **مسألة**
ان كان يحرم الجمع بينهما لاجل القرابة وليست احداها اختا للاخوة
ولا عمه ولا خالا له **وصورة** في عمه العم وخاله الخاله فصاعدا
وصناطه انه يحرم الجمع من كل المراتب بينهما قرابه او رضاع لو كانت
لهاها ذكرا حرمته المناكحة بينهما واحترزوا بتحديد القرابة
والصناع عن المصاهرة كالجمع من المراء ولم يزوجها وبنت
لزوجها فانه غير محرم وان كان يحرم النكاح بينهما لو كان احدهما
ذكرا الا ان التحريم للمصاهرة لا للقرابة ولا للرضاع وعن الجمع
بين الجرحا ومتبا بشرطه **مسألة** شخص حرمت عليه زوجته
واسم نكاحها لاجل موت غيره مع انه لم يصد منه تعليق الطلاق
وصورة ان تكون الزوجه مملوكة للذي مات والحي اجد ورثته
والقاعدة ان من ملك زوجته او بعضها اشنع نكاحه وحسيند
فلاجل ايضا الملك اليمن لانها مشتركة **مسألة** رجل يتزوج بامه
ثم ملك منها فقه دون غيره ومع ذلك ينفسخ نكاحه لاجل العقد
الحادث الموجب الملك للمنافع **وصورة** فيما اذا وقعت عليه كما
اوضحه الراجعي في الوقف قتال لبس للوقوف عليه ان يتزوج الموقوفة
ان قلنا انها ملكة والافوجان اصحاب المنع احتياطاً وعلي هذا الوقت
عليه زوجته اشنع النكاح هذا كله ولو اراد ان يتزوج فينتجه ان يكون

الحكم منه ذلك **مسألة** اشترى امه متزوج به شخص ليس بينه وبين المشتري قرابة ومع ذلك انسخ نكاح الزوج **وصورة** بها اذا كان المشتري مكاتب الزوج فان الاصح الانساح كما ذكره الرازي في النكاح لان ملكه كملكه **مسألة** امراه مسلمة فانه ليست من ارواح النبي صلى الله عليه وسلم لاجل الاجدان يتزوج بها بالكعبة **وصورة** في المتولد من الابوي وغيره على صورة الذي فانه مكنت لوجود العقل الذي هو مناط التكليف وقبله نكاح على ان المتولد من ما حل ما كنهه وما لا حل لاجل ما كنهه اذا لم ينقل عن هيته الى هية اخرى وخروجه عن اصله وذلك في المولود بين المحوسي وكما به او بالعكس اذا لم يسلم لاجل المسلم ايضا كما للاجتيان وهذا المعنى موجود هنا فلا حل للمسلم لما ذكرناه ولا للكافر لانها مسلمة هذا يقتضي القاعدة التي ذكرناها ولم ارها منقولة ويحمل تجوز نكاحها مطلقا لما في المنع من الاضرار والوقوع في العنت ويحمل التجوز لمن هو مثلها ويحسد فيقال امراه متولدة بما حل وما لا حل ومع ذلك هي حلال المسئلة مما نحن فيه ايضا ثم ان هذا الحكم يتطرق ايضا الى الرجل فان من ليس يادمي لا يجوز له نكاح الادمية وهذا ليس من الادميين بل متولد منهم ومن غيرهم فان قيل بالتعليق فيقال لا اعلم به العكس بل القواعد تقتضي مراعاة ما غلب في القليط **مسألة** شخص

شخص ليس يرفيق وهو سليم الذكر والاميين عور له نكاح الامه **مسألة** **وصورة** في البعض بان الراعي مكاتب بعض الاجواب جوازه وتلك بانه يرفيق في الولية والنظر لم يكن ما عاقله بل الامام الانصاري على الجواز وجزم به في الكتابه ويصدق على البعض انه ليس يرفيق **مسألة** شخص وطى امه ملك اليمين يباح له عنت وطبها ان يطأ احتتام مع انه لم يوجد منه بعد وطى الاولى سبب عنتي غيرها **وصورة** فيما اذا كان قد وطى احتتاماً فانه حرم عليه ان يطأ الثانية حتى تحرم الاولى فلما خالف وطبها يعني الثانية لم يكن لهذا الوطى اثر في حرمة الاولى لانه حرام والحرام لا يحرم الحلال كما جزم به الرازي **مسألة** حرم سراح له نكاح الامه مع انه لا يجتنب الوقوع في بلي يات به **وصورة** في المسحوق اي مسخوق الذكر والاميين فانه محذور ذلك كما ذكره الشيخ عز الدين في القواعد فقال ان الحفنا به بسبب المولود على فراشه فلا يجوز له تزويج الامه والاصح حوراد لانع منه والصحيح انه لا ينفق بكون الصحيح الجواز وهو طاهر نكحه والمكسبة الراعي ينقل عن الامام والمتولى ان الحفي والمحبوب لا يجوز لهما ذلك قال الدرراني اذا خاف من الوقوع في الفعل المأثوم اي بالنكاح ونحوه والحفي هو من قطعت ايتاءه والمحبوب هو من طلع ذكره والولد لا خوفه فذلك منعها ولك ان تريد في اللفظ المذكور فيخرج صورة المسحوق فتقول سمعنا قد روي عن النبي

ومحتاج اليه باخ لا تخاف الجمع انه لا يخفى الوقوع في وطئ بامنه **مسئله**
 في الميئوت فان الصحيح اباؤه الامه له بالشرط والعرفه ووطئه الاجنبه
 لا اثم فيه لعدم تكليفه **مسئله** امره اجتمع في عصمه تكاها ثلاثه ازواج
 في ساعده واحده ودخل بها منهم اثنا **وصورته** بها اذا طلقت وهي حامل
 فوضعت عبثا للطلق فزوجت بئان فطلعتا قبل الدخول فتزوجت
 بثالث واضابها **مسئله** شخص ولد زريقا مع ان ابويه حران في حاله العفا
وصورته بها اذا اوصي بما علمه هذه الجارية فان الوصيه صحيحه ولا ينعى ذلك
 من مع الوارث لها فاحص به الراعي في باب الوصيه في الكلام على الوصيه
 بالمنع وحبيد فاذا كان زوجها جارا او عبدا واعتقه سيده بعد ذلك
 ثم ان الوارث اوعده من اتفقت اليه هذه الجارية فزاعقها قبل الولاده
 فان العتق لا يسري الى اهل المملوك الى الغير كما قاله الراعي في كتاب
 العتق لان السرايه الى الشتم من لال الى الاستحاضه هكذا ذكره في
 اهل المقارن للاعتاق فاذا علمت ذلك كله ظهر لك الماد واعلم ان
 قياس اهل الحادث ان يكون الحكم فيه كذلك ايضا وحبيد مثل شخص
 اعتقد في الرجم زريقا وولد زريقا مع ان ابويه حران في حاله العفا
 وحاله ولادته **مسئله** شخص لحرم عليه نكاح امرأه من قبل وتزوج
 رشيته تلك حر حرم عليه نكاح حرمه خوفا من ارقاق ولديه وان
 يشيت ايضا فقل حر حلت منه زوجته الحرمه ووضعت ومع ذلك
 يجب على الزوج قيمه ذلك الولد **وصوره الخلل** تعز

من

من المسله والسابقه وشرط الثالثه ان لا يعلم انها من رجلها **مسئله**
 جريئين متيقين **وصورته** اذا وطئ العبد جاريه ولديه فان في جريه الولد
 وجبين فقلها الراعي فاشعر كلامه برحمان الجريه **وصورته** آخر
 وفيها اذا وطئ العبد زوجته الامه او امه لغره على طن انها زوجته
 الجريه فان الولد يكون حراما عاه لطنه ويبقى النطر فيما اذا وطئ الكافره
 امه الكافره على طن انها لم ولده التي اسكت او امته التي اسكت
 ولا ينفق معها قبل كون الولد مسلما كما ذكرناه في اعفا الجريه او قبل
 انه كافر لانا انما احداثا بالجريه لانه اشرف في اعتقاده فراعينا طئه
 فيما اما الاسلام فانه لا يعتد شرفه فضلا عن اشرفيته
باب الخيارات في النكاح والرد بالعييب **مسئله**
 امرأه مسخ الزوج تكاها بعييب مختص بمثل ليس يورث ولا قرون **وصورته**
 بها اذا كانت ضيفه المنفذ بحيث يفضيها كل واحد اسوا كان خيفا او
 طر يخيف فان المسخ يثبت بذلك كما رجحه الراعي في الديات قال
 خلاف ما اذا حصل من وطئ كبير الاله دون صغيرها فانه لا خيار فيه
 عند الاكثريه **مسئله** امرأه بالغه ما قبله تزوجت بعبد برضاها
 ومع ذلك جورا لها مسخ النكاح لاجل ريقه **وصورته** بها اذا اشج
 بها في حال الكفر ثم اسلم او اسلم الزوج ففي ثبوت المسخ للمراه
 وجهان صح الامام والمولى انه لا خيار لها وطاهر فصل الثاني
 بونه لان الرق نقص في الاسلام ولا يميز ذلك في الكفر كما ذكره

الرابع في باب نكاح المشركات ونقل عن الداركي ان الخلاف في الحر بين
 انا الدعية مع الدعي فلا خيار قطعا ثم قال الرابع في ازا الوجهين جازيان سوا
 انت الزوجه او امه وسوا اسلمت ولم تسلم وفي المسئلة تعرف من الماهات
مسئلة رجل اسلم فكان اسلامه منتصبا لم يكن امرائه من فسخ نكاحه سوا
 اسلمت ايضا ام بقيت على كفرها **وصورته** تعرف من المسئلة السابقة
مسئلة شي فجوز المراه فسخ النكاح به لما فيه من الضرر وينتفع عليها النسخ
 بدعتا انضام شي اخر اليه هو مضربها ايضا **وصورته** اذا غاب الزوج
 على مسافه العصر فانه يجوز للمراه فسخ النكاح لتضررها بترك الاتفاق
 فان غاب ايضا مع ما له لم يكن لها النسخ على الصحيح كما قاله الرابعي لان كان
 الافتراض عليه **مسئلة** امراه اعتقت تحت عبد ولا خيار لها بالطلاق
وصورته فيما روج امته بعبد غيره وقبض الصداق والتلفه بانفاق
 اذ غيره ثم اعتقها في مرض موته او ادعي باعتاها فاعتقت قبل الدخول
 وهي تلك ما له فليس لها خيار العتق لانها لو فسخت النكاح لوجب
 رد المهر من تركه السيد وجبئده لخرج كلها من الثلث واذا بقي الثلث
 في البعض لم يثبت الخيار فانيات الخيار يودي الى عدم اتيانه ولو
 خرجت من الثلث دون الصداق او اتفق ذلك بعد الدخول فلها الخيار
 فكما الحكم لو لم يتلف الصداق وكانت الامه تلك ما له مع الصداق ولو كانت
 المسئلة بحالها الا ان الاعناق وحده من وازاته بعد موت السيد لغير
 ان كان الوارث معسورا فلا خيار لها لانها لو فسخت لزم رد المهر
 من

من تركه الميت فاذا كان على الميت دين لم ينفذ اعان الوارث العسر على
 الصبي وادام بقدر الحضانة لم يست للميراث وان كان مورا اعتقت وخبرت
 كما ذكره الرابعي في كتاب الصداق في الكلام على المسائل الدورية **مسئلة**
 امراه ادعت عتق زوجها ولا تسع دعواها بالكلية لالحلفه ولا قبول قولها
وصورته فيما اذا كانت امه الزوج جازا وادعت نكحتها من النسخ لغارنه
 القين للزوج فان دعواها لا تسع لان دعوي ذلك تودي الى ابطال
 النكاح من اصله لا تنقأ شرطه وهو خوف العتق واذا كان النكاح باطلا لم يسخ
 الدعوى بالتمكين من النسخ فلما ادي نكاحها الى ابطالها ابطالها من اصلها كما
 ذكره الشيخ الطبري في اخاره **مسئلة** امهات سيدتها فانفسع نكاحها
وصورته فيما اذا كان زوجها هو الوارث **مسئلة** رجل ليس له
 زوجة بالكلية ومع ذلك يومر بان يتنار اربعة نسوة للزوجه من
 ثاني زوجات موجودات حال الاختيار مثلا او بان تنارق اربعا
 ونسك اربعا **وصورته** فيما اذا كان اسلم على ثاني نسوة كما فرضناه
 ثم انطلق الجميع فان الطلاق يقع على الاربع المتزوجات وسفي الحاجة
 لا القين لبيان المنفحات بالاسلام من المنارات النكاح وهي
 الاولى وقع عليها الطلاق كما قاله الرابعي هنا **مسئلة** شخص يكون اسلامه
 سحيا للنكاح **وصورته** اذا روج الكافر ابنه الصغير الكافر من محوسية
 او نفيه ونحوه او روج ابنه الكافر الصغيره من كافر سوا كان كاهنا

او غيره ثم اسلم الاجب فان تخم باسلام ولد الصغر ذكرنا ان ابا بني حميد
 فيمنع نكاحه اذ ان ذلك قبل الدخول **مسئله** ادا اسلم على اكثر من اربع
 سنه فعلق اختيار بعض لا يصح اذا علت ذلك نقل اختيار بعض المعلق
وصورته فيما اذا اعلى طلاق بعض فانه لا يصح على وجه لان الطلاق اختيار
 الاختيار وتذكرنا ان الاختيار لا يعلق والامع صحة لان الطلاق وقع فيها باقعا
 ويعتبر في الضمانات والتابع ما لا يفسد في المفسوده **مسئله** شخص على اختيار
 في اليهوديه او النصرانيه ومع ذلك يقر عليه بلا نكاح **وصورته** تعلم ما
 ذكرناه في كتاب الفرائض **كتاب الصداق**
مسئله شخص ملك رقبه امه ومنعتها يحب عليه المهر اذا وطئها
وصورته فيما اذا اشترى العبد المادون له في التجاره امه وكان عليه
 دين للتجاره فليس للسيد ان يطا التجاره بالادان العبد والغنا
 واذا وطئ بغير ادان العرقما قبل عليه المهر وجهان جكاها الرافعي في
 كتاب النكاح من غير ترجيح قال في الروضه فعل اصحهما للوجوب لان
 مهرها مما يتعلق به حق العرقما خلاف المهرونه قال الداودي
 المعروف بالسيد لاني في شرح المختصر وطى السيد يكون محررا على العبد
 اذا لم يكن عليه دين وقيل بفضل بين ان يعزل ام لا **مسئله** وطئ محرم
 يوجب ارش النكاح دون المهر **وصورته** فيما اذا وطئ المالك التجاره
 المهرونه او الجانيه وهي يكره **مسئله** رجل وطئ امه لغيره ولم يوجب
 عليه مهر او اجينا عليه قيمه الاولاد **وصورته** فيما اذا وطئ المهر
 بادن

بادن المهر من طنا جواره وطا وعنه الامه على الوطئ فان المهر لا يحل كالمواد
 له في خلاف ماله لا يجب عليه ضمانه وتلزمه قيمه الولد لان الادان في الوطئ لا
 يستلزم الاثر الا فضلا عن الاحمال كذا ذكره الرافعي في باب المهر **مسئله**
 شخص وطئ امراه اجنبيه بشبهه او اكرهها على الزنا ولا مهر عليه **وصورته**
 بما اذا كانت المراه حريمه لان المالك غير مضمون فكذا استنعى بصحتها كذا علمه
 الرافعي في باب الردة وغيره **وصوره اخرى** وهو ما اذا كانت مرتده ومكنت
 او ماتت على الرده وذلك لان وجوب المهر لها بني على احوال الملك فان تلك
 ان الملك المرندي لا يزوج بالرده او جينا لها المهر وان قلنا انه يزوج
 فلا مهر لها كما لو وطئ ميتة بشبهه على طن انها حريمه وان جعلناه موقوف
 فهو الاصح فالمهر موقوف **وصوره اخرى** وهو ما اذا وطئ الموقوف
 عليه التجاره الموقوفة فان الحد يجب لكونه غير مالك لها ولا يجب
 المهر لكونه هو المستحق له كذا قاله الرافعي **مسئله** انسان يحب عليه
 بطيه واجده مهران **وصورته** في كل وطئ فاسح لنكاح غيره كوطئ الاب
 زوجه الابن وعكسه فان النكاح فيمنع لانه وطئ محرم فاشبهه الوطئ في
 النكاح الصحيح ويجب عليه مهر للمرا ولما ذكرناه وهو المزدوج لكونه
 قد قطع عليه نكاحه وانفذ عليه نعم بدله وهو مهر المثل كذا ذكره الرافعي
 في الكلام على وطئ الاب جاريه الابن وقد تقدم بخلاف ذلك في مثل الجرم للسيد
وصوره ثانيه على اختلاف النسخ في الشبه وهي المفوضه اذا اتى منها
 نقل الدخول بها وكانت يمينه بالطلاق فحاج واستدام ولكن الصحيح

ان الاستداه لا شيء فيها **مسئله** مفوضه لاجب لها المهر بالدخول
وصورتها اذا توصت في الشترك واعتقد ان المهر للمفوضه فاسلام وطهر
في الاسلام فلامهر لانه قد سبق استحقاق مهر بلاوطي ونحن لا نعرض لما
سبق ذكره الرابع في نکاح المشرکات فام سلمنا ورفنا اننا جئنا
بجئنا قال في كتاب المداق **مسئله** ذلي شرعي مراب اوجد لودمي او
جاءكم يطالب لصغيره ينفق لها لكون نکاحها نکاح تفويض اي بلا مهر
وصورتها في الامه الصغيره اذا تزوجها سيد لها سرج تفويض واعتقها
فان المهر الذي يرضى يكون لها لا لسيدتها **مسئله** شخص تزوج امته
تزوج تفويض اي صح بعدم المهر ومع ذلك فان المهر يجب **وصورتها**
في المكاتبه اذا ادنت لسيدتها ان يزوجه لان نسحق المهر في هذه الحاله
انما هو المكاتبه لا سيدتها **مسئله** صوره يعتبر فيها تفويض نکاح
الامه من شخص ليس بمالك لها ولم ياد في الامه ايضا **وصورتها**
في الامه الموقوفه ويتضح لك ما ذكرناه في اول الباب **مسئله**
نزوه حصلت بعد الدخول واسقطت جميع المهر **وصورتها** فيما اذا اشترط
تزوجا بعد الدخول والصدوق باق فانه يستطع على الجمع لانه لا يجب
السيد علي عده شيء **مسئله** اذا ادعى الزوجين الوطي وانكر الاثام
فانه يصدق العاقي ولما صوره يصدق فيها التنب **الاولى والثانيه**
اذا ادعاه المولى والعين فانها يصدقان حتى تدفع فسخ المراه لان
الاصل عدم الشيع **الثالثه** اذا قال لها هي طاهره انت طاهره السيد

بر اختلافنا فقال جامعك في هذا المهر فام طهره في الحال
والكتب المراه وادعت الوقع وقد نقل الرابع قبل الباب الثاني
من ابواب الطلاق عن اسمعيل البوسنجي ان مقتضى المدعي صدق
الزوج لان الاصل بقاء النكاح **الرابعه** اداعوا الطلاق على عدم الوطي
م اختلافنا كذلك فان المصدق الفرج لما ذكرناه وذكرا ان الصلاح
في تباديه في التعليق على عدم الاعاق منه ايضا وهو بطر المسد والى
لكن انما قيل قول الزوج في ذلك بالنسبه الى عدم الطلاق لا الى الطلاق
بله **المسئله** نکاح بسد لتسميه صدق فاسد **وصورتها**
بما اذا تزوج العبد بحري على ان يكون رقيقه صدق المراه فان النكاح
يسد على المهر وفيل الرابع عن بعض الامه ان فيه اجمالا ولم يرد
بغير هذا الاجتهاد ذكره الامام والعراقي ونقله في التمه عن
بغير بعض اجمالا العراقيين وحزم به في الشامل في اجزاء الكلام
على نکاح الشغار وهو قوي جدا **وصورتها** وهي سبيل الشغار
لولا زوجتك ابني علي ابره وحيتك ويكون بضع كل واحد منهما
صدقا لا لآخرى فقال زوجتك فان النكاحين باطلان لاجل جعل
بضع صدقا وليس لاجل التعليق فانه لو اتي به ولم يتعرض للبضع علي
بغير وقد اختلفوا في حكم الابطال عند جعل البضع صدقا فعمل لان
نحو اشتركا في البضع لان كل واحد منهما جعل موليته مورد النكاح وصدقا
للآخرى فاسمها المودع امرأه من رجلين وقيل لان العجاب يقتضي نكاح

الزوج بعضهما فادألت ويبيع كل واحد صدقاً للآخر في نفس تلك
المرأة بعضهما ولا يمكن ذلك الا بعد الاسترجاع من الاول فكان رجوعاً
اوجب وبالحمل قد اكله لا ينافي بما ذكرناه من صحة الالف **مسألة**
امراة نجح عليها ان تسلم بتسليمها الى زوجها ولا يجوز لها ان تسع حتى يقضى
مهرها مع ان المهر المذكور لم يزل جازاً **وصورت** في الامية اذا اوفى لها
سيدتها بمهرها المذكور وانما قلنا ليس لها ذلك لانها ملكة
بالوصية لا على انه مهر وان قلت مهر جاز ابدأ الجوز فيه لا حيد
مع المرأة لاجل القبض فيدخل فيه هذه الصور **وصورة اخرى**
وهي ما لو زوج السيد ام ولده ثم مات وعتقت وصار المداق
للموأت فليس له حبسها او ادلا ملك له فيها ولا لها لان المداق ليس
لها **وصورة ثالثة** وهي الامية اذا باعها السيد فان المهر سقى له
وحبسها فلا حبس له لزوجها عن ملكه ولا المشتري لان المهر ليس له
هكذا ذكره الرافعي هذه الصورة قبل المداق في الباب العقود
لنكاح الامية والعبد **باب عتق النساء والفتيم والسود**
مسألة شخص يريد السفر الى بلد من بلاد المسلمين يتبع من استنجا
زوجته الحرة معه في الطريق وفي البلد الذي توجه اليه مع انها بالند
عاقلة والطريق امن **وصورته** في الرابي اذا اعزبه الامام كذا نقله
الرافعي هناك عن البغوي واقرة وهو مقتضى كلام غيره ايضا **مسألة**
رجل يجوز له حبس من نسائه على بعض في القسم **وصورته**

فيما اذا

الزوج اذا وحببت احدي نسائه يؤتمن له فانه يحض بها من شئ
مسألة رجل قال لزوجته ان
اعطيني الف فان طالق لا يشترط فيه الاعطاء على الفور بل يقع
الطلاق في اي وقت حصل الاعتاق **وصورته** فيما اذا مات الزوج
انه كذا نقله الرافعي في الباب الاول عن المتولي ولم يحكى هو ولا الوكيل
حاله وعلله بانها لا تستدري على الاعطاء في المجلس لانها لا بد لها
في الغالب قال بخلاف ما لو قال ان اعطيني زوجتي ثوباً
طالق حيث يشترط الفور وان لم يملك الثوب لان يداتها قد شتمت
على الثوب ثم اذا اعطت الف من كسبها بابت وبرد الزوج المالك
على السيد وبطلانها مهر المثل اذا عتقت **مسألة** الطلاق
العلق على التزام المالك بجوز تغليفه بشرط اخر مقول مثلاً
اذا جاء الغدا وراس الشهر او دخلت الدار فان طالق على الف
او سال المواء ذلك مقول على طلاق براس الشهر او بدخول
الدار على الف فيجبها الزوج الى التعليق المذكور ويشترط الفوتك
على الانصاف ويجب السعي عند الجهود وفي وجهه وقيل بول
عنه مهر المثل اذا عتقت ذلك فقل طلاق بعلق على شرط والتزام بال
قطع بنسب ذنب السعي ويجب مهر المثل **وصورته** ما اذا علقه
بالقول مثلاً ان كنت حاملاً فان طالق على ما به دينار وكانت حاملاً
فانما تطلق اذا اعطته المايه وله عليها مهر المثل كذا نقله الرافعي

باب تعلق الطلاق في الطهر الثالث المفقود للتعلق على الحمل والولادة
عن نص المشافعي في الاملا ولم يخاله ثم قال وجه نسائك ما اذا جعله عوضاً
كما في الطلاق **مسألة** شخص لا ينفذ منه طلاق زوجته
الا بعد موت غيرها **وصورتها** اذا اصحنا الدور في المسئلة السابعة
ثم قال متى وقع طلاق على حفصة نعه طالق قبله ثلاثاً ومتى وقع طلاق
على عمره فحفصة طالق قبله ثلاثاً ثم طلق اجداها فانها لا تطلق هي ولا
ضاحيتها فلو ماتت احداها ثم طلق الاخرى طلقت لانه لا يلزم والظاهر
هذه من نيات الطلاق نفيه **وصورتها** وهي ما لو قال
زيد لعمر ومتى وقع طلاقك على زوجتي فزوجتي طالق قبله ثلاثاً
وقال عمرو لزيد مثلك فانه لا ينع طلاق واحد منهما على زوجته
مادامت زوجة الاخر في تكاثره فلو انقطع بيوته او موته وان طلاقه
وهذه الصورة اعم من الاولى **مسألة** شخص طلق امراه غيره
وكاله ومع ذلك صح طلاقه **وصورتها** في الحاكم اذا طلق عن المولى
عند امتناعه من الفيه او الطلاق **مسألة** لظان اسند
الى امراه معينه من نسائه كان بخير الطلاق وان اسند الى غير
معينه كان تعليقاً **وصورتها** ما اذا قال امراه التي فعل كما
من نسائي طالق فان الطلاق لا ينع قبل الفعل بلوعين واحداً
فقال هه الذي يفعل كما طالق طلقت في الجواب كذا قبله الراجح
وباب تعليق الطلاق في اجزا الطرف الساع عن ثوابي الفاعل
واثره

باب تعلق الطلاق في الطهر الثالث المفقود للتعلق على الحمل والولادة
عن نص المشافعي في الاملا ولم يخاله ثم قال وجه نسائك ما اذا جعله عوضاً
كما في الطلاق **مسألة** شخص لا ينفذ منه طلاق زوجته
الا بعد موت غيرها **وصورتها** اذا اصحنا الدور في المسئلة السابعة
ثم قال متى وقع طلاق على حفصة نعه طالق قبله ثلاثاً ومتى وقع طلاق
على عمره فحفصة طالق قبله ثلاثاً ثم طلق اجداها فانها لا تطلق هي ولا
ضاحيتها فلو ماتت احداها ثم طلق الاخرى طلقت لانه لا يلزم والظاهر
هذه من نيات الطلاق نفيه **وصورتها** وهي ما لو قال
زيد لعمر ومتى وقع طلاقك على زوجتي فزوجتي طالق قبله ثلاثاً
وقال عمرو لزيد مثلك فانه لا ينع طلاق واحد منهما على زوجته
مادامت زوجة الاخر في تكاثره فلو انقطع بيوته او موته وان طلاقه
وهذه الصورة اعم من الاولى **مسألة** شخص طلق امراه غيره
وكاله ومع ذلك صح طلاقه **وصورتها** في الحاكم اذا طلق عن المولى
عند امتناعه من الفيه او الطلاق **مسألة** لظان اسند
الى امراه معينه من نسائه كان بخير الطلاق وان اسند الى غير
معينه كان تعليقاً **وصورتها** ما اذا قال امراه التي فعل كما
من نسائي طالق فان الطلاق لا ينع قبل الفعل بلوعين واحداً
فقال هه الذي يفعل كما طالق طلقت في الجواب كذا قبله الراجح
وباب تعليق الطلاق في اجزا الطرف الساع عن ثوابي الفاعل
واثره

واقره ولا شك انه متبادر الى الفهم **مسألة** ما كان حراً في باب
ووجد بعد ان موضوعه لا يكون كذا في غيره اي لا يصرّف الى
غيره باليه وذلك كما اذا قال لزوجته انت على كذا ربي ونوى الطلاق
فان الطلاق يصح دون الطلاق والماد بقولنا وجدنا ان الذي يمكن
تفصيله كما صرح به الراجح في اول الباب الثاني في اركان
الطلاق في الكلام على قوله لزوجته انت على حرام وتعيير في الضابط
بقوله لا يصرّف يستبرأ اليه ايضا اذا علمت ذلك مثل صريح في باب
وجدنا ان موضوعه ومع ذلك يصح استعماله في غيره كما في
وصورتها فيما اذا كان الزوج متمكناً من مسخ تكاثر المراه اما بعينها
او بالاسم على اكثر من ربيع نسوة فقال سحنت نكاحك فانه ان اطلق
الاولى السخ حصل السخ ولا كلام وان نوى الطلاق فوجهان يحكما
الراجح في اول كتاب الخلع اصحتها وهو ما جزم به في نكاح المستركات
انه يكون طلاقاً والثاني يكون فسخاً **وصورتها** وهو ما اذا قال
لزوجتي لست لي بزوجية وما في معناه فالصح عند الراجح انه
كليه وقيل انه لا ينع ولا يرتب عليه شيء لانه صريح في الاحبار
والاقرار فلا يصرّف الى غيره باليه **وصورتها** والله وهو ما اذا قال
لعبد وجهيك والطلق فانه يستبرأ القول في المجلس على قاعده
العبد فان نوى به العتق عن يلا بقوله كذا ذكره الراجح في الباب
الثاني من ابواب الوصيه قبيل الكلام في المسائل الحايثيه

نفسك

وصورة رابعه ومنها اذا قال الزوجية انت على حرم او حرمة او حرمتك ولم
يؤشرا بل اطلق فحيه ففيه قولان اصحهما وجوب كانه مثل كانه اليمن
وليس كانه يمين لان اعيانها يتوقف على الحنف ولان اليمن لا ينفذ
الا بما لله تعالى وصفاته والقول الثاني لا يثبت عليه الا اذا نوى الكراهه
فحينئذ يثبت قوله انت على حرام مبرحا في وجوب الكراهه وعسلي
الثاني كون كراهيه فاذا قلنا بالمراده قوي الطلاق فقد وقيل لا
قال الراعي وقايله وفي القاعد المسار اليها وهذه الصوره هي الصون
الثانيه التي اعترض بها ومثله ايضا ما اذا نوى به الطهاره فانه يكون طهارة
وان نواها لم يثبت معا لان الطلاق نزل للكناح والطهاره ليست في بناء
لكن هل يكون طهارة ام طلاقا لم يجر فيه اوجه اصحها وبه قال
الاكثر هو الثالث وان نوى تحريمها او فسخها او طهرها لم يجر عليه
ولا يبرئه كانه يمين على القول كما قلنا لانه ولا يبرئه الا اذا وطئ قال
الراعي وهذا حكم في بلادهم يستبرئ منه لفظ الحرم في ارادة الطلاق او
استبرئ منها ذلك ولكن قلنا ان الاستبراء لا يجعله مبرحا قال فان قلنا
انه يصير مبرحا فمعنى كلام البغوي انه يبعين للطلاق وقال الامام
لا ينعى ذلك صرف اللفظ باليه الى التحريم الموجب للكناه كما قلنا
بحوازه يمينه باليه الى الطلاق اذا جعلناه مبرحا في الكناه قال
واذا اطلق فجعله مبرحا في الكناه يمين على ان الصراع يوجد من
الشروع فقطام منه ومن ورود الشروع به ان قلنا بالاول حمل على القابل

في

في الاستعمال وان قلنا بالثاني قبل ثبت الطلاق لقوته ام بلفظان فيه
باب **مسئله** طلاق ينفذ باللفظ المأخوذ من لفظ الطلاق كقوله طلفت
وجوه دون المأخوذ من القراق والسراج وان نوى كقوله فارتك وسرجك
وطلاق اخر ينفذ بالمأخوذ من القراق دون ما عداه واخر بالمأخوذ من السراج
دون ما عداه وان شئت اخذت في التصور لفظين فقلت مثلا ينعى بالطلاق
والقراق دون السراج ويشتان ذلك صور لاحسبها اذا صحت اليه هذه
الانطاط لفظ الخلع المعتز بالماقانه من الصريح على الصحيح **وصورته**
بالسلة المستحججه اذا قلنا بالمقتضوص ومقاله الاكثرين هو اسناد
باب الطلاق فعلق سبق الثلاث على لفظ خاص كقوله مني وضع عليك
للاني باللفظ المأخوذ من كل افاض طالق وقوله ثلاثا **مسئله** مكلف
ليس منه تعليق الطلاق ولا يحجر له ان يلفظ طلفت ناوياله ومع
ذلك لا ينعى عليه الطلاق **وصورته** اذا اتى به غير عارف بمعناه ولكن
وبمعناه **مسئله** قد تقرر ان الطلاق والقراق والسراج مبرح
للجنح الى يمينه اذا علمت ذلك فقل شخص لا ينعى طلاقه بلفظ فارتك الا اذا
نوى به الطلاق **وصورته** فيما اذا اسبل الخاف على اكثر من اربع نسوة
اذا انا ان لا حد اهل طلعك بعد طلاقه وكان ذلك اختيارا لها وان قال
فارتك فالاصح كما قاله الراعي في باب فاح المشركات انه فسخ قال وعن
الناظر الى الطيب انه كقوله طلعك لانه من الصراع الطلاق وسكت الراعي
عما اذا لم سرجك والعيان الحاقه بفارتك **مسئله** لئلا يكون قهرها

قوله تزوجته انت طالق كايه لامر بما **صورته** في حاله الاكراه كما
 اوضحه المرافعي فانه ذكر ان التوريه واجب مطلقا على المصحح وانه
 اذا قصد وقوع الطلاق وقع على الاصح تنقالت عقبه وعلى هذا
 فصح لنظ الطلاق عند الاكراه كايه ان نوي وقوع والا فلا
مسئله يتصور وقوع طلاق من كافر على زوجته له مسلمه **وصورة**
 اذا اسلمت زوجته وطلعتها في عدتها ثم اسلم بعد ذلك **مسئله**
 طلاق يدعي لاثام فيه **وصورة** في تعلق الطلاق بالدخول
 وسائر الصفات وذلك ان مجرد التعلق ليس يدعي وان كان
 في الحيض خلافا للفقهاء لكن ان وجدت الصفه في الطهر فقد ثبت
 فان وجدت في الحيض بدعيها ولا اثم فيه وفايده كونه بدعيها استحياء
 المراجعة وقال المرافعي يمكن ان يقال ان وجدت الصفه باختياره التمس
 وان تعلق بما يتعلق باختيارها فتعلقه محقق فيجمل ان يكون كالوطق
 بسواها حتى لا يكون حراما في وجه وهذا الذي قاله المرافعي ظاهر يشهد له
 انا اذا ورثنا المطلقة في مرض الموت تعلق الطلاق بشي فتعلقه محقق
 او سالت الطلاق فانها لا تترتب **مسئله** طلاق في الحيض من غير عوض وفي
 طهر جامعها فيه **مسئله** عرض ولم يظهر حملها لا حكم عليه بكونه بدعي وطلاق
 في طهر لم جامعها فيه لا حكم عليه بانه سني **وصورة القسم الاول**
 ما اذا تعلق للمولي والرافعي عند امثاله وكذلك اذا تعلق للحاكم عند
 الشقاق كما فعله المرافعي عن شرح مختصر الجويني وافره وعلمه بالمراجعة
 الى

بيان
 بغير

الرفع الشره هكذا اذا قال طالق فخرجت منك فانه سني على الاصح لانه
 لا يستعقب التطويل **وصورة الثاني** ما اذا طلقا بعد سني رجع
 سني من جماعتها فان الولد لا يلحقه واما الثالث فيتصور ما اذا قال
 انت طالق في آخر طهرك فانه يدعي على المصحح لاجل العني وهو التطويل
 وكذلك اذا جامعها في الحيض ثم طلقها في ذلك الطهر فانه يفسخ
 على المصحح لاحتمال العلوق من الوطى المتقدم في الحيض وهو تطويل العده منه
مسئله الرابع في باب الحيض **وصورة اخرى** وهي ما اذا طلق احدى الصورتين
 قبل استيفاء نوبتها من القسم منه عليه الاثم **مسئله** طلاق محرم لها عليه
 بول الحريم اذا قدم الزوج عليه محرما اخر **وصورة** اذا طلق المولى في
 الحيض فان المنفوك في الشرحين والنزوه جوازه لاحل طلب المراه مع ان
 الاثم لا يملك كاذره المرافعي في انما الاملا لما فيه من الايلاء والطلاق في الحيض
 حرام ايضا وان كان بسؤال المراه على المصحح وعند المرافعي في تحريم ذلك
 قال وان يمكن ان يقال ان طلاق المولى كتمكنه من نفسه اي بعد زوال
 الحيض **مسئله** شخص يتقدم منه اني تكايد وزعم انه نوي لا يقبل قوله
 عليه **مسئله** ما اذا وكله في الطلاق رادعي انه نوي وخالفه الروايات
 فقال انه لا يقبل قوله خلاف ما اذا ادعاه الزوج وجده فان المصدر هو
 الوكيل على المصحح كما حكاها المرافعي عن ابن حجر ولم يخاله **مسئله** رجل
 تزوجه غيره ان يطلق زوجته بغيره تورفع المراه عليه حديها ما يهدد
 به وجد ايضا فانه ذكر في الشرط كغلبه الطن بالنفل وغير ذلك

الرافعي
 في
 الطلاق
 في
 الحيض
 في
 الطهر
 في
 العده
 في
 النكاح
 في
 الطلاق
 في
 الحيض
 في
 الطهر
 في
 العده
 في
 النكاح

الرافعي
 في
 الطلاق
 في
 الحيض
 في
 الطهر
 في
 العده
 في
 النكاح

الطلاق

ومع هذا يقع طلاقه **وصوره** فيما اذا اوعده باستيفاء القصاص الواجب عليه
 كذا جزم به الراعي **مسئله** اذا قال لامراته طلقني فقلت انك لا تملكك للطلاق
 على الصحيح وقبل توكل فيه فعلى الاول يشترط فيه التوريث خلاف الذي اذا
 علمت ذلك قل شخص فوض زوجته طلاقا ومع ذلك لا يشترط الغرض على الصبح
وصوره فيما اذا صرح الزوج بطلان اوكاله فقال لها وكنك في طلاق نفسك
 ومذكر الخلاف انا هل ينظر الى صيغ العقود او معانيها **مسئله** فلو خرج اشتد
 من زوجته او ما هو كالحرم منها كالسعر ومع ذلك لا يقع طلاقه على الصحيح
وصوره فيما اذا لم تنصت اذن المراه مثلا لم تصفت والتفت كذا
 او سقطت شعره من جسمها فودتها الى موضعها او الى غيره فثبتت وصا
 الطلاق اليها فانها لا تطلق على الاصح في الراعي في الروصه وكذا في نحو انك
 حكم الانفصال وجعلوا الرايد القايده الذي لم يعد وذكر واسله والفسا
 بالنسبه الى من جني والى من لم يجني حتى يستقر العمان على الاول ولا يجب
 على الثاني قصاص ولا ديم لكن انكرا ما لم يجزم فنصور ذلك في العاد
 فان في الوضو ولا استماع فيه واد اعلم ان الطلاق لا يقع علم انه لا ينص الوضو
 بطريق الاولى ولهذا ان الطلاق يقع باصا قته الى الشعر وان قلنا لا ينص الوضو
 وقد سبق هناك الاشارة الى ذكر هذه المسئله فها **مسئله** له زوجتان فخطبا
 بلفظ صادق على كل منهما واراد فلفظ التنبيه الموضوع للمخاطب او الغائب
 ان فرضاها عاينين ونوي الطلاق عليهما ونوع ذلك لا يقع الطلاق الا على اوجه
وصوره يذكر فيها في السؤال فيسقط له فانه القاري الجواب وايضا في التنويه
 ان

ان ينسب الزوج الى زوجته يقول اجدك او اجد اهدق وهو من جفاهك
 الا انك اذا اوجه عندنا انما لا يطلن ولا يجني فيه الخلاف في قوله ان طلاق واحد
 وبني فلان لا يلحق احدكم المراهين على ما اوجه له وهناك ينظر الى الكلام
 وبذلك اتفقد الراعي عنه في باب الشك في الطلاق واقره هو الموكب
 عليه وفيه نظر لان سمي اصدحا ودر مشترك وهو صادق عليهما وقد اوقع الطلاق
 عليه ولو كان مشترك الا شرا كالمفطحي لكن استعماله فيها جائز او اقل
 يكون من باب التغير بالغير عن الكل وهو وجه صحيح من وجوه الجاهل رات
 وقد اراده المتكلم **باب** **عدد الطلاق والاسماء**
فيه **مسئله** شخص تلفظ بعدد من الطلاق بصيغة مخصوصه
 زعم ان في به معلما على اي شيء كان ولا يقع ان في به تنجرا **وصوره**
 بما اذا لم يدخل بزوجه وان بعدد منفرد كقولك انا طالق وطالق
 وقاقل فانه لا يقع على الصحيح لانها بان بالاولى فان علمه ونوع على الصحيح
 لان الغلب السابق ينسحق وقومها عند حود الشط دفعه وحده
مسئله شخص طرات عليه حاله تنقص امور بعدد فانه اطلق ثلاث
 نقبات ونعت الثلاث وانطلق واحد لم يبع شي والثاني فيما اذا كان
 زوجان اطلق احداهما سمي به لم يبع الطلاق وانطلق معن ونعت الثالث
 ان يكون ايضا له زوجان كما ذكرنا فيصير بتطبيقهما فان كان اللفظ سمي
 ونوع كقوله جاهدوا ما بان او انما طالق فان وقع الطلاق عليهما معا وان فرد
 لواحده بالطلاق وقع الطلاق على احدهما فقط **وصوره** **مسئله** **له**

في الاكراه فالاولى ان يكرهه على ايقاع طلقه فيوقع طلقين اولاً والثاني
ان يكرهه على طلاق احداهما اي غير تعيين فيطلق معينه والماله ان يكون
الاكراه على واحد معينه فيطلقها مع غيرها بلوط شامل لقوا لغيرها كاسي
والجميع خلاف ما اذا فرق كقوله هذه او تزيت وحفصه وانه
يتبع على التي لم يكره عليها خاصة والعلم في الجميع ان عدوله عن المكره عليه الى غيره
يشترط بالاعتبار **مسألة** يحصن ملك ايقاع ثلاث طلاقات بتبع الثلاث
منه بقوله طلقت مع انه لم يسلط بالثلاث ولا توافها **وصورته** ما اذا قال
لزوجتي طلقني بتسك ثلاثاً فقلت او طلقت نفسي ولم يسلط
بعد ولا يؤتة فان التلاوة مع خلاف ما اذا لم يصح الرجوع بالثلاث ولو اثنى
فانه لا يتبع عند الاطلاق الا واحد على الصحيح لان المنوي لا يمكن تفرده
عودة في الجواب بخلاف الملقوط به لان الخطاب باللفظ لا بالنية كما
ذكره الرابعي نداء وفيه احتمال للامام انه لا يتبع الا واحد
مسألة رجل اثنى في الاستسنا بلفظ المستثنى منه بعينه ولم يلفظ بزيادة
عليه ولا نقصان ومع ذلك حكم بفسخه استسنايه **وصورته** اذا قال اب
باين الاباينا ونوي بالاولى الثلاث فانه يصح ويصح طلقان ومثله اذا قال
ان طالق الاناسا او طالق الاطلاق هذا حاصل ثنائي الرابعي والدرويه
وقاسوه على ما لو قال ان طالق ثلاثاً الا واحد **مسألة** ضاع من مباح الطلاق
لا يصح تعليقه على مشيئة الله تعالى **وصورته** في قوله باطلاق فانه يصح على
الصحيح وقيل كايه ولو علقه بشيئة الله تعالى لم يصح بل يتبع مجتماع انه صدق
في

في الاستسنا لم يحلوه من باب الاستسنا في طلقه هو ما لو صدق
ولو فرضنا انه اقرانه ولا راد لتعليقه **مسألة** استسنا خرج بنفس ما يقع
منه من زيادة طلق ولا نقصان ومع ذلك حكم بفسخه **وصورته** اذا قال
الاستسنا لثلاث الا احدى ولا روجه له سواء اثنى بالانطلاق **وصورته اخرى**
وهي ما اذا كانت امراته مع نسوة معاً طلقت هاولاً الا احدى واستاراني
زوجته لم تطلق ورجعته كما ذكر الرابعي فابن المصنف يترجم الكلام على
فتح الطلاق وكما يات في تلاد على فتاوى الثعالبي من غير اعتبار على
باب **المشروط في الطلاق** **مسألة** شخص حلت
بالطلاق على شيء يمكن حل تلك النية مع نية الزوجية **وصورته** في السلب
السريجه وهي ما اذا قال لك ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثاً
المشهور في المذهب انسداد باب الطلاق وان كان المتزوجون فبالحال
الى ترجيح وقوع المخرج فاذا فرغنا عليه فلو علق طلاقاً ما لا يدخل الحلال
ثم قال بعده مني وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثاً او قال ان كنت
بشيء فانت طالق قبله ثلاثاً ثم دخل الدار قبل منع المعلق بالدخول
اي اذا فرغنا على انسداد كما ذكرناه فيه وجهان احدهما نعم لا يها
يمن منع قبل الدخول ولا يملك البطلان واحدهما لا يمنع للدخول
الرابع وعلى هذا فتصور رجل الجبن ويتصور في العتق انقضاء في الطلاق
مسألة اذا بطل طلاق معلق على نوع من انواع الكلام يتبع من القادر على
الكلام في الكتب له **وصورته** في البشارة ما اذا قال لزوجتي ان تسكني

بكر اذ قالت طالق فكثبت به اليه طلقت مع ان البشارة هو الخبر الاول
الصدق الشار والخبر نوع من انواع الكلام **مسألة** طلاق علق على ربه
شي يمكن رويته ومع ذلك لا يشترط فيه ذلك بل يقع الطلاق فيه بدور
الانصاف **وصورته** ما اذا قال لامرأته ان زنايت العلل فاست طالق
فانه لا يعتبر رويته حاشيته بل المعتبر العلم حتى اذا راعها واخبرها به
طلقت **وصورته** وهي ما اذا قال لها ان زنايت الدم فانت طالق
قالت الراعي ففر الى العباس الروابي وجهات اصحابه على علم الجفن
لانه المصادقات فعلى هذا لا يشترط المشاهدة بل العلم والثاني ان يحمل
على كل دم **قلت** وبوجه ان يكون قوله ان زنايت المأجور على العلم
ينزول النبي ايضا كم قوله عليه الصلاة والسلام في قوله المراه السائلة
هل على المراه من عمل اذا هي اعلمت فقال نعم اذا رأت المأثم **مسألة**
صفه واحده علق عليها شخص امرين يملك التصرف فيهما وبطلان
التعليق كطلقين او طلاق وعقوت يقع احدهما عند وجود الصفة
الاخر **وصورته** بها اذا علق طلاقها وطلاق حرمتها على ما لا يعرف الاثن
جهتها كم قوله ان حصتي فانت طالق وعليك او اصرت بعبي وبذلك
فادعته المراه وكذبها الزوج فانه ينيق قولها حتى تقسمها دون ضربتها ونيل
يقبل فيما وهكذا اذا قال ان حصتي فانت طالق وعبدتي **مسألة** طلق
معلق على الحيض صح المعلق في تعليقه بالحيضة التي هي المراه ومع ذلك
يكفي فيه الطعن في الحيض **وصورته** اذا قال لامرأته ان حصتي بالحيضة
فانتما

فانتما طالقان فعليه ثلاثة اوجه انهما المعنى قوله حيضه فادعته المراه
الدم للمنفقة والثاني اذا كانت الحيضتان طلعنا والمعنى اذا جاشت
كل واحدة منك والثالث لا يطلاقان وان جاشا استنفا في الحيضه
واعلم ان ما محله الراعي وبيعه عليه في الروضة من الوقوع في الطهر شكل
لان انظرنا الى ما هو اللطال استعماله للمعلق على السجدة لا يقع به شيء
على الصحيح وبطل يقع الطلاق بخبر الراعي العلق وان نزل الى المعنى فلا بد
من حيضه كامله من كل واحد فاما الوقوع بخبر الطعن فحاج عن ذلك كله
ولكن ان يقرب عن هذه الالتفات بقولك طلاق علق على سجدة ومع ذلك
يلغي الجواب الاستعمال منه وحكم بوقوعه على الصحيح **مسألة** لئن يقع في
علق من تعاليق الطلاق والعقوت ان صح به كان ناكدا وان جردت بالوا
يقول الحكم جردت **وصورته** ما اذا قال ان ولدتا ولدا فاشتا طالق
فانه ينقضي على الخلاف في المسئلة السابقة فانه الراعي وحسبده فحى
الملاق فانه يلغى التقيد بالولاد ويلغى التعليق بالكلية فان كان
ارولدتا ولدا واحدا فاشتا طالقان فانه محال لا يقع بوطلاق واحد
من نوع بالتعليق على المحال كذا الله الراعي عن الحاطي واقره ولا شك
يخرجانه في المسئلة السابقة وهي التعليق على حيضهما **مسألة** رجل عبه
بقوله ان طالق طلقه ونجس الطلاق ولم يعلنه ومع ذلك يتأخر بوقوعه
عن هذا اللفظ بكلام اخريين به **وصورته** بها اذا قال ان طالق طلقه
مع طلقه او معها طلقه فانتما تطلق طلقتين وهل يقعان معا تمام الكلام

او متعاقبين وجهان اصحهما الاول فان قال ذلك لغير المدخول بها طلقت
 على الاول طلعتين وعلى الثاني طلقة **مسألة** وهي قد يسه ما شق رجل
 فالت لزوجته طلاقا وبوي الثلاث ولم يخلق الطلاق بل يخرج ومع ذلك
 يتأخر دفعه الى انضال لفظ اخر ياتي به **وصورته** فيما اذا قال لزوجتي
 انت طالق لثلاث فان الصحاح كما قاله الرافعي في باب تعدد الطلاق وقوع
 الثلاث عند الفراغ من قوله لا وتقبل شيئين بالفراغ وقوع الثلاث
 بقوله انت طالق **مسألة** شي له نصف على شخص طلاقا او غنا فاعلى وقت انصافه
 ومعنى انصافه ومع ذلك لا يقع الطلاق الا بعد مضي المصنف بازمنة كثيرة
وصورته فيما اذا قال انت طالق عند انقضاء الشهر ونحو ذلك فان
 الطلاق يقع عند غروب الشمس من اليوم الخامس عشر وان كان الشهر انقضا
 لانه المعلوم من مطلقه عرفا فاذ انقضاء الرافعي في هذا الباب عن المتولى
 ولم يخالفه قال وهذا الوفاك نصف يوم كذا طلقت عند الكووال واذا كان
 اول اليوم طلوع الفجر ويكون نصه الاك انك **مسألة** شخص ملك
 على زوجته الثلاث قال لها مني زوج عليك طلاق في ثلث طلاق قبله لا وتطلعا
 بعد ذلك واحد وقوع عليه المخرج وحده ولا يقع المعلق بالاخلاق
وصورته فيما اذا قلنا تسعلا بالعقيق قال لبا من ينبغي انه لا يقع وطحا
 لانه لو وقع لوقع قبل تمام التعليق لان الفرض انه ليس بين التخيير والتعليق
 زمان **مسألة** اذا قال ان لم اطلقك فانت طالق فانت قبل طلاقا طلقت
 في اخر الامر كما جزم به الرافعي وغيره وقال في الوسيط عجل وقوع الطلاق

عقب

عقت اللغاة اذا علمت ذلك قبل شخص لهما بالعقيق المذكور او وعسا عليه
 الملاقى المعلق قبل موته بسنتين كثيره **وصورته** فيما اذا اصل الموت
 بحره فانها تطلق قبل الجنون وكذلك اذا اصل الموت ايضا بانساخ
 النكاح ينسخ او رده وكان الطلاق المعلق رجعا فانه يقع ايضا قبل ذلك
 وعلى الرافعي في احوال كباب الطهار وجها عند انقضاء الجنون ان الطلاق يقع قبل
 للموت **باب النكاح** **مسألة** شخص طلق امراته
 طلاقا رجعا **مسألة** في زمن ليس هو من عدته ومع ذلك يصح رجوعه
وصورته فيما اذا قال طويت في عدة الطلاق تنقذت باعمل عدتها
 فاذا وصفت كملت عدة الطلاق وبحوز الزوج ان يرجعها بعد الوضوء في
 زمن عدته وفي جواز رجعتها في زمن الحمل وجهان اصحهما عند الشيخ ابو حامد
 لا يجوز لان عدته لم تنقص واحصها عند المأذون والبعوى لانهما
 في عن غيره كما ذكره الرافعي ثم نقل عن البغوي انا اذا قلنا لا تراجع قبل الوقع
 يستفد طلاقه ويستفد المأذون الى عدة الوفاة بوجه ولو مات احدهما ورثته
 الاخر لان زمان الرجعة الذي ياتي كزمان صلب النكاح واذا عرفت
 ذلك فينظم منه العار ياتي ذكرها **مسألة** رجل طلق امراته طلاقا رجعا
 وانتم الى زمن ليس له ان يرجعها فيه ومع ذلك يستفد طلاقه في ذلك
 الزمان بتوارثان ويستقل الى عدة الوفاة **وصورته** فيما اذا قلنا
 عن البغوي في اخر المسئلة السابقة **وصوره** **الحرمي** وهي ما اذا غاشرها الزوج
 في زمن العدة فغاسرها الاذواج من غير وطئ فان العدة تنقضي في الطلاق

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

الباين دون الرحي في اصح الاجوه ومع ذلك ليس له مراجعتها بعد انقضاء
الاقراء كما جزم به الرافعي نقل عن مناوي البغوي ومناوي النعال عملا
بالاحتياط في المآتين قال وهكذا يقع الطلاق ايضا احتياطيا وسكت
الرافعي ضاع عن الثوار وفيما سطره علم بتوته وهذه المسائل والتي
قبلنا ذكرها الرافعي في كتاب العده **مسله** وطئ وقع في نكاح صحيح
ومع ذلك لا يكتفي في الخليل **وصورته** فيما اذا وطئها الروح في حال
ردتها ثم عاد المهرنهما الى الاسلام في زمن العده فان ذلك الوطئ
لا يكون كافيا في الخليل لاضطراب النكاح خلافا للوطئ في سائر
المجرات كالاجرام والحيض وصوم رمضان او قبل التكبير عن طهارا
كذا سئل الرافعي عن النقص وجرم به وقال في الروضه انه الصواب الذي
قطع به جماهير الاصحاب وقال ان لقاص والنعال محل واعتق
المرئي على النص المتقدم فقال ان دخل بها قبل الرد وقد حلت
والامنتين بنفس الرد واجاب الاحباء بان الرد يصور
بلاد دخول بان يستدخل ما به او يطافى الدبر او في ما دون النكاح
فيسبق الكانجب العده ولا عمل بهذه الاسباب **مسله**
عبد ملك على زوجته طلقة ثالثة **وصورته** فيما اذا طلق الذي زوجته
طلقتين ثم نقص العمد والحق بداء الحرب فسبى واسترق فاراد نكاحها
بعدا لاسترقاق زوجها نكاحها على ملك عليها الثالثة لانها لم تحرم
عليه الطلقتين فطران الرق لا يمنع الحل الثابت وقيل لا عمل له ريق
وقد

وقد طلق طلقتين **باب** **الايلاء**
شخص لا يصح منه طلاق امرأه ويصح الايلاء **وصورته** في المسله الشرعيه
وهي اذا قال لها اذا وقع طلاق عليك فانتقلن قبلنا فان الطلاق لا يقع
ومع ذلك يصح الايلاء **مسله** الا يصح ليس فيه حلف بالكليه **وصورته**
اذا قلنا بالصحيح وهو حجة الطهار الموت فزاد على امرأه شهر فقال انت علي
كله امي حسد شهر مثلا فان الايلاء لا يكون مؤبدا ايضا وقبل الايلاء ليس
بالا **مسله** شخص حلف على زوجته التي مكنتها ان لا يطاها وما
سنة او غير ذلك مما يزيد على اربعة اشهر ومع ذلك لا يكون مؤبدا
وصورته فيما اذا قال والله لا جنبك اربعة اشهر فاذا انقضت
بؤسه لا جنبك اربعة اشهر اخري وكثر ذلك مرارا فان اصح الوجهين
انه لا يكون مؤبدا لانه اذا مضت اربعة اشهر ولا يمكن مطالبة البتة بمغضي
اليمين الاولى لا ينادى بحلفت باقتضاء مدتها ولا بايمن الثانية
لانها الايلاء فيها لم ينقص **وصورته** ثانية وهي ما اذا قال لا جنبه
ثلاثة اشهر منك ثم تزوجها فانه لا يكون مؤبدا على الصحيح لانها لم تكن
زوجها حال الحلف فان قال ان تزوجتك فوائده لا وطئتك فانه يخرج
عن تعليق الطلاق بالزوجيه والصحيح فيه عدم الوقوع كذا قاله الرافعي
وفيه اشكال ظاهر ولو اتي من صغيره مع الايلاء ولكن لا تشرط المده
حتى يبلغ يتمكن الا لعان هذه الصوره ايضا **مسله** مؤل حلف في يمينه
لا يضرب لاجلها المده لم يسقط حق المراء بل يحكم بيها الايلاء **وصورته**

فما اذا حلف على الوطئ فوطئها في الدين فان الحكم فيه كما ذكرناه كما قاله الراعي
هنا وفي الكلام على ما يملك الزوج من الاستمتاع

باب الطهارة **مسألة** شخص لا يصح منه طلاق امرأه
ويصح طهارتها **وصورته** فيما اذا قال لزوجته متى وقع عليك طلاق في
فان طالق قبله لانها فان الطلاق ينسد عليه عند الاكرهين
مع ان الطهارة يصح **مسألة** رجل قال لزوجته انت طالق ونوي
الطهاره ومع ذلك يتبع ما وقع طهارتها لاطلاقها **وصورته** في المسئلة
السابقة **مسألة** تنضم اليه في الكاهن على الاطعام او الاعتناق
منشع على الصبح ولنا صورة واحدة يجوز فيها التقدم على الاعتناق
وهو ما اذا علق عنقه عليه على الكاهن على شيء ونوي جالس
التعليق خاصة فان يصح كما قاله الراعي في كتاب الكفارات وهو في اخر
الطهاره مع ان الاعتناق اما هو المجمع من التعليق ووجود الصبح كما
او صحوة في الطلاق **مسألة** شخص طاهر من زوجته طهارتها
مطلقا غير مقيد واسمها عقبه نانا يمكنه ان يطلق فيه فلم يطلق
ومع ذلك لا يصير غايده **وصورته** اذا كرر لفظ الطهاره فارادها على
الاولى التاكيد ثم طلقها عقب اللفظ الاخير فان الصحيح انه لا يكون
غايده لان العلمات الموكدها وان كثرت كالكله الواحدة وقبل ثم
لم تكن من الفراق بدلا من التاكيد واحتجنا بغير المعتمد عن
الموقت فان الاجماع انه لا يكون غايده الا بالوطئ **مسألة** رجل
يجلسه

بعد منه طهاره وعود وهو نادر على الكاهن ومع ذلك يجوز له وطئ ملك
الزوج قبل ان يكتفو **وصورته** فيما اذا طهر بها طهارا موقتا
كسنة او شهرا وغيرهما فان العود لا يحصل الا بالوطئ في المدونة على الاجم
فاذا وطئها صار غايده واستقرت الكفارة عليه وجنيد نجم عليه
ان يطاها في مقيد المدونة قبل التكفير فاذا انقضت جاز لان طهارتها
يصل اخراج الكفارة **مسألة** امه تحرم على سيدتها ان يطاها
للجل طهارتها منها **وصورته** اذا زوج امه وطاها هرمها ثم اشتراكا
بعد حصول العود وجوب الكفارة فان تحرم عليه وطؤها
على امح الوجهين **باب** الجوارح

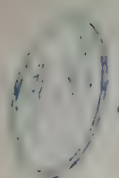
قادف لم يلاعن فسقط عنه الحد **وصورته** ما اذا اتام القاذف بيده على
ايضا لا يثام عليه الحد **وصورته** ما اذا اتام القاذف بيده على
في المدونة بيده على ايها عدل **وصورته** **تأينه** وهي ان يتم القاذف
بيده على اقرار المدفوف بالزنا ثم رجع المدفوف عن اقراره كما ذكره
للاذني فيقول كتاب العدد **مسألة** رجل اتفانع ولدا لادن
لخافا صبيها ولم يستلمه بعد ذلك ومع هذا يلحقه **وصورته**
فيما اذا انت بولد لادن من سته اشهر من ولادة الاول فاحرف فيه
فانه يلحقه لم ترك النبي ويلحق ايضا الاول لانها كل واحد انما لم يعكس
بلا الا هي ط **باب** ما يقع من النسب وما لا يقع
مسألة بالغ غافل شازعه كل منهما يدعي انه ابنه واخيرا بالميل

قوله المدفوف

شازعه

الطبيعي لاحدهما عند نقد الفايث ومع ذلك لا يتقبل قوله الا اذا صدر
 مثل هذا الخبر من غيره **مسألة** في اليومين فانها اذا اختلفا في النساء
 لم يعتبر قولها فان رجع لاحدهما الى الآخر قبل **مسألة** اذا صح استلزام الحمل
 لمن هو تحت يده ثم استلحقه شخص اخر من غير يده لم يرجع اليه ولا تعرض على
 القافة اذا علمت ذلك فقل شخص مجهول استلحقه شخص له يد عليه وكما
 بعمه لستلزامه لاجل اجتماع الشروط المعنوية ثم استلحقه بعد ذلك
 اخر من غير يده رجعا اليه وعرضناه معها على القافة هي اذا الحقت
 بالثاني دون الاول بحقة **وصورته** في اللقطة اذا كان صاحب اليد
 هو الملقط كما ذكره الشافعي عن نص الشافعي فقال بعض الولد مع
 الثاني على الفايث فان تناه عنه بقي لاحقا بالملقط باستلزامه
 فان الحقة بالثاني عرض مع الملقط عليه فان تناه عنه فهو للثاني
مسألة رجل تزوج امرأة ووطئها ثم طلبها بعد بض سنة اشهر وانت
 بولد قبل انقضاء عدتها لا يحكم بالحق الولد المطلق **وصورته** بها اذا
 تباعدت عنها وكذلك اذا انقطع دمها قبل سن الاياس فان صح القولين
 ان عدتها لا تنقضي الا بمضي سن الاياس وثلاثة اشهر بعد فاذا انت بولده
 قبل مضي هذه السنة وبعد مضي اربع سنين من وقت الطلاق فان الولد
 لا يحمق مع كون المدة لم تنقض **مسألة** امرأة علمت انها حبلت بعد موت
 زوجها ومع ذلك الحقت الولد بالميت **وصورته** اذا علمت بعد ذلك
 بما يده وهكذا اذا استدخلته بعد الطلاق وتزوج به الماوردي

مسألة **الايام** اذا طفت على غيرة
 لا يفعل شيئا وكان ذلك الغيرة يؤثر ان يوالف الحالف فقل التي الحلف
 عليه ناسيا او جاهلا او نكراهيا فانه لا يحث ولنا صور واحد عن بنتها
 مع الاكرام **وصورته** اذا كان الحالف هو الذي باسرا لأكراه كانه قد
 انصاحه في اول البيع فراجع **مسألة** لنا جاله يصير بها فقل الحلف
 عليه ناسيا للميت **وصورته** اذا صح بذلك بان قال مثلا
 لا ادخل الدار عالما ولا ناسيا كما جزم به الرافي وثقل في الروضة
 ايضا من رواه ولو اقتصر على الحلف ناسيا فقياسه الاختصاص
 بحبيد يقال شخص حلف على فعل جئت بفعله ناسيا لاعامدا
وصورته **ثانيه** وهي ان حلف ليفعلن التي التلاني ففعله ناسيا
 حصل البر والعلم اليقين كما جزم به الاحكام وعلة في الجملة ان المقصود
 باليمين وجود الداعي الى فعله فاذا وجد الفعل حصل المقصود **مسألة**
 حيث وقع الخلاف في حجب الحالف بحمل او نسيان
 او اكرام في انحلال اليمين بذلك الفعل وجهان اشبههما كما قاله
 الرافي انها لا تنحل وفي صور انها لا تنحل بلا خلاف **وصورته** فيها اذا طفت
 انه لا يدخل الدار فاعلم في يومه وحصل فيها فانه لا يحث وان حمل فترا
 داخل فقد قبل هو على الخلاف في المكه والصحة انه لا يحث ولا ينحل
 اليمين بلا خلاف فانه الرافي **مسألة** لفظ مد لولده متعدي يكون في قول
 الرافي **وصورته** في لفظ الياس والساكين ونحوها في النفي فانه اذا طفت



في الغيرة من نسيان
 في النسيان

باب ما...

لا يكلم الياس اي بال حث بالواحد وان كره فقال لا اكلم باسمك تحت
الانثانة كذا نقله الراعي في آخر كتاب الايمان عن ابن الصباغ وغيره
وذكر الماوردي في الفرق وقوع قال خلافا لما لاقى به في الديات
فقال والله لا كلن الياس فانه لا بد من ثلاثة **مسألة** رجل جلف لا يظهر
المراه فوطيتها تحت ثا عا لما بانها المحلوف عليها ومع ذلك لا يحب **وصورة**
اذا وطئها بعد الموت فانه لا يتعلق به يروا تحت في اجمع الاوجه والثاني
يتعلقان به والثالث يتوقف ما قبل الدين وبعد ذكره الراعي في الباب
الاول من ابواب الايكاد **مسألة** اذا جلف على الكلام لم تحت بالاشارة
بالعين او الارس ونحوها على القول الجديد قال الراعي ولا فرق في
ذلك بين اشارة الاخرس والناطق قال وانما اقيمت اشارة الاخرس
في المعاملات مقام بطقة للضرورة اذا علمت ذلك تغل فرد من
افراد الكلام محلف عليه ويتبع الحث بالاشارة به من الاخرس
وصورة بها اذا علم على الطلاق بالمشبهة فانه لا بد فيه من التلفظ
بقوله شئت ولا تكفي الارادة على الصحيح ولو علم على مشبه اخر
فاشار اليها طلقت وان علم على مشبه ناطق فخرس و اشارة للمشبهة طلقت
ايضا على الاصح كذا قاله الراعي في الطلاق **ر**
باب كراهه اليمن مسأله كراهه بين وجب على شخص
مع انه لم يصدر منه يمين على ذلك الشيء وذلك في صور **احد** اها
اذا جلف على ما من وكان كاذبا فان الكراهه تجب مع ان اليمن عندنا

لم ينعقد بالكلية كذا صرح به الماوردي في الجاوي مال اذا ثبت وجوب
الكراهه في اليمن الغوس في يمين محلوله غير منعقدة وهذه عبارة
وذكر ابن الصباغ في شكل الوسيط فقال انها غير منعقدة عندنا وانما
نوافق اليمينه في عدم انعقادها قال ونحن لا يعتبر الانعقاد بل
العقد والحث وقد وجدنا مع **الصورة الثانية** اذا قال لزوجتي
اشعلي جرم او حرمتك ولم ينوي به طلاقا ولا طهارة بل نوي تخديم
عنها او اطلق فاننا لا نخبره ويلزمه كراهه بين **الصورة الثالثة**
اذا نذر شيئا على جبهه الحاج والغضب كما اذا قال ان كنت زيدا فقلت
عليك فان الاصح على ما قاله الراعي وجوب كراهه بين وقيل بخبر
بينها وبين الوفا بما نذر وصحة النودي وقيل بتعين الوفا بما نذر
ويسمى كلامهم ان المراد بالتحريم هو فعل ما شام غير توقف على قوله
اعترفت حتى لو صدر منه هذا القول لم يوتره هكذا اذا خرج منه
شي لم يدر هل مني او مدي وقلنا بخبر وهو العصح نعم لو قال
اشعلي جرم ونوي الطلاق والظهار وقلنا بالاصح وهو التحريم فانه
يقرب باللفظ **مسألة** شخص وجب عليه كراهه بين وهو ميت
وصورة اذا جلف مثلا لما كلن الرعيث عند او ائله الجالف قبل الفدا
واللف بعضه او اكله او اكل بعضه فانه تحت ولكنه هل تحت في الحال
او بعد في العقد فيه وجهان ارجحهما الثاني كذا رجحه الراعي في اول
الفرع العقود للاكل والشرب واذا قلنا بثل تحت اذا معني من العقد

أخر من إمكان الأكل أو قبيل غروب الشمس وجان أصهما كما سئله الرازي
عن العزوي هو الأول وصحبه أيضا الإمام وغيره وإن مات الخائف أو تلف
الطعام بعد تمكن فالذهب الخث نعلي هذا هل يثبت في الحال أم قبل غروب
الشمس فيه الوجهان ثم قال الرازي بعد ذكر نظائره المسائل ولا يستبعد
كون وقت الخث دخل وهو ميت لأن السبب هو اليقين وقد وقع في
الحياة وقد علم تصوير ما ذكرناه بما نقلناه عنه وكذلك أيضا في تصويره
في ما إذا مات الخائف قبل الغد وبعد الأكل أو الالتف فإن الصحيح
أنه لا يثبت الأبعد الغد كما تقدم وأعلم أن الوجه الذي حكاه الرازي
وهو قبيل الغروب إذا قلنا أنه لا يثبت إلا بالآخر اليوم وهو على الغروب
في حكايته قد عجز الماوردي بأنه يثبت بعد الغروب وكذلك
الإمام في النهاية والعزالي في البسيط وغيرهم **مسألة** إنسان من سر
مات هو مطلق التصرف فيه ومع ذلك يكثر بالطعام والكسوة لإلحاق
وصورته في البعض وسببه كما قاله الرازي امتناع بقاء الولادة
باب العدد مسأله شخص يجرم عليه أن يخلو بأزوجه
وصورته فيما إذا وطئ بشبهه ولم يكن حامل من الزوج فشرع
في عده وطئ الشبهه فإنه لا يجوز للزوج في زمن العده وأن يخلو بها كما جزم به
الرازي في باب الاستبراء ونقله في باب القسم والشور عن صاحب
التمه وأقره وذكر في أوائل النكاح نحوه أيضا فإنه نفس على أن لا يحد كما لا يحد
ثم نقل عن العزوي أن المعتد بشبهه كما لمكانته وأقره عليه فلم يحد ما ذكرناه
وسبب

في سبب تحريم الخلوة أن الوطئ في هذه المأدب حرام عليه وكذا الاستماع كما جزم
به الرازي في باب العده وحكي في باب الطهارة وجهاً للجواز وإيضاحاً للحكاه
للمأخوي أنه يجوز الخلوة بها **مسألة** امرأة تعتد من رجل بوضع حمل ليس هو منه
وصورته فيما إذا لم يزوج زوجته وبني حملها فإن النكاح ينسخ ويتيق عنه
الحمل ومع ذلك تعتد من الزوج بوضع الحمل وإن كان من **مسألة** امرأة
تعتد من رجل بوضع حمل فإنها إذا وطئها بشبهه على طين أنها زوجته
لغيره **مسألة** امرأة وجب عليها عدنان من شخصين ومع ذلك يتوابعها
وصورته فيما إذا طلق حبيبت زوجته ثم وطئها في عددها من رجل آخر
بشبهه أو نكحها وطئها ثم أسلمت مع الثاني أو دخلها بثمان وثمانين
فالمقصود أنه يكتفي بما عده واحد من يوم وطئها الثاني لا يجمعونهم صغيفه
وما هم غير محترمة فيما عدا أصل العده ويجعل جميعهم كشخص واحد ولو أسلمت
المرأة ولم يسلم الثاني وجب تكميل العده الأولى ثم تعتد من الثاني قطعاً
لأن العده الثانية ليست ههنا أقوى من الأولى كما سئله الرازي عن المولي
مسألة معتد من رجل عليها الأعداء وعوز لها استعمال نوع من اللب
للمزني ولا يلجأ به بل لتقصير قطع الرأحه الكريمة **وصورته** فيما إذا اعتسلت
من حيض أو نفاس لأجل حمل من زنا أو وطئ بشبهه فإنه يجوز لها تطيب الحمل
تطيل من قسط أو طفاً كما جزم به الرازي في كتاب العدد للحديث الثابت في الحيض
ولأن طيباً إذا ظهرت بدن من قسط أو طفاً القدر فإنها عتس بدنه أي قليلاً
وذكر النووي في شرح مسلم فصله فقال هاتون عن من المهور وليس من مقتضود

الطيب وحضر لها فيها لانه الرأحه الكريمة لا للتطيب هذا كلامه وهو يدل
على انه تعلق بالبدن منه شيء ليس والكان جائز للعتد وعيها وحيد
فلا يكون ذلك رخصة في حقها **مسألة** معتد عن طلاق بائن ليست بحاصل
حين نفقتها على المطلق **وصورة** فيما اذا كان له زوجان فقال احدا
طالق لهما فان قصدوا احده بعينها في المطلقه وعليه بيانها وان لم يقصد معينه
طلقت احدها ويلزمه التعيين ويشع الزوج من رباها حتى يعزل او يسقط
بالجمله بينه وبينه ويلزمه نفقتها الى البسار والتعيين واذا عين او عين
لا يستبرأ المصروف الى المطلقة لانهما يحوشه عنه حبس الزوجه وقد
علمت الصورة التي اعزها بما ذكرناه احرأه اذا نوي معينه فيكون الطلاق
والعد من حين اللفظ وان اتم من حين اقرب الزوجين كقوله الرافعي وهو
الصواب كقوله في الرخصة وقيل الطلاق ايضا من حين اللفظ وقيل من حين
التعيين فان قلنا به فمضى العد وان قلنا من حين اللفظ قبل العد منه امر
من حين التعيين فيد وجها والاكثرون على الثاني **مسألة** رجل طلق امرأته
طلاقا بائنا والزوج منعزل منها ومع ذلك لا عيب عدتها من حين الطلاق
بل بعد ذلك بان كان كثره **وصورة ذلك** تعرف ما ذكرناه في آخر المسألة
للسابقة **مسألة** امرأه ان طلقها زوجها اعتدت عدة حرة وان مات عنها اعتدت
عدة امه **وصورة** في القبطه اذا بلغت وامرأه بالرق بعد ان تزوجت
فالمصحح في النور التي صددت منها وفي نارتلك الامور انه يقبل امرأها فيما عليها
دون ما لها وجيبه في باقي في عدة ما ذكرناه لان عدة المطلقة هي للزوج

وعده

وبعد الوفاة حتى لله تعالى كما غلله الرابع **مسألة** مرد طلقها زوجها طلاقا بائنا قبل
الطلاق ولم يمتها ان اعتد بقدر **وصورة** فيما اذا طلق زوجته الدخول بها
طلقة واحد طلاقا بائنا فبعد نكاحها بعد الاعتد لا يقوم لطلقتها قبل ان يدخل
بها فان الاصح انها تعتد بما بقي من عدة الاول وهو قرآن في مائة
باب الرضاع **مسألة** اذا انسدت ثحاج غيره بالرضاع
لرأه الغنم للفرج رحلا كان او امرأه حي اذا جلب اجني لم الزوج لبنا وسفاه
زوجته الصغيرة في خمس مرات وجب عليها الغنم وهو نصف المهر في الاصح
لان نصف الدرا اعطاه يعود الى ما اذا علمت ذلك نقل شخص حر منهم للاحكام
انسد على رجل نكاحه بالرضاع ومع ذلك لا غنم فيه عليه ولا على غيره **وصورة**
المراه الكبيرة اذا انلفت نكاح نفسها بعد الدخول بالرضاع وذلك بان ارضعت
زوجته اخرى صغيرة فان نكاحها ينسخ كالزوج في عقد واحد بين ام وبنت
وعلى الزوج الصغيرة نصف السمي ووجع ويرجع على الكبيرة بنصف مهر المثل
والهز للكبر ان لم يكن مدخولا بها فان كانت ثلثا المهر فاك الاجانب
ولا تملك زوج عليها مهرها لكنها انلفت عليه بعينها لانه يؤدي الى احلا
نكاحها عن المهر كذا جزم به الرافعي وينظم ما ذكرناه لغز اخر فيقال امرأه كبيرة
مدخول بها اتسح نكاحها بالرضاع ويتصور ايضا ما اذا ارضعت زوجته الصغيرة
من ام الكبيرة لانه صار رجا معا بين نكاح لحيين **مسألة** امرأه ارضعت طفلا
رضعه واحد حرمت عليه تلك المراه وبعض بناءها دون بعض **وصورة**
بما اذا كان لرجل خمس امهات اولاد مثلا او اربع زوجات وام ولد فارتفع

من كل واحد منهم وضعه قال ابو يوسف بن علي المصنف لان المصنف لبنه وهن
 كالارعية ولا يثبت الاوهمه وجيبند بحكم على الوضع كل واحد منهم لو
 موطنات ابويه وكذلك اولادهم انهم احواله ولا يحرم اولادهم من غيره
 لان ربه الاب لا يحرم على ولده **باب النفقات**
مسئله امراه من حبت عليها ملازمه المنزل وتكفل الزوج من الاستمتاع
 لبلالهما نافع جواز الامرين فيه اي في الثمار من غير ضرر لغيرها **وضوئها**
 فيما اذا اعتسر زوجها بالنفقة وامهلتها بالنسيء ثلاثة ايام وانقضت الثلاثة
 ولكن رضى المراه باعساره فهو رخصان يخرج بالثمار لا ككتاب النفقة
 وان كانت موسره ولا يجب عليها تكفل الزوج من الاستمتاع بنده خلاف
 الليل فانه حبت عليها فيه التمكن وملازمه المنزل كما قاله الماوردي
 والرويان في نفقه المراه على الزوج في خاصه وتوفيق في التمكن
 وتوفقه ضعيف كما يثبت عليه في المهرات **مسئله** من سلبت
 نفسها الى الزوج ومكثته من الاستمتاع لبلال فقط ومع ذلك حبت عليه
 نفقتها كامله **وضوئها** في المسله المتقدمه **مسئله** شخص يعين عليه
 لخصومه دون غيره من المهرين ان يتفق على حرمه في نكاحه ولا روجه
 ولا مهر وكا **وضوئها** في اشياء منها خادم الزوجه كالسهم ايضا حبه
 في كتاب الجنائز **ومنها** اذا نذر هديا او اخيه حبت نفقتها عليه
 مع استئصال الملك الى الفقراء ولو استعار رجوايا فان نفقته حبت عليه
 على ما قاله القاضي الحسين فعلى هذا يستثنى ايضا ولكن جزم الماوردي

في الانقضاء والعران في الميان فوجوبها على المالك وهو القياس وبه جزم ابن
 ابي عمير في الكتاب في الكلام على نفقه خادم المراه **ومنها** نفقته المهرات
 الماشيه بعد الحول وقبل إمكان الافراج فان نفقته حبت على المالك على
 ما يتفق عليه كلامهم ولا يحصر في نفقه **ومنها** ما قاله المراه في كل باب بالنسبه
 لو اشهد صاحب المهر على القاضي وخرج بهم ليدوا عنه فاقضى له ذلك
 فاستغوا في ثلث الطريق حبت لاشهد ولا باضي فليس لهم هلك ولا اجره
 لهم ايضا لانهم ورطوا نعمه حبت نفقتهم وكذا دواهم **مسئله** رجل قادر
 على اعمال تليق به ووجد من يستعمله حبت نفقته ونفقة زوجته واصوله
 ونفوعه في مال غيره **وضوئها** في المرتد والعاك يا الله تعالى فان نفقه
 هاولا حبت في ماله ان قلنا بان ملكه باق عليه الى ان ينزل او يموت على
 الرد فان قلنا انه يزول بنفس الرد او قلنا بالقول الصحيح وهو
 الوقت وجهان الصحيح انما حبت ايضا واذا تأملت ذلك انصح الشرفا
 لليه **مسئله** زوجة لا يوجب نفقتها لعدم التسليم وتوجب تسليم
 مهرها **وضوئها** في الاميه اذا سلمها السيد لبلال اول تسليمها تبارك ان
 الامح انه لا نفقه لها في المهر وجهان في الرابع وجه الوجوب وهو
 الصحيح في زوايد الروضه ان التسليم الذي يمكن معه من الوطى فيحصل
 اي التسليم الاول وليس كالنفقه فانها لا يجب تسليم واحد **مسئله** امراه
 محجور عليها الكت مع زوجها على العاده بادن ولها مع ذلك لا يسقط نفقتها
وضوئها اذا كانت تاكل اقل من النذر الواجب لها مقدار مقصود في العاده

فان العباس اذا ن الولي في ذلك لا يسهط الزايد لانه انما يادن فيما يسهط
فان فرضنا انه راي مصلحه فيه بان كانت المصايقه تؤدي الى المشافه
او المفاخره مع ان المصلحه الاستمرار فيتحه الجواز ولا يحصر في فيه
مسئله اماه لها ان تطالب زوجها بنفقة مدة طويله في الست
وصورته قد ذكرها البغوي في فتاويه فانه قال اذا خرج الرجل
سفر طويل فلا مرتبه ان تطالبه بنفقتها لمدة هابه ورجوعه كالا
الى الحج حتى يترك لها هذا المقدار هذا كلامه وقيل الاقارب كذلك
من عليه دين موجل يجوز له ان يسافر سفرا محل فيه دينه قبل رجوعه على
الايج سوا خلف وقا **مسئله** زوجها سافرت بغير اذن زوجها
لا لزوج ولا لاجل حجه ومع ذلك لا يسهط نفقتها **مسئله** صغير مسلم
غير مميز تحت عليمه هو حسن سنه ونفقة من سبب تكاح جميع وتطهر
معاناه ومقتضات اخرى وان شئت قلت ما به زوجة فالكثير **وصورته**
في الكافر اذا زوج ابنه الصغير ما ذكرناه من الحد فان انكح الكفار محكمه
حتى يوجب المسي لها وان كالا فترهم بعد الاسلام على نعمتها وحسنه فاذا اسلم
ابوه او امه ثم مات فوجب مهرهن فنفقتهن بالموت فان لم يمت فنفقته تكاح
الزائد على الاربع ان كن في الحياه وليس للولي ان يماريل بتطويل الصبي
لا ينفق شهره ويجب نفقتهن في ما له لانهن محجوسات بسببه قاله الرازي
في تكاح المشركات **باب نفقه الاقارب والرفيق والمهمل**
مسئله شخص ملوك رجل مسر ومجب نفقته على غيره سيد **وصورته**

هذا كذا في نفقة الاقارب
وصورته اذا كان الزوج
مسلما او كافرا او مشركا
او كافرا او مشركا او كافرا
او مشركا او كافرا او مشركا

وعامل المساقاة اذا شرط ان يعمل معه عبد لرب المال وعينه فانه ينفق
ونفقة على رب المال فان شرط ان يكون على الفاعل جاره واهل بيته فانه ينفق
من النفقة لغير ما ينفق اليه كل يوم للخبز والادام لا تحمل على
لوسط المعتاد لانه يتساح به فيه وجهان وبالماني قطع الشيخ ايضا
قاله الرازي رحمه الله وفي ركاه العطر في هذه الحالة نظر **مسئله** ان له
نسب يليق به يجوز له ان ينفق نفقته من مال ولده بلا خلاف **وصورته** فها اذا
كان فقيرا او قطع بالعمل في مال ولده عن كسبه فانه يجوز له ان يأخذ مديار
نفقته ان كانت مساويه لاجره عليه واقل فان كانت الزيادة على ما يحجب
الرافعي في باب الخمر وقيل لا يأخذ في هذه الحالة الامتداز الاجرة وصححه
الغوري وحكاها عن النص وحاصله انه يأخذ اقل الامرين **ن**
باب الخصانه **مسئله** رقيقه بنت لقا
للصانته على ولدها **وصورته** في ام ولدها كافر اذا اسلمت فان ولدها
ينفقا في الاسلام وخصانته لها وان كانت نفقته مالم يتزوج كذا
شله الرازي في كتاب امهات الاولاد عن ابني اسمعيل المروزي ونقل مع
هذا الحكم عنه كما اخبرنا هرض عليه في الروضه في ذلك وارتضى هذا
وكان المعنى فيه مع وقور شفقتهن فاعماله من السيد من قربانها
مسئله صوره ينفقها غير الام على الم في الخصانته مع ان الام ينفق
اسبقا من الخصانته **وصورته** ايضا لو كان المحضون اصغرا وجوزوا
مخولك من زوجها بزوجه كثيره وكان ممن يستمتع بها او يستمتع به

فانها اولي كماله من جميع الغارب فان لم نانا الاستماع الا ان الزوج من اثاره
 فهل يترج بالوجه فيه وجهان وهذا الحكم جيعه بائي في العكس وهو ما لو كان
 للمحصونة زوج كبير كذا ذكره الماودي والزياني ونسلة الرازي عن ابي ابي
 ولم يسئل ما عاينه **مسألة** يحضون لام له ولا روجه تقدم في حضانة
 غير الاجداد والجدات عليهم **وصورته** في بنت الهون كذا نقله الرازي
 عن ابن كرم عاينه **مسألة** اذا تزوجت الحاضنة سقط حقها من الحضانة
 لا شفعها بالزوج اللهم الا اذا تزوجت من له حق في الحضانة كليلد ابنة
 وغيره من العصاب كالاخوة والاعمام وبينهم خلاف الجدا الى ان الم نازل الزوج
 به مسقط لحضانتها ما يدك عليه تبليل الرازي وصرح به النووي في فتاوى
 ولغات الشيبه ويوجد من كلام الرازي وجه ان حضانتها لا سقط بلك
 اذا تقرر ما قلناه فقل حاضنه تزوجت باجنبي عن الطفل ومع ذلك
 لا يسقط حضانتها **وصورته** فيما اذا خالغ زوجته بالغ وحضانه الولد منه
 مثلا وتزوجت في اثنا السنه لم يكن له انشاء الولد منها لان العقد على السنه
 لجاره وهي لارنه كذا نقله الرازي في احكامها الخلع من فتاوى القاضي حسين
كتاب الحيات **باب من يحضن** **مسألة** **الفقه**
 ومن لا يحض عليه **مسألة** مسلم اثلث نفسا مسلمه لاجل ان الاثنا عا لما
 عامدا احتار امكنها له ولا قد عليه ولاديه ولا كتابه **وصورته** تلخص
 ما ذكره الرازي في باب استبنا القصاص في الكلام على الجامل فانه قال اذا
 قتل الجلاذ او الولي الجامل قتل الجمل وكان القاتل عالما وعلم الامام ايضا
 فلا حاره

لا كان عليه ولاديه ايضا على الفصح المنصوص بل ذلك على الامام لا القاتل
 واجب عليه وهو الامر به وقيل على القاتل مباشرة وقيل عليها بالسوء وقيل
 على الولي جود الجلاذ لانه سيف الامام والله فان حمل الولي رطل الامام
 فلا بد ان يترقب على ما اذا كانا عالمين واولي بان لا يحث فان حمل الجلاذ
 لا شيء عليه بحال عدا كل ما ملخصا ولا يحث اسكاه لان الغرض انه لا
 اكراه ولو فرضنا حصوله فغاده المكه على الاثلاث ان يطالب
 بالاعا مات ويجمع على المكه **وصورته اخرى** في القصاص خاصه
 وهي ما اذا قتل من يقتله حرا ونفسه رقيق مثله فانه لا قصاص على
 الاصح في الجور والمنهاج لان الجميع يوحى بالجميع لاكل جز جز ولم يصح
 في الرازي والروضة شيئا **مسألة** مسلم يقتل كافرا فقتلا وكذا
 جز تعبد **وصورته** فيما اذا اسلم الكافر بعد القتل وعنى **مسألة**
 كافر قتل مسلما ليس بينهما قرابه ولا ملوك ومع ذلك لا يشترط **وصورته**
 اذا كان الدين حرا والمتولى رقيقا **مسألة** مسلم معصوم لم يصد منه
 ما يوجب قتله بخور المسلم والدي ان يقتلوا بفعل فان له عالمين يكونه
 قاتلا **وصورته** بما اذا استلذت بالمرضى فوقع شقص من سقته على
 امره وتحقق انه ان استمر عليه قتله وان افضل عنه الى عبه قتل ذلك
 الغير فانه لا يشع عليه واحد منها لا المالك ولا الامتلاك كذا ذكره امام
 الحرمين في اخر كتابه المسمى بالعاني في الفصل المعود للمحض فقلت
 وهذه الصورة يحار العطن اليسيب فيها وليس لله تعالى فيها حكم ولا عليه

على صاحب الواقعة بكت ولا اشغال ولا يظن القول بالتحير بينه ما ان الخبيرين
 الاجرام الشرعية بل سبيل الواقع كسبيل برهمة ولا يتطرق اليه خطاب هذا
 كلاله والاشغال الذي جوده هو موضع الحاجة من كلامه والمنازع ان ينفسه
 فان الاشتغال باختياره فلا يشترع واما الاول فيعذر فيه وليس له ان يشغل
 غيره عوضا عنه باختياره **مسألة** عيّد قتل عيدا معصوما فتلاعه
 بمضاعده وانا ولا قصاص عليه ولا يثمة **وصورته** فيما اذا اشترى
 المكاتب اباه فانه لا يقع عليه لامشاع بقب الولاية له فاذا اقله فالقصاص
 عليه في اجماع الوجهين لكونه مملوكا له ولو قتل عبدا له اخذ ولا قصاص عليه
 قطعا وقيل وجهان فان اوجبنا القصاص استوفاه سيد المكاتب
 كما لو قتل اجني المكاتب وان شئت قلت في الصور الاولى عيّد قتل اباه
 الرقيق ولا قصاص عليه ولا يثمة **مسألة** شخصان متفاضلان لعمري
 القصاص بينهما في الطرفين جميعا **وصورته** فيما اذا كان احداهما كافرا
 والاخر عيدا مسلما وهذا للفرق ذكره الامام في اوائل الجنابات وقال انه
 لغز عريت وان كان واجبا في الحكم لانا لا نجبر فضيله تنصبله وان كان في الجحيم
 في التناح خلاف **مسألة** شخص يقتله امر صدم منه وهو جاهل اباه
 يقتضي القتل **وصورته** فيما اذا هادن الامام طائفة من الكفار وتعل
 بعضهم ما يقتضي نفس العبد كماله المسلمين وغيره وانكر الباقون عليهم
 لم يتنقص عيّد المنكرين وان لم ينكروا عاين بان عليهم الانكار انقص
 وكذا ان لم يفعلوا في اجماع الوجهين **مسألة** مرتضى قتل رجلا فان برأ من يمينه
 امدت

اورد منه وان مات منه يثبته انه لم يبع عليه **وصورته** فيما اذا كان له عيّد
 لملك غيره فاعتقه في مرضه ثم قتله نعم الحكم يقتل الثالث مع وجوب ثلث الدية
 تؤدي الي الدور فتقطع بالطريق المعروف في الوصية **د**
باب ما يجب به القصاص من الجنابات **مسألة**
 شخصان متكافيان يقاتل كل منهما بالآخر اخرج لغيره فاصاحبه لا يوجب عليه
 القصاص في تلك الموصية **وصورته** متوقفة على مقدمه وهي ان الموصية
 لا بد منها من اغتصاب المساجه طول او عرضا فتدفع موصية الشجر عيشية
 او حيط وعلق ذلك الموضع من راس الشاخ ان كان عليه شعر وعطلة سواد
 او حمره ثم نقص منه اذا قدر هذا قصور ما ذكرناه ان يكون على راس التيج
 شعر وكان على راس الشاخ شعرا فان القصاص لا يجب لما فيه من اطلاق شعر
 لم يبلغه الجاني كذا جزم به الراعي ونقله عن نفسه في الدم ولكن حزم الماوردي
 بالقصاص الحلق مطلقا وهو طاهر رضه في المختصر **د**
باب العفو والقصاص **مسألة** شخص يقتل
 على اسقاط ما وجب عليه من قصاص او جرد قد بلغ بصد رمنه
وصورته فيما اذا قتل او قذف جرحا مجهول النسب ثم استلحقه بشبهة
 ذكره الراعي في الاقرار بالنسب ويصور مثل هذا في الدية ايضا
 فان جني المكاتب على سيد ثم عجز نفسه **مسألة** رجل وجب عليه
 ارض جناية فسقط عن عبد ابنه وهو قصص ومحو ذلك بمراد كما كان
وصورته فيما اذا جني العبد فاشتراه الجاني عليه ثم رده بعيب او غيره

مسألة قصاص مجزئ المستحقة ان يستوفيه وان يعفو عنه مجازيلا يجوز له
ان يعفو عنه الى الدية **وصورة** فيها لو ابدى المستحق قطع يدي الجاني
فله ان يقتص وان يعفو مجازيا ويشع عليه العفو على الدية لانه قد اخذ ما يقابلها
وهو اليدان وكذا اذا كان الجاني قد قطع يدي المجني عليه فاقص منه فمهما تم سب
الجانيه الى نفسه او سرت الى نفسه قبل القصاص فمهما ولكن اراد الولي المقتله
يقطع يدي الجاني ثم اراد العفو عن القصاص الى الدية فليس له ذلك لما سبق
وصورة اخرى وهو ما اذا فرغنا على ان موجب العمد احدى الامرين فعفي عن
الدية فانه يجوز له ان يقتص فاذا اراد ان يعفو عنه الى الدية لم يكن له ذلك
على الاجم المخصوص نعم لو ارضى بالجنس الدية امرها بقدرها
او اقل او اكثر جاز على الصحيح لان الدم متقوما شرعا كالبيع ولو جرى الصلح
مع اجبي جاز ايضا على الاجم كاحلال الاجبي واولي لان حق الدم غير
فيه **مسألة** اذا قيل لك اي قباص لا يجوز لمستحقه العفو عنه ولو عفي عنه
لم يصح نقل **صورة** في طاع الطريق اذا قتل فان غيرت السؤال فقلت
ولو عفي عنه صح عفوؤه ونحوه زعمي ذلك نقل **صورة** فيما لو جني على رجل نجا
اي وسليته الجراحه الى جوفه فابتهل بعين المسيف لان الجانيه لاصاص
فيها اوله ان يعليه مثل فعله فيه فلو ان اطهر ما عند الاكرين كانا في الشج
والروضه هو الثاني ومجمله كانه الماردي والبندجي اذا لم يرد العفو
عن النفس فان اراد ان يحكمه ويعفو عن نفسه لم يحل له يصير العفو
عن النفس كالمفر من السرايه ونقل الرازي مثله عن المغوي وزاد به
يخبر

نعم على هذا العفو ولا يحل على قتله واقره على ذلك وذكر الماردي في الموطع
يدخل من غير فصل كالوقطعا من وسط الذراع مثل ما ذكر في الجانيه
مسألة شخص سخطي قصاصا على شخص مجزئ استنفاده بغير حضور
الامراء وانابه بل بعير استند انما الكلبه مع كون القاتل معترا بذلك وله عليه
القبائنه **وصورة** اذا كان المستحق مضطرا فلا مثله قصاصا واكمله كانه
الرازي في موضع قال ويجوز ايضا قتل المرتد كك وكذا الزاني المحسن
والخارب وتارك الصلوة في اطهر الوجهين **وصورة** ايضا في اخر ذكره
الشيخ عز الدين زعيم السلم في اخرا القواعد فقال القصاص لا يستوفي
الاخمه الاثام لان الانتزاد باستيفاءه محرك للمقتل ولو انتزعت ليري
في الخلع منه ولا سيما اذا عجز عن اتيانه هذا كلامه وكذلك لو كان في مكان
ليس فيه اثم وقد قال الماردي في الحادي في صول القتل من وجب له على شخص
عز او احد قتل وكان في يديه نايه بعيدا عن السلطان كان له استنفاده
اذا دبر عليه بنفسه اشئ وفيما من القصاص كذلك ويؤيده ما سبق عن الشيخ
عز الدين **باب** **مسألة** من لا يجب عليه الدية بالجنايه **مسألة**
نخص لهم الاحكام التي لا لا معصوما وهو محظي في ائله ومع ذلك
لا يحرم منه حي لو كان للموتك ادميا فلا يجب فيه دية ولا كاره **وصورة**
اي اهل البقي اذا التفتوا على اهل العدل شيئا في جالب الحرب فانهم لا يقبضونه
والاع الموقلين لانه اقرب الى رد هم الى الطاعة ولو كان المسئول ادميا فلا
كان فيه في شبهه الوجهين كانه الرازي لما ذكرناه وقد سبق في القصب

الاشارة الى هذه المسئلة مع زيادات **باب**
مسئلة شخص قتل محرماً دارحم ومع ذلك لا تعلق عليه الدية **وصورة**
 فيما اذا قتل ان عم هواخ من الرضاع او قتل بنت عم ام زوجته والحاصل انه
 لا بد من تقييد الجرمية بكونها من المحرم **مسئلة** قطع قاطع يدي خرم مصوم
 النفس والاطراف ومع ذلك اوجبا عليه بعض ذب ذلك الشخص لا كففاً
 وكذلك ايضا بفرضه في الرجلين والادنين وسائر الاعضاء التي يجب فيها
 الدية الكاملة **وصورة** فيما اذا جني على شخص سلخ جلده بدار اخر والحياء
 مستقره الى قطع ما ذكرناه فان الذي سلخ بفرغه ذب كامله وانما قاطع اليدين
 فيسقط عنه من الدية ما عجز للجلد الذي كان عليهما ونوجب عليه الباقي
 مع انه لو قتل فاقبل لاجبنا عليه العود كما نقله الرازي عن الشيخ الرعي
 ولم يخالفه **مسئلة** رجل جرح جراحين فوجب عليه ارشان مقدار ان
 فتعدي يتاثل فكان عليه مقتضياً الرجوع الى اثنين لما وجد **وصورة**
 فيما اذا اوضح موجبتين فاجبنا عليه عشرين ارباباً وقيل الاتعمال فرقتهما
 في الظاهر والباقي بانها يرجعان الى خمس **مسئلة** جانيان احدهما جاني
 جنائيتين والاخر جانيه واحده فاجبنا على دي الجنائيتين نصف ما اوجبا
 على دي الجنائيه مع اتحاد نوع الجنائيات **وصورة** فيما لو اشتركا في موجبتين
 ثم وقع احدهما الجاني بينهما فعلى نصف ارش موجبه لاشتركا وصارت موجبه واحده
 وله فيها شركت والاخرتان على حاله **باب** **العامة وما عمله**
مسئلة عبد نال البيع المثل ما لا معصوماً لمعصوم ولم يتعلق ذلك المالك
 برفقته

برفقته ولا ختمه **وصورة** فيما لا يغير له المومن ولا العجمي الذي يرى ان
 فاعه السيد واجبه في كل ما يامره اذ امر به سيد بقتل او المان مال
 باللعن على السيد ولا يتعلق المالك برفقته في ارجح الوجهين لان العبد
 كالا له ولو امر عبد غيره والعون كما ذكرناه ولم يفرق بين طاعه
 للسيد وغيره فعلق العنان بالامر كما ذكره الرازي عند الكلام على الاكراه
مسئلة ما يجب بحمايه جاني لاجب في ذمه اجد **وصورة** في المالك الواحد بحمايه
 العبد بانه يتعلق برفقته ولا يتعلق مع ذلك بدمه السيد طفلاً ولا بدمه العبد
 بالغ العتولين **باب** **كراهة القتل** **مسئلة** شخص ملزم
 لا بغيره المثل مسلماً طائفاً جواراً الا انه وهو مبطل في ائله غير محقق ومع ذلك
 لا كراهه عليه وله صورتان احدهما في الجمل وقد سبق في اول كتاب الجنائيات والثاني
 في الغناه اذا التفتوا وقد سبق في باب من لحن عليه الدية
باب **قatal اهل البغي** **مسئلة** اذا اسر الاحمار
 بظلام اهل البغي جسيه الى انقصا الحرب وهذا الواسر صناً وامره لا يملك
 على الجمع وقيل لا يحسن اذا علمت ذلك قبل ان يصوره فحينئذها اطلاق النساء
 والعيان قبل انقصا الحرب **وصورة** ما نقله الرازي عن نصه في الامثال
 نص في الام ان اركان عندهم اسارى من اهل العدك فسألووا الحرب فقامه
 ان يسكت ليطلقوهم واعطوا ابرك نساهم واولادهم وهان فسلما هاناً الملقوا
 الاسارى الملقوا الرهاين وان قتلوه لم يعز قتل الرهاين بل الخدم الملقاهم
 بعد انقصا الحرب **باب** **قتل المرتد** **مسئلة** مرتد ائلف

مسلم بالاعتصام أي لاجل الجهاد الثلاثة ومع ذلك لا يفتنه **وصورة** فيها إذا
تحررت طائفة من المرتدين واستمعوا للحرب فانفذهم شيئا في جبال الحرب
بقي منها فقلنا كما في أهل البقي كذا قاله الشيخ في التيسير وأقره عليه في تصحيحه
ومقتضاها يجمع عدم الضمان كما في أهل البقي وليس في الرافعي والروضة تصحيح
بتصحيح **مسألة** شخص يحكم برده مع أنه لا ينفذ رقبته ما يعضي التائبين
وصورته في التولدين مرتدين إذا علفت به أمه في جبال الردية فإن الراجح
على ما قاله النووي ونقله عن الجمهور أنه مرتد وقد سبق في اللقبه أيضا
المسألة **مسألة** مرتد يجوز لكل أحد أن يقتله سواء أدرك قبل الإمام أو لم
يأد **وصورته** فيما إذا استع المرد بالحرب فإنه يجوز لكل من قتل عليه
أن يقتله كما يجوز قتل أهل الحرب قاله الماوردي **مسألة** إذا قتل لك
مرتدا بالغ غافل استنبه فلم يمت ومع ذلك لا يجوز قتله **وصورته** بما إذا
تحررت طائفة من المرتدين واستمعوا بالحرب ثم أرسلوا منهم رسولا أو أرسله
حريون فإن الاحجاب قد نصوا على أن الرسول لا يقتل ونقل الرافعي عن
الزوي أني إنما اطلقت الاحجاب من كون الرسول لا يقتل بحول على رساله فيها
يقع المسلمون باركانها تحويف وتهديد جار قتله ورد النووي عليه وقال
الضوابط ما اطلقت الاحجاب **مسألة** عين مملوكة للمرد لا ياتي في زوالها
الا حوائ في رواه بل سبتم ملكه عليها البان يقتل أو عوت على الردية **وصورة**
في مسؤله قبل الردية فانها لا تنقو الا بعوده على الاقبال الثلاثة كما قاله
الرافعي وعليه ان الردية بانها لا تقتل قبل الملك **وصورة** ان يبيد وفي يديه
الموتد

المرد قبل رده ثم فإن الراجح في باب الذب عن الشرح والروضة انه يقتل على
الاقبال الثلاثة صيانة لمخ العدم من الضياع كما علة الرافعي ولا يمكن
العول بقتله بعد خروجه عن ملكه فإن التوبة ملزمه صار الاعايزة غريب
باب **قال المشرقي** **مسألة** إذا أسرا إمام رجلا
بالغا فلا يهرأ بحيره منه من القتل والاسترقاق والمن والمشاورة وأن
أسر صبيًا أو امرأة أو عبد فهو ملك للفايز إذا علمت ذلك قبل أسره
بجور قتله والمن عليه ولا يجوز استرقاقه **وصورته** بما إذا حاصرا بطيعة
بذل أهلها على حكمها حكم يقتله فإنه يجوز القتل لاجل حكم الحاكم بجوازه
وعور المن لأنه أسهل عليهم ولأنه عليه الضلالة والسلام من على جماعة
من بني قريظة بعد أن حكم سعد بن معاذ يقتلهم ولا يجوز الاسترقاق
على الراجح لأنه دل مود كذا ذكره الرافعي حكاه وتقليد **مسألة** أسير يبيد
تبقا بنفس الاسير ومع ذلك يجوز المن عليه بجانا **وصورته** في الخبي كذا
ذكره ابو النجاشي وكما به غيرنا قال من أحد ما خلفه ولا توافقه فقال
وعندي أنه يجوز وعليه ما أتما منعنا قتله أخينا طاهرا الحق الدنا فالملك
ينفس الا تونه المفضية للملك فالحكم بالرق وملك الغائب له
إمامه من حيث الظاهر فاذا رأى الإمام مخالفتة جاز **مسألة** مسلم
بالغانل بخار لا ينج امانه كافر **وصورته** في الاسير إذا اطلق من الحس
والقيد وبقي عندهم ممنوعا من الخروج فإنه لا ينج امانه على الصبح وعلى
أنه موقوف في بيدهم ولا ينجي ما في هذا الحكم من الاشكال لأن الفرض أنه

بأختياره **مسألة** مسلم يستحق سلب كاف من انه لم ياشتر فله **وصورته**
فيما اذا اغري عليه كلبا فقتله فانه يستحق السلب كما قاله القاضي الجويني ونقله
عنه ابن الرقعة في الكايبه وغلة القاضي بانه خاطر بنفسه حين صير في مقابلته
حيث عمده الكلب ولواغري عليه مجنونا او عبدا املوا كاله فقياس الاستحقاق ايضا
باب قسم الف والخيبر ومسله شخص سهم له
من الغنيمة ولم يشهد الوقعة ولم يتقو به الجيش الذي غنم **وصورته**
في الجاسوس اذا بعته الامام فغنم الجيش شيئا قبل رجوعه فانه لا يشارك
في ايج الجيش لانه فارقه لمصلحتهم وخاطر ما هو اعظم من شهود الوقعة
وصورته ثانيا وبهي ما اذا دخل الحام او الامير الى الحرب وبعث سرية
الى الجيوش فالاجح اشترأ في ما غنم كل منهم وقيل لا شركة بين السريتين
اذا عدت احدا من الاخرى عينا لانه لا يتقوى بها **مسألة** رجل كامل
يسهر له من الغنيمة سهام سهم له وسهم واحد لاجل الفرس **وصورته**
فيما اذا حضر اثنان بفرس مشترك بينهما قبل بيعي كلنا سهم فرس حتى يحصل
له ثلاثة اسهم سهم له وسهمان لفرسه لان معه فرسا ودرجه لم يعطيان سهم
فرس واحد متا صفة فيحصل لكل سهمان لم يعطيان للفرس شيئا
لانه لم يحضر واحد منهما بفرس ام فيه ثلاثة اوجه حكاهما الرافعي من غير
تصحيح قال في الروضة لعل الاجمع المناصفة وقريب من هذين المسئلة
ما اذا ركب اثنان فرسا وشهد الوقعة فان فيه الاوجه الثلاثة قال
في الروضة من زوايده لغار من كج في التجريد وهما رابعا حسنا انه
ان

ان كان فيه الكرو والفرع ركو بهما بعد اسمهم والاسمهمان **مسألة**
باب قسم الدية وضرب الجزية
مسألة دى اشترى دارا فاعاله على دار مسلم ومع ذلك عيب ههنا لايحل
فلهها على المسلم **وصورته** **مسألة** متوقف على من قد مدوهي انه اذا
علاها دى على جاره المسلم فان المسلم اذا ساع الى اقله بانه فان الطاهر
انها لا تنضم له والى المسئلة كذا ذكره ابن الصلاح في زياديه وهو طاهر وفي
معناه ما اذا باع الذي دار المسلم او فقهنا عليه نفسان قلنا الملك للواقف
ينظره انه لا يكتفي بخرج ابن الرقعة بيعها المسلم على المستعير للبناء والخراس
اذا غرس وبنائهم باعها وما فيا من في الارض المعارة والاحقر فيه العجبة
اذا علمت ذلك فلو باعها الذي المذكور لذي اخرها لمجته انه لا يكتفي لان المسئلة
بانيه ولو ودقها عليه ففقه نظر لان الملك ليس لواحد بل لله تعالى والمجته
ايضا انه لا يكتفي لان فيه ما في البيع وزياده وهو استقراره عليه دائما ولو
هدم الذي داره العاليه ثم اراد اعادةها كانت فالحجحة ممكنة وهو حجة
جكاه في الكايبه وحزم الرافعي بانه لا يعيده ويبيده ما فاته في الصلح انه
لو كان الشخص جدار عليه جباح فهدم فيجوز لجاره المادرة الى اخراج
خارج وموضعه وتوقف الرافعي فيه اذا كان هدمه على بناء الاعادة
مسألة جزية محور للامام ام الذي عتيا **وصورته** ما ذكره الرواني
في الجوز قيل باب نصاري العرب فقال اذا اراد الامام ان يستعين
في القتال فامتنع من الخروج الا اذا ترك له الجزية فان الاولى له ان يقضها

ولا على الرجلين لاسيما ذلك وعرضه من القذف الى الكذب الصريح
كما نقله في رواية الرضا عن الماوردي لانه اطلق المسئلة والمواضع
تقيدها بمحل واحد لقوله في الدبر او في القبل فانه يطاها رجلان احدهما في يدها
والاخر في دبرها **مسئلة** رجل قد شحخص قد فامر بما في الرضا وطالبها
بالجدي وقت واحد عدل المدفوف نابا قبل المدفوف او لا **وصورته**
فيما اذا قذف زوجته ثم اجبتا فانه يبيد احد الاجنبي على الصحيح لانه يجمع
عليه خلاف الجحد للزوج ولان جحد الاجنبي لا يسقط الا بالبينه وجد
الزوج يسقط بها وبلعان الزوج فكان حاله اخف وقيل يبدأ احد الزوج
وقيل يصرع الحاكم بينهما **باب جحد اليسرى**
مسئلة شحخص هنك الخرز واحد المال عيب هنك ولا قطع عليه مع انه
لو اخذه منه قبل هنك لكان يقطع **وصورته** في النائم في حجره او سجد او شاع
على نوبه او متوسدا على متاعه او متجكيا عليه فانه ان احدث سارق ذلك جيب
القطع لانه محرز ولورفع السارق النائم عن النوب اولاً ثم اخذه فلا قطع
كما قاله الرازي **مسئلة** رجل احدث ما لا يقتضي لقطع رجله اليسرى
ولم يجدها لا يتنقل الى قطع رجله اليمنى وللهذه اليسرى **وصورته**
في قاطع الطريق اذا احدث المال فان حده يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
فاذا وجدنا اليد ولم نجد الرجل اكتبنا باليد لان المجموع منهما في جحد الحاربه
جحد واحد منهما كما ليد في جحد السرق ولو وجدنا يد السارق ناقصه اكتبنا بها
وكذلك ما نحن فيه كما صرح به الامام نقلنا عن العرافين وارضاها ولم يتنقل
خلافة

خلافة وجحد الرازي ايضا معناه ان يتنقل عن نوبه فلعن الرجل اليمنى لقوله
تعالى او يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقد امكن ذلك **مسئلة** رجل
هنك الجوز اخرج نصابا ونهك ليس فيه شهده له ولا قطع عليه **وصورته**
كما اذا قطع يمينك يجمع منه نصاب فانه لا قطع عليه في الاجل لانه
كالسهم لك نعم سكت الرازي اذا جمعه بعد ذلك ونهك القطع كما في اسلم
الجوهرة **وصورته اخرى** وهي اذا اخرج بعض عامه مثلا فانه لا قطع وان كانت
حصه الخراج اكبر من نصاب لانه مال واحد ولم يتم اخراجها كذا ذكره الرازي في
اول الباب **مسئلة** سارق وجب عليه جحد القطع لاجتماع شرائط الوجوه
فيو مع ذلك لا ينافر عليه الجحد **وصورته** فيما اذا وعت السارق منه للشارع
ناسره وكان ذلك قبل الدفع الى الحاكم فان القطع قد تعدت امامته لان شرطه
المطالبة والمطالبة قد تعدت كذا ذكره الرازي وقد ذكره في باب جحد الزنا
عن ابن المسلم تلبيد الغزالي **مسئلة** اوجب فيما التعدي وقياس هذه منها الزوجية
ايضا ولوردة السارق قبل المطالبة او تصرف فيه فابراه المالك فهو يقاتل
عبته منه **باب جحد الخمر** **مسئلة** جحد وجب على شخص واحد
الحاكم لبقية عليه نصاب منه سقط عنه **وصورته** في تارك الصلاة فانه يقاتل
جدا الاكثر واستحقاق القتل يستلزم اخراج عددا عن الوقت ولعد الاكثر
استثايت كما صرح به النووي في التحقيق وكلامه في الروضة موعم ولو ابدى الامام
او غيره الى قتله كان هدر او قد صرح بهذا الحكم مع وضوحه النووي من روايته في
تارك الصلاة والرازي في كتاب الحج في الكلام على الجاع نعم في الحكم نظر فانه

يشبه السارق اذا اراد مال بعد المطالبة
باب التعزير **مسألة** تعزير شرف على غيره معصية صدرت من المعزير **وصورته** ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية فانه قال يمنع المحسب من يكسب بالكهان والوهو ويؤدب عليه الاخذ والعطى فان الكهان لحزم واما اللهو الذي لامعصية معه فليس يحرم وان كان في منعه مصالح **وصورته** وهي ما اذا رجع شهود القتل بعد القصاص وقالوا اخطانا فان القاص يعزيرهم لعدم اليقين كذا نقله الرافعي عن ائمة الحرمين وافاده الا انها قد بينا في كتاب المهمات ان الاكثرين على خلافه **مسألة** شخص يجوز له ان يعزير غيره لاجل تعديده عليه بسببه له او ثمة اوبداه لسانه عليه مع انه ليس بمحاكم **وصورته** في التوقيع فانه يجوز له ضرب زوجته على المشور ومنع الاستماع لقوله تعالى واللاتي يحاورن ستورهن الاية وهن يجوز له نادرها لما سبق من السبب فتكون ام يوقع الامر الى القاضي لودبها على وجهين في باب القسم والنشور من الرافعي من غير تصحیح بوجه اصحهما في الروضة هناك من زوايده وبه جزم الرافعي هنا اي في باب التعزير انه يؤدبها بنفسه لا ينفذ فيها الى القاضي مشقة وعارا وشكيدا للاستماع فيما بعد وتوجيها للفتوى بخلاف ما لو شتمت لحيينا **وصورته** **تأنيده** وهي ملك العبد والامية **وثالثه** وهي ولي الطفل وخاصته **مسألة** شخص يجوز عيسه بحرمه صدرت من غيره **وصورته** في نساء البغاة والاطفال وعبيد الدن لا يفتانلون في الرافعي والروضة انهم يحسبون الى نساء الحرب وفي

في المحرر والمعناه انه لا يجمع ذلك من تعزير للمع في الرجال وبكى النرجع والنسوة عن بعض الشافعيين انهم لا يحسبون بالكيفية واختاره ولم يحكمه الرافعي بالكلية **مسألة** جزم الرافعي في باب الذنب واللعان بان التعزير بدار جرم بان الابدان بدأ وبسائر الوجوه يجب فيه التعزير اذا علمت ذلك فقل تعزير بسبب لا يتحقق بتعزير **وصورته** في اهل البغى اذا عصى بسبب الامار فان في تعزيرهم وجهين في الشرحين من غير جميع اصحابهما في زوايده والروضة انهم لا يعزرون ولما جكي صاحب المعزير هذا الخلاف واستثناء من غيره من انواع الايد او جهده بان غلبه في الله عنه عرض بعض الخواص بسببه ولم يعزروه وكان سببه ان التعزير رما كان محررا لما عندهم ومجابه لينفتح بسببه باب القتال **مسألة** رجل ليس بمضايك يجوز ضربه بما يخاف منه التلف لارتكابه معصية **وصورته** فيما اذا اشغ من اذبح لا يمكن الحاكم ان يقوم مقامه فيه كاذكره النووي في شرح المذهب في باب طهارة البدن والتوب في الكلام على من تعدي وتحرر عليه بعلم غير قتال لانه حصل بفعله وعدوانه فارتفع منه وان خيف عليه التلف كالوعقب ما لا ولا يمكن اشراعه منه الا يضرب مخاف منه التلف هذه عبارة وذكر الرافعي في باب الصلاة نحوه فقال وعن صاحب التلخيص انه يحسن عذرا يقال لا اثم على ويكر ذلك عليه حتى يصلي او توب قال لان المنعود حمله على الصلاة وان فعل فذاك والاعتوب كما يعاقب المنع من سائر العقوب وتبذل هذا اللفظ **مسألة** معصية يجب بها على قول رجحة التوروك

ما لم غير مقدور صرف الي غني **وصورة** في قطع الشجر احرى المدينة واصطفا
صيده فان الصبح تجرجه فان فعله فالجديده ان الايمان فيه والقدوم انه يسلب
الغايه والقاطع واشاره الشيخ يحيى الدين في شرح المذهب وتجميع النتيه
لحديث صحيح رواه مسلم في صحيحه عن سعد بن الشجر وابو داود في الاصطفا
والاكرز علي انه يسلب منه ما يسلبه القائل من قيل الكفار واستدرك
في الروضه سائر العوده وجمع انه علي له وفي سحر السلب وجوه الطهراته
للسالب لحدث سعد والثاني في فقر المدينة كجزا صيد مكره والثالث
يبب المال وان شئت عبرت عن هذا الغير بقولك يتصور لما كاره غير مكره
مسئله معصيه ليس بها عذر ولا كفارة ومع ذلك لا تغزير فيها **وصورة**
في قطع الاطراف عذر اكاليه والرجل ونحوها **وصورة ثانيه** وهي الصغار العاقره
من الاولياء فانه لا يجوز تعزيرهم عليها بل يقال عثرتم وليست زلتهم كذا
عليه الشيخ عز الدين في القواعد قال وجعل اكثر الناس قد عمو ان
الولاية تسقط الصغيره **وصورة اخرى** فيه عليها الرافعي قال
وجكي الامام عن المحققين ان العذر اذا علم ان التاديب لا يحصل الا بالضب
المبرح لم يكن له الضرب المبرح ولا غيره اما المبرح فانه مملوك وليس له الاهلاك
والتعزير فلا يابده فيه **وصورة رابعه** فيه عليها اتمام الجزئين في كتاب
التفقات في باب الرجل لا عذر نفقه قال قدمنا ان المراد ان تطلب
النفقه وقت طلوع الفجر فاذا طلبت فقال الزوج اذا اجمعتا حصلت
النفقه فسالت المرءه التي ان يوكل به من يدور معه فليس لها ذلك
ولا يجوز

ولا يجوز ان لا ينفق فيه خلاف لان شرط العريه معصوم واحد في الجبل
اتمام رؤس الاول واما من الحرب والصباح والدي ازاو الروح يدر على
اجابتها فهو ختم لا يجوز اجازة اركان الخمس ولا وكله ككره معصومه
وان لم يكن في يده او كان لم يدر عذله ان يوسع على الاعتقاد وهذا كلامه وزاد
العزالي في البسيطة انما **لجنا صوره خامسه** وهي ما اذا كنت السيد
عبدك من الخدمه ما لا يجمله فانه يخدم عليك ذلك ولكن لا عذره في اوله
بل يعال له لا عذر ان عاذره ذكره الرابع في اجز الباب الاول من كتاب
اللعان **وصورة سادسه** حكمها حكم السيد المذكور وهي ما اذا وطئ الرجل
امراه او امته في برها هذا السيد المادري في كتاب النكاح عرض الشافعي **مسئله**
معصيه فيها كفارة بحيث التعزير فيها **وصورة** في الجماع في تبار رمضان كذا رايته
في شرح النجيز لمصنفه ورايت في شرح مسند الامام الشافعي للرافعي ما يقتضيه
ايضا فانه قال في حديث الاعرابي الذي جامع زوجته في نهار رمضان بعينهم
قد استدل به على ان الامام ان سخط التعزير ان قيل يتصور في صوره بل ايضا
لأدائها بين العوس فان منها الكفارة والتعزير كما جزم به في المذهب والثانيه
التنكيل العز الذي بعد راجاب العصاص فيه كمثل الجز العبد والسم للديب
والوالد الولدان الكفار بحيث ومع ذلك يجب التعزير كما جزم عليه الشافعي في الام
في كتاب الجنائيات **قلت** **الاجواب** عن الاول ما قاله الشيخ عز الدين في
القواعد الشيخ نقي الدين ان المصلح في تأديبه ان من العوس جسيما لادها
الكذب والاخري الخلف عليه واما انك الاسم لا اعظم بذلك فالتعزير المذكور

والكفارة والاشباك وامث القتل فالجواب عنه ان فكاهه له مست في حياته
 المعصية والتعدي بل المحرم اعدام النفس المعصية بدليل اجابها في ثلث اخفا
 والديه في الادعي لما ذكرناه ايضا فيبقى التعدي لا مقابل فواجبنا فيه التعذر
 وهذا الذي ذكرناه معنى الحيف ومذكرك ديني والنص الذي قد مرنا واسبقنا
 هذا المعنى منه نص مررت قل من عثر عليه ونظن له وبهذا العمل كله يظهر الحوا
 عن المحرم اذا وجبت عليه كانه لتعاطيه بعض محرمات الاحرام هل يعزركم
وجوابه انه كان من الانلاقات كالحلق والقلم وقتل الصيد وقطع الشجر
 بحيث التعذر لان الكفارة في مقابلة الانلاقات لا التعدي بدليل الاما
 في فعله خطأ وان كان استمنا عا فلا لايها الاجل التعدي وهذه المسئلة
 بها الى من مكده شرها لله تعالى في عمله مسائل خرجت هذه المسئلة على
 هذه القاعدة واجبت عنها ما ذكرته **كتاب**
باب ولاية القضاء شخص يحكم بين الناس حكم عام باطن
 النيابة عن الامام مع ان الامام لم يصدر منه قوله لذلك الشخص ولا ادن
 لمن ولاه **وصوره** فيما اذا استخلف الامام بعده اماما وهو غائب
 ثم مات المستخلف وطالت عييه الخليفة بحيث حصل للناس الضرر بتأخير
 النظر في امورهم بتميز اهل الحل والعقد بالاله يبايعونه بالنيابة دون
 الخلافة فاذا قدم الخليفة انقول النائب كما نقله الرافي عن الماوردي
مسئلة رجل تعاطا فعلا ينسقبه فاستناد بذلك الفعل ولاية شرعية
وجيب منه الشوكه من طالب الامامة اذا لم يكن اهلا لها صرح به الرافي
 ويستور

ويستور بعضا من اهل البيت ايمر باب دفع فانه يعق ويلد مع ماله اذا اظلم القدر
 في **مسئلة** اذا قيل على فلان فاسق معاتب على سقته يجوز لصيه فاصينا
 وحكم بشهادته **قلنا صوره** في اهل البيع والمعتل والراضيه وغيرهم
 على ما صحوه في الشهادات وعلى ما قالوه في حوا تركيه غيره له نظر والمجته
 المنع لانه كتب محض وجبند مثل شخص تحت الحكم سهادته والعلم بزمانه
 ولا يجوز تركيته **مسئلة** فاسق بالادب لاهله فيه كالزنا والسرقة اثبت
 له الشك ولا يده على فقره مال غيره لمن يحاره هو وبطل قولنا في ذلك
 مع انه ليس بامام ولا فاسق **وصوره** في الزكاة الواجب على الفاسق المطلق
 التقرف وهو الذي طرأ فسقه بعد بلوغه رشدا فان لم يفسد شركا وبالمال
 بيا على المصح وهو ان الزكاة يجب في العين وله التمر فيما لم يملكه فيعطيه
 لمن شانه على ما اوصوه في موضعه **مسئلة** تعليق العزل جاز اذا
 علمت ذلك فقل عزل معلق على فعل مستند الى العزل ولكن فيه صدور
 ذلك الفعل من غيره لكن بخضرة تحت بخطبه علما **وصوره** ان يقول
 اذا قرأت كتابي فانه عزول فانه اذا قرأه بنفسه انزل وكذا ان قرأ
 عليه في اجم الوجين سواء كان قاريا او اميا وعلله الرافي بان العرض لعلامه
 بصره الحال وفي هذا التعليل نظر واضح نعم ان صرح المعلق بآراءه هذا
 المعنى فلا شك في الاكتتاب **مسئلة** ولا يهكم بشرط في توليها الشروط
 المعروفة في القاضي الا كونه بصيرا فانه لا يشترط بل يجوز تفويضها الى ابي
 والالاتراد فانه ايضا غير مشروط بل يصح فيها التفويض لا اثنين ليحكم في الوا

الواجده بما يجتمع راسها عليه فيها **رصور** **باب** ما اذا شهد
 اهله على حكم من ذكرناه فانه يصح ويكون الحكم ما ذكره **باب** ما اذا شهد
 باب عقد العدة ويصور ايضا نفوذ الحكم من الاعي على الاصح فيها اذا سمع
 البينه ثم عي لان العلة في مع توليه لونه لا يعرف الشهود والمضموه
 زال ذلك **مسله** يقال ايضا ولا به حكم لا يشترط في مؤولها الاجتهاد مع
 العدة عليه **وصورته** في الحكم في النكاح في السفر وقد اوصها التودي
 من زوايد في كتاب النكاح فانه صح حوز الحكم فيها كما صحه المرافعي في موضع
 ثم قال ولكن شرط الحكم ان يكون صالحا للقضاء وهذا يعسر في مثل هذا
 الحال فالذي تخافه صحة النكاح اذ اولت امرها عدلا وان لم يكن محتملا
 وهو طاهر النص هذا كلامه واطلافة يقتضي انه لا فرق بين السفر الطويل
 والقصر ولا بين وجود المجهد في القاتله وعدم وجوده لان عليه بالمشقة
 يشعر بسقوط اعتبار **باب** **صفه** **باب**
مسله صور يقدم فيها بينه التعديل على بينه الجرح وهي ما اذا شهد
 اثنان على جرحه في بلد استل الى اخره فشهدا اخران منها بالتعديل قائما مقدمه
 على بينه الجرح لانه سبب شاهد متابع سبب شاهد تلك قال ابن الرفعه كذا اللق
 ويظهر ان جمله اذا كان بين اثنان من البلد الاولي على الثانيه منه الاستتار
 على الخلاف المعروف في قدرها والاولا يقدم وقد ذكر الطبري صور اخرى
 وهي ان يشهد شاهد التعديل على انه باب من الذي جرح به وحسب
 توبته **مسله** حاكم ما قد الحكم كتب حكمه الى حاكم بلد اخرى جار للكتاب اليه
 في قوله

الحاكم له طالت له ذلك **وصورته** في القاضي
 شاعه فانه سمع القاضي من القضاة ما ذكرناه ولا يجب استخفافهم كما
 ذكره المرافعي في بابه **مسله** شخص مطلق التصرف وجب له سبب
 من الاسباب على مثله من حال معترف به نادر على وياه فاشع من اعطائه
 بلا عدد عصى ولكن لا يحسمه القاضي ولا يؤكل دبل ولا يبيع الدعوى عليه
 ولو كان ذلك المالك واجبا بسبب ان كان بحس **وصورته** اذا ادعت
 المراه على زوجها تسليم النقه وقت طلع الزوج كما سبق ايضا في باب
 التعريض **مسله** شخص وجب عليه على الفور اذا شئ وهو قادر على ادايه
 فاشع منه لم يكن للحاكم ان يتعرض له فيه ولا بالزامه اياه ولا بان يستتيب
 عنه **وصورته** فيما اذا تمكن من الحج فآخرا الى ان حصل الغضب اي الرمانه
 ليلا لا يمكن معها التوبه على الراحه فانه يجب عليه الاستسابعه على الفور
 على الصحيح لعصيانه بالتأخير فان اشع فقبل تخبره الحاكم على الاستسابعه
 او يستأجر الحاكم عنه والا مع في الشرحين والرصد خلافة وعلوه بالالحج
 من حيث الجمله على التراخي **مسله** قال امام الحرمين بغية لا يجب
 البين اصلا لا على مدع ولا على مدعي عليه بل ان شاحف وان شاحف
 الحق المدعي به اذا علمت ذلك فقل لنا صور يجب فيها الحلف ولا يجوز الاخر
 عن النبي وقد اوضح الشيخ عز الدين في القواعد هناك الذي عليه ان يحددا
 في بينه وكان المدعي به مما لا يحاح بالابح كالدما والاضاع فان علم ان خصمه
 لا علم اذا نكل وان علم او علم على طئه انه يحلف وجب عليه الحلف وان كان

من ذلك

ناخ بالاحكام وعلم اوطن انه لا حاكم غير ابي نصر

دفع المسند كسبه الختم فاك وهكذا التفسير بما روي من ان
حاكم علم الختم حقا ليس من جدد لانه تعالى ومع ذلك ليس له ان ينفي مدعيه
فصورته اذا قامت بينه على خلافه فانه لا يفتي بالبينه لعلمه بذكرها
ولا يفتي ايضا بعلمه كاجرم يوالى الشايع في الحيله بعد ان يحج ان القضايا يعلم
جايروا لعلله وكان سبب المنع قوة التمه **مسألة** شي باخذ الحاكم فيه
بعلمه بلا خلاف ولا يكتف الدعي فيه بالبينه **وصورته** في اللوث اذا علم
الحاكم فانه يكتفي فيه علمه حوما حتى يسمع له ان علف المدعي ويستحق الدية
كذا ذكره الاحكام في كتاب التسمية ويتبعه الغزالي في البسيط وعلله
بانه يقتضي الايمان وعلمه فاذا البداهة ونقله الرازي عن ابي حامد خاصة واقره
باب التسمية **الفصل** في رجل مات وعليه
دين لا يحل تركه مروه بذلك الدين **وصورته** يتوقف على مقدمه
وهو ان الملتقط اذا اعتار المالك بشرطه فان العبد تنقل الى المملكه ويكون
هذا التملك كالاقتراض حتى يتقفل حق صاحبه بئلا دمه الملتقط اذا ارسل
فالتقياس ان تجب عليه الا ايضا بذلك كسائر الديون فان احرعني فاذا
لوعي به ثم مات قبل ظهور ما كلفه لا شك انه لا يواخذ بالدين في الدار الاخره
لعدم نصيره ولكن المرجوح من فضل الله تعالى ان يعرض ما كلفه كما ذكرنا
مثله في العسر وهكذا القول فيما اذا كان عليه دين لشخص معين ولم يظهر
صاحبه وانقطع خبره الا ان الملتقط اذا مات والدين باينه فيجوز ان يورث
احدا

الاولى في دفع الحقوق عن غيره وسئل المجتهد عا رنه لاستعماله اعاب ما روي
مثلا في ما بلغه من ان الشايع ان يفتي في دمه الوارث ايضا منه وهكذا روي
الوارث لانه لو علم المالك بعد تفرغ الوارث لانه يدله كالملتقط ولان
الاصل بقاءه على ما كان عليه ولكن اجتمعنا الى ص من مثله وهو الوارث الاحتمال
الثالث ان لا يترتب في دمه الوارث شي بالكلية لان البوث في الدية سببه
الا لئلا للملك اجني فلا بد له من بدل والارث لا يفتي ذلك ولا يراه
فوجب الرد عند ظهور المالك وهذا الاحتمال هو الاوجه لان الوارث خليفة
المورث وبه يكره فعلقناه بدمه المورث خاصة كسائر الديون وعلى كل تقدير
لا يكون الدينار الخلف موهو ناكيزه من الديون لانا لو قلنا بل للمخرج لاي
غايه ولا نظير له **مسألة** جامع ما يدبرهم مال اقتسموه بينهم على حسب شركتهم
في الطاهر ثم طهر ان بعض ما وقع في نصيب احدهم خاصة ملك اخيه ثم اخذها منه
بالكامل ثم عزم بطلان التسميه **وصورته** في العتمة اذا قسمت بين القاتنين
ثم طهر الاستحقاق المذكور فان التسميه لا تشفع بل يوركل واحد ما حصل له
ولعوض من اوسع منه الشيء المستحق من حشر الجسد كما او صوره في باب
باب الدعوي والبيات **مسألة** شخص ثبت له
من متعذر محصور منفصل بعضه من بعض فينقل هو ايضا عن غيره
ان اقتصر على ذلك العذر فلا شي في تعاقبه وان زاد مقابله الجميع لعينه
وصورته في القسم للنساء ذلك فيما اذا شوج بيتا وعنده اخرى فانه بالخيار
بين ان يقسم عندها لانا ولا اقتضاي ان يقسم بيتا وهل يقتضي له التمسك

انه ان اقام السبع بالثامنة فبقيت
اقامتها بعد طلبها ففي الزايد وقيل بقيت في
مع ميموني في شيء توجه عليه فأتى قبل اثنين لا علف وارثه عليه
بل يلزمه ذلك الشيء **وصورته** في ان النسب باللعان فان الزوج اذا مات
قبل ان يتم لعانه بمقتضى التسمية ورثته المراه وليس للوارث ان يلعن **مسألة**
دين ثابت في الدين يستطاب لان صاحبه شيئاً الدين من غير حبسه ولو كان
الاثلاث بادن من عليه الدين والشيء المثلث بمجول القيمة لا يدري هل
يساوي الدين لم لا **وصورته** في نفيه الزوج اذا اكلت معه وكانت
رشيده او محجوراً عليها ولكن احدها الوكي في الكل بقي منوطاً وجهان
اولهما في المحرور وهو المصحح في المنجاح والمصحح وزاد المؤنث انما
يسقط بحران الناس عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده
من غير تراخ وود لو لو كانت لا تسقط مع علم النبي صلى الله عليه وسلم
باطاعتهم عليه لاعلمهم بذلك ولقضاء من تركها مات وجب الرابع في الشرح
الصغير وجهين فقال ارجعها السقوط وايسمها عديمه وذكر في الكبير نحوه
الا انه قال ارجعها عند الغزالي **مسألة** موضع سبع فيه الدعوى بالزنا
ويعلق على بنيه **وصورته** فيما اذا اذنت شخصاً بالزنا واد الفاد تحلينه
على انه لم يزن ففي بنيه منه قولن اجمعهم عند الاكثرين انه يجب الى
ذلك فالوا لا يشترع للدعوى بذلك والتمليف على بنيه الا في هذه المسئلة
ذكره الرابع في ابواب اللعان **مسألة** اختلف الساكن والمالك في شيء
مستمر

في مقول قالوا قول
الساكن في شيء **مسألة** صورته في الزنا المتصل كذا
ذكره الرابع في آخر الدعوى قيل بالسبع في النسب في اثبات المسائل
المشورة **مسألة** شخص قبض ديناً له عليه غيره بقضاء محلي مبرراً للدمية
يجوز له ان يدعي بوماناً ويعلق عليه **وصورته** فيما اذا كان عليه ديون
لغيره به شهود وقد قبضه ولم يعلم الشهود بالقبض بانكر الآخر فهل
لان ادعي به ويقيم البينة عليه ويقبضه بدينه الاخر قبل الرابع من
ساوي القائل انه لا يجوز عن القاضي ان يسعد ان له ذلك ومضى في الرضا
منه قايده **مسألة** الدعوى بالدين الموجل لا تسع في ارجح الاوجه
وقيل تسع مطلقاً وقيل ان قصد المدعي تسجيل دينه عند الحاكم
سمعت الاحتمال احواله بطول المدة او سوت الشهود ونحوها
والا فلا اذا علمت ذلك فتلصوه يسع منها الدعوى بالموجل اتفاقاً
وصورته كما قاله الما وردي ان يكون يتعالحال كما اذا اقر
مثلاً ان عليه الف نصفها حال ونصفها موجب فان دفع الدعوى
بالالف كلها وذكر ايضاً ان الموجل لو وجب بعقد كالمسلم
بنيه وادعي به صاحبه فاصدا بدعواه تصح العقد فان الدعوى
صح لان المقصود منه مستحق الحال كذا نقله عنه ابن ابي الدرع
ادب القضاء وهو وان كان وهو حسناً الا ان فيه محناً ثم ذكره
مسألة ادعي بالامني ميه رجل والزمة الحاكم اقتضاه اياه بعد استيفاء

الشريعة والشريعة والى بطريق الشريعة
 فلما قدم الغائب انكر بيمين الاستحقاق بالكتاب ويصل فحقا فبعض الحالف
 ايضا وسنرد ما بينه وبينه **وصورته** في الوقت لان تصديق المدعي بينه انما
 هو بالظن فحينئذ فانكار بعض الورثة نضع ذلك الظن فيحكم فيه بالظالم
 وفيه قول ان تكذب بعض الورثة لا اثر له **مسألة** شخص قبض مالا لمحض عرض
 نفسه فادعى عليه شخص ولم يعم عليه بينه بل صدقة في دعواه عن عمد في مال
 غيره سواء كان المقتوض باعها ام بالفا **وصورته** فيما اذا هادن لتمام طائفة من
 الكفار فباع منهم امراه **مسألة** وجاز زوجها يطلب ما دفع اليها من الصداق وثلاثا
 باحد القولين انه يجب غريمه فان انكرت واقام الزوج بينه غريمه الامام من مال
 المصالح وكذا ان اقرت بوايضا **باب الميراث الدعوى**
مسألة شخص انكر فحلف ان افعال غيره ولو اعترف به ولو اخذناه بشي لا يحلف
 المنكر له على البت ولا على العلم **وصورته** فيما اذا علم بالطلاق على شيء من افعال
 المراء كالزواج والزنا والاكل وغير ذلك فادعى المراء على ذلك وانكر الزوج
 فان القول قوله ولو طلبت المراء بحليفه على انه لا يعلم ونزع ذلك فانه لا يحلف
 ولكن ان ادعت ونزع العرفه حلف ان لا فرق لم تتعدا ثقله الراعي في باب
 تعليق الطلاق عن الثقال واقره ذكره في آخر الكلام على التعليق بالخصم
مسألة منع قبيل قوله على المدعي عليه بينه **وصورته** في الدعوى
 بالقتل عند تيمار الوقت **وصورة ثابته** وهي قذف الزوج لزوجته والامانة
 مؤطو به يشبهه حيث ثلث بالامانة فان اللعان يمين على المصعب وقيل شهادة
 وبنيت به

قوله زكاهما وكذا زكاهما لان
 شخص حلف على اساس ملك لغريمه ليس ذلك
 العتريحت نظر الحالف بل ولا هو كالدعي ايضا **وصورته**
 فيما اذا ثبت له حق النسابة بشي مثل مورثة او عبدة وانفق انه
 لم يطلب وادعى لغريمه المالك الواجب على القابل فهاهنا المومي وقيل
 المومي له للورثة ان يسموا في هذه الحالة على المال الذي هو ملك للمومي له
 كما جزم به الراعي في باب النسابة وعلاذ بان الوارث خليفة المورث وقائم
 مقامه وله عرض ظاهر في تنفيذ وصيته فلا بحث على الورثة ان يسموا
 ولما ادعى وطلب الميراث وادام التسمم الورثة لم يكن للمومي له ذلك
 ولكن له الطلب والتكليف **مسألة** حق بنت يمين المدعي وتكول المدعي
 عليه مع كون الميراث ايضا مستقدا على التكول **وصورته** في الحالف
 فنامله **كتاب الشهادات** **باب من قبيل**
 شهادة ومن لا يقبل **مسألة** شخص تمتد ولايته واجامته ولا يقبل
 شهادته **وصورته** في الحام اذا سبق وثلاثا لا يغزل وهو الصحيح فان الشهاد
 لا يقبل كذا ذكره المتولي في كتاب الكا من التسمية **مسألة** ام القولين انه
 يقبل في هلال رمضان عدل واحد وام الوجين ان ذلك من باب الشهادات
 لان باب الاخبار اذا علمت ذلك فقل يتصور قبول الواحد في غير رمضان
 وتكون ايضا شهادته لا خبر **وصورته** اذا شهد شاهد واحد باسلام دي
 فان ذلك لا يقبل بالنسبة الى منع قريبه الذي من الارث وفي قولها النسبة

الى الصلاة عليه ودفنه في **باب** القبول في الصلاة ومقتضى كذا
نقله النووي في كتاب الجنائز من شرح المذهب عن الميراث ولا يشترط
وصورة اخرى وهي السمع المحض كلام القاضي والختم فان ذلك من باب
الشهادات ويتبين فيه الواحد كما ذكره قبل الباب الثالث العقود للقضا
على الغائب **مسألة** اذا لم يتكلم القضا في شهادة الزنا كان شهيد ثلاث
مثلا فان وجد القضا يجب على الشهود في احوال القولين اذا علمت ذلك قبل المأثورة
لا يجب فيها الحد في هذه الحالة **وصورة** اذا شهدوا بالجرم وذكروا سببه وهو
الزنا ولم يتكلم اربعة فان الحد لا يجب في هذه الحالة على الشهود اذا كانوا
هم اصحاب المسائل المبعوثين من جهة القاضي كما قاله السيد خي والماوردي
وابن الصباع ونقله عن الشيخ ابي حامد وجكي الامام وجهين من غير ترجيح ولم
يفصل بين ان يكون الجرح من اصحاب المسائل او من غيرهم وصح بالنعيم جماعة
وصورة النووي كما ذكره النووي ولم يصرح الرافعي بنقله في السلسلة بل ذكرها على
صورة الجرح من عنده وخرج القسامين على العكس مما ذكرناه فقال فانما يوافقه
غيره فليكن كما لو شهد ثلاثة بالزنا هل يجعلون قاذبين فيه القولان ورد عليه
فقال المختار او العتبات انه لا يجعل قاذفا وانما يوافقه غيره لانه مسكوك
عنه ففيه في حقه قرص كتابه او منعه خلاف شهود الزنا فانهم يقتصرون على
مذنبين لا الستر **مسألة** للمأثورة يجب فيها على شاهد الزنا ان يؤذي
الشهادة به **وصورة** اذا تعلق بترك حد كما اذا شهد ثلاثة بالزنا كما ذكره
الماوردي والرياني ونقله عنه في الكتاب وهو طاهر **مسألة** حيوان غير مكمل
لا يعمل

الحكم في هذه المسألة **مسألة** اذا جاز ان يشهد
حيوان هو الصحيح يجوز ان يشهد في الزنا والميراث وكذلك الحد اذا اضاع
ذكره في الموضع من زوايد وفي جواز نطق **مسألة** رجل اخرج صلاتين متواليتين
من الصلوات الخمس عن وقتها احراجا بآبائه ومع ذلك لا رد شهادته **وصورة**
في الميراث لا تجزئ من القيام كما ذكره القاضي الحسين في تعليقه وانفق كلامه
الحكم بنفسه وبرد الشهادة في ترك الصلوات الثلاثة ونقله عنه ابن الرعي
في المطلب **مسألة** شيء يحلف جواز فعله باعتراف علم الفاعل وجعله
فان كان له علم بملك فيه سببه من رآه يفعله فلا يجوز له فعله وان لم يكن
بعده الصفه جاز **وصورة** ما ذكره الشيخ عز الدين في فتاويه فقال
يجوز الشهادة على المكوس وغيرهما من احوال المأثورة فلما اذا قصد الشاهد
بدل ذلك حفظ المال على اربابه والشهادة لهم ليرجعوا به في وقت اخر عند
امكانه يتولى عادل فاك يجوز اخذ الاجرة منه بين ردّها على صاحبها
الا ان يكون من العلماء الذين تقلدوا الناس لانهم لا يطلعون على بواطنهم **مسألة**
شخص لا يقبل شهادة لا لارتكابه ما يوجب حد او مع ذلك يقبل روايته **وصورة**
فيما شهد دون الاربعه على شخص بالزنا فانهم يحدون في احوال القولين
ولا يقبل شهادتهم قبل التوب وفي قول روايته وجهان المشهورين
القول ذكره الماوردي في الجاوي ونقله عنه في الكتاب
مسألة ادى شهادة وقبلها الحاكم فامنع الحكم بها لاحيل
نسوق نحن اخرا **وصورة** فيما اذا نسق شاهد الاحيل قبل الحكم

فان شهد له اخر على العوض **مسألة** في البيع
 كذا ذكره في آخر الدعاوي قبيل دعوى الشايع **مسألة**
باب الاقرار **مسألة** شخص اقر
 على نفسه لغيره بحق ببيت موافقه المقر له فلم يصدقه بل انكره
 ثم رجع المقر له عن انكاره ووافق المقر فانا الحكم بابتائ ذلك
 وكما بالعكس لو ادعى شخص عليه فأنكره ثم رجع المدعي عليه عن الانكار
 وصدقه فانه لا يثبت ايضا **وصورة** في الرق اذا كان الشخص
 مجهول الحرية لما في الحرية من خوف الله تعالى وحقوق عباده
 كذا ذكره الراعي في كتاب اللقيط قال خلاف ما اذا انكرت المأة الاجمة
 ثم وافت الزنج فان اقرارها مقبول **مسألة** عين في يد
 اقر شخص بانها لغيره ثم اشتراها المقر وارفعت سلطته غيره
 عنها ومنع ذلك لا يؤمن بتسليمها الي غيره والمقر له **وصورة**
 تعلم ما ذكره الراعي في باب الاقرار في آخر الركن الثالث **مسألة**
 فقال اقر بعبد في يده لزيد فقال العبد بل انا ملك عمه
 فيسلم الي زيد لانه في يد من يسترقه لاني يد نفسه فلو اعفته زيد
 لم يكن لعمران ياخذ رقبته لما فيه من اطال الولا **مسألة** الثاني لزيد
 وهل له اخذ اكسابه وجهان وجه المنع ان لاكتساب فرع
 الرق ولم يثبت لشي كالم الراعي واذا ردت التصوير ان العبد
 اشترى نفسه فينطبق على ما تقدم **مسألة** شخص اقر بان
 مثلا

وصورة فيما اذا اشتري من يرض عليه كاصلا او فرع
 او نفسه فانا حكم بعنفه وان انكر **مسألة** اذا اقر بعين لزيد
 ثم اقر بها لغيره وعنه المقر له في اسم العولين لانه اعال بينه
 وبين ملكه باقراره الاول واذا ادعى عليه عرفه فأنكره قبل له تخليفه
 بيني على قولي الغرم للمحلوله اذا علمت ذلك نقل لنا عن سب
 ضماها بالانلاف ولا يرض بالحيولة اللطيفة **وصورة** فيما اذا
 ادعى على غيره مثلا ان هذه الدار التي بيده وقف عليه اي على
 المدعي فاعترف صاحب اليد بغيره وصدقه المقر له اسلمت
 المحضومه اليه وليس له طلب القيمة من المقر له يدعي الوقف
 ولا يعاض عنه كذا نقله الراعي عن الجعفي ثم قال ولا بعد
 طلب القيمة **مسألة** من كان العول قوله في شيء كان
 العول قوله في صفة ذلك الشيء كما اذا اقر بانة تطلق وادعى
 لنة واجد فقالت الما بل لعلها لم تجود ذلك **ولناضون**
 يكون العول فيها قوله ولا يرجع اليه في صفة **وصورة**
 اذا خالف المشتريان من شخص في كيفية الشراصة فانه
 لا يرجع الي البائع كما قاله الراعي في كتاب الوقف في الكلام على
 ما اذا اندرس شرط الواقف وانفعه عليه في الرخصة ويصور
 عكس هذه المسألة وهو ان لا يثبت لوك الشخص في شيء ونقل

باب

